الدكتورة صافية زفنكي

المناهج المصطلحية

مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها

منشورات وزارة الثقافة . الهيئة العامة السورية للكتاب 2010

المقدمة

شهد العالم تطورات كبيرة على مختلف الصعد العلمية والفكرية والحضارية، وأدت هذه التطورات إلى نشوء تغيرات كبيرة في اللغة العربية، على المستويات اللغوية المختلفة، الصوتية والصرفية والدلالية والتعبيرية. فأدى إلى إشكالات تمسّ خصوصية اللغة، فقد وجدت العربية نفسها أمام مواجهات بين ضرورة مواكبة عناصر التغيرات الطارئة والوافدة، ما قد يؤثر على خصوصية اللغة العربية في خضم هذا التسارع الكبير الذي يشهده العالم، وبين أن تبقى عناصر العربية ثابتة ومحافظة على أنساقها الثقافية والقومية، فيجعلها تتأخر عن مواكبة التطورات، أو أن تجمع بين طرفي هذا الصراع، بإثبات قدراتها على مواكبة التقانات والتطور، من خلال النهوض بالأنساق الثقافية والقومية، وإثراء مستوياتها اللغوية والاصطلاحية والاتصالية، مع المحافظة على خصوصيتها.

وأصبحت قضية المصطلح العلمي من أهم قضايا تنمية اللغة العربية للوفاء بمتطلبات الحياة المعاصرة، وذلك في ضوء التطورات الكبيرة التي تشهدها المجالات العلمية والمعرفية والتقنية المختلفة. فظهر في العصر الحديث عدد من الدراسات حول قضايا المصطلح، تركز معظمها على دراسة جوانب من هذه القضايا، كالاكتفاء بدراسة نظرية، من خلال عرض جهود العلماء العرب القدماء في هذا المجال، أو بالتطرق إلى إسهامات بعض الأفراد والمؤسسات المختصة في مجال تطوير عملية وضع المصطلحات ونقلها، أو بعرض جوانب من بعض القضايا اللغوية التطبيقية، كعرض بعض الإشكالات التقابلية ما بين العربية واللغات الأخرى.

غير أن هذا البحث يتفرد عن الدراسات السابقة بأنه سيحاول عرض المناهج العامة التي تحكم عملية وضع المصطلحات، وأثر هذه المناهج في تطور **طرائق** توليد المصطلحات في المستويات اللغوية المختلفة، (من صرفية في الاشتقاق والنحت والتركيب، وصوتية من خلال الاقتراض اللغوي، ودلالية في الترادف والمشترك اللفظي والمجاز)، وبدراسة المشكلات التطبيقية والعملية التي تواجه هذه المناهج، واقتراح الحلول الممكنة لها.

وقد آثر البحث عرض فكرة (المناهج المصطلحية)، وهذه الفكرة لم تأتِ جزافاً، بل أتت بعد استقراء عدد من المصادر والمراجع المتخصصة بالقضايا اللغوية والمصطلحية والمناهج الفكرية، وبعد الإطلاع على معجمات المصطلحات التخصصية، فقد تبين أن ثمة مناهج عامة تحكم عملية وضع المصطلحات بمختلف مجالاتها وتخصصاتها، وأن معظم هذه المناهج كانت متأثرة بـ**المناهج** اللغوية المختلفة (المعيارية والتاريخية والمقارنة والوصفية والبنيوية والتحليلية والسياقية والتوليدية). فيحاول البحث استقراء هذه المناهج وتحليلها لاستنباط طرائق ترفد المصطلحية بمصادر جديدة لإغناء اللغة وتوسيعها، مع ما يرافق كل منهج من مشكلات تطبيقية من النواحي الصوتية والتركيبية والدلالية والمعجمية، واقتراح الحلول المناسبة لها.

ويسعى البحث إلى بيان هذه المناهج وإثباتها، بالأمثلة والشواهد والبراهين، على الصعيدين النظري والتطبيقي؛ بانتهاجه منهجين هما، **المنهج التاريخي** من خلال التمهيد **النظري** الذي يُفتتح في كل فصل من

فصول هذا البحث، بتقديم نبذة تاريخية عن تطور هذه المناهج عبر التاريخ، في مختلف المستويات اللغوية التي تدرسها فصول هذا البحث، من صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية ومعجمية، أو بعرض لمحات من تباين المواقف، قديماً وحديثاً، وغيرها من الجوانب النظرية. **والمنهج الوصفي** من خلال الدراسة **التطبيقية** ويقصد بها هنا التطرق إلى قسمين من أقسام اللسانيات التطبيقية، هما المصطلحية Terminography، والمعجمية Lexicography، اللتان تعنيان – بإيجاز– الجوانب التطبيقية والعملية التي تتعلق بعملية وضع المصطلحات ونقلها وصناعة المعجمات (وضع المعجمات)، والمشكلات التي يمكن أن تعترض المصطلحيين والمعجميين عند تطبيق منهج ما، والحلول العملية لتلافي هذه العراقيل والمشكلات. ونظراً لصعوبة إجراء دراسة تطبيقية تاريخية شاملة على مختلف المصادر والمراجع المصطلحية العربية، القديمة والحديثة، ومن قبل باحث بمفرده، آثر البحث في تركيز تطبيقاته على الأمثلة الحديثة، سواء أكانت الأمثلة ميدانية من الاستعمالات الحية، أم عينات من معجمات متخصصة حديثة متنوعة، إذ إن المعجمات الحديثة أكثر تنوعاً في المواد والمناهج من المعجمات القديمة، بالإضافة إلى أن المعجمات المتخصصة الحديثة أُهملت كثيراً في دراسات علوم المصطلح، مقارنة بالمعجمات القديمة التي أُشبعت دراسة. وسيركز البحث في تطبيقاته على المعجمات اللغوية والأدبية، لأنها من صلب اختصاص البحث، ولأنها أكثر تفصيلاً في شرح المواد مقارنة بالمعجمات العلمية التي تحولت إلى معجمات متعددة اللغات. غير أن محدودية مواد المعجمات اللغوية والأدبية، وبطء تطورها، دفع البحث إلى دراسة عينات من معجمات علمية مختلفة، صادرة من أفراد وهيئات متنوعة، لأنها أكثر تنوعاً في المناهج والمواد، وللتعرف إلى المناهج المختلفة من أفراد ومؤسسات، إذ إن هدف البحث ينصبّ على دراسة المناهج العامة التي تحكم المصطلحية. وبذلك سينتهج البحث منهجين، هما المنهج التاريخي من خلال التمهيدات النظرية، والمنهج الوصفي من خلال الدراسة التطبيقية للمصطلحات الحديثة في القرن العشرين.

وقبل عرض خطة هذه الدراسة، لا بدّ من الإشارة إلى بعض **الصعوبات** التي واجهها هذا البحث، من أهمها أن هذا العلم التطبيقي (المصطلحية Terminography) يعدّ علماً جديداً في الدراسات اللغوية الحديثة، وأن هذه المحاولة البحثية لهذا العلم الحديث، نظرياً وتطبيقياً، لا بد أن يعترضها بعض الصعوبات، فما يزال يتداخل مع المجال النظري لـ(علم المصطلح Terminology)، ويأتي نظيراً ومقابلاً لـ(صناعة المعجمات Lexicography)، وما ساعد البحث على توضيح بعض أسس هذا العلم هو مجال المعجمية، إذ إن المناهج التي تحكم صناعة المعجمات تشترك مع معظم المناهج اللغوية والمصطلحية، فيأتي هذا البحث في المصطلحية استكمالاً لدراسة تطبيقية سابقة قمت بها في مجال المعجميةLexicography كانت بعنوان (التطورات المعجمية والمعجمات العامة العربية الحديثة).

ومن صعوبات هذا العلم الحديث، إن المصطلحيةTerminography أصبحت صناعة تعتمد على عدد من المعارف والعلوم، من فلسفية ومعرفية وعلمية وحاسبية ومعلوماتية وغيرها. ما دفعني إلى الرجوع إلى مراجع متنوعة ومختلفة، من فلسفية وفكرية تعرض أسس المناهج المعرفية، وكذلك الرجوع إلى الكتب المتخصصة بالنظريات والدراسات اللغوية الحديثة، إلى جانب بعض الدراسات التي تتناول أثر التقانات الحاسبية والمعلوماتية

في مجال المصطلحية. كما أفاد البحث من دراسات بعض الباحثين، فيما يتعلق بطبيعة اللغة العربية سواء أكان من ناحية غناها اللغوي أم من ناحية بعض إشكالاتها اللغوية، وواجه البحث عند دراسته لآراء هؤلاء الباحثين صعوبات في التحليل والاستقراء والاستنباط، والفرز وفق المناهج التي اعتمدها البحث. وقد حاول البحث إثارة أكبر عدد ممكن من المشكلات التطبيقية والعملية التي يمكن أن تواجه معظم المناهج المصطلحية، ومن مختلف المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية، واقتراح الحلول المناسبة لتلافيها، في ضوء هذه المناهج المصطلحية.

وسوف تتبين هذه الصعوبات من خلال فصول البحث ومحاوره الفرعية، كي يتضح للقارئ الجهد الذي بُذِل من أجل إنجاز هذا البحث. ويمكن توضيح منهج البحث وإيجازه من خلال مخطط البحث التالي:

يُقسم البحث إلى أربعة فصول يتقدمها تمهيد نظري، يعرض في التمهيد لمحة عن علوم المصطلح على المستويين النظري والتطبيقي، ثم يقف عند الجانب التطبيقي وهو المصطلحية Terminography الذي هو مجال هذا البحث، ليبين مكانة هذا العلم الحديث وأهميته، وعلاقته بالعلوم التطبيقية الأخرى، ثم ينتقل البحث إلى عرض نظري للمناهج التي تحكم عملية وضع المصطلحات ونقلها، من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مناهج رئيسية، وفق المراحل التاريخية التالية، المرحلة القديمة، التي تنصب على دراسة أثر النظريات الفلسفية في المناهج اللغوية والمصطلحية، تتلوها المرحلة الحديثة، التي تتركز على دراسة أثر بعض النظريات العلمية في استحداث بعض المناهج اللغوية والمصطلحية(كالتاريخية، والمقارنة، والتقابلية، والوصفية، والبنيوية، والسياقية، والحقول الدلالية، والتحليلية، والتوليدية)، تعقبها المرحلة المعاصرة التي تنصبّ على دراسة أثر التقانات الحاسبية في تطوير المصطلحية.

ثمّ تُفصّل هذه المناهج تطبيقياً في الفصول الأربعة اللاحقة، فتُدرس تأثيرات هذه النظريات والمناهج عبر هذه العصور المتعاقبة، وعلى المستويات اللغوية المختلفة، الصرفية والتركيبية، والدلالية، والصوتية (الاقتراض)، وكذلك على صعيد معجمات المصطلحات المتخصصة الحديثة. إذ يفتتح كل فصل بتمهيد نظري يتضمن تاريخاً موجزاً عن تطور الظاهرة اللغوية المدروسة في اللغة العربية وانتشارها(من اشتقاق ونحت وتركيب ومجازات تراثية وعاميات ومترادفات لغوية واقتراضات أجنبية)، ثم ينتقل البحث إلى الدراسة التطبيقية بعرض المشكلات التطبيقية التي تواجه كل طريقة مصطلحية في ضوء المناهج المصطلحية المؤثرة، (من منطقية وتاريخية ومقارنة ووصفية ووظيفية وسياقية وتحليلية وتوليدية وتقنية)، ثم يعرض الحلول الممكنة لمعالجة هذه المشكلات التطبيقية، في ضوء هذه المناهج المصطلحية، ويختتم كل فصل بدراسة تطبيقية للظاهرة المدروسة من خلال بعض معجمات المصطلحات المتخصصة الحديثة.

ويُقسم كل فصل إلى جملة من المحاور بما تقتضي طبيعة كل مستوى وتقسيماته. فيتضمن الفصل الأول دراسة أثر المناهج المصطلحية في التنمية التركيبية، من خلال دراسة أثر السوابق واللواحق في التنمية المصطلحية، ودراسة الظواهر التركيبية الأخرى، كالنحت والتركيب، والتعبيرات الاصطلاحية، فتدرس هذه الظواهر، من خلال مفاهيمها والمواقف منها ومشكلاتها واقتراح الحلول لها، وعرض تطبيقاتها المعجمية من

مختلف المعجمات المتخصصة الحديثة. ويُدرس في الفصل الثاني أثر هذه المناهج المصطلحية في التنمية الدلالية، بدراسة المفردات التراثية، واللهجات العامية، والأنواع الدلالية المختلفة من ترادف ومشترك لفظي وتعدد دلالي وغيرها، بعرض المشكلات العملية المعرقلة لهذه الأشكال الدلالية عند الاستعانة بها، وطرح الحلول المناسبة لها. ويُدرس في الفصل الثالث الاقتراض اللغوي، بعرض المشكلات المصطلحية التي تعترض الاقتراضات اللغوية في ضوء الدراسات الصوتية، وتقديم اقتراحات لحلّ هذه الصعوبات التطبيقية. ويتطرق الفصل الرابع إلى معجمات المصطلحات المتخصصة الحديثة، من خلال دراسة مشكلاتها المعجمية، وعرض اقتراحات لحل هذه المشكلات. أما الخاتمة فتتضمن أهم نتائج البحث.

وتأتي **أهمية** هذا البحث في سعيه إلى إضافة مرجع جديد في اللسانيات التطبيقية إلى المكتبات العربية التي ما تزال تقتصر على الأبحاث النظرية والدراسات المعنيّة بالعلوم النظرية للغة، وتغفل الأبحاث التي تتناول فروع علم اللغة التطبيقي من صناعة المعجمات أو المصطلحية (وضع المصطلحات) أو أمراض الكلام أو التخطيط اللغوي وغيرها من الأقسام اللغوية التطبيقية التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف اللغوية المرجوة في مؤسسات المجتمع المختلفة، ولاسيما في هذا العصر الذي أصبحت فيه المناهج الحديثة تُربط بمدى جدواها في الواقع من خلال تطبيقاتها العملية المختلفة.

و**يهدف** البحث من هذه الدراسة إلى الإسهام في توضيح هذا العلم التطبيقي الحديث، من حيث مناهجه وتأريخه وأسسه، ودراسة مشكلاته التطبيقية على مختلف الصعد اللغوية(التركيبية والدلالية والصوتية والمعجمية)، التي تواجه كل منهج، واقتراح الحلول العملية لمعالجة هذه المشكلات. وأن يقدم من خلال نتائج هذا العلم وتطبيقاته ما يفيد المتخصصيين في العلوم والتقانات، والمعجميين، والمصطلحيين والمسؤولين عن التخطيط اللغوي القومي والعالمي، والمؤسسات المعنية بالمسائل المصطلحية، من أجل تيسير نقل العلوم وتنميتها، ولتوحيد المصطلحات، وتحقيق التواصل العلمي والمعرفي في العالم.

التمهيـد النظري

المصطلحية بين النظرية والتطبيق

لا د بداية من تقديم نبذة عن المعنى اللغوي والاصطلاحي للمصطلح.

كلمـة "مصـطلح" فـي اللغـة العربيـة مصـدر ميمـي للفعل اصـطلح مـن المـادة (صـلح). وإن مـا ذكرتـه المعجمات العربية القديمة يتعلق بجذر الكلمة (صلح) إذ تتحدد دلالة هذه المادة بأنها ضد الفساد، فمن ذلك (الصلح) فيقال: تصالح القوم فيما بينهم، والصلاح والإصلاح نقيض الإفساد، وتصالح القوم واصّالحوا بمعنى واحد[1]. أما كلمة (اصطلاح) فقد جاء في تاج العروس " اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص "[2]. ومع تكـون العلـوم فـي الحضـارة العربيـة الإسـلامية تخصصـت دلالـة كلمـة اصـطلح لتعنـي الكلمـات المتفـق علـى استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد، للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص، وبهذا المعنى أيضاً استخدمت كلمة مصطلح، وأصبح الفعل (اصطلح) يحمل أيضاً هذه الدلالة الجديدة المحددة[3]. وقد جاء في" المعجم الوسيط" (صلح صلاحاً وصُلُوحاً: زال عنه الفساد. و– الشيء : كان نافعاً أو مناسباً. اصطلح القوم : زال مابينهم من خلاف. و– على الأمر : تعارفوا عليه واتفقوا. الاصطلاح: مصدر اصطلح. و– اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته)[4]. ويعرف (معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب): (المصطلحات الفنية Terminology : مجموع الكلمات والعبارات الاصطلاحية في بسطه وعَرضه لنظرية من النظريات الفنية أو الأدبية أو العلمية)[5].

فالمصطلح العلمي هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية. فالاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية. فالمصطلحات لا توضع ارتجالاً، ولابد في كل مصـطلح مـن وجـود مناسـبة أو مشـاركة أو مشـابهة، كبيـرة كانـت أو صـغيرة، بـين مدلولـه اللغـوي ومدلولـه الاصطلاحي[6]. فالمصطلح أداة من أدوات التفكير العلمي والأدبي، وهو قبل ذلك لغة بين الناس عامة، أو على الأقل بين طبقة أو فئة خاصة، في مجال محدد من مجالات المعرفة والحياة، فإذا لم يتوافر للعالم مصطلحه العلمي الذي يعد مفتاحه فقد هذا العلم مسوَغه، وتعطلت وظيفته[7].

---

[1] - ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب، دار الصادر، بيروت، 1956، مادة (صلح).

[2] - الزبيدي، محمد مرتضى.تاج العروس في جواهر القاموس،وزارة الأنباء بالكويت،1965، مادة (صلح).

[3] - ينظر: حجازي، محمود فهمي . الأسس اللغوية لعلم المصطلح دار غريب ، مصر. ص 7-8.

[4] - مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط3، 1986مادة (صلح)

5 - وهبة، مجدي. وكامل مهندس. مكتبة لبنان، ط2، 1984، ص 368.

[6] - ينظر: الشهابي ،مصطفى. المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث) معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية، 1955.

[7] - عزام، محمد. مصطلحات نقدية من التراث الأدبي العربي، وزارة الثقافة، دمشق، 1995، ص7.

هذا عن المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة "المصطلح"، أما في طبيعة العلوم المصطلحية وأقسامها ومناهجها، فيلاحظ أن الأقسام المصطلحية ودراساتها قد تطورت مع تطور العلوم وتشعبها وتخصصها، إذ كانت الجوانب النظرية هي الغالبة في الدراسات القديمة تحت تأثير العلوم الفلسفية السائدة آنذاك، التي كانت تهدف إلى دراسة العلوم من أجل ذاتها، على خلاف المناهج الحديثة التي أصبحت تركز على الجوانب التطبيقية، التي يمكن الإفادة منها في التطبيقات الواقعية. وانطلاقاً من هذه التطورات الفكرية، آثر المختصون في العصر الحديث تقسيم علم اللغة العام General Linguistic" إلى قسمين كبيرين هما: اللسانيات النظرية "Theoretic Linguistic ، واللسانيات التطبيقية "Applied Linguistic".

فتضم اللسانيات النظرية علوم اللغة التي تعنى بالظواهر اللغوية وحدها، كعلم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو أو التراكيب وعلم الدلالة[1]. وينضوي تحت بعض هذه العلوم علوم أخرى فرعية. من ذلك علم الدلالة الذي يقسم إلى قسمين : علم المفردات vocabulary، وعلم المعاجم النظري Lexicology.

وتدل اللسانيات التطبيقية على تطبيقات متنوعة لعلوم اللغة، في ميادين عملية، وفي حل مشكلات عملية Practicalذات صلة باللغة[2]، مثل تعليم اللغات Language teaching، وتصميم اختبارات اللغة Language Testing، وتحليل الأخطاء بين اللغات المختلفة Contrastive and Error analysis وطرائق محو الأمية Literacy وعلم اللغة الاجتماعي Sociolinguistic، وعلم اللغة الآلي Computational linguistic، وعلم اللغة النفسي Psycholinguistic، وصناعة المعجمات Lexicography، والمصطلحية Terminography.

وعلى الرغم من الاتفاق العام على تقسيم علم اللغة العام إلى شعبتين، نظري وتطبيقي، إلا أنه ليس من السهولة تحديد معالم أي من الشعبتين تحديداً دقيقاً، لأن ما يعده بعضهم نظرياً يراه آخرون تطبيقاً والعكس صحيح، فالشعبتان متداخلتان ومتكاملتان، وهذا ما نلحظه في تعريفات علوم المصطلح، إذ نجد تداخلاً بين تحديد قسمي دراسات المصطلح (النظري والتطبيقي) عند العديد من الباحثين. فمع أن علوم اللغة قادت إلى نشوء علمين هما، " علم المصطلح Terminology الذي يعني الجانب النظري، ووضع المصطلحات أو المصطلحية Terminography" الذي يمثل الجانب التطبيقي، غير أن هناك التباساً وخلطاً بين هذين العلمين، لذا لابد هنا من توضيح الفرق بين هذين العلمين.

ما يزال معظم الباحثين يخلطون بين علم المصطلح Terminology والمصطلحية Terminography، في الاصطلاح والتعريف والتحديد والتأريخ، وربما يرجع سبب هذا الخلط إلى أن المصطحية قسم حديث ما يزال يتبلور ويتطور. إذ أن علم اللغة التطبيقي بدأ يتبلور منذ منتصف القرن

---

[1] - قدور، أحمد . مبادئ اللسانيات، دار الفكر ، دمشق ، 1996، ص 26.

2 - خليل، حلمي. دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000، ص74.

العشرين[1]. لذا يلتبس عند بعض الباحثين تحديد مجال هذين القسمين، النظري والتطبيقي، من ذلك أن ثمة من يرى أن التجربة أثبتت أن الممارسة العفوية لا تكفي، وأن توليد المفردات تخضع لمبادئ وقيود نظرية ومنهجية من شأنها أن تكون علماً مستقلاً هو المصطلحية. وبديهي أن يكون هذا العلم فرعاً من فروع علم اللسان، يستورد أصولاً نظرية وحلولاً عملية من هذه الفروع، فمن موارد بناء هذا العلم ضوابط التوليد (neology) والأثالة (etymology) والمعجميات (lexicology) بما تضم من جوانب دلالية وصرفية على الخصوص، وكذلك ضوابط الترجمة حين يتعلق الأمر بقاموس متعدد اللغات، فهذه العلوم وغيرها من شأنها البحث في المفردات وضبطها معنى ومبنى، وضبط وسائل التوليد في اللغة، ووسائل الانتقال من لغة إلى أخرى[2]. ففي هذا التحديد يلاحظ الخلط في علوم المصطلح بقسميه النظري والتطبيقي.

بينما يرى باحث آخر أن: " علم المصطلح العام يتناول: طبيعة المفاهيم، وخصائص المفاهيم، وعلاقات المفاهيم، ونظم المفاهيم، ووصف المفاهيم (التعريف والشرح)، وطبيعة المصطلحات، ومكونات المصطلحات، وعلاقاتها الممكنة، واختصارات المصطلحات، والعلامات والرموز، والتخصيص الدائم للرموز اللغوية، وأنماط الكلمات والمصطلحات، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات، والمداخل الفكرية ومداخل الكلمات، وتتابع المداخل، وتوسيع المداخل، وعناصر معطيات المفردات، ومناهج إعداد معجمات المصطلحات، وهذه القضايا المنهجية، عامة لا ترتبط بلغة مفردة أو بموضوع بعينه، فهي من علم المصطلح العام"[3]. فيلاحظ من هذا التعريف أنه لم يفرق بين قسمي الدراسات المصطلحية، ولم يميز طبيعة كل منهما، وجمع القسمين تحت مصطلح واحد هو علم المصطلح.

وشبيه بهذا التعريف تعريف دارس آخر الذي رأى بأنه " مع التطور السريع في العلوم والتكنولوجيا والنمو السريع في التعاون الدولي في الصناعة والتجارة والإقدام على استخدام الحواسيب في خزن المصطلحات ومعالجتها وتنسيقها، لم تعد الطرائق القديمة في جمع المصطلحات وترتيبها ألفبائياً ووضع مقابلاتها في اللغات الأخرى تفي بالحاجات المعاصرة، لهذا طور العلماء المختصون واللغويون والمعجميون علماً جديداً أطلق عليه اسم علم المصطلحات، الذي يمكن تعريفه بأنه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها، وهو علم مشترك بين علوم اللغة والمنطق والإعلامية وحقول التخصص العلمي، ويهم هذا العلم المتخصصين في العلوم والتقانات والمترجمين والعاملين في الإعلاميات، وكل من له علاقة بالاتصالات المهنية والتعاون العلمي"[4]. ونجد مثل هذا الخلط عند دارس آخر إذ يقول: "يعد علم المصطلح Terminology أحد

---

[1] – يعد ويستر Waster(1955) ، وسكولمان Scholmann (1970) من أوائل العلماء الذين ساعدوا على تأسيس علم المصطلح المعاصر، ويعد هولم ستورم Holmstorm(1970) أول من عمل في تأسيس علم المصطلح وجعله قضية سياسية إبان عمله في منظمة اليونسكو.

2 – الفهري، عبد القادر الفاسي. اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب ، 1986. ص 395.

[3] ـ حجازي، محمود فهمي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 19.

[4] ـ الزركان، محمد علي. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث،اتحاد الكتاب العرب،دمشق، 1988.

المفاهيم الحديثة نسبياً في علم اللغة المعاصر، ويهدف إلى وضع قواعد ثابتة ومعايير للمصطلحات العلمية الحديثة. وهذا العلم هو أحد فروع علم المعجم، أو ما يعرف بـ lexicology، ذلك أنه يتناول المصطلحات ومدى تمثيلها للبناء المعرفي، ومن الأفضل النظر إلى علم المصطلح كحقل متعدد التخصصات، ذلك أنه يرتبط بالمنطق، وعلم المعلومات، والتصنيف وكذلك علم الدلالة"[1]. يلاحظ أن تعريفه انصبّ على القسم التطبيقي للمصطلحية Terminographyعلى حين أنه أراد الإشارة إلى القسم النظري Terminology، فقد خلط بين هذين العلمين في الاصطلاح والتحديد.

وهناك من حاول الفصل بين هذين القسمين وتخصيص كل قسم باصطلاح معين، وفق تعريفات مختلفة، فثمة من حاول أن يميز بين القسمين بمصطلحين مغايرين وبتعريفين مختلفين، يقترب من التعريف المعتمد، فرأى أن:"علم المصطلح هو علم يبحث في العلاقة بين المفهومات العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها، ويجري الحديث ضمن هذا العلم عن (وضع المصطلحات) بمعنى الفعاليات المتصلة بجمع المصطلحات وإعدادها وتحليلها وتنسيقها ومعرفة مرادفاتها وتعريفاتها باللغة ذاتها أو مقابلاتها بلغة أخرى، وكذلك جمع المفاهيم الخاصة بحقل معين من حقول المعرفة، ودراسة العلاقة بين هذه المفاهيم، ثم وصف الاستعمال الموجود فعلاً للتعبير عن المفهوم بمصطلح ما، أو تخصيص مصطلح معين للمفهوم الواحد"[2].

وشبيه بهذا التعريف تعريف باحث آخر بأن:" المصطلحية علم يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها، وهو ليس كالعلوم الأخرى المستقلة لأنه يرتكز في مبناه ومحتواه على علوم عدة: أبرزها علوم اللغة والمنطق والإعلامية (علم الحاسبات الإلكتروني) وعلم الوجود، وعلم المعرفة، وحقول التخصص العلمي المختلفة"[3]. ثم يستكمل هذا التعريف ليفرق بين القسمين بقوله : (المصطلحية هي الجانب التطبيقي المعني بقوائم المصطلحات ومعجماتها المتخصصة، ووحداتها المصطلحية، وضعاً، واستقراء، ووصفاً. وكان علم المصطلح Terminology هو الأساس المنظِّر للمصطلحية ومؤسس قوانينها ومبادئها)[4]. وهكذا حدّد القسمين باصطلاحين مختلفين، وبتعريفين ربما يعدان من أقرب التعريفات المعتمدة حالياً.

وللتعرف على هذين القسمين عند علماء اللغة الغربيين، يلاحظ أنهم فرّقوا بين القسمين بمصطلحين اثنين، فأطلقوا على الدراسة النظرية مصطلح Terminology ، وعلى الدراسة التطبيقية مصطلح Terminography ، ويلاحظ أيضاً أن معظم المعجمات العامة الغربية تكتفي بتعريف مصطلح Terminology فحسب، من دون التعرض إلى تعريف القسم التطبيقيTerminography، وذلك لحداثة هذا القسم. نحو تعريف معجم (Webster) لمصطلح (Terminology) " بأنه مجموعة الألفاظ الفنية الخاصة،

---

[1] -القحطاني، سعد. " قضايا في المصطلح العربي" ، مجلة الفيصل، العدد 309 عام 2002.

[2] - القاسمي، علي. (علم المصطلح) النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، اللسان العربي، 1980، المجلد 18، ج1، ص 9-12.

[3] - كنوان، حسين. ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، محاضرة " الدراسة المصطلحية ، مفهومها ومنهجها، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الرباط، 1996، ص34.

[4] - المرجع نفسه، ص 39.

المستعملة في عمل ما أو فن ما أو علم ما، أو في موضوعات خاصة"[1]. وجاء في معجم (Oxford) ، في تعريف(Terminology) بأنه "مجموعة مصطلحات في موضوع ما أو في دراسات ما أو في مهنة ما"[2].

وقد حدد بعض الباحثين في الغرب هذين القسمين بأن Terminology هو نظام يعمل على إغناء الروابط مع أنظمة علم اللغة، وهو يشبه معارف علم الدلالة وعلم اللغة الحاسوبي، وأن الاختلافات متطابقة بين صناعة المعجم Lexicography، والمصطلحية Terminography، من جهة، ومن جهة أخرى بين علم المصطلح Terminology ، وعلم المعرفة[3]. ولخصت ندوة لغوية أوروبية (LSP 1993) الفرق بين هذين القسمين: بأن Terminology يتضمن موضوعات كالنظرية التصورية، وعلاقة المصطلحات، وبنية المصطلح، وتتضمن المصطلحية Terminography والمعجمية أو صناعة المعجمات Lexicography موضوعات، كتصاميم البيانات، وتسجيل المعايير، واستخلاص المصطلح، و تعريفات، وموسوعات[4].

وتشترك معالجة كل من علم المصطلح Terminology وعلم المعجم Lexicology بالسمات النظرية نفسها من استرداد المفردات وتحليلها وبنائها، وخزنها للغات الحديثة. وتتطابق العلوم التطبيقية للمصطلحية Terminographyوصناعة المعجم Lexicography ، في توزيع المفردات بشكل مطبوع أو مجموعة حقائق (أو بيانات data) لغوية إلكترونية. وهكذا ينظم علم المصطلح Terminology وتطبيقاته صناعة المعجم Lexicography ، فالعلاقة مغلقة. فعلم المصطلح أكثر شباباً في تنظيمه من علم المعجم وصناعته، الذي تطور من التطبيقات التقليدية لعلم المعجم وصناعة المعجم. وهكذا فعلم المصطلح مزود باحتياجات حقول المواضيع، كتنظيم معارف تخصصية وتوسيطها، ويضم أيضاً علم اللغة ومعارف تخصصية، سيتطور حتماً ويثمر، ويواجه جميع النظم التي تفترض بناء المعلومة وتمثيلها، بغض النظر عن الوسيط[5].

وهكذا سيعتمد البحث تسمية (علم المصطلح) مقابل المصطلح النظري Terminology، و(المصطلحية) مقابل القسم التطبيقي Terminography، والقسم الثاني التطبيقي هو مجال دراسة هذا البحث، الذي يأتي استكمالاً للدراسة التطبيقية السابقة التي قمت بها في رسالة الماجستير في مجال المعجمية Lexicography والتي عنوانها (التطورات المعجمية والمعجمات العامة العربية الحديثة). ويقصد البحث بالمصطلحية هنا دراسة الجوانب التطبيقية التي تهم المصطلحيين عند وضع المصطلحات ونقلها، من مختلف جوانبها الصوتية (ظاهرة الاقتراض) ، والتركيبية(الاشتقاق والنحت والتركيب والتعبيرات الاصطلاحية)، ومن مختلف الأشكال الدلالية، من خلال دراسة المشكلات التطبيقية والعملية التي تعترض المصطلحيين عند الاستعانة بهذه الطرائق المصطلحية، واقتراح حلول لمعالجتها في ضوء مناهج مصطلحية، قسمها البحث إلى ثلاثة مناهج تبعاً لمراحلها الزمنية، وهي ثلاث مراحل رئيسية، المرحلة القديمة (من خلال دراسة تأثيرات الفلسفة في المناهج اللغوية

---

[1] -NEW WEBSTER'S DICTINARY, DELLHI, sixth Reorint, 1995

[2] - OXFORD DICTINARY, second Edifion,New york, 2002

[3] - Temmerman , Rita . and Uus Knops . *CALL forPAPERS,BELGIUM, 2000*

[4] - ينظر: 9th European Symposium on LSP, web 17 feb 1993

5 SYDDAN SK University . Triacom. Two- letter language codes, ISO 639,2004

والمصطلحية)، والمرحلة الحديثة (بدراسة أثر النظريات اللغوية المنبثقة من النظريات العلمية في المناهج المصطلحية، كالمقارنة والتاريخية والوصفية والبنيوية والتحليلية والحقول الدلالية والسياقية والتوليدية)، والمرحلة المعاصرة (بدراسة أثر التقانات الحاسبية في المناهج المصطلحية)، مع الإشارة إلى أثر علوم أخرى تتداخل في المصطلحية، كهندسة المعرفة، وهندسة اللغة وعلم الوجود[1]. ستُشرح أسس هذه المناهج نظرياً في الفقرة القادمة، ثم تفصّل تطبيقياً في الفصول التطبيقية اللاحقة.

2- أثر العلوم في تطور المناهج المصطلحية عبر التاريخ :

شهدت الحركة المصطلحية مناهج مختلفة على مرّ العصور، تأثراً بعلوم عدة أثرت في المجالات والاختصاصات المختلفة، بما في ذلك المجال اللغوي، إذ أسهمت هذه العلوم في إغناء المصادر المصطلحية على مختلف الصعد الصوتية والصرفية والدلالية. وقد اعتاد بعض الدراسات أن تعرض النظريات اللغوية، من دون الإشارة إلى خلفيات هذه النظريات، من فلسفية وعقدية وفكرية وعلمية وغيرها، ومن غير التعرض إلى منعكسات هذه النظريات وتأثيراتها في حركة التنمية اللغوية والمصطلحية. لذا سيسعى هذا البحث إلى إبراز دور بعض النظريات اللغوية في إغناء المناهج المصطلحية، وإلى إظهار مدى تأثير كل منهج وآفاقه وحدوده في إغناء هذه المصادر، من النواحي الصوتية والصرفية والدلالية، ومدى اختلاف مواقف القدماء والمعاصرين تجاه هذه المصادر باختلاف المناهج السائدة. من خلال منهج تاريخي تحليلي، يتطرق إلى أبرز ملامح هذه المناهج المصطلحية عبر عصورها المختلفة، بعرض أثر بعض الأفكار الفلسفية والمعتقدات التي أثرت في المناهج المصطلحية في العصور القديمة، وكيفية تطورها في العصور الوسطى، ثم عرض النظريات العلمية التي أثرت في المناهج اللغوية في العصر الحديث، فالتطرق إلى دراسة أثر تقانات الحاسب في تطور المناهج المصطلحية في الوقت المعاصر، من خلال دراسة نظرية وتطبيقية، بعرض أبرز ملامح هذه المؤثرات من الناحية النظرية في هذه الفقرة، ثم تفصيلها تطبيقياً في الفصول اللاحقة، من دون التطرق إلى فكرة التأثر والتأثير بين الشعوب، لبعدها عن مجال البحث ومنهجه.

شغل فكر الإنسان منذ القدم قضايا تتصل باللغة ونشأتها وحياتها وعلاقاتها. وارتبط تصور الشعوب والأمم للغة قديماً بتراثهم الثقافي وعقيدتهم الدينية، فأول ما لفت نظر الإنسان القديم الطبيعة بما فيها من عظمة خلقها وظواهرها، ما أدى إلى شيوع ديانات كانت تقوم على عبادة عناصر الطبيعة من ماء وهواء ونار وحجر

[1] - علم الوجود (ontology) يعود استعمال هذه الكلمة في الفلسفة إلى القرن السابع، وتعني علم الكينونة أي الذي يعنى بمبادئ الكائن من حيث هو كائن. ثم اكتسب في العصور الوسطى على يد السكولاسيتين حلة لاهوتية، الذين رأوا في وجود الله الوجود الحقيقي الوحيد. وهدف علم الوجود في الأخير هو استشكاف ماهية الأشياء، بغية النفاذ إلى طبيعة جوهرها وتعداد أنواعها، هذا من باب التنظير الأنتولوجي.وقد وضع شلينغ الأساس الأول لفلسفة الوجود الحديثة التي انطلقت من كتابات ماركس. وتقسم الأنتولوجيا في التقليد الفلسفي إلى نوعين، أنتولوجيا صورية التي تعني المبادئ العليا، وأنتولوجيا مادية التي تبحث في القوانين والمقولات العينية التي تحكم وجود الوقائع. فمن أنتولوجيا الصورية الميتافيزياء الأريسطوطالية وما شاكلها في العصور الوسطى، أما الأنتولوجيا المادية فيمكن رؤيتها دفينة في فرضيات العلوم التجريبية الحديثة. وتبرز انتولوجيا القرن العشرين عند هوسرل من خلال تفريقه بين انتولوجيا الاقتطاعية وانتولوجيا الصورية، فالاقتطاعية هي الاسم الذي يطلق على المبادئ التي يقوم عليها قطاع عام من العلوم، أما أنتولوجيا الصورية فتسمي مجموعة المبادئ المشتركة بين مختلف العلوم، وهي مبادئ الكينونة ومقولاتها. أما هارتمان فقد خصّ كل طبقة من طبقات الكائن بعلم أو مجموعة علوم يدرجها تحت هذه الطبقة، فهو يدرج الفيزياء والكيمياء مثلاً تحت الكينونة اللاعضوية كطبقة أنتولوجية.

للتفاصيل ينظر: معهد الإنماء العربي، الموسوعة الفلسفية العربية، 1986.

وغيرها. واعتماداً على عبادة الطبيعة برزت نظرية المحاكاة الصوتية، التي ترى أن اللغة الإنسانية نشأت من تقليد الصيحات أو الضجة الطبيعية، كمحاكاة الإنسان للأصوات التي تصدر من الحيوانات والأشياء، وغيرها من العناصر الطبيعية، ويمكن عدّ هذه النظرية من أقدم النظريات في نشوء اللغة.

ثم انتقلت عبادة الإنسان من الطبيعة إلى خالق هذه الطبيعة، فأسقطوا على اللغة شيئاً من العقائد الدينية المهيمنة، فرأى المصريون القدماء أن الإله " تحوت" هو قلب "رع" ولسانه، وعن طريقه نطقت وصية الله في الأرض، فوجدت الخليقة، كما تخيل اليونان وجود خالق للغة والكتابة، وخلع الهنود على لغتهم السنسكريتية صفة القداسة[1].

ثم تابع القدماء البحث في نشأة اللغة وتطورها وفق تصورات مختلفة باختلاف المناهج السائدة. وبزغت في الفكر اليوناني على شكل تأملات فلسفية، فنظرة علماء اليونان إلى اللغة يطبعها الاعتماد على مقولات المنطق ومبادئه، ويعود السبب إلى أن أولئك كانوا فلاسفة أكثر من كونهم علماء دين[2]. فالاتجاه الجدلي في فلسفة اللغة، قد دفع اللغويين القدماء إلى التساؤل عن ماهية اللغة وعن أصلها، وعن ماهية الكلمة، وتساءلوا: هل هناك علاقة طبيعية وضرورية بين الكلمة والشيء الذي ترمز إليه؟ أتعلق المعاني بالكلمة تعلق بالطبع أم تعلق بالاصطلاح[3] ؟

وقد ظهر فريقان متعارضان في مسألة نشأة اللغات آنذاك، فيذهب فريق متأثر بالدين إلى أن اللغة توقيفية، ويرى أن الفضل في نشأة اللغة الإنسانية يرجع إلى إلهام إلهي هبط على الإنسان، فعلمه النطق وأسماء الأشياء، وإلى هذا الرأي ذهب الفيلسوف هيراقليط Heraclit ، ثم تابعه فريق من الأوروبيين، وشفعوا رأيهم بما ورد في سفر التكوين من خبر آدم[4]. الذي سمّى جميع البهائم والحيوانات البرية والطيور بأسمائها. ثم تردد هذا اللغو من الكلام على لسان كثير من المفكرين منذ الشاعر غوته إلى المؤرخ رونان، ومن الفيلسوف همبولدت Humboldt إلى العلامة موتنير Mauthner ، ومن اللغوي فندريس Vendrys إلى ريفيز Revesz وتوفار Tovar وغيرهم[5].

وثانيهما أن اللغة ابتدعت واستحدثت بالتواضع والاتفاق، وارتجال ألفاظها ارتجالاً. وقد ذهب إلى هذا الرأي في العصور القديمة الفيلسوف اليوناني ديموقريط Democrite وهو من فلاسفة القرن الخامس قبل الميلاد[6].

---

[1] - ياقوت، محمود سليمان. منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.ص15-16

[2] - ياقوت، محمود سليمان. المرجع نفسه، ص 20

[3] - السعران، محمود. علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي) ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، مطبعة الروضة، دمشق، 1994 ، ص 319.

[4] - طليمات ، غازي. في علم اللغة ، دار طلاس ، دمشق ، 1997ص94.

[5] - مونان ، جورج. تاريخ علم اللغة(منذ نشأتها حتى القرن العشرين)، ترجمة بدر الدين القاسم، جامعة حلب ، 1982 ، ص 20.

[6] - طليمات ، غازي. المرجع السابق، ص 94.

وثمة جدلية أخرى أُثيرت منذ القدم، حول العلاقة بين اللغة والفكر، ففي محاورات أفلاطون (كراتيلاس) يظهر نقاش لغوي له طابعه الفلسفي بين المتحاورين، يدور حوارهما في طبيعة العلاقة بين الأشياء والألفاظ التي تدل عليها أهي علاقة طبيعية ضرورية أم علاقة عرفية واتفاق بين الناس[1].

واتجه كتاب العصر الوسيط إلى التفكير في اللغة، من وجهة نظر منطقية كانت نامية آنذاك، فساد النزاع بين أصحاب النظرية الواقعية والنظرية السيمية، وهو نزاع قديم حلّ محل النقاش الإغريقي بين أولئك الذين عدّوا اللغة جزءاً من الواقع الطبيعي وأولئك الذين عدّوها من خلق الفكر، فالواقعيون الذين ينحدرون من أفلاطون رأوا في الألفاظ تجسيماً " للمثل" وإن ثمة علاقة ذاتية تقوم بين الفكرة والكلمة. في حين ساد عند أصحاب النظرية السيمية الذين ينحدرون من أرسطو، فكرة العلاقة العرفية بين الألفاظ والأشياء، وأنه ليس للأفكار من واقع محسوس إلا في الأذهان، ولا تنطبق الألفاظ في طبيعتها على الأشياء ولا على عناصر الأشياء وأسبابها، بل هي مجرد أسماء، وليست هذه الأسماء سوى مصطلحات اتفق عليها الناس[2]. فقد ظلت النزعة الأرسطالية حية ترزق في القرن السابع عشر، وما تزال مشكلة معرفة العلاقة التي تربط بين اللغة والتفكير قائمة، وظل الفلاسفة من أمثال باكون وديكارت وهوبز وسبينوزا ولوك ولايبنز يعدون اللغة من وسائل التعبير الفكري[3]. وقد رجح المعاصرون رأي أرسطو بالعلاقة العرفية بين الألفاظ والأشياء منذ دوسوسير.

وتعدّ النظرية التي افترضت طبيعة ألوهية نشأة اللغات من أكثر النظريات شيوعاً وانتشاراً وطغياناً، ولاسيما في العصر الوسيط، ويمكن القول بأن سيادة الأيديولوجية الدينية،على مختلف تلاوينها، جعلت الفكر النظري أسيراً لهاجس البحث عن الطرق الكفيلة بإظهار توافق مفترض بين حقائق الإيمان ومبادئ العقل[4].

فعلى الصعيد العربي أُثر عن علماء العربية تصورات عامة عن " اللغة" نشأتها وحياتها، وعن الصلة بين اللفظ ودلالته، وعن القياس اللغوي، إذ اشتدّ في العصور الوسطى الجدال بين نظريتين شغلتا المفكرين في نشأة اللغة: نظرية ترى أن الله عز وجل هو الذي أوحى إلى البشر باللغة، ونظرية تذهب إلى أن اللغة من اصطلاح الناس وتواضعهم[5]. وممن اهتم بها على وجه الخصوص أبو علي الفارسي، وابن جني، ونجد نقولاً عن غيرهما في الكتب الملخصة للآراء المختلفة كالمزهر للسيوطي.

وكان للمعتزلة موقف تجاه قضية مناسبة اللفظ للمعنى، فعلماء المعتزلة مختلفون في علاقة اللفظ علاقة ذاتية بالمعنى الموضوع له ذلك اللفظ، وهو قول عباد بن سليمان[6]، فقد نقل أهل أصول الفقه عنه أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة[7]، فالمسألة اللغوية البسيطة لا تخلو من ارتباطات بالإلهيات فما دونها، شأن كل

---

[1] - عبد العزيز، محمد حسن. مدخل إلى علم اللغة، ص252-253.

[2] - مونان ، جورج. تاريخ علم اللغة، ص115-116.

[3] - مونان، جورج. المرجع نفسه، ص 137.

[4] - يظر: هرملاني، عماد العلم والأيدولوجيا (دراسة في إشكاليات منهج البحث العلمي)، منشورات دار معد، دمشق، 1995، ص 77، وما يليها.

[5] - السعران، محمود. علم اللغة، ص 52.

[6]- الكعبي،المنجي.العربية ومشكل الوضع والاصطلاح، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، الرباط،ج2،ص614.

7 - السيوطي / جلال الدين. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ،1969، 31/1

تفكير شمولي لا يرى الجزء منفصلاً عن الكل إلا نظراً أو تقديراً. وقد أنكر الجمهور هذا الرأي، معتمدين في أدلتهم على ظاهرة التضاد في اللغة، والترادف، واختلاف المصطلح الواحد تبعاً لاختلافات اللهجات واللغات، كما رفضها بعض المحدثين، مستدلين بأدلة أنه قد لا توجد رابطة لغوية معقولة بين اشتقاقات المادة الواحدة[1]. وذهبت المعتزلة إلى أن اللغات بأسرها تثبت اصطلاحاً وذهبت طائفة إلى أنها تثبت توقيفاً، مستعينين ببراهينهم وأدلتهم على آيات قرآنية[2]. قال ابن جني في الخصائص وكان هو وشيخه أبو علي الفارسي معتزليين في (باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح) هذا موضوع محوج إلى فضل تأمل غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي توقيف إلا أن أبا علي قال لي يوماً هي من عند الله واحتج بقوله تعالى (وعلّم آدم الأسماء كلها)[3]. وحين تحدث ابن جني عن أصل اللغة: إلهام هي أم اصطلاح ذكر أن هناك رأياً يذهب إلى أن أصل اللغات إنما هو من الأصوات المسموعة، فكان ابن جني مضطرباً في اتخاذ موقف واضح محدد، وتقبل مذهب بعض العلماء، أن تكون اللغات كلها ناشئة، عن محاكاة الإنسان للأصوات الطبيعية، لدى الحيوانات والرياح والرعد والمياه، وتولدت متكاملة عن ذلك فيما بعد، ونتيجة لهذا وردت في اللغات ألفاظ كثيرة، تمثل المعاني التي تدل عليها، بأصواتها أو بنائها الصرفي، من حركات متلاحقة أو تقطع أو تكرار.[4]

وقد ظل بعض هذه الأفكار الفلسفية في نشأة اللغات يتردد في العصر الحديث، ولكن ضمن مناهج ونظريات لغوية حديثة، إذ برز عند بعض اللغويين العرب المحدثين ترجيح فكرة أن اللغة الإنسانية نشأت من محاكاة الإنسان للأصوات التي تصدر من الحيوانات والأشياء، وللأصوات التي تحدثها الأفعال عند وقوعها[5]. إذ برز هذا المنهج الفلسفي عند اللغويين العرب المحدثين الذين تبنوا المنهج التاريخي التطوري[6]، من خلال مفهومهم للجذر في اللغة، وما ارتبط به من مباحث تتناول النشأة والنمو والتزيد، من خلال فكرتي الصوتية والصرفية، فرشحت فكرة المحاكاة للأصوات في الطبيعة أو الناجمة عن الإنسان إلى نظرية مؤداها أن الثلاثي نشأ عن الثنائي، وأن الثنائي نشأ عن الأحادي[7].

وكان لهذه النظريات القديمة نتائج تطبيقية على صعيد إغناء المصادر المصطلحية.

---

[1] - ينظر: السيوطي، المصدر نفسه، 2/ 614.

[2] - السيوطي، المصدر نفسه، 1/ 13.

[3] - الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1/ 40

[4] - قباوة، فخر الدين.الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، القاهرة، 2001 ، ص13.

5 - ينظر: وافي، عبد الواحد . فقه اللغة، لجنة البيان العربي، ط4 ، 1956 ص 177. و قدور، أحمد. المدخل إلى فقه اللغة العربية، منشورات جامعة حلب ، 1991ص 126.

[6] - من أبرز هؤلاء اللغويين الذين برزوا في أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، الشدياق وجرجي زيدان وإبراهيم اليازجي وأحمد رضا والعلايلي وروفائيل نخلة، وأنستاس الكرملي

[7] - ينظر: قاسم، رياض. اتجاهات البحث اللغوي الحديث، مؤسسة نوفل ، ج1 ، ج2 ، بيروت ، 1982، 2/ 481.

فكان لهذه الفرضيات الميتافيزيقية لأصل اللغات، التي ردت أصل اللغات إلى محاكاتها لأصوات الطبيعة من حيوان أو إنسان أو غيرهما، أو في العلاقة بين الصوت والمدلول، وأثرها في تنمية الحركة المصطلحية، من خلال ابتكار منهج لتوليد المصطلحات هو التوليد الصوتي، الذي يقوم على استغلال جرس الصوت ومحاكاته، أو تقليد صوت لصوت آخر، Onomatopoeia.

ونلمس أثر هذه النظرية عند العرب، حين تحدث ابن جني عن أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح، ذكر أن هناك رأياً يذهب إلى أن أصل اللغات إنما هو من الأصوات المسموعة، ويقول في هذا الصدد "وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار، ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد[1]. كما فعل ذلك في مواضع كثيرة مبثوثة في كتابه هذا، وأهمها بابان هما " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" ، و" إمساس الألفاظ أشباه المعاني" وقد تحدث ابن جني في باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" عن مناسبة الألفاظ للمعاني، قال هذا موضع شريف نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول قال الخليل كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة فقالوا صر، وفي صوت البازي تقطيعاً فقالوا صرصر، وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان أنها تأتي للاضطراب والحركة نحو الغليان والغثيان. وهذا النمط من المصادر الرباعية المضعّفة تأتي للتكرير والزعزعة نحو القلقلة والصلصلة والقعقعة والقرقرة[2].

وأطلق عدد من المصطلحات تأثراً بنظرية محاكاة الأصوات، كإطلاق قهقهة (للضحك)، وتُم (للدلالة على النقرة الموسيقية)، وقبقاب (لنوع من الأحذية)، وفي الطب (اختبار الرنين) للدلالة على اختبار التوصيل العظمي بشوكة رنانة. والحق أن تقليد الأصوات ومحاكاتها هو المصدر الضخم لابتكار الكلمات، إلا أنها طريقة من الصعب أن تسدّ النقص الذي لا يكف عن الظهور في الكلام الإنساني دائماً وأبداً، ومجال هذه المصادر مجال ضيق[3].

كما شاعت التطبيقات المتأثرة بالنظريات الفلسفية المنطقية التي تفرض معايير خاصة في توليد اللغة، من خلال ربط اللغة بالمنطق، وبرز هذا الاتجاه مع أرسطو، الذي رأى أن اللغة يجب أن تعمل وفق القواعد المتفق عليها، وبرز أيضاً في القرن الأول الميلادي عندما دار نقاش بين أتباع " القياسيين" وخصومهم من أنصار العرف والاستعمال، وتمثل مدرسة Pergame هذه النزعة الأخيرة التي تأثرت بالاستثناءات المختلفة التي تشاهد في جميع أجزاء اللغة، فأكدت أن اللغة لا تخضع لقواعد ثابتة حقيقية، ولا يسودها سوى الاستعمال، أما خصومهم – مثل الإسكندرانيين– فقد لفت انتباههم المظهر العضوي المنظم وانسجام المقولات، فرأوا بنياناً مؤسساً على قواعد ثابتة، فراحوا يرجعون كل شيء إلى هذه القواعد[4].

---

[1] - الخصائص. 1/ 46- 47. والسيوطي، المصدر السابق، 1/ 9.

[2] - الخصائص 153/2، 168. والسيوطي ، المصدر السابق، 32/1.

[3] - أولمان ستيفن. دور الكلمة، تر: كمال بشر، مكتبة الشباب ، القاهرة،1962 ص 136.

[4] - ينظر: مونان، جورج. تاريخ علم اللغة(منذ نشأتها حتى القرن العشرين)، ص 91

وقد كان لهذه النظريات الفلسفية والمنطقية أثرها البالغ عند العرب، إذ يعدّ المنطق في بداية العصر العباسي وما بعده من العصور فيصلاً في المناقشات الدينية وغير الدينية1، ولا سيما ما يخصّ المسائل اللغوية، التي كانت أكثر ارتباطاً بالمسائل الدينية، فتميزت عمليات التدوين جمعاً ونقلاً بتزايد التشدد في صفائية اللغة من حيث الفصاحة والصحة والنقاء، فاعتمد الجامعون أساسين هما الزمان والمكان2، وهو ما عرف بعصر الاحتجاج. فمن حيث الزمان يبدأ الاحتجاج من عهد الجاهلية القريب من الإسلام بنحو قرنين من الزمان، حتى منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً عند الحضر وسكان أطراف الجزيرة، في حين يمتد الاحتجاج إلى القرن الرابع الهجري بالنسبة إلى البدو ولاسيما في قبائل وسط الجزيرة العربية. وقد حصرها اللغويون القدماء بقبائل قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض بطون قبيلة كنانة وبعض بطون طيء. وتجنبوا أخذ اللغة عن الحضر أي عن العرب المستقرين، وعن القبائل العربية التي عاشت بالقرب من قبيلة لخم، وقبيلة جذام وقضاعة وغسان وإياد و تغلب والنمر وبكر وأزد وعمان3. وحين يتتبع الدارس قواعد الاحتجاج التي نصّ عليها اللغويون يجد أن المعيار الذي اعتمد أساساً لتوجيه منهجهم يكاد يقتصر على مسألة اختلاط العرب بالأعاجم وأثره في السليقة اللغوية4.

وتتمثل مصادر اللغة التي اعتمدوها في الاحتجاج في ثلاثة مصادر رئيسية هي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب. ففيما يخص القرآن الكريم، جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته سواء أكانت متواترة أم قراءات أحاد أم شاذة، فالقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو5. أما الحديث الشريف فلم يقبل الاحتجاج به معظم اللغويين والنحاة، لعدم وثوقهم أنه لفظ الرسول عليه الصلاة والسلام، إذ أن نقلة الحديث جوّزوا النقل بالمعنى6، إلى جانب أن بعض رواة الأحاديث كانوا من المولدين الذين عاشوا بعد عصر الاحتجاج. أما ما يخصّ الاحتجاج بكلام العرب، فقد سبق الإشارة إلى القبائل العربية التي يحتج بها، مكانياً وزمانياً.

فمقابل هذا الاتجاه المحافظ الذي وقف عند ما دوّن بالسماع من عرب الجاهلية وصدر الإسلام، وقد مثله جمهرة اللغويين، وفي مقدمتهم الأصمعي وابن فارس7. هناك اتجاه آخر لم يكتف بالسماع فحسب في مصادرهم، بل مزج بين السماع والقياس، فقد ظهر هذا المزج في منتصف القرن الثاني الهجري عند الفراهيدي في" العين" وعند سيبويه في "الكتاب"8.

[1] - تمام ، حسان. اللغة العربية معناها مبناها، ص 224-225. وحسان، تمام. اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب، 1980 ، ص 26-27.

2 حجازي، محمود فهمي. علم اللغة العربية، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1955 ص 224-225. وحسان ، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، ص 26-27.

[3] - ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976، ص 56-57.

[4] - قدور، أحمد. المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص 72-73.

[5] - والسيوطي.الاقتراح في علم أصول النحو، ص 48.و الأفغاني، سعيد.في أصول النحو. ص29

[6] - السيوطي. المصدر نفسه، ص52-53

[7] - ياسين، مالك. كتب المصطلحات العلمية العربية إلى عصر النهضة الحديثة، جامعة حلب، 1998، ص81.

[8] - طليمات، غازي. في علم اللغة. ص 100.

ويتفق النحاة القدماء على أن القياس إنما يكون على الكثير أو الغالب المنقول عن العرب المعتد بلغتهم، وإن لم يبينوا – على وجه الدقة– ماذا يقصدون بالكثرة، وهم مختلفون أشد الاختلاف فيما يخالف المطرد أو الكثير وهو الذي سموه شاذاً أو قليلاً[1].

كما أن القياس في نشأة النحو لم يكن له من الشأن ما كان له في عهد الصراع العلمي بين مدرستي البصرة والكوفة، حين اختلف في أمره، واقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور الشائع، وأبوا القياس على القليل النادر، في حين أجاز الكوفيون القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين، أي توسعوا في القياس، وأباحوا النسج على القليل النادر. ولم يكد ينتصف القرن الرابع الهجري حتى نادى أمثال أبي علي الفارسي (ت 337هـ) وتلميذه ابن جني (ت 392هـ)، إلى ذلك الرأي المشهور: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[2]، ويضم هذا الفريق أيضاً أبا عثمان المازني والزمخشري والشهاب الخفاجي.

وعلى صعيد التطبيقات المعجمية تراوحت اللغة التي أخذتها المعاجم آنذاك بين الإحصاء لكل مواد اللغة العربية، وبين الاختيار منها، اختيار الفصيح وإهمال الغريب والوحشي والمبتذل. والمعجمات العربية التي جاءت بعد ذلك توحي بأن الخليل وابن دريد قد ضمنا معجميهما كثيراً من الألفاظ الغريبة، مما يعدّ من غير الصحيح الشائع بين العرب، والدليل على ذلك ما جاء بعدهما من معاجم اتخذت أسماء توحي بالحرص على تنقية اللغة من الغريب والحوشي، مثل تهذيب اللغة للأزهري والصحاح للجوهري[3]. وقد ظلّ معيار لغة العرب سائداً بين سائر المعجمات العربية، ومع أنه ليس جميع المعجميين القدامى قد شافهوا الأعراب، غير إنهم جميعاً قد التزموا مع ذلك بالقاعدة العامة، فلم يدونوا في معجماتهم إلا ما ثبت أنه ورد في كتاب قديم شافه صاحبه الأعراب وباشرهم. ولم يحتضنوا من الألفاظ الجديدة إلا القدر اليسير جداً مع الإشارة إليها بأنها محدثة أو مولدة أو معربة، على سبيل التنبيه وربما التحذير. وكأن ذلك وصمة لهذه الكلمات، كما في معجمات الجوهري والأزهري وغيرهما[4].

وقد استمرت مسألة القياس في اللغة العربية موضع الجدل والخصومة بين اللغويين، حتى وقتنا الحالي، فانقسم اللغويون إلى مجددين ومحافظين. إذ وجدت العربية نفسها أمام حضارة أخرى ذات ألوان مختلفة لم تنبت في أرضها أو بيئتها بحيث تخرج وعليها سمة هذه اللغة، فقد عجزت المادة المعجمية أو الثروة اللفظية عن التصدي لها بمفردات عربية تعبر عن هذه العلوم والفنون الحديثة[5]. فاستاء العديد من اللغويين لما آلت إليه

---

[1] - عبد العزيز، محمد حسن. القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة،1995ص 11.

[2] - أنيس، إبراهيم. أسرار اللغة العربية، مطبعة البيان العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،ط1958،2، ص 18-19.

[3] - أبو الفرج، أحمد محمد. المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، دار النهضة العربية، الإسكندرية ، ط2، 1966، ص 30، وما يليها.

[4]- ينظر: الود غيري، عبد العلي. قضايا المعجم العرب، ص158. وياسين، مالك. كتب المصطلحات العلمية، ص 85-86.

[5] - خليل، حلمي.علم المعاجم عند أحمد فارس الشدياق، ندوة "في المعجمية العربية المعاصرة"، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1987، ص 221

أوضاع اللغة من جمود وانحباس في الأبنية الصرفية، وقصور في دلالة اللفظ المعجمي، ونقص فادح بالألفاظ العلمية والفنية والتجارية[1].

فظهرت اتجاهات فكرية ارتبطت بمناهج لغوية حديثة،عبرت عن مواقف حضارية انبثقت تاريخياً من علاقة الشرق بالغرب. فريق يرى لا قبل للعربية في استيعاب الجديد وتهيئة المصطلح الدقيق الذي كان من الكثرة وأصبح لا مفر من أن نأخذه كما هو في الإنكليزية في أقطار المشرق العربي، أو الفرنسية في أقطار المغرب العربي، ورائد هذا الاتجاه رفاعة الطهطاوي، ويمثل هذا الاتجاه أصحاب الاختصاصات العلمية، وحجة هذا الفريق أن العربية لا يمكن أن تفي بهذه المتطلبات الكثيرة، وأنها غير قادرة على النهوض بهذا العبء، وأن الجديد من المصطلح العلمي كثير جداً. وفريق يؤمن بأن العربية قادرة على الوفاء بالمتطلبات الحديثة، وما جاءت به الحضارة المعاصرة من الجديد، وأن من العلم أن نخلص لهذه اللغة فنوفر الجديد بالكلم العربي أصواتاً وأبنية، وألا نتساهل بأخذ الدخيل[2]. وقد انحصر نشاط هذه الجماعة في دائرة التنميط أو التقييس على شاكلة معايير القدامى اللغوية من حقيقة ومجاز واستعارة وترادف وتضمين واشتراك وفصيح وحوشي ومعرب ودخيل ومستعمل ومهجور، وهي مرحلة سعى اللغويون عبرها إلى امتلاك دلالات المصطلح الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية[3]. ويمثل هذا الفريق بعض المعجميين كالشدياق والبستاني ودوزي وأعضاء المجامع والمعنيون بالتراث القديم.

وقد حظي القياس في العصر الحديث بمكان بارز بين دروس العربية وهموم اللغويين، فصار من أهم وسائل تنمية ثروة العربية، وصار المعاصرون يرون في الاشتقاق القياسي أساساً توليدياً ينبغي اعتبارها نتيجة لحركة الإحياء اللغوي التي عاصرت نهضة العرب في العصر الحديث. وأن القياس ليس عملية تقعيد، بل هو نشاط لغوي يمارسه الفرد بابتداعه صيغة جديدة وفق صيغة أخرى باطراد، وهو عملية قائمة على أساس المشابهة بين المقيس والمقيس عليه في الشكل أو في المعنى أو فيهما معاً، وليس شرطاً في هذه العملية أن تكون الصيغة القديمة مثالية أو معيارية بل يكتفى بأن تكون مجرد صيغة مستقرة في الاستعمال. وكان مجمع اللغة العربية في القاهرة حريصاً في قراراته على نوع من التوازن الرهيف بين دواعي المحافظة المتمثلة في الالتزام بالقواعد أو الضوابط المنصوص عليها في كتب اللغة، ودواعي التجديد التي قد تتطلب نوعاً من التغيير في بعض القواعد أو الضوابط، وقد قيد المجمع ذلك بقيود منها الضرورة وموافقة الذوق العربي، وللمجمع موقف متميز من الاستشهاد، إذ اعتدّ بكل استعمال ورد فيه فصيحاً، وإن خالف قواعد النحاة، واعتدّ ببعض القراءات القرآنية المتواترة وقاس عليها، بل واحتجّ أحياناً ببعض القراءات الشاذة. وقد وضع أسساً واضحة للاستشهاد بالحديث الشريف، واعتمد عليها في كثير من قراراته، وسوغ بها كثيراً من الألفاظ والأساليب المحدثة، وهو حين

---

[1] - قاسم، رياض. اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي، مؤسسة نوفل، بيروت، 1982،ج1، ص157.

[2] - ينظر: السامرائي، إبراهيم. في شعاب العربية، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1990، ص 326-327.

[3] - الإدريسي، فرحات. منزلة الحركة المعجمية في القرن التاسع عشر، في ندوة" في المعجمية العربية المعاصرة" ص 251-252.

يستشهد في النحو واللغة لا يعتمد مصدراً واحداً بل يجتهد في تعدد المصادر فيستشهد أحياناً بالقرآن والحديث والشعر قديمه وحديثه[1].

فجاءت هذه المواقف المنفتحة والمتحررة في العصر الحديث، تأثراً بالنظريات اللغوية التي ظهرت في هذا العصر، من تاريخية ومقارنة وتقابلية واجتماعية ووصفية وغيرها، والتي جاءت متأثرة ببعض النظريات العلمية التي شاعت في العصر الحديث، وأسهمت في إغناء المصادر المصطلحية، ومن هنا سيعرض البحث أبرز هذه النظريات العلمية والفكرية وعرض تأثيراتها في المناهج اللغوية والمصطلحية نظرياً ومن ثم تطبيقياً.

ثم انحسرت الصبغة الدينية ذات الطابع الجدلي الفلسفي التي كانت تطغى على المناهج المصطلحية القديمة، لتحلَ محلها مناهج مصطلحية ذات صبغة علمية، تأثراً بالظروف الحضارية المستجدة، وبالنظريات العلمية التي أثرت في العلوم المختلفة بما فيها علوم اللغة. يذكر في هذا المجال، الفيلسوف الإنكليزي فرنسيس بيكون(1561-1626)، الذي سخر من فلاسفة العصور القديمة والوسطى لأنهم كانوا يتصورون أن باستطاعتهم حلّ مشكلات العالم الكبرى بالتأمل النظري وحده، عبر مجموعة من الاستدلالات اللفظية التي تلاعبوا بها ببراعة، ودعا بالمقابل إلى استخدام الحواس والعقل في ملاحظة الوقائع وتسجيلها[2].

لقد ظلت الإشكالية التي تدور حول موضوعية المصطلح أو معياريته مثارة في العصر الحديث، ولكن من منظار يختلف عن منظور القدماء، يقوم على نظريات علمية سائدة، فانقسمت الآراء إلى فريقين، فريق يرى أن صياغة القوانين هي من قبيل القوانين الطبيعية، وآخر يرى أن المعيارية لها وزنها في صياغة القوانين. وقد تأثر الفريق الأول بما ساد في أوروبا من اتجاه عام نحو تبني المنهج الوضعي في تناول الظاهرة العلمية بمنظار الأساس المعرفي النيوتوني الذي يقتضي الموضوعية والحياد والتجربة وسلطان العقل في إدراك كل شيء في الكون وإقصاء الإحساس والشعور، وكانت البداية مع المدرسة الطبيعية التي كانت تعتقد أن المجتمعات الإنسانية تحكمها علاقات ثابتة ومضطردة كشأن الظواهر الطبيعية، وإن التزام الموضوعية هو السبيل إلى اكتشاف القوانين كما هي لا كما ينبغي أن تكون، ويكون الباحث حيادياً. وقد تأثرت المدرسة الكلاسيكية بهذا الاتجاه وسارت على طريق المدرسة الطبيعية وصاغت فلسفتها. ويفترض الاتجاه الموضوعي الوصفي في المصطلح القدرة على التعبير عن الحقيقة العلمية تعبيراً دقيقاً صافياً من أي شائبة غريبة عن الواقع. أما المعيارية فترى أن المصطلح محمّل بالأحكام القيمية والأفكار المسبقة والأغراض الباطنة والقناعات الاعتقادية والميول الاجتماعية والثقافية والاعتبارات الذاتية وقصور الإدراك، مما ينفي حياد البحث، ويكون المصطلح معبراً عن الظاهرة العلمية كما يتصورها الدارس. وتقوم المعيارية على الأساس المعرفي الذي تنطلق منه المناهج العلمية الحديثة ولاسيما في الفيزياء، النظرية النسبية (1905- 1915) والنظرية الكوانطيكية (1925). ومؤدى

---

[1] - ينظر: عبد العزيز، محمد حسن. القياس في اللغة العربية، ص10، وما يليها.

[2] - ياقوت. منهج البحث اللغوي، ص 86-87

هذا الأساس هو نسبية المعرفة العلمية، والمعيارية بهذا الموضوع تتقاسمها جميع المصطلحات العلمية، الطبيعية منها والاجتماعية[1].

وأثرت هذه النظريات العلمية في بعض اللغويين المحدثين، من مثل: بردجمان في كتابه "منطق الفيزياء الحديث" الذي بيّن للقارئ المبتدئ تلك التغيرات الدلالية التي تطرأ على بعض الكلمات عندما يستعملها العالم المتخصص في موضوع تخصصه[2]. وهناك بعض الفلاسفة الذين تناولوا دراسة المعنى في كلامهم عن الابيستمولوجيا وهي فرع من الفلسفة يدور حول العلاقة بين الدوال والمدلولات وقد أشار إليها كتاب "معنى المعنى" لريتشارد وأوجدن (في عام 1923) الذي عالج موضوعات فلسفية مثل العلاقة بين الفكرة والكلمة والشيء، والارتباط بين نظرية المعنى ونظرية الرمز، وبعلاقة الرمز بالإدراك[3]. وتفسير أوجدن وريتشارد للمعنى يقوم على أساس رياضي آلي، إذ يرتد المعنى عندهما إلى أربعة عناصر هي: القصد، والقيمة، والمدلول عليه، والانفعال أو العاطفة[4].

وظهر في العصر الحديث أيضاً تأثيرات المناهج المعرفية في اللغة، إذ عني المشتغلون بالمناهج المعرفية الحديثة بالنظر إلى التجربة العلمية وفلسفتها والعلوم الإنسانية الأساسية وميادينها وطرائقها في تنمية المعرفة، وتظهر إشكالية المناهج المعرفية باللغة كلما أوغل البحث في تقصي آليات انعكاس فكر ما على لغة ما. من خلال رؤية ترى أن اللغة هي السبيل الأقرب لإظهار عناصر التمثيل الثقافي في كل معرفة بتجلياتها الفكرية والأدبية والفنية من الأعراف والتقاليد والطقوس إلى الديانات والعقائد والأفكار. إلى جانب دراسات كثيرة عن علاقة اللغة بالمجتمع واتصالها بالخطاب، ما يستدعي تحديد مكانة اللغة في المعالجة المعرفية لإنتاج الخطاب وفهمه.

ومن تأثيرات النظريات العلمية في العلوم اللغوية، ظهور علم اللغة المقارن (Comparative linguistic)، الذي برز في القرن التاسع عشر، تأثراً بنظرية داروين الطبيعية، التي تركت آثارها في مجالات العلوم والفكر عموماً، وفي مجال اللغة خصوصاً، ويقوم هذا العلم على أن اللغات واللهجات كالكائنات يمكن تصنيفها بحسب أنواعها، فأنشأت علاقات النسب من أسر وعائلات، كما هي الحال في التاريخ الطبيعي، وقامت مناهجها على الموازنة بين الظواهر اللغوية في طائفة من الألسن للكشف عن أواصر القربى بين اللغات المنتمية إلى الأسرة اللغوية الواحدة[5]. وكان من أبرز نتائج علم اللغة المقارن في **التطبيقات المصطلحية** محاولة

---

[1] - للتفاصيل ينظر: يوعلا، علي. المصطلح الاقتصادي بين المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية، في ندوة " الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية"، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط، 1996 ، ص 758، وما يليها.

[2] - السعران. علم اللغة، ص 295.

[3] - حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،1973، ص 24-25. والسعران، محمود. علم اللغة، ص79.

[4] - السعران، محمود. المرجع نفسه، ص 294.

[5] - ينظر: السعران، محمود. المرجع نفسه، ص334-335. وقاسم ، رياض. اتجاهات البحث اللغوي ، ج1، ص28. وباي، ماريو.

الإفادة من اللغات التي تنتمي إلى الأسرة اللغوية الواحدة، من النواحي الصوتية والصرفية والدلالية، لإغناء اللغة والمصادر المصطلحية.

وجلبت المدرسة المقارنة علم اللغة التاريخي Historical Linguistic الذي يقوم على فكرة التطور من خلال تتبع تطور اللغة وتغيرها على مر العصور، بدراسة تطور الأصوات، والصيغ، والدلالة[1]، فرأى اللغويون التاريخيون أن هناك ميلاً طبيعياً لمفردات اللغة نحو النمو والتكاثر نتيجة لنمو النشاط الإنساني وتكاثره. وأنه من الممكن خلق الكلمات الجديدة بطرائق متعددة ومختلفة، مثل: الاشتقاق والتركيب، والوضع، والاقتراض، وعمليات التغير الدلالي من تعميم وتخصيص وانتقال[2]، وغيرها من الطرائق التي تسهم في تنمية اللغة، من خلال تجاوز المعايير المنطقية القديمة، والاستفادة من الموروث اللغوي منذ أقدم العصور، وفي مختلف المجالات، وبجميع التطورات اللغوية الصوتية والتركيبية والدلالية.

وحاول بعض علماء اللغة التخلص من طغيان نظرية التطور الطبيعية، فظهر في نهاية القرن التاسع عشر علم اللغة الجغرافي Geolinguistic، الذي صبّ اهتمامه على دراسة التوزع الجغرافي للهجات لغة ما. فأصبح ينظر إلى اللغة على أن تطورها مستمر، يتم في إطار الزمان، وفي إطار المكان، ففي إطار الزمان تتطور اللغة عبر سيرورتها التاريخية، وانتقالها من جيل إلى آخر. أما في إطارها المكاني فإن اللغة تتنوع في أشكال محكية متمايزة من منطقة إلى أخرى، ومتفاوتة من مجتمع إلى آخر[3].

وكان من نتائج علم اللغة الجغرافي على الصعيد التطبيقي، إعداد الأطالس اللغوية التي تصف توزع اللغات في مناطق العالم المختلفة، ليكون مرشداً إلى اللهجات الحية للغة ما، فكان ظهورها محاولة إثبات التنوع اللانهائي للغة ما، وعدم خضوع اللغة لمعايير محددة، ما أسهم في إغناء المصادر المصطلحية.

وهكذا بدأ المنهج الجغرافي يظهر على يد اللغويين التاريخيين لأغراض تاريخية في معظمها، إلا أن هذا المنهج وضع الحجر الأساس لنموذج الدراسة الوصفية العملية في مجال البحث اللغوي[4]. وميزت الوصفية بين الاتجاه التاريخي المهتم بدراسة تطور اللغة على مر العصور، وبين المنهج الوصفي الداعي إلى عرض الاستعمال اللغوي الحيّ والفعلي والحقيقي، لدى مجموعة معينة في زمان ومكان محددين.

وظهر عند دوسوسير – مؤسس الوصفية والبنيوية – مفهوم الإشارة أو عنصر التنظيم اللغوي المتكون من دال ومدلول. إذ تستمد الإشارة قيمتها الدلالية من التنظيم الذي يجمع بينها، ويركز دوسوسير في هذا المجال على أن الإشارة طبيعتها اصطلاحية وخطية. وأن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية[5].

أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر. عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1983، ص 168. وشاهين، توفيق. علم اللغة العام، دار التضامن، القاهرة، 1980، ص 23.

[1] - حسان، تمام. اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة ، الدار البيضاء، المغرب، 1980، ص 92.

[2] - ينظر: حجازي،،محمود. مدخل إلى علم اللغة ، مكتبة زاهر الشرق، القاهرة، 1955، ص 139-140.

[3] - ينظر: زكريا، ميشال.الألسنية(علم اللغة الحديث) ، المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط2 ،1982، ص105-106.

[4] - باي، ماريو. أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر. عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1983، ص131.

[5] - ينظر: ده سوسير، فردينان. محاضرات في الألسنية العامة، تر:يوسف غازي ومجيد النصر، دار نعمان، جونيه، لبنان، 1984، ص 87، وما يليها.

وتجلت الوصفية على **الصعيد العملي** بالاهتمام باللغات الحية المنطوقة على عكس المنهج التاريخي الذي ركّز على كتابات النقوش، واللغات القديمة الكلاسيكية. كما أبرزت الوصفية قانون الاختزال الذي يقوم على اختصارات رمزية.

واهتمّ المنهج البنيوي Structural بدراسة بنية اللغة، وبتصنيف عناصرها واستقراء العلاقات القائمة فيما بينها، ويلاحظ أنه قد أُهمل المعنى والدلالة والمعجم في الدراسات البنيويّة، أي الجوانب التي لها علاقة بالمصطلح، إذ كان اهتمام البنيوية الكبير "بالصوتيات– phonology ". أمّا المدرسة البنيوية البلومفيلدية الأمريكيّة، فكانت تنظر إلى المعجم على أنّه ملحق بالنحو والصوتيات، وأنه قائمة من الاستثناءات الأساسية[1].

غير أن البنيوية على **الصعيد التطبيقي** يمكن أن ترفد الحركة المصطلحية بمصادر جديدة من خلال الإفادة من الشواذات والاستثناءات اللغوية التي يمكن إضافتها إلى المصادر المصطلحية.

وهناك المنهج الوظيفي Functionalism الذي يرى أن الوظيفية لا تقوم على أساس الصيغ، ولا تقتصر على الاهتمام بالعلائق التي تبنى بين العناصر الألسنية فحسب، بل تتعداها إلى بيان وظيفتها في عملية التواصل، فدراسة اللغة تقوم على أساس وظائف العناصر اللغوية،[2] فحددت منهجها بالانطلاق من تحديد اللغة بعدّها نظاماً وظيفياً يرمي إلى تمكين الإنسان من التعبير والتواصل، فكل ما يضطلع بدور في التواصل ينتمي إلى اللغة وكل ما ليس له دور، فهو خارج عنها. أي أن العناصر اللغوية التي تحمل شحنة إعلامية هي وحدها لها وظيفة[3]. فدعت إلى ضرورة دراسة الوظيفة الحقيقية للغة، وهي الاتصال أو الإبلاغ، كيف يتم؟ ولمن يوجه؟ وفي أية مناسبة؟

وهناك المنهج السياقي Contextual، الذي أسسه فيرث Firth ، يقوم على دراسة اللغة كجزء من المسار الاجتماعي أو كشكل من أشكال الحياة الإنسانية وليس كإشارات اصطلاحية. ويدرس عناصرها، انطلاقاً من دراسة علاقتها بالقضايا الاجتماعية، لأن دلالات اللغة تحدد من خلال استعمالاتها المتنوعة في المجتمع[4]. ويمثل السياق في هذه النظرية حقلاً من العلاقات الداخلية والخارجية، فالمعنى كل مركب من مجموعة من الوظائف اللغوية، وأهم عناصر هذا الكل هو الوظيفة الصوتية ثم الصرفية ثم النحوية، فالمعجمية، والوظيفة الدلالية لـ" سياق الحال" التي تتألف من شخصية المتكلم، وشخصية السامع، والظروف المحيطة بهما، وبيان نوع الوظيفة الكلامية، والأثر الذي يتركه[5].

---

1 - القاسمي . علم اللغة وصناعة المعجم جامعة الرياض ،1975، ص5. وعمر . صناعة المعجم الحديث ، عالم الكتب ، مصر ،1998ص30.

2 - ينظر: الخولي. معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، 1982ص100. وغازي، يوسف. مدخل إلى الألسنية، ص249.

3 - المهيري، عبد القادر. أهم المدارس اللسانية، في" اللسانيات الوظيفية"، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990، ص40

4 - زكريا، ميشال. الألسنية(علم اللغة الحديث ، المبادىء والأعلام) ، المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط2 ،1982، ص 282.

5 - ينظر: السعران، محمود. علم اللغة ، 1994، ص31، وما يليها.

وهناك النظرية التحليلية التي تقوم على أساس مجموعة كلمات ترتبط دلالتها، وتوضع تحت لفظ عام يجمعها، فمبدؤها التقابل، فالكلمة لا تتحدد قيمتها الدلالية في نفسها، بل تتحدد في موقعها داخل المجال الدلالي. فلكي يتبين معنى كل كلمة، وعلاقة كل منها بالأخرى، يقوم الباحث باستخلاص أهم الملامح التي تجمع كلمات الحقل من ناحية، وتميز بين أفراده من ناحية أخرى[1]. كما تقوم هذه النظرية على أساس تشذير كل معنى من معاني الكلمات إلى سلسلة من العناصر الأولية مرتبة بطريقة تسمح لها بأن تتقدم من العام إلى الخاص، وكل معنى للكلمة يحدد عن طريق تتبع الخط من "المحدد النحوي" إلى " المحدد الدلالي" إلى " المميز "[2].

يضاف إلى هذه النظريات نظرية الحقول الدلالية التي ردّت العمل المعجمي إلى مجال علم اللغة، لأنها أعطت مفردات اللغة شكلاً تركيبياً يستمد كل عنصر فيه قيمته من مركزه داخل النظام العام، ووضعت المفردات في شكل تجمعي تركيبي ينفي عنها التسيب المزعوم[3].

وقد أغنت نظريات الحقول الدلالية والتحليلية والسياقية المصادر المصطلحية ونظمتها على **المستوى التطبيقي**، ولاسيما ما يخصّ المشكلات الدلالية وأنواعها من ترادف ومشترك لفظي وتعدد المعنى، من خلال الإفادة من مبادئها التحليلية، باستخلاص أهم الملامح التي تجمع كلمات الحقل من ناحية، وتميز بين أفراده من ناحية أخرى.

ثم جاءت المدرسة التوليديّة التي اهتمت أولاً بالنحو وقضاياه، ثم خصصت عنايتها بقضية التعريف بالمعجم – مستفيدة من بعض أسس المنهج التحليلي – فركزته على ثلاثة عناصر: النطقيات (الصوتيات)، والنحو، والدلالة[4]. وقد حاول تشومسكي – أحد مؤسسي هذه النظرية– إحياء بعض المفاهيم التقليدية العائدة إلى القواعد الفلسفية، أو الألسنية الديكارتية كما يدعوها، فأشار تشومسكي إلى المغالطة التي يقع فيها الألسنيون البنيويون عندما أبعدوا بدافع من تصورهم اعتماد المنهجية العلمية الموضوعية عن المبادئ الفلسفية المتأثرة بفكر ديكارت[5]. فاستند التوليديون إلى فلسفة ديكارت العقلية. وأضافوا إلى هذا المبدأ أشياء أخرى تتلاءم مع نظريتهم اللغوية، ففيما يتعلق بالعلاقة بين اللغة والفكر (أو العقل) أيهما يتحكم بالآخر، اعتمدت النظرية التوليدية توجيه الفكر للغة ولاسيما في البنية العميقة، وذهبت فرضيات أخرى إلى الضد من ذلك منها فرضية وورف Whorf[6].

---

[1] - عمر، أحمد مختار. علم الدلالة ص 121.

[2]- عمر، أحمد مختار. المرجع نفسه. ص 114، وما يليها.

3 - عمر، أحمد مختار . صناعة المعجم الحديث ، عالم الكتب ، مصر ، 1988، ص30.

4 - الحمزاوي من قضايا المعجم العربي ، دار الغرب الإسلامي ، تونس، 1986 ، ج53، ص262.

[5] - زكريا، ميشال. الألسنية، ص 266

[6] - زوين، علي. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1986.، ص 43.

واهتمت النظرية التوليدية بدراسة التنظيم الضمني للقواعد الذي يمتلكه متكلم اللغة بصورة ضمنية، ويتيح له إنتاج عدد غير متناه من جمل لغته[1]. فمفهوم اللغة في هذه النظرية يختلف عن مفهومها عن دوسوسير، فاللغة عنده ليست من وظائف المتكلم، بل هي نتاج يتقبله ويسجله من دون أن يقوم بأي نشاط[2]. في حين يتصل مفهوم القدرة لدى التوليديين بنشاط المتكلم وعمله، فدعا تشومسكي إلى أن نظام اللغة ليس كامناً في العينات، كما عند الوصفيين، بل في خارجها، قد يكون في عقول المتكلمين، لهذا فرق التوليديون بين معرفة المتكلم بلغته أي نظام القواعد المتمكن منه واستخدامه الفعلي للغة في الحياة[3]. فجعلت هذه النظرية موضوعها قدرة المتكلم على إنشاء جمل لم تطرق سمعه من قبل، فرمت بذلك إلى تحقيق غاية محدودة هي دراسة السلاسل اللفظية للتمييز بين ما يشكل منها جملاً مفيدة، وما لايشكل مثل هذه الجمل[4]. وخضعت هذه النظرية إلى تعديلات وتغييرات جذرية، وما زالت تثير الجدل والاختلاف في الأوساط اللغوية[5].

وكان من نتائج المدرسة التوليدية **التطبيقية** على مستوى إغناء المصادر المصطلحية، الاستفادة من الاطرادات والتعميمات اللغوية وتوسيعها لإغناء اللغة والمصطلحات.

وأصبح التحليل الألسني يقام على أسس علم الرياضيات، إثر التزام الألسنية الحديثة بالمنهجية العلمية وتحررها من مفاهيم متعددة غير عملية كالمفاهيم الدلالية بالذات التي كانت المجال الواسع لافتراضات الألسنيين غير العلمية وتباين آرائهم في إطارها، إذ تأثرت الألسنية بالمنطق الرياضي[6].

ومن العلوم اللغوية التي تعد إحدى ثمار الاتصال بين اللغة والفلسفة ما يسمى بـ "علم اللغة البراغماتي – Pragmatic" الذي أخذ الكثير من أسسه المنهجية وتحليلاته اللغوية ومصطلحاته من الفلسفة البراجماتية، على يد عدد من الفلاسفة، من أبرزهم ، تشارلز بيرس Charles Pierce (1839– 1914)، الذي ربط الفكرة بنتائجها وبالآثار المترتبة عليها، لذا تسمى بالفلسفة العملية أو فلسفة الفعل. كما ساهم في هذه الفلسفة الفيلسوف تشارلز موريس Chares Morris، الذي وضع إطاراً عاماً لعلم العلامات Semiotics فرأى أنه يدور في ثلاثة موضوعات هي، ما يتصل بالتركيب Syntactic وأساسه دراسة العلاقة الاصطلاحية بين الرموز (العلامات أو الإشارات) بعضها ببعض. وما يتصل بعلم الدلالة Semantics أساسه دراسة العلاقات بين الرموز والموضوعات التي لابد أن تأتي الرموز مطابقة لها. وما يتصل بالأصوات. وقد حاول بعض العلماء تقديم تعريفات للمصطلح، من ذلك: البراجماتية هي دراسة العناصر الأساسية التي تعلل وجود مجموعة من الجمل الشاذة أو الخارجة عن القياس أو التعبيرات غير المحتملة. أو أنها دراسة اللغة من خلال الجانب المعياري

[1] - زكريا، ميشال. الألسنية، ص 9.

[2] - الشاوش، محمد. أهم المدارس اللسانية، في " دوسوسير والألسنية" منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990، ص5.

[3] - عبد العزيز، محمد حسن. القياس في اللغة العربية، دار الفكر، القاهرة، 1955، ص134.

[4] - طليمات، غازي. في علم اللغة ، دار طلاس، دمشق، 1997، ص 112.

[5] - القاسمي، علي. علم اللغة وصناعة المعجم، حاشية ص 7-8

[6] - زكريا، ميشال. الألسنية، ص 79-80

الوظيفي الذي يحاول أن يشرح ملامح التركيب اللغوي عن طريق الإشارة إلى الأسباب غير اللغوية. أو هي ما ينبغي أن تهتم بعناصر استخدام اللغة فحسب، ولا شأن لها بوصف التركيب اللغوي. أو أنها عبارة عن دراسة العلاقات التي تنشأ بين اللغة والسياق بطريقة نحوية. ومن تعاريفها أنها دراسة العوامل التي تؤثر في اختيار الشخص للغة، وتأثير هذا الاختيار في الآخرين[1].

هذا عن المناهج اللغوية والمصطلحية التي شاعت في العصر الحديث بتأثير بعض النظريات العلمية، أما في وقتنا المعاصر فقد اكتسبت ظاهرة الترابط بين العلم والتقنية أبعاداً نوعية جديدة، فأصبح تقدم العلم النظري متوقفاً على ما يحقق من تقدم في حقل التطور التقني، إذ تقدم التكنولوجية تغذية راجعة للعلم النظري عن طريق تزويده بالأجهزة والآلات التي باتت تتحكم بتحديد سقف إمكانات التقدم ضمن الفرع العلمي[2].

وقد ازدادت أهمية الاتجاه الرياضي مع بروز تطلعات البرمجة الآلية ومحاولة تطبيقها في المجال الألسني، فكان لزيادة استعمال الآلات المبرمجة التأثير المباشر في الألسنية الشكلية، ففي الخمسينيات ومع تطوير سرعتها وقوة ذاكرتها توخّى بعض الألسنيين استعمالها كأنموذج لتحليل اللغات. إلا أن المتطلبات العملية للبرمجة اقتضت تحديد الوحدات بوساطة أشكال رياضية ومنطقية ثم تمريرها في الآلة[3].

وتحاول المصطلحية الإفادة من قدرات الحاسب السريعة ولاسيما في مجالات إدخال البيانات واسترجاعها وخزنها، وفرزها وغيرها، وذلك بالاعتماد على معظم المناهج المصطلحية السابقة وتطويرها واستثمارها إليكترونياً. إذ يهدف معظم التطورات الإلكترونية الجديدة إلى التبسيط والدمج والأتمتة، وفتح أبواب توليدية جديدة في حقول مصطلحات الترجمة، اعتماداً على قاعدة بيانات جبارة، مبرهنة بذلك تقانات ذاكرية (للترجمة)، تسمح للمستعمل أن يأخذ مهارات الترجمة المتكررة آلياً، لتوفير الجهد والوقت، وتطوير الكمية عموماً[4].

وقد شهدت المصطلحية Terminography في السنوات الأخيرة ثورة إلكترونية مكنت المصطلحية معالجة بيانات علم المصطلح Terminology الحاسوبي، من خلال خزن هذه البيانات وإدخالها، فغيرت هذه المعالجات طرائق المصطلحيين في عدد من المجالات، مثل المدونات اللغوية(Corpus linguistics)، وأدت هذه الحاجات المرنة في وصف المعنى، من فهم ومعرفة، إلى نقطة مركزية جديدة في المصطلحية، تتضح من خلال النقل باتجاه علم الوجود Ontology[5]. وأسهم في هذه التطورات المصطلحية عدد من العوامل، منها استعمال علم المصطلح، وتطبيقات خاصة في علم اللغة، وعلم اللغة الحاسبي، واسترجاع المعلومات، والعروض الذكية الصناعية والتبصرات الجديدة في علم اللغة المصطلحي، والاحتياجات الحديثة لإدخال المعلومات الذكية، والترجمة الأوتوماتيكية (الآلية)، واسترداد معلومات التقاطع اللغوي، ومعاملة المعرفة، ومعالجة المستند الذي يقود

---

[1] - ينظر: ياقوت، محمود سليمان. منهج البحث اللغوي، ص172، وما يليها.

[2] - هرملاني، عماد. العلم والإيديولوجي(دراسة في إشكاليات منهج البحث العلمي)، ص 111-112.

[3] - ينظر: زكريا، ميشال. الألسنية، ص 80.

[4] - International Conference on Terminology, Lisbon,2002.

[5] Tummers, Jose. The Ontology Shift In Terminography

المحترفين والمهندسين إلى مركز معالجة المصطلح آلياً، فهذه الأمور تهمّ المصطلحيين والمترجمين ومهندسي المعرفة واللغة والقيمين على المكتبات وجميع المعتمدين على علم المصطلح الأوتوماتيكي والتطبيقات المهنية[1]. وازدادت الحاجة الماسة إلى مصادر علم المصطلح مع تطور العولمة، والتقانات، وتبادل الأعمال، وتطور شبكات الاتصال العالمية[2].

وتعقد مؤتمرات وندوات عديدة لمتابعة آخر التطورات في مجال تنمية أسواق مصادر اللغة، ولاسيما ما يخص الإنتاج والأدوات، وتقديم الحلول من أجل تحسين التسهيل العالمي للمصادر المصطلحية المتعددة اللغات، من أجل الاستعمالات المختلفة للجماعات المختلفة حول العالم، من خلال دمج هندسة اللغة، من أساليب وأدوات من جهة، والتطبيقات والأدوات الجديدة باعتماد الانترنيت والحاسب المحمول، للحصول على المعلومات المخزنة والمعالجة من جهة أخرى. ولمتابعة مسائل أخرى تتعلق بأنظمة معاملة علم المصطلح، وأنظمة علم الوجود، وتطبيقات الأتمتة، واستخلاص المصطلح، وسجلات البيانات، ومعاملة المعرفة، والتصاميم الجديدة، ومعاملة حقوق الطبع والنشر، والإعلان، ومواجهة الحقائق بالمصافي الذكية، ومسائل العولمة، والمسائل الدولية والإقليمية أو المحلية والشخصية[3].

فهدف المعلومات العلمية والآلات الذكية، ومختبرات الاتصالات، وورش التجارب، العمل على تعزيز الخبرات البشرية وإثرائها. وهنا يُطرح عدد من التساؤلات منها: إلى أية درجة وفي أي شكل يمكن أن تسيطر الخبرات البشرية على المصطلحات المنبثقة من التقانات؟ وما حصة تقانات الخبرات البشرية؟ وما التقانات المطلوبة لتعزيزها ودعمها؟ وهل يستطيع الإنسان الآلي أو أية صناعات تلقائية أخرى ابتكار مجال جديد من الخبرات[4] ؟

وبعد هذه النبذة التاريخية الموجزة لأهم النظريات والمناهج التي أثرت في الصناعة المصطلحية، يلاحظ أن المناهج المصطلحية قامت على أسس تتناسب وطبيعة الحركات الحضارية السائدة. فبدأت الحياة الحضارية بسيطة في تركيبها، وبطيئة في تطورها، فكانت المصطلحات محدودة، تتناسب وطبيعة الأشياء صوتياً أو بنائياً. ومع تطور الحياة الحضارية وتكاثر مصطلحاتها ظهر الاتجاه الفلسفي المنطقي، الذي قام على أساس التناسب والاطراد في قواعد تنمية اللغة، من خلال محاولة الربط بين اللفظ والمعنى. ومع ازدياد اتساع التطورات وتسارعها، تنوعت الطرائق المصطلحية واتسعت بما يتناسب والمناهج اللغوية الحديثة، فلم يعدّ يراعى التوافق بين المبنى والمعنى كما كان سابقاً، وذلك لمواكبة سرعة التطورات الهائلة التي تشهدها مختلف المجالات، إذ قامت الحركة المصطلحية على أساس العلاقات الاعتباطية في التنمية اللغوية والمصطلحية، معتمدة في ذلك على العلم، لها ما للعلوم الأخرى من مناهج ووسائل وأساليب. ومع تسارع تكاثر المصطلحات في الوقت

---

1 - Benjamins, John. Recent Advances in Computational (Terminology), 2003

2 - Temmarman,Rita. And dr. Uus Knops. Call for Paper .

3 - 5th TermNet Symposium(TAMA- 2001)

4 - Computational Linguistic, Kyoto, Japan, 2003.

المعاصر تحولت حركة التنمية المصطلحية إلى علاقات رياضية وهندسية تستثمر عبر تقانات الحاسب المتنوعة لمواكبة التسارعات الكبيرة في مختلف الصعد.

وسيفصّل البحث في الفصول التطبيقية اللاحقة أثر هذه المناهج(الفلسفية والعلمية والحاسوبية) في إغناء المصادر المصطلحية، بعرض مشكلاتها التطبيقية وعرض حلول لها، من خلال المستويات اللغوية المختلفة، التركيبية والدلالية والصوتية.

الفصل الأول

التراكيب اللغوية

مشكلاتها التطبيقية وطرائق معالجتها
في ضوء المناهج المصطلحية

1- الاشتقاقات الصرفية (التركيبية) في ضوء المناهج المصطلحية

2- النحت في ضوء المناهج المصطلحية

3-التعبيرات الاصطلاحية التركيبية

4-التراكيب اللغوية في معجمات المصطلحات التخصصية

سيدرس هذا الفصل المسائل التي تتعرض للتراكيب اللغوية، بمختلف أشكالها، كالاشتقاق والتركيب والنحت والتعبيرات الاصطلاحية التركيبية، بعرض المشكلات التطبيقية التي تواجه المصطلحيين، عند الاستعانة بهذه الطرائق التركيبية لوضع مصطلحات أو نقلها، والحلول الممكنة لمعالجة هذه المشكلات، إلى جانب مسائل أخرى متعلقة بهذه المسائل، وذلك في ضوء المناهج المصطلحية المختلفة، من مناهج قديمة متأثرة بالمنطق، التي ولّدت المنهج المعياري، ومناهج حديثة متأثرة بالنظريات اللغوية التي انبثقت عن النظريات العلمية، فأفرزت عدداً من النظريات والمدارس والعلوم اللغوية، كعلم اللغة المقارن والتاريخي والوصفي والبنيوي والتحليلي والسياقي والتوليدي، وغيرها، بالإضافة إلى مناهج معاصرة متأثرة بالتقانات الحاسبية، التي استفادت من معظم المناهج السابقة وطورتها عبر تقاناتها المتعددة.

1-1- مفهوم الاشتقاق في ضوء المناهج المصطلحية:

يقصد بالاشتقاق هنا التوليد الصرفي أو البنائي، الذي يعتمد على عنصرين، هما الأصل الذي تؤخذ منه مادة اللفظ الجديد أو المصدر المعتمد، والأوزان أو الصيغ أو الطرائق التي يحددها النظام الصرفي للغة[1]. وقد اختلف مفهوم الاشتقاق ومسمياته، وطبيعته، وأصل تكوينه، ودوره في رفد الثروة المصطلحية، باختلاف المناهج والنظريات اللغوية السائدة.

1-1-**1- فقديماً** عرف بالاشتقاق الصغير، الذي يعني نزع لفظ من لفظ آخر بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها، مثل كلام من الكلم والكلام والكُلوم[2]. ويعرفه

---

1 - ينظر: قدور، أحمد. المدخل إلى فقه اللغة العربية ،ص 135.

[2] - ينظر: ابن جني. الخصائص، ص 21.

السيوطي بأنه " أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، كضارب من ضرب، وحَذِر من حَذِر[1]. وفرّق العلماء بين التصريف والاشتقاق: فرأوا أن الأول أعم من الثاني، فتوليد الكلمة من أصلها يسمى اشتقاقاً وتقليبها في أوزان مختلفة يسمى تصريفاً[2]. ويظهر في هذه التعاريف تأثير المنهج المنطقي، من خلال تركيز القدماء على التقسيمات والفروق.

فالاشتقاق لفظ عربي يستخرج من مادة عربية عرفتها المعجمات وبوزن عربي عرفه النحاة أو أثبتته النصوص. وتقوم عملية الاشتقاق على القياس، ليصبح المشتق الجديد جارياً على وزن من الأوزان العربية القديمة، فيكون على نمط المصطلحات المألوفة الموروثة، ويصبح مقبولاً عند أبناء الجماعة اللغوية ومعترفاً به عند علماء اللغة[3].

وقد دار خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية حول أصل المشتقات: أهو المصدر أم الفعل؟ فذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل، في حين ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل المشتقات، إذ نظر البصريون إلى جهة المعنى، فوجدوا أن المصدر يدل على الحدث فحسب، في حين يدل الفعل على الحدث والزمن، أما الكوفيون فنظروا إلى التجرد والزيادة ورأوا أن أكثر الصيغ تجرداً هو الفعل الماضي[4].

1-1-2- ثمة اتجاه آخر يميّز الاشتقاق متأثر بالدراسات **المقارنة والتقابلية**، فيعرف الاشتقاق من خلال المقارنة بين طبيعة اللغات، فيرى أن اللغات اللاتينية يغلب عليها الفردية، وأن الأصول المشتركة قد ضاعت والملامح المتشابهة قد زالت لفقدان العنصر الثابت حتى لا يبقى من الحروف الأصلية إلا حرف أو حرفان لا تدل على الاشتراك، وقد لا يبقى منها شيء مطلقاً إما لزوالها في تقلب الكلمة في تصاريفها، وإما لتطور أصوات الحروف تطوراً أبعدها عن أصلها، وقد ينشأ الاختلاف بين الألفاظ الدالة على نوع واحد من المعاني العامة لاختلاف الأصول التي ترجع إليها وتعددها[5]. وهناك من يفرّق بين طبيعة اللغة العربية واللغات الأوروبية اعتماداً على هذا المنهج، بأن الأوروبيين حين يريدون معرفة جذر لفظة ما من لغتهم يعيدونها إلى اللاتينية أو الإغريقية أو السنسكريتية، وأحياناً العربية، أما العرب فإذا أرادوا معرفة جذر لفظة ما بحثوا عنها في لغتهم نفسها، أو في اللفظة ذاتها أحياناً، أو نقبوا إحدى الأخوات السامية من غير أن يتعدوا نطاق أسرتهم اللغوية، لسبب بسيط هو أن لغة الأوروبيين ليس لها جذر عميق في أرضها، وأكثرها مقتبس من لغات كثيرة[6].

---

[1] - ينظر: المزهر،346/1

[2] - السيوطي. المزهر، 1/ 345.

[3] - حجازي، محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 35.

[4] - ينظر: قدور، أحمد. المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص138،137.

[5] - المبارك محمد. خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد، معهد الدراسات العربية، نهضة مصر،القاهرة، 1960 ، ص 28-29

[6] - التونجي، محمد. عبقرية العرب في لغتهم الجميلة، ص 49.

وهناك من يرى في الاشتقاق أنه من الأمور الرئيسة التي تفرَق بين اللغات السامية واللغات الهندية الأوروبية يظهر بجلاء حين نرى أن الطريقة الاشتقاقية العامة لهذه اللغات هي اعتماد جذر Radical ، ثم تضاف السوابق واللواحق دون أن يُمسّ الجذر، من حيث الزيادة أو النقصان أو الترتيب الأصلي للحروف. أما المفردات المتولدة من ذلك الجذر فتتفرق في تضاعيف المعجم لاختلاف السوابق التي تتصدر الجذر، دون أن تجمع ضمن مادة معجمية واحدة أو مدخل معجمي واحد، أما الطريقة الاشتقاقية للعربية وأخواتها فهي طريقة تكاثرية على نقيض تلك الطريقة التضامية التي وصِفت آنفاً. فالعربية تعتمد الاشتقاق على أصل Racine متحرك غير جامد، أي أن حروف الأصل تتداخل وحروف الزيادة أو البناء. فيكون من ذلك شكل تبدو فيه الكلمة وكأنها قد أذيبت، ثم صيغت محتفظة بمادتها الأصلية لكن بقالب جديد[1].

1-1-3- حاولت آراء أخرى تفسير الاشتقاق وفق المنهج **التاريخي**، رأت أن تاريخ اللغات يظهر لنا أن اللغات في بادئ الأمر لم يكن لها سوابق Prefixes ولا لواحق suffixes بل كان لها جذور فقط، وكانت هذه السوابق واللواحق في الأصل ألفاظاً قائمة بذاتها، ثم التصقت بالجذور فصارت أدوات غير قائمة بذاتها[2]. وهناك من رأى أنه قد تتأصل بعض الإضافات في اللغات الأوروبية حتى تتوهم أصالتها ثم يشتق من الكلمة كلمة أخرى بإضافة زوائد جديدة حتى يضيع أصل الكلمة[3].

وفي ضوء النظريات الطبيعية والتاريخية رأى الإيطالي فيكو Vico(1668-1744) أن الإنسان في بادئ الأمر لم يكن يعرف سوى الألفاظ التي تقلد الأصوات الطبيعية، ثم ظهرت أدوات التعجب لأن العواطف العنيفة لا يمكن التعبير عنها إلا بوساطة ألفاظ وحيدة المقطع مثل الضمائر التي أعقبت أدوات التعجب، ونشأت بعدئذ جزئيات لفظية غالباً ما كانت وحيدة المقطع تألفت منها معظم حروف الجر. وظهرت بعدها الأسماء والأفعال لأن الجزئيات اللفظية تدخل في تركيب الأسماء والأفعال[4].

وقدم بعض اللغويين المتأثرين بالمنهج **التاريخي** تعليلاتهم في نشأة الكلام، إذ رأوا أن الأوروبيين أخذوا من الهنود مفهومهم للجذر، لكن هذا المفهوم بدلاً من أن يساعدهم على إيجاد وصف أفضل لبنيات الألفاظ، راحوا يستغلونه بصورة مجازية أو ميتافيزيقية حتى ينطلقوا في البحث عن اللغة الأصلية[5].

وقد تبدى المنهج التاريخي التطوري عند اللغويين العرب المعاصرين بمفهومهم للجذر في اللغة وما ارتبط به من مباحث تتناول النشأة والنمو والتزيد، فقد رشحت فكرة المحاكاة للأصوات في الطبيعة أو الناجمة عن الإنسان إلى عدد من اللغويين، كجرجي زيدان وإبراهيم اليازجي وأحمد رضا والعلايلي ورفائيل نخلة، وقد أقام

---

[1] - ينظر: قدور، أحمد. المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص135-136.

[2] - غصن، مارون. مجلة المجمع العلمي ، في " افتقار العربية إلى كلمات جديدة" دمشق، ك1 1928،ج12، المجلد 8، ص 747.

[3] - المبارك، محمد. فقه اللغة وخصائص العربية ، دار الفكر ، بيروت ، ط3 ،1963، ص 101.

4 - مونان ، جورج. تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين. ص142.

5 - مونان ، جورج. المرجع نفسه، ص 159

هؤلاء على أساس هذه النظرية مفهومَهم لتشكل الجذر في مقطعه الأحادي الأول ثم بالتركيب والجمع صار الجذر ثنائياً ثم كان الحرف المزيد الذي أعطى المادة هيكلها الثلاثي وهو ما استقرت عليه العربية الفصحى[1].

واعتماداً على هذه القطيعة حاولوا تمييز مصطلحين اثنين للثنائية هما الثنائية التاريخية والثنائية المعجمية، الأولى الثنائية التاريخية التي تفسر نشأة اللغة الإنسانية إلى محاكاة الأصوات الطبيعية كتقليد الإنسان أصوات الحيوان وأصوات مظاهر الطبيعة أو تعبيره عن انفعالاته الخاصة أو عن الأفعال التي تحدث عند وقوعها أصواتاً معينة. أما الثانية، فهي الثنائية المعجمية في نقلها إلى المعجمات حين يضاف إليها صوت أو أكثر لتصبح المواد ثلاثية أو رباعية وترتد إلى أصلها الثنائي، لكن الرابط المنطقي لا ينفك يُلمَح بين تلك الصيغ المزيدة وأصولها الثنائية في نشأتها الأولى، أو بين صورتها الأصلية المجردة وصورتها المتطورة المزيدة جامعاً معنوياً مشتركاً، إذ يرى أصحاب الثنائية أن زيادة المادة الصوتية ربما أوحت بفارق معنوي جديد، لكنها غالباً تحتفظ بجوهر المعنى الأصلي القديم[2].

ورأى أتباع المنهج التاريخي أيضاً أنه يمكن من خلال علم صيغ الألفاظ (المورفولوجيا) بالتعاون مع علم الدلالة تأريخ ظهور صيغ واختفاء أخرى، وانتقال بعض الصيغ من زمرة دلالية إلى أخرى تلبية لحاجة العصر المتطور[3]. فلاحظوا تأثراً بهذه النظرية أن الصيغ الصرفية لا تسير في خطّ التبسيط في التطور اللغوي، بل تتجاوب مع حاجة المتكلمين، فبعض الصيغ يستحدث وبعضها الآخر يهجر حتى يندثر تماماً[4]. وصيغ صرفية تتسع أو تضيق أو تختفي أو تتخصص وتتغير بحسب الحاجة. وعليه ثمة من رأى أن من أوائل صيغ الأفعال ظهوراً فعل الأمر، ومن أواخرها صيغة المصدر، وأن اسم الفاعل واسم المفعول كانا أقدم ظهوراً في اللغات من اسم الآلة، وأن بعض الأدوات التي تفيد معنى زائداً على صيغة الفعل مثل السين وسوف، قد تأخرت في الظهور نسبياً، ومثل هذا يقال في أدوات التعريف التي تأخرت في الظهور. أما الصيغ المزيدة من الأسماء والأفعال فهي تنشأ في اللغات في عصور متفاوتة وبحسب الحاجة أيضاً. ثم إن استعمالها يقل ويكثر بنسب متفاوتة كزيادة الألف والنون[5].

وهناك من رأى أنه تنشأ في ذهن الإنسان خلال تطوره الفكري والاجتماعي معان جديدة تحتاج إلى قوالب أو صيغ جديدة وقد حدث شيء من هذا في تاريخ العربية فقد استعمل في العصر العباسي ما سموه المصدر الصناعي كالإنسانية والحيوانية. وهناك صيغ أميتت وبقيت بواق قليلة تدل عليها، مثل وزن فعلوت كملكوت وجبروت[6]. ومن ذلك أيضاً نشوء صيغ جديدة في عصور بعد الإسلام كإضافة الألف والنون مع ياء النسبة مثل

---

1 - ينظر: قاسم، رياض. اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ص 481.

2 - ينظر: قاسم، رياض المرجع السابق، ص 79، وما يليها.

3 - طليمات، غازي. في علم اللغة، ص120.

4 - ظاظا، حسن. اللسان والإنسان ، دار الفكر العربي ،القاهرة ،1971، ص91.

5 - ظاظا، حسن. المرجع نفسه، ص90-91.

6 - ينظر: المبارك، محمد. خصائص العربية، ص40

روحاني وجسماني. وأن تطور بناء الأوزان وشكلها هو الأقل وقوعاً والأبطأ حدوثاً لما نلاحظه من ثبات أوزان العربية خلال عصور متطاولة. أما تطور معاني الأوزان فهو أكثر وقوعاً وأسرع حدوثاً[1]. وقد يلمح جمود من جانب آخر، فقد يدل الوزن الواحد في العربية على معان متعددة فوزن (فعيل) يدل على الصيغة الثابتة مثل (كريم وشريف) وعلى الصوت (صهيل، زئير)، وقد يدل على المعنى الواحد أوزان متعددة فمبالغة اسم الفاعل تدل عليها صيغة (فعّال وفعّالة ومفعال وفعول وفعيل)، وعلى الأصوات (فُعال وفعيل) والألفاظ الدالة على الآلات والأدوات وردت على أوزان منها (فاعول) و(فِعال) و(مِفعل) و(مفعال)[2].

وعلى الرغم من أخذ اللغويين العرب عن الطبيعيين، غير أنهم أهملوا مسألة رفض الطبيعة الذاتية التي أعطاها الطبيعيون للغة والتي على أساسها عدّوا أن ما يحدث في اللغة من تطور أمر لا صلة له بالمتكلم، بل عدّ اللغويون العرب اللغة قسيم الإنسان الاجتماعي، وهي أحد وجهي الفكر، فكانوا كمن يجمع بين المذهب الطبيعي حيث اللغة كائن عضوي حي يولد وينمو ويهرم ويموت، والمذهب الاجتماعي الذي ينظر إلى اللغة بعدها تجسيداً لعقل الجماعة وتمثيلاً لمشاعرهم وسلوكهم في العادات والتقاليد.[3]

1-1-4- أما **الوصفيون** فكان لهم رؤية مغايرة لطبيعة الاشتقاق، انطلاقاً من اختلاف مفهومهم لوحدة الكلمة وبنيتها. فرفضوا فكرة القدماء حول الأصالة والفرعية في أصل الكلمة، بأن تكون كلمة سابقة وأخرى تابعة لاحقة لها، ورأوا أن هذا الأمر ضرب من الوهم الذي لا يسنده دليل مقنع، فقد رأوا أن نظرة القدماء إلى المعنى واهتمامهم به وبالأحرف التي تضيف دلالة جديدة هو الذي أوقعهم في مأزق الأصالة والفرعية وما ترتب عليها من خلافات. فكان للوصفيين نظرة مخالفة للأصالة والفرعية تتركز على بنية الكلمة، فدعوا إلى النظر إلى الأحرف المشتركة والجذر الذي يبنون عليه الكلمات على أساس أنها مادة رابطة بين الكلمات وليست مصدراً أو فعلاً أو أصلاً أو فرعاً لها، وذلك كما فعل المعجميون الذين لا يهتمون بالصيغ والمباني، بل يلجؤون إلى وسيلة أخرى تتصل بالمتن لا بالبنية وهذه الوسيلة هي أصول المادة يجعلونها رحماً تربط بالقرابة أفراد أسرة واحدة، ويجعلون أحرف المادة (منفصلة) مدخلاً إلى شرح معاني هذه الكلمات[4].

1-1-5- واعتمدت **البنيوية** على الوحدات الشكلية في تقسيم الكلام المنطوق، بالانتقال من المركب إلى البسيط، أي من الجملة إلى الكلمات، والكلمة إلى مورفيمات (أي الوحدات الصرفية)، والتي يمكن أن تردّ إلى وحدات أصغر منها هي الفونيمات (الأصوات)، وأصبح يعرّف المورفيم عندهم، بأنه أصغر وحدة لغوية تحمل معنى أو وظيفة نحوية .

وأصبح المورفيم عند البنيوية ألفاظاً تدل على المعاني الرابطة بين الماهيات والمورفيم الواحد يسمى وحدة صرفية ومثاله سين الاستقبال في العربية، وألف الفاعل، أي السوابق واللواحق والأحشاء، فالمورفيمات عند

---

1 - ينظر، المبارك، محمد، فقه اللغة، ص 11، وما يليها.

2 - ينظر: المبارك، محمد. المرجع نفسه، ص 115-116.

3 - ينظر: قاسم، رياض. اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ص484.

4 - ينظر: حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ص168-169.

البنيوية هي الوحدات الصرفية الصغرى[1]. وراح البنيويون يفرّقون بين الإلصاق والتركيب، فلاحظوا أن العربية تستخدم إلى جانب التحول الداخلي عملية الإلصاق التي تختلف عن عملية التركيب، بأن التركيب يقوم على أساس الجمع بين عناصر مستقلة، لها دلالة أما الإلصاق فهو جمع بين عنصرين لهما دلالة، وعناصر أخرى لا دلالة مستقلة لها، بل هي مجرد أحرف تظهر معانيها على غيرها، وهي في الواقع أقل شأناً من حروف المعاني التي تؤدي وظيفتها في التركيب مع احتفاظها باستقلالها الشكلي[2].

1-1-6- واعتماداً على هذه الدراسات الوصفية التي تركزت على الشكل والبنية، ظهرت المدرسة **الوظيفية** التي اهتمت بالمعنى الوظيفي للغة، فالتحليل النحوي عند الوظيفيين يكون شكلياً أو صورياً، لأن هدفه هو الصور اللفظية وتصنيفها على أسسٍ معينة ثم تصنيف العلاقات الناشئة بين الكلمات داخل الجملة، ومن هنا يُستبعد المعنى من التحليل النحوي، فالوحدات النحوية من مورفيمات وكلمات هي الوحدات الحاملة للمعنى. وعموماً يعدّ الوظيفيون العناصر التي تحمل شيئاً من الإعلام هي وحدها تمييزية، فمثلاً جملة " خذ الكتاب " تتألف من ثلاث وحدات: خذ، ال (التعريف)، كتاب[3].

1-1-7- وقد رفضت **النظرية التوليدية والتحويلية** تلك الدراسات الشكلية التي كانت سائدة في النظريات السابقة، فحاولت إدخال الدلالة كجزء نسقي في التحليل، وأعادت النظر في تنظيم المكونات المختلفة للنحو، في النموذج الجديد الذي بلوره تشومسكي (1965)، إذ بدأ المعجم يأخذ مكانته المناسبة في بناء النحو، وأصبح تأويل الجملة الدلالي عند تشومسكي يتوقف على وحداتها المعجمية، وعلى بناء الوظائف والعلاقات النحوية الممثلة في البنى التحتية التي تظهر فيها[4]، والفكرة الأساسية أن النحو يجب أن يكون مجموعة محددة من القواعد تولّد عدداً غير محدود من الجمل التي تسير وفق القواعد، ويتكون النحو من تحليل الجمل إلى الوظائف التركيبية لكلماتها وعبارتها، وتصنيف الكلمات بعدها أجزاء للكلام.[5]

وتتألف هذه النظرية من ثلاثة عناصر : المكون الفونولوجي ، والمكون التركيبي، والمكون الدلالي. فالمكون الفونولوجي يصف أصواتها، والمكون التركيبي يصف البنية العميقة للجمل، ويعدد عناصرها المؤلفة، ويفسر المكون الدلالي معاني هذه البنى[6]. ويلاحظ في هذه النظرية، أنه منذ إدماج المعجم في النحو، لم يعد الموقف التحويلي ضرورياً للربط بين الوحدات المعجمية، ذلك أن الموقف المعجمي أتاح التعبير عن الاطرادات المعينة في المعجم. وهكذا يمكن أن تقام علاقة بين الفعل والاسم المشتق الموافق له بوساطة قاعدة تربط بين المدخلين في المعجم من دون اللجوء إلى تحويلات، عن طريق استخدام " قواعد الحشو – redundancy

1 - ينظر: طليمات ، غازي. في علم اللغة، ص 164، وما يليها.

2 - ينظر: غنيم، كارم السيد. اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، مكتبة لبنان، 1990، ص51.

3 - مارتينيه . مبادىء اللسانيات العامة، تر: أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985 ، ص38.

4 - الفهري . اللسانيات واللغة العربية ، ص267، وما يليها ،

5 - طليمات ، غازي. في علم اللغة، ص 193-194.

6 - زكريا ، ميشال . الألسنية ، ص212.

"rules"[1]، فهذه القواعد تضمن الاطرادات الدلالية والصرفية، وتمكن من استخلاص المعلومات التي تتكرر في وحدات المعجم.

وقد رأت التوليدية أن الأنساق الصرفية تختلف من لغة إلى أخرى، وأهم ما يمتاز به صرف العربية أنه صرف غير سَلسَلي non concatenative أي أنه لا يركب بين سلسلة لفظية وسلسلة أخرى بضمها خطياً، كما هو الشأن في الإنكليزية أو الفرنسية. ففي هاتين اللغتين تؤلف بين جذر ولاحقة أو سابقة للحصول على مفردة جديدة، من دون تغيير يذكر في البنية الداخلية أو للصيغة أصل الاشتقاق. أما العربية، فالاشتقاق فيها داخلي في كثير من الأحيان، وغالباً ما يحدث تغير في صيغة الجذر أو أصل الاشتقاق للحصول على صيغة جديدة2.

1-2- التوليد بالاشتقاق بين القبول والرفض:

1-2-1- اهتم **المتقدمون** بتتبع اشتقاق الأسماء لكشف معانيها على وجه الدقة، وقد اتخذ هذا البحث وجهة واضحة حين ألّف عدد من اللغويين منذ القرن الثاني الهجري كتباً خاصة باشتقاق الأسماء،من ذلك ما ألفه الأصمعي وابن دريد والخوارزمي وغيرهم[3].

وقد سارت العربية آنذاك في مسارين متوازيين، أحدهما في مجال التوسع والنمو والازدهار، مستوعبة حصيلة ما وصل إليه الفكر الإنساني في حقل المعرفة، والمسار الآخر يتمثل في بقائها موحدة ثابتة الأصول في بنيتها الصرفية وقواعدها النحوية والنطق بها، كما أخذت عن أهلها الأوليين الذين يحتج بهم.[4]

وخلص اللغويون وغيرهم ممن عنوا بالاشتقاق على اختلاف مشاربهم إلى أن العرب تشتق الكلام من بعض، لذلك جُعل الاشتقاق واحداً من ضروب تصرّفهم في الكلام من بعض. وقد سارع ابن فارس إلى جعل هذا الاشتقاق مبنياً على التوقيف، وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها[5].

ويستثنى من ذلك قلة من اللغويين الذين أجازوا الاشتقاق من الأصول العربية وغيرها، وحجتهم أن (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)، فهذا ما روي عن ابن جني عن أبي عثمان المازني: " ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه[6]. فلاحظ ابن جني في

1 - ينظر : الفهري . اللسانيات واللغة العربية ، ص71.
2 - الفهري، عبد القادر الفاسي. اللسانيات واللغة العربية، ص399.
3 - ينظر: قدور، أحمد. المدخل إلى فقه اللغة، ص137.
4 - خليفة، عبد الكريم. اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص28.
5 - ينظر : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1964، .ص 67، والمزهر، 1/ 346.
6 - الخصائص، 1/ 357.

كثير من الصيغ الصرفية فروقاً في الدلالة بسبب زيادة مورفيم في أول الصيغة أو في وسطها[1]. لما تحملها بعض الصيغ الصرفية من معاني المبالغة أو التكثير أو الإزالة[2].

إلا أن ثمة إشكالات أثيرت حول مدى ما يسمح به الاشتقاق، فقد اشتق العرب القدماء من أسماء الأعيان الجامدة ومن أسماء الأعلام ومن أسماء الأمكنة ومن أسماء الأعداد، ومن أسماء الأصوات، ومن الأسماء الأعجمية.[3] إلا أن هناك من رأى أن أسماء الأعلام الجامدة والألقاب المحضة لا يجري القياس فيها، لأنه لا يفيد وصفاً للمسمى، بل وضعت لمجرد التعيين والتعريف، وهي محل خلاف؛ فالعرب خصصت في الوضع اسم الخمر بالخمر النيئة العتيقة يجوز تسمية النبيذ المشتد خمراً لمشاركته الخمر النيئة فيما منه اشتقاق الاسم، والذي ترتضيه أن ذلك باطل لعلمنا أن العرب لا تلتزم طرد الاشتقاق وأقرب مما إليه أن الخمر ليس في معناها الاطراد، وإنما هي المخامرة أو التخمير. فلو ساغ الاستمساك بالاشتقاق لكان كل ما يخمر العقل أو يخامره ولا يطرب خمراً، وليس الأمر كذلك[4].

وآراء المحققين من الأصوليين إن اللغة لا تثبت قياساً، ولا يجري فيها، وقال كثير من الفقهاء القياس يجري في اللغة[5].

1-2-2- أما في العصر الحديث فلاحظ المعاصرون القدرة الفائقة للاشتقاق في اللغة العربية لما يوفره من ثروة لغوية ومفرداتية سريعة.[6] وظهر سجال بين فئة مؤيدة للتطوير والتغيير، وفئة رافضة لأي تغيير خارج الأوزان الصرفية المعروفة، وقد بدأ هذا السجال في بداية القرن العشرين[7]. فبعد شيوع الدراسات اللغوية التاريخية ذهب معظم اللغويين المعاصرين إلى ضرورة الاشتقاق لنمو اللغة وتطورها، لذلك عدّ الاشتقاق من وسائل نمو اللغة العربية ولاسيما المصطلحات العلمية والمفردات الحضارية التي ينبغي أن تسدّ النقص في الثروة اللفظية أمام تسارع الزمان الذي يأتي بكل جديد[8]. وبظهور الدراسات الوصفية طغت المواقف التي تدعو إلى التطوير بشرط عدم الإخلال بالصيغ العربية ودعت إلى تجنب المفردات البعيدة عن الواقع، والميل إلى استخدام المفردات التي يفهمها عامة الناس.[9]

1-3- المشكلات التركيبية(الصرفية) في ضوء المناهج المصطلحية:

---

1 - ينظر: مجتهد، عبد الكريم. الدلالة اللغوية عند العرب، ص183.

2 - للتفاصيل ينظر: ابن جني، الخصائص، 1/ 275، وما يليها، وفي 2/ 34.

3 - للتفاصيل الخصائص، 1/ 223

4 - السيوطي. المزهر، 1/ 37-38.

5 - ينظر: السيوطي. المصدر نفسه، 1/ 37-38.

6 - ينظر: سماعنة، جواد حسني. ندوة " الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية"، في " منهجية وضع المصطلح العربي" ، ص 87.

7 - القحطاني، سعد. قضايا في المصطلح العربي، مجلة الفيصل، العدد 309، 2002

8 - ينظر: قدور، أحمد. المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص135.

9 - ينظر: القحطاني، سعد. المرجع نفسه ، العدد 309

لا بد من التمييز بين نقل المصطلحات ووضع المصطلحات، فالأول يعني نقل المصطلحات فيما بين اللغات، أي على المستوى الخارجي، أما وضع المصطلحات فيخص طرائق توليد المصطلحات على المستوى الداخلي للغة. وبناء على هذا التقسيم ستُدرس المشكلات التركيبية على مستوييها، الخارجي (أي التقابلي)، والداخلي.

1-3-1- المشكلات التقابلية لنقل المصطلحات (بين العربية واللغات الأجنبية): يمكن حصر المشكلات التقابلية في المحاور التالية، التأصيلية، والوظيفية، والدلالية، والتوليدية، والمعرفية.

1-3-1-1- ثمة مشكلات تصادف نقل المصطلحات، تتعلق **بتأصيل المواد،** من ذلك اختلاف طبيعة تكوين الجذور الصرفية أو اللغوية بين اللغات، فمثلاً، غالباً ما يستعين الأوروبيون في تكوين المصطلحات بالنحت والاشتقاق الأكبر ومزج أكثر من كلمة واحدة. ويستمدون أصولها إما من اللغات الحية، أو من الميتة ولاسيما اللاتينية واليونانية القديمة. وكثيراً ما يستعان في تكوينها بأكثر من لغة واحدة. من ذلك Bicyclette مؤلف من ثلاث لغات (Bi) من أصل لاتيني يدل على التثنية، و(Cycle) من أصل يوناني معناه الدائرة، و(tte) علامة فرنسية للتصغير. ومن ذلك أيضاً المفردات التي تبدأ بالسابقة اليونانية (tele) التي تعني البعد، من مثل، Telephone، Telescope، Telegram، Telegraph ، Telefrique ، Television [1]. وقوام هذه المفردات هو التواضع والاصطلاح، لذلك تختلف معانيها اختلافاً يسيراً أو كبيراً عن معاني الأصول التي استمدت منها.

ثمة من يرى أن المفردة الأوروبية لم تمر بمرحلة ما يعرف بالتصعيد في اللغة، وهو ما يستدعي مرورها بالمرحلة الحسية المادية وصولاً إلى مرحلة التجريد المعنوي، فلو لم تكن في اللاتينية كلمة (Vide) ما استطاع متكلمو الإنكليزية إيجاد كلمة فيديو، فقد أضافوا الزائدة (O) كما في استيريو (Stereo) الإغريقية. لذا بقيت الكلمات التي استعرناها من الإنكليزية أو الفرنسية كما هي لعدم مرورها بالمرحلة الانتقالية من المحسوس المادي إلى التجريد المعنوي[2]. ويرى آخر أنه قد تتأصل الإضافات في الكلمة في بعض اللغات الأوروبية حتى تتوهم أصالتها ثم تشتق من الكلمة كلمة أخرى بإضافة زوائد جديدة حتى يضيع أصل الكلمة وتفرق الزوائد أصل المادة[3].

وليس ثمة تناظر بين اللغات الأوروبية والعربية أمام هذه الطريقة، فلا يوجد في العربية مثل هذه الظاهرة، فطرائق الاشتقاق لديها داخلي، بإضافة زوائد صرفية عربية على جذر الكلمة، من دون اللجوء إلى اللغات

---

[1] - يلاحظ في بعض الأمثلة أن ثمة مصطلحات اعتمدت الإنكليزية وأخرى الفرنسية، يشار هنا أنه في حال كان المصطلح عالمياً مشتركاً في لغات عديدة، فإن البحث يعتمد في الكتابة على أصل المصطلح، وذلك بالعودة إلى معجم Oxford. ويشار أيضاً إلى أن ثمة مصطلحات تبتدئ بالأحرف الكبيرة وأخرى تبتدئ بالأحرف الصغيرة، و قد تعتمد الأحرف الكبيرة في جميع الأحرف، و هذا التنوع في أشكال الكتابة يعود إلى تنوع طرائق الكتابة في المعجمات و المراجع المعتمدة في هذا البحث. أما في فهرس المواد في نهاية البحث فقد اعتمد الابتداء بالأحرف الكبيرة.

[2] - العيسوي، بشير. الترجمة إلى العربية (قضايا وآراء) دار الفكر العربي، القاهرة ، 1996، ص54-55.

[3] - المبارك، محمد. فقد اللغة وخصائص العربية، ص101.

الأخرى، وهذا اللاتناظر والاختلاف في طبيعة التركيب في اللغة، يؤدي إلى إحداث ثغرات لغوية بين اللغات، فيما إذا أُعتمدت طريقة التناظر اللغوي بين اللغات عند نقل المصطلحات.

وفي هذا المجال هناك من يصف طبيعة اللغات اللاتينية بأن الفردية غالبة عليها وأن الأصول المشتركة ضاعت والملامح المتشابهة زالت، لفقدان العنصر الثابت، حتى لا يبقى من الأحرف الأصلية إلا حرف أو حرفان لا تدل على الاشتراك وقد لا يبقى منها شيء مطلقاً إما لزوالها في تقلب الكلمة في تصاريفها، وإما لتطور أصوات الحروف، تطورها أبعدها عن أصلها. وقد تختلف المعاني العامة لاختلاف الأصول التي ترجع إليها وتعددها. ففي العربية مثلاً هناك، كتاب ومكتبة ومكتب وكاتب وكتب، أما في الفرنسية فهناك (مكتبة عامة bibliote'que, livre)، و(librarie محل بيع الكتب)، فالرابطة الاشتقاقية متفككة، كما تفككت في المدنية الحديثة روابط الأسرة وتقطعت الأرحام، وظلت الرابطة الاشتقاقية في العربية كالرابطة النسبية في أفراد العرب[1].

غير أن هذه الخاصّة في إطلاق صفة الاشتقاقية على اللغة العربية، تستدعي بعض التحفظ والمراجعة. فالربط بين مشتقات الجذر الواحد يرجع إلى الدراسات المنطقية التي شاعت منذ القرن الأول الميلادي، حين لفت انتباه القياسيين الإسكندرانيين المظهر العضوي المنظِّم للغة، وانسجام مقولاتها، فرأوا فيها بنياناً مؤسساً على قواعد ثابتة، فراحوا يرجعون كل شيء إلى هذه القواعد. فهذا الربط الاشتقاقي بدأ مع المنطقية، ثم عُزز ودُعم مع الدراسات التاريخية والمقارنة اللتين انبثقتا من النظرية الطبيعية في التطور، التي صنفت اللغات إلى أسر وعائلات اعتماداً على الأسس اللغوية المشتركة في طبيعة تركيب اللغات. غير أن الملاحظ في المصطلحات الحديثة أنه لم يعد يراعى الترابط الاشتقاقي بين مواد المدخل الواحد، لغزارة تدفق المصطلحات في كل مجالات المعرفة والعلم، إذ تتكاثف الجهود من أجل وضع المصطلحات لمقابلة الابتكارات والاختراعات المتجددة، وذلك محاولة مواكبة التسارع المعرفي والعلمي، ووسط هذا التزاحم المعرفي وتسارعه أصبح من الصعب المحافظة على الترابط المعنوي بين اشتقاقات مواد المدخل الواحد، فلم يعد يراعى الانسجام والترابط الاشتقاقي بين مواد المدخل الواحد، بل تركز الاهتمام على إيجاد تسمية أو مقابل للمصطلح الجديد بأسرع وقت. وما أكثر حالات عدم انسجام مواد المدخل الواحد ولاسيما في المصطلحات العربية الحديثة، من ذلك مثلاً، تناقض العلاقة بين عمر والاستعمار(إذ بدأها الغرب بمصطلح الإعمار، غير أن هذه الحال لم تدُم)، وبين أصل واستأصل (استأصل الشيءُ: ثبت وقوي، واستأصل الشيءَ: قلعه بأصله) ومثل هذه الظاهرة تثير مسألة التضاد في معاني المادة الواحدة التي تسهم في دحض الخاصة الاشتقاقية في اللغة العربية، وتؤكد عدم مراعاة الانسجام بين اشتقاقات مواد المدخل الواحد أو تناقضها أحياناً. (وسيعرض البحث المزيد من هذه الأمثلة في تفكك الرابطة المعنوية للمادة العربية الواحدة، عند دراسة المشكلات الدلالية التوليدية في الفصل الثاني).

هذا على صعيد الترابط المعنوي، أما على صعيد المبنى فيلاحظ أن النحت والتركيب كليهما شكل من أشكال الاشتقاق، فهذه الأنواع كلها تعتمد على إضافة الزوائد، من سوابق ولواحق ودواخل. وقد سمّى القدماء

---

[1] - ينظر: المبارك، محمد . خصائص العربية، ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد، ص26، وما يليها.

النحت بالاشتقاق بالكبار. فمن خلال هذه الزوائد نحصل في العربية على صيغ خاصة بالزمان والمكان والفاعل والمفعول والتفضيل والآلة، وغيرها. وكذلك الأمر في اللغات الأوروبية، فما أكثر الزوائد التي تحمل معاني معينة، من ذلك اللاحقة " er " التي تحمل دلالات الفاعلية والحرفة، وغيرهما[1]. وكذلك السابقة " re " التي تحمل عدداً من الدلالات، منها التكرار مثلاً[2]. إلا أن أكثر ما يشيع في اللغات الأوروبية التركيب والنحت، اللذان قد يتضمنا كلمات أو زوائد صرفية من لغات مختلفة، وقد تكون هذه التراكيب اعتباطية بعيدة عن القياس، مثل " break fast " إفطار، و" time table " جدول أو برنامج.

وبناء على هذه الأمثلة يمكن نفي صفة الطبيعة الاشتقاقية التي خصتها اللغات السامية لنفسها؛ نظراً للسمات المشتركة في بناء كل من الاشتقاقات والتراكيب بأنواعها المختلفة، والتي تعتمد على مبدأ الإلصاق، سواء أكان في السوابق أم الحواشي أم اللواحق، إذ تشترك العربية وبعض اللغات الأوروبية بالسمات الاشتقاقية والتركيبية، من خلال ضم هذه الأنواع من اللواصق الصرفية. و من ثمّ يمكن تجاوز التقسيمات المنطقية بين هذه الأنواع (من اشتقاق وتركيب)، لتباعد مدلولات اشتقاقات المدخل الواحد، من جهة، وتشابه بناء كل منهما من جهة أخرى.

إلا أن بعض أتباع المنهج المنطقي ما يزالون يرون أن النقل اللغوي ينبغي أن يتكيف مع البنية المنطقية للغة العربية ليكون قابلاً للتلقي، لرأيهم أن العقبات الحقيقية في مجال الترجمة المتخصصة لا تكمن في فيض المصطلحات التي تشير إلى الشيء نفسه، بل في انتقال البنى الإنكليزية والفرنسية إلى العربية[3]. فلكل لغة خصائص تكوينية لا مفر من مراعاتها، وما قد يصح على لغة، في النحو والتركيب والجملة والكلام، قد لا يتلاءم مع تركيب لغة أخرى[4]. إذ إن كل لغة تتفرد بطرائق مختلفة في اشتقاقاتها ومبانيها ومعانيها، وفي تصنيف الألفاظ، من صدور أو ما تلحق بها من سوابق أو لواحق، قد تُستمد من اللغتين اليونانية واللاتينية، للدلالة على شبه، أو مبالغة، أو نقص، أو سلب، أو توليد، أو قياس، أو كشف، أو امتزاج، أو غيرها مما تحفل به مصطلحات العلوم في العصر الحاضر[5]. وهناك من يرى أن الفجوات المفرداتية في اشتقاقات اللغة العربية أقلّ مما هي في اللغة الإنكليزية، وسبب ذلك أن نظام الجذر العربي يسمح بإحداث تغييرات في الجذر من خلال تغييرات داخلية في الأصوات اللينة أو باستعمال ملحقات وإدخال بعض الأصوات الجامدة[6].

---

1 - من أمثلته : dancer , writer

2 - من أمثلته : record , recorder

3 - القاسم، فائزة. الترجمة المتخصصة فرنسي – عربي (عمل المترجم) ، مجلة " التعريب" ، تر: محمد أحمد طجو، مراجعة محمد خير البقاعي.، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد العشرون، كانون الأول، دمشق، 2000 العدد العشرون، ص119-120.

4 - ينظر: العيسوي، بشير. الترجمة إلى العربية، ص 53.

5 - خليفة، عبد الكريم. اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص 67.

6 - مؤقت، أحمد. علم اللغة والترجمة، ص 195.

ولا بدّ هنا من إبداء بعض الملاحظات تجاه الآراء المتعلقة بالتغييرات الداخلية للغة العربية، على خلاف اللغات الأجنبية التي قد تستمد بعض تراكيبها من لغات أخرى، إذ يلاحظ أن اللغة العربية حاولت في بعض الفترات أن تساير اللغات الأخرى المتقدمة، فنهلت من المعين نفسه، ولكن من غير تهاون أو تفريط في قسماتها وطبيعتها[1]. فقد وجدت ظاهرة إلحاق إضافات أو مقاطع صرفية أعجمية بكلمات عربية، على مرّ العصور، وفي مختلف المستويات اللغوية العامة والمتخصصة. فقد عرفت اللغة العربية أمثلة كثيرة من إلحاق لواصق صرفية أجنبية بكلمات عربية، من مثل إلحاق أداة المكان الفارسية (دان) ببعض المفردات العربية، مثل سكردان، شمعدان. واللاحقة الفارسية (خانه) مثل: كتبخانه، أرزخانه. واللاحقة العثمانية (دار). مثل: سلاحدار، قلمدار، دفتردار. ومن ذلك أيضاً ما يطلقه بعضهم في عصرنا الحالي في مجال المصطلحات اللغوية، مصطلح صوتيم مقابل phoneme، وقاموسيم lexeme، وصرفيم morpheme.

ومن هذه الأمثلة أيضاً على مستوى اللغة العلمية المتخصصة، acetate: أسيتات. خلات، acetic acid: حامضُ الأسيتيك، وحامض الخَلِّيك. وأسيتون.خلُّون:acetone [2].

فقد وضع المؤلف مقابلين أمام مصطلح(acetate: أسيتات، خلات) أحدهما معرَّب والآخر عربي (مع المحافظة على اللاحقة الإنكليزية ate)، ووضع مقابلين أمام (acetic acid : حامض الأسيتيك، وحامض الخَلِّيك)، المقابل الأول يتألف من مصطلح مركب، المقطع الأول عربي والثاني أجنبي، أما المقابل الثاني فمركب من كلمتين عربيتين لكن الثاني ينتهي بالوحدة الصرفية (ic) الإنكليزية، كما ينتهي المقابل العربي خلّون باللاحقة الصرفية الأجنبية (one).

ومن هذا النوع من التزاوج التركيبي بين مقاطع عربية وفرنسية، ذهبوز مقابل ذهبي Aureux، وأكسيد الذهب مقابل Oxydeaurique. وغيرها من الأمثلة العديدة التي تتلاقح فيها العربية مع المقاطع الصرفية الأجنبية، التي عرفتها اللغة العربية على مرّ العصور، وفي مختلف المجالات والمستويات اللغوية.

وعلى الرغم من أن العربية قد عرفت إدخال تراكيب أجنبية وتلقيحها في الكلمات العربية، إلا أن العربية الحديثة أصبحت تميل إلى التخلص من هذه العمليات التهجينية بين العربية واللغات المختلفة، فحاولت إحلال تراكيب عربية خالصة، بدلاً من المقاطع والتراكيب الأجنبية، غير أن هذه العملية اعترضتها مشكلات يتعلق معظمها بالمقابلات الصرفية العربية، من ذلك، أن هناك تسيباً منهجياً يتعلق بعدم التقيد بمنهج علمي دقيق في ترجمة بعض السوابق واللواحق مثل، ترجمة اللاحقة الأعجمية " oid" ذات الأصل اليوناني الدال على الشكل أو الهيئة، بـ" الشبيه بـ" و بـ " آني" و " آني الشكل"، مثل رأساني الشكل لـ Tigediscoide وفردي، وترجموها كذلك بـ " شبه" وياء النسبة معاً في مثل شبه اسطواني وترجموها أيضاً بـ " أوي"[3]. فيلاحظ هنا تعدد المقابلات الصرفية العربية أمام اللاصقة الأجنبية الواحدة.

---

1 - خليفة، عبد الكريم. اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص 67.

2 - ينظر في هذه المواد في: الخطيب، أحمد شفيق .معجم المصطلحات العلمية والفنية مكتبة لبنان، بيروت، ط6، 1985.

3 - ينظر: ابن مراد، إبراهيم. دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص300.

1-3-1-2- كما ظهرت اتجاهات متأثرة بالدراسات **الوظيفية** حاولت تمييز ظاهرة التوليد والاشتقاق في العربية، من خلال رؤية ترى أن للأبنية والقوالب وظيفة فكرية منطقية، فعلى سبيل المثال، اتخذ العرب في لغتهم للمعاني العامة أو المقولات المنطقية قوالب أو أبنية خاصة فجعلوا للفاعلية والمفعولية والمكان والزمان والسببية والحرفة والأصوات والمشاركة والآلة والتفضيل والحدث ولمعان أخرى كثيرة، صيغاً خاصة وقوالب، فإذا بنيت أي مادة من مواد الألفاظ على تلك الهيئة وصيغت في ذلك القالب أدت ذلك المعنى بتلك المادة، فوحدة الوظيفة تقابلها وحدة الشكل في العربية[1]. وعليه رأى بعض المتأثرين بالمنهج الوظيفي في هذه الظواهر اللغوية امتيازاً للغة العربية على عكس اللغات الأخرى كالإنكليزية والفرنسية مثلاً، التي يلحظ في ألفاظها الدالة على الفاعل أو المفعول أنها ليست من وزن واحد ولا من هيئة واحدة، فلا تشابه بينها في الزيادة المضافة في أولها أو آخرها، كما أن هذه الزيادات ليست دوماً مطردة. مثال ذلك أسماء المفعول في الفرنسية والإنكليزية كثير منها سماعي وليس بقياسي[2].

وكذلك الأمر في اللغة الإنكليزية التي تعددت فيها اللواحق الصرفية الدالة على الأسماء والصفات والأفعال، فمن اللواحق التي تدل على الأسماء (ment,ness,sion,tion,ty,al)، ومن اللواحق الدالة على الصفات(ful,ic,able,ous,y,ive)، وهكذا.

ويلاحظ عند نقل المصطلحات بين العربية واللغات الأوروبية أن ثمة مشكلات وصعوبات تقع في أثناء النقل، سببها عدم التوافق التركيبي بين اللغات.

ستُعرض هنا أمثلة لبعض اللواحق الصرفية الأوروبية ومقابلاتها العربية، لبيان ظاهرة وجود عدد من اللواصق الأجنبية، ذات وظائف دلالية عدة، مقابل اشتقاقات عربية محدودة من ذلك:

Public , Publique : عمومي ، Pulmonary , Pulmonaire: رِئَوِيّ

Puerperal , Puerpe'ral: نِفاسيّ ، Pulmo , Pulmono : رِئَوِيّ

Puerile , Pue'ril : صِبياني ، Pulmonic , Pulmonaire : رِئَوِيّ

ومن ذلك أيضاً أن العربية الحديثة أكثرت من المصادر التي على وزن (تفعيل) أمام صيغ أجنبية مختلفة ومتعددة، منها: تبعيد: Retraction، وتجميد: Freezing، وتجريف: Curettage، وغيرها.

أو العكس قد يوضع أمام وزن صرفي إنكليزي محدد اشتقاقات عربية عدة. من ذلك اللاحقة (oid) التي قوبلت بصيغ عربية متنوعة غير موحدة، من مثل Testoid: خُصْوَانيّة. و Tetanoid: كُزَازي الشكل. و Discoid: قُرْصاوي. وكذلك الأمر في اللاحقة (osis) في مثل، Psychosis: ذُهان. و Proptosis: جُحُوظ، اِندلاق. فليس ثمة تناظر أو تناسق في الاشتقاقات بين العربية واللغات الأجنبية، بما في ذلك زوائد صرفية أجنبية مشتركة في معظم العلوم، غير أن مقابلاتها العربية تختلف من مجال إلى آخر، من ذلك اللاحقتان مثل،(logy)، و(Graphy) فقد ترجمتا في المعجم الطبي بـ، رُباعيّة :Teralogy . و تصوير

[1] - ينظر: المبارك، محمد. خصائص العربية، ص35-36.

[2] - ينظر: المبارك، محمد. فقه اللغة،ص 100-101.

اللُعابيَّاتPtyalographe[1]. أما في العلوم اللغوية والأدبية، فقد ترجم (logy) بعلم،أما اللاحقة (graphy) فقد ترجمت بمصطلح صناعة أو بزيادة علامة النسبة(يَّة) كما في المعجميّة(Lexicography) والمصطلحيّة(Terminography).

ومن هذا الاضطراب في الاشتقاقات والتصريفات في اللغات الأوروبية أن في اللغات الأوروبية استعداداً كبيراً للاشتقاق الضمني، فقد تتحول الكلمات فيها من قسم إلى آخر من دون أن يدل على ذلك دليل خارجي، وهذا الأسلوب الاشتقاقي يؤدي إلى ظهور نوع عجيب من الكلمات المشتركة في اللفظ، والمختلفة في الوظيفة النحوية، إذ أن الكلمة الواحدة قد تستعمل في عدد من الجمل لتؤدي مرة فعلاً وأخرى اسماً وثالثة صفة، ورابعة ظرفاً، من ذلك (cook) التي تدل على الفعل والاسم.

وهناك من يقرّ بوجود مبنى واحد يحمل عدداً من الدلالات الوظيفية في اللغة العربية، فيرى أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما[2]. والزيادة لحرف واحد أو أكثر ،على لفظ الفعل، تحول إلى نمط جديد، وتضيف إليه معنى يمثل ذلك النمط. فإذا هو يتضمن معاني مركبة، تغني عن ألفاظ أو تراكيب في اللغات الأعجمية، فتضعيف العين وحده – مثلاً– قد يعني التعدية أو التكثير أو المبالغة أو الإزالة، نحو: حذَّر وقطَّع. وصياغته على وزن: انفعل، تجعله للدلالة على أن الفاعل طاوع واستجاب لما طُلب منه، نحو: انسحب وانقطع وانفتح[3]. (سيفصّل ذلك لاحقاً عند دراسة المشكلات الوظيفية للموازين الصرفية العربية).

1-3-1-3- ثمة مشكلات صرفية تقابلية تتعلق **بالحقول الدلالية**، من مثل تعدد الأوزان للدلالة على حالة ما في اللغة العربية مقابل ندرتها في اللغة الأخرى، فقد يستخدم في اللغة العربية المتلقية عدد من الصيغ للدلالة على معنى محدد، مقابل ندرة هذه الصيغ في اللغة المرسلة. أو قد يدل وزن صرفي ما على معان متعددة في اللغة العربية مقابل افتقارها في اللغة الأجنبية. من ذلك على مستوى المفردات المتداولة في الأوساط العامة، قد يقابل تصريف عربي واحد عدداً من الاشتقاقات الإنكليزية، مثل: تسويق: marketing، وتوزيعdistribution، فقد اعتمدت العربية صيغة المصدر مقابل الصيغ الاسمية الإنكليزية المختلفة. أو العكس، فقد تقابل صيغة صرفية إنكليزية معينة مقابلات اشتقاقية عربية متنوعة للمادة الواحدة، من ذلك " marketing" مقابله العربي (التسويق)، و"shopping" مقابله العربي (التسوق)، فقد استخدمت الصيغة الصرفية الإنكليزية نفسها(ing) لمادتين مختلفتين، مقابل اشتقاقات عربية متنوعة للمادة نفسها. فعدم التناظر في الاشتقاقات والتصريفات فيما بين اللغات يحدث اضطراباً في نقل المصطلحات.

---

[1] - ينظر في هذه المواد: مجلس الوزراء الصحة العرب(منظمة الصحة العالمية) و اتحاد الأطباء العرب (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، المعجم الطبي الموحد(ك-ع-ف)، سويسرا، ط3، 1983.

[2] - حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ص163.

[3] - ينظر: قباوة، فخر الدين. الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص92-93.

وقد تتعدد الأوزان الصرفية للدلالة على معان محددة، على صعيد اللغتين دون أي تنسيق بينهما، إذ قد تتعدد اللواحق الصرفية الإنكليزية للدلالة على الآلة مقابل تنوع الاشتقاقات في اللغة العربية للدلالة على الآلة أيضاً، لكن من دون إقامة أي تناظر بين الأوزان الصرفية ودلالاتها، مثل، (dishwasher) أي الجلاّية، و(Washing machine) الغسّالة، و(Freezer) المجمّدة، و(Fridge) برّاد، و(Vacuumcleaner) المكنسة الكهربائية. فيلاحظ أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية تتسم بالتعدد في معظم اللغات.

ومن ذلك على مستوى اللغة العلمية المتخصصة، اشتقاقات صرفية معينة مترابطة موحدة في بعض اللغات الأوروبية لا يناظرها اشتقاقات صرفية عربية موحدة. من ذلك في اللغة الإنكليزية: (brady) :

1- bradyarthria, 2- bradyarrhythmia, 3- bradycardia, 4- bradycinesia, 5- bradydiastole, 6 - bradyesthesia, 7- bradykinin, 8- bradylalia, 9- bradyphrenia

ترجمت إلى العربية على الشكل التالي: (بُطء): 1- لَففَ، ثِقل النطق،2 - لانظمية، بطيئة،3 - بُطء القلب، 4- بطء الحركة،5- طول الانبساط،6- بُطء الحس، 7- برادكينين، 8- لفف، ثقل النطق، 9- تبلد الذهن[1].

فليس في هذه الأمثلة أي توافق اشتقاقي أو تناسق صرفي في مصطلحات هذه اللغات، فلم توضع المقابلات العربية على نظام واحد متناسق مع المصطلحات الأجنبية المرسلة، إذ جاءت هذه المقابلات مركبة تارة أو مفردة تارة أخرى، أو معربة. وإن هذه الأمثلة في ترابط الاشتقاقات في اللغة الإنكليزية، تؤكد أن الصفة الاشتقاقية ليست حكراً على اللغة العربية فحسب، بل تشمل لغات أخرى.

1-3-1-4- ثمة مشكلات تقابلية تتعلق بالاطرادات **التوليدية** عند نقل الأوزان والصيغ الصرفية بين اللغات، من ذلك أن أهم ما يمتاز به صرف العربية أنه صرف غير سَلسَلي(non concatentive) أي أنه لا يركب بين سلسلة لفظية وسلسلة أخرى بضمها خطياً، كما هو الشأن في الإنكليزية أو الفرنسية، ففي هاتين اللغتين تؤلف بين جذر ولاحقة أو سابقة للحصول على مفردة جديدة، من دون تغيير يذكر في البنية الداخلية أو للصيغة أصل الاشتقاق، أما العربية، فالاشتقاق فيها داخلي في كثير من الأحيان، وغالباً ما يحدث تغير في صيغة الجذر أو أصل الاشتقاق للحصول على صيغة جديدة[2]. من ذلك، فاعِل، مفعول، مفاعيل، مفاعل، وغيرها.

أي يعتمد الاشتقاق في اللغات الأوروبية على السوابق واللواحق، في حين يعتمد الاشتقاق في اللغة العربية على الحواشي أو الدواخل. وقد دحض البحث هذه الفكرة من خلال أمثلة عدة. وما يؤكد ذلك أيضاً ظاهرة النبر في بعض اللغات الأوروبية التي تحمل أثراً في تغيير دلالة بعض الصيغ، فموضع النبر في اللغة الإنكليزية مثلاً قد يغير الصيغة من اسم إلى فعل، فعند وضع النبر على القسم الأول من الكلمة يغلب أن تكون

---

1 - ينظر: المعجم الطبي الموحد.مادة (brady).

2 - ينظر: الفهري، عبد القادر الفاسي. اللسانيات واللغة العربية، ص398-399.

الكلمة اسماً، وعند وضعه في القسم الثاني يغلب أن تكون الكلمة صفة. وظاهرة النبر من صور التغير الداخلي في اللغة، وهذه الظاهرة تشترك فيها العربية وبعض اللغات الأوروبية، إذ يمكن أن تقابل ظاهرة النبر في الإنكليزية ظاهرة التضعيف في اللغة العربية، فالتضعيف في اللغة العربية يؤثر في تغير دلالات بعض الصيغ، من مثل (فعّل، ومفعّل).

1-3-1-5- ثمة مشكلات تقابلية تتعلق بالنواحي **المعرفية**، فهناك من يرى أن العقبة الأولى التي سيواجهها المترجم ذات طبيعة مصطلحية، تتمثل في كيفية صوغ عمل تقانة بالعربية تم تصورها وتطبيقها في الغرب؟ ويمثل ذلك مواجهة أولى بين نظامين ثقافيين على الصعيد التواصلي[1]. يرى أتباع هذا الاتجاه أن لكل لغة خصوصيتها، وأن اللغة ليست مجرد نظام ترتيب وتركيب فحسب، بل أنها تعكس الخلفيات الحضارية والفكرية والثقافية للأمم. وأن لكل لغة خاصياتها في التعامل مع المصطلح المصاغ تماشياً ومميزاتها وقواعدها اللغوية في الخلق والإبداع الاصطلاحي[2]. ويرون أن المعاني التركيبية أقل النماذج المعنوية قابلية للترجمة، لأن كل لغة تمثل نظاماً خاصاً في نوعه، وأن لكل نظام لغوي بنى خاصة تعبر عن عالم الأشياء والأحاسيس، وتعكس الواقع والعالم بطريقة مختلفة عما هي في لغة أخرى[3]. فخصائص الأمة العقلية، ومميزاتها في الإدراك والوجدان والنزوع، ومدى ثقافتها، ومستوى تفكيرها ومنهجها، وتفسيرها لظواهر الكون، وفهمها لما وراء الطبيعة، كل ذلك يترك أثراً في لغتها[4].

من ذلك، السابقة (Demi) في اللغة الفرنسية الدالة على "نصف" يختلف وضع المقابل لها في العربية بحسب أسلوب التعبير باللغة العربية، من ذلك (Demi-fre're) أي الأخ غير الشقيق، ولو قلنا نصف أخ، فالتعبير سيكون خاطئاً، وكذلك الأمر في (Demi – savoir) أي معرفة سطحية، ولو قلنا نصف معرفة، فالخطأ سيكون فادحاً، فكلمة "نصف" في العربية تعني القسمة العادلة بين شطرين، طبقاً لمنطلق مادي معين محدد[5]. فهذه الأمثلة تعكس طريقة تفكير كل أمة، فاللغة الفرنسية اعتمدت هنا على التفكير الرياضي المادي، في حين اعتمدت المقابلات العربية على المدلولات المعنوية والروحية. ومن ذلك أيضاً الاشتقاقات والأوزان الصرفية التي تستخرج طبقاً لتفكير أبناء اللغة، (ستوضح هذه الفكرة بالأمثلة عند عرض الحلول المعرفية لاحقاً).

غير أن هناك من يرفض ربط اللغة بالفكر و يرى أن الأمر نمطية صياغية لا تخضع للفكر بل تخضع لمقتضيات الرمز العرفي الاعتباطي، فليس في الفكر ما يبرر تقسيم الأشياء بين المذكر والمؤنث حتى الجمادات منها، وليس فيه ما يبرر تقسيم العدد النحوي إلى مفرد ومثنى وجمع، وليس في الفكر ما يسمح بدلالة " فَعَل"

---

[1] - ينظر:القاسم، فائزة، الترجمة المتخصصة فرنسي -عربي (عمل المترجم) في مجلة (التعريب)، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد العشرون، كانون الثاني، دمشق، 2000، ص113.

2 - الطبي، محمد. وضع المصطلح، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. وحدة الرغاية ، الجزائر، 1992 ص90، وما يليها.

3 - حكيم، مظفر الدين. علم الترجمة النظري، ص89.

[4] - وافي، عبد الواحد. فقه اللغة ، لجنة البيان العربي، ط4 ، 1956، ص 264.

5 - طبي، محمد. وضع المصطلح، ص90، وما يليها.

على المستقبل. فاللغة أضيق من الفكر[1]. من ذلك أن هناك كلمات مذكرة في اللغة العربية، بينما هي مؤنثة في الفرنسية، أو العكس، من مثل (الشمس) مؤنثة في العربية، بينما هي في صيغة مذكر في الفرنسية(le soleil)، أو العكس مثل (القمر) فهو مذكر في العربية بينما في الفرنسية هي كلمة مؤنثة(la lune).

1-3-2-المشكلات المصطلحية الصرفية في اللغة العربية:

1-3-2-1- أدت سيطرة **المعيارية** في اللغة العربية إلى غياب المقاييس المقبولة لمدة طويلة، الأمر الذي أسهم في إحداث مشكلات في تنويع المصادر المصطلحية.

وانتقد بعض الدارسين المعاصرين التراكيب الصرفية العربية **المعيارية** التي وضعها النحاة القدماء، وقد جاءت تلك الانتقادات تأثراً ببعض النظريات اللغوية الحديثة، فثمة من لاحظ أنه ليس هناك إسناد موضوعي لتلك القواعد، لأن بعض التصاريف العربية يشوبها الاضطراب والفوضى، من مثل، ظاهرة الجموع في العربية، إذ تطغى في العربية الحديثة جموع التكسير التي لا يضبطها ميزان أو صيغة محددة كما في اللغات الأوروبية مثلاً. إلى جانب أبنية غير صالحة وفي بعضها الآخر تطويل كجمع المذكر السالم للمفردات التي يأتي وزنها على فعيل والمؤنث السالم للمفردات التي على وزن فعلى، وقد عالج الفصحاء قديماً، والعامة حديثاً هذه الصعوبات باللجوء إلى الخيارات التي يوفرها التصريف، فكسر القدماء كثيراً من جموع فعلى على فُعُل، ومنها الألوان حُمُر، سُود. وجمعوا أوزان فعيل على صيغ تكسير خفيفة بدلاً من المذكر السالم أو المؤنث السالم، فقالوا جريح وجرحى ومريض ومرضى، وصغير وصغار[2]. ومن مشكلات الجموع أن هناك ألفاظاً مفردها متجانس وجمعها مستقل مثل، شمائل مفردها شمال، وخاصة جمعها خواص، يعطيها في الوقت الحاضر معنى الخصائص والخصال، وهناك مفردات يمكن أن يتساوى مفردها وجمعها، على غير قياس، مثل، احتياط يمكن أن يقال: العضو الاحتياط والأعضاء الاحتياط. ومن ذلك أيضاً صعوبة التفريق بين جموع القلة وجموع الكثرة. وغيرها من اضطرابات صرفية.

ومن مشكلات هذه الجموع أيضاً اختلاف الدلالات باختلاف أبنية الجمع للمفرد الواحد، من ذلك، قوة إذا جمعت على قوات أفادت المفهوم العسكري (كالقوات البرية) وإذا جمعت على قوى أفادت الدلالة المعنوية (القوى السياسية). وكذلك رسالة فإذا جمعت على (رسائل) أفادت خطابات البريد، وإذا جمعت على رسالات أفادت النبوات، وكذلك بيضة إذا جمعت على بيض وبيضات أفادت البيض المعروف، وإذا جمعت على بيوض اختصت بالحشرات والديدان. وكذلك في جموع التكسير المختلفة للمادة الواحدة، من مثل، نادي إذا جمعت على (أندية) اختصت بالأندية الرياضية، وإذا جمعت على (نوادي) أفادت معنى المطاعم والملاهي، ومثلها طالب إذا جمعت على (طلاب) اختصت بفئات علمية دنيا، وإذا جمعت على(طلبة) اختصت بمستويات علمية أعلى. ويمكن بذلك الإفادة من تنوع الصيغ بتخصيص كل صيغة لمعنى محدد، بدلاً من تركها مشكلة لظاهرة تعدد الأوزان والمعاني.

---

[1] - حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 25-26.

[2] - ينظر: قاسم، رياض. اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ج2، ص124.

1-3-2-2- وبعد شيوع المنهج **التاريخي** اتهم أنصار هذا المنهج العربية بجمود ميزان الصرف العربي على أحوال معهودة، وجعلها عاجزة عن اللحاق بسيل المصطلحات الفنية والعلمية[1]. واعتماداً على هذا المنهج ثمة من رأى أنه قد توجد صيغة مستعملة في مادة ومهجورة في مادة أخرى، فقد تتحقق المطاوعة من " كسر" بصيغة "انفعل" ولا تتحقق بهذه الصيغة من "ركب" لأنها مادة مهجورة[2].

وفي ضوء المنهج التاريخي ثمة من انتقد تعليلات القدماء لأبنية بعض الأفعال مثل: ازدحم، وادّعى، واذْدكر، بأنها كلها من بناء " افتعل "، و أن الإبدال تمّ بسبب قانون المماثلة في طبيعة الصوت، كما انتقد تعليل القدماء لبعض الأبنية تعليلات عبثية وافتعالية، كتعليلهم لـ : مبيع، مدين، ورأى أنه قد فاتهم أن ينظروا إلى هذه الأبنية على أنها مواد تاريخية، وأن هذا الأمر يتصل باللغات الخاصة، أي اللهجات[3]. وفي هذا المجال ثمة من رفض عدّ الروايات المختلفة للكلمة صورة من التطور الصرفي لشكل الكلمة "Etymology" لأنها تحتاج – برأيه – إلى دقة علمية ووضوح وشمول للإقرار بعرف التطور، و أن هذا الأمر تفتقر إليه المعجمات العربية[4].

فيأخذ أتباع المنهج التاريخي على اللغة العربية الجمود الصرفي، بسبب اعتماد اللغويين على معايير القدماء، التي اتصفت بنقص الاستقراء وعدم التكامل، ويشهد على ذلك عدم اطراد القواعد الصرفية.

1-3-2-3- واشتدت الانتقادات المتعلقة باضطراب صرف اللغة العربية مع شيوع المنهج **الوظيفي،** فرأى أتباع هذا المنهج أن التطورات السريعة في الحياة المعاصرة تحتاج بالتوازي إلى ألفاظ تعبر بها عن حركتها، لكنها تسجّل في ذلك عجزاً اصطلاحياً كافياً ظاهراً. إذ يلاحظ الضعف التناسبي والتطابقي بين عدد المفاهيم العلمية وعدد المصطلحات التي تعبر عنها، فعدد الجذور في أي لغة لا يتجاوز الآلاف، في حين يبلغ عدد المفاهيم الموجودة الملايين[5]. وأن الصيغ الصرفية قليلة محدودة العدد، والمعاني الصرفية العربية من مطاوعة إلى تعدية إلى طلب، محدودة العدد أيضاً، والنشاط العلمي يشمل مقولات التحول والتفاعل أكثر مما يمكن أن تعبر عنه المعاني الصرفية[6]. وأن الالتزام بالأوزان الفصيحة وعدم تجاوزها في كل الأحوال يمثل تحدياً أمام من يضع المصطلحات العلمية الحديثة، ولاسيما أن هذه المصطلحات محدودة في اللغة العربية، كما أن اللغة العربية لا توظف السوابق واللواحق بالقدر نفسه المستخدم في اللغات الأوروبية[7].

غير أن هناك من يرى ميزة في اللغة العربية، هي أن الأصل الواحد يتوارد عليه مئات المعاني، من دون أن يقتضي ذلك أكثر من تغيير في حركات أصواته الأصلية نفسها مع زيادة بعض أصوات عليها، أو من

[1] - قاسم، رياض. اتجاهات البحث اللغوي الحديث،ج2، ص123.

[2] - حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ص167.

3 - السامرائي، إبراهيم . مع المصادر في اللغة والأدب ، دار الفكر، بيروت، 1983، ج3 ، ص306- 307.

4 - عيد ، يوسف . النشاط المعجمي في الأندلس ، دار الجيل، بيروت، 1992، ص21.

[5] - طبي، محمد. وضع المصطلحات. ص 37.

[6] - حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ص 152.

[7] - القحطاني، سعد. مجلة الفيصل، في" قضايا في المصطلح العربي" ، العدد 309، ص202.

غير زيادة، وأن كل ذلك يجري وفق قواعد مضبوطة دقيقة نادرة الشذوذ[1]. فيرى أتباع هذا الاتجاه في هذه الظاهرة امتيازاً للغة العربية، لأنها تحقق الاختزال والتيسير، فقد يدل الوزن الواحد في العربية على معان متعددة فوزن (فعيل) يدل على الصفة الثابتة، نحو (كريم، شريف، خبير) وعلى الصوت نحو(صهيل، زئير، عويل)، ويدل وزن (فِعال) على مصدر فاعل يفاعل (كقتال وسباق)، وعلى أدوات وآلات مثل(إناء، حزام)، وعلى جمع فعيل أحياناً (كرام، لئام، طوال)، وغير ذلك من معان كثيرة التي عددها ابن قتيبة في أدب الكاتب وغيره. وقد يدل على المعنى الواحد عدد من الأوزان، فمبالغة اسم الفاعل تدل عليها صيغة(فعّال ومفعال وفعول وفعل وفعّيل)، وعلى الأصوات (فُعال وفَعيل)، وقد وردت الألفاظ الدالة على الآلات والأدوات بأوزان عدة منها (فاعول، وفِعال، وِفعل، ومِفعال)[2]. وأن صيغة مثل "مَفعَل" تصلح للتعبير عن اسمي الزمان والمكان، وعن المصدر الميمي. وهناك الفعل المزيد أيضاً مثل مَرحَبَ، مَدرَع، وقريب من هذا ما تراه في " مِفعَل" ، فهي قالب لاسم الآلة ومبالغة اسم الفاعل، نحو مِطعن، ومِصعَد ومِشرَط، ومثل هذا في " مِفعال" أيضاً. وترد كل من الصيغتين " فَعِيل" و" فَعول" للدلالة على الصفة المشبهة، ومبالغة اسمي الفاعل والمفعول. وإن الصيغة الواحدة قد تحمل في الزاوية المحددة من أبعادها المختلفة، دلالات صرفية كثيرة. من ذلك أن"أفعل" حين تُخصص للفعل الماضي مثلاً ترد للتعدية: أضحك، والمطاوعة: أكبَّ، والإزالة: أعذر، والجعل: أهدى، والصيرورة: أثمر، والإصابة: أكبر، والبلوغ : أصبح، والمبالغة: أضاء، والإغناء عن المجرد: أفلح. ثم ترد للتسمية والدعاء والاستحقاق والهجوم والتعريض والكثرة والإعانة ونفي الغريزة. وربما وجدت كلمة واحدة بلفظ معين، تتضمن معاني عدة، نحو: مختار ومُحتال ومُشتد ومَحتلّ، إذ يشترك فيه المصدر الميمي والصفة المشبهة وأسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان والذات[3].

فيرى هذا الفريق أن الأفعال تؤدي وظيفة صرفية هي الاتصاف بالحدث والزمن، وتؤدي وظائف صرفية فرعية، تتعدد بتعدد الحالات التي تقبل فيها الأفعال المجردة أحرف الزيادة واللواصق الأخرى، فالتعدية، والصيرورة والمشاركة والموالاة والتعدية والإزالة والمطاوعة والاتخاذ والطلب والتحول والتحرك وغير ذلك، كلها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بالمختار من اللواصق والزوائد لكل وظيفة من هذه الوظائف، ولهذا قال علماء اللغة الأقدمون إن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى. وكذلك الأمر في الصفات والأسماء[4]. وهكذا يرى هذا الفريق أن توظيف مبنى صرفي للدلالة على عدد من المعاني، سمة للغة العربية لتحقيق الاختزال والتيسير، ووسيلة لإغناء دلالات الصيغة الواحدة، من أجل مواكبة التطورات الحضارية الكبيرة في مختلف المجالات.

غير أن فريقاً آخر يقف موقفاً معاكساً تجاه ظاهرة توظيف صيغة صرفية واحدة للدلالة على عدد من الوظائف لتنمية المصادر المصطلحية، فيرى أن ما ورد في القواعد المرعية من تشابه يؤدي إلى الالتباس بين

---

1 - وافي، عبد الواحد. فقه اللغة، ص 211.

2 - ينظر: المبارك، محمد. فقه اللغة، ص 115، وما يليها.

3 - ينظر: قباوة، فخر الدين. الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص 95، وما يليها.

4 - فليش، هنري. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ، دار المشرق، بيروت، ط2 ، 1986، ص 207، وما يليها.

الصفة واسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والنعت، فكل واحدة من هذه الكلمات الأربع تدل على وصف، ويحدث الاضطراب في التمييز بين الواحدة والأخرى، فيصعب التمييز في "معتدل ومستقيم" إذا كانت هاتان الكلمتان صفة، أو اسم فاعل، أو صفة مشبهة باسم الفاعل أو نعتاً[1]. وإن الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحياناً ومع الضمائر أحياناً أخرى ومع الظروف في بعض الحالات، ما قد يثير التساؤل حول جدوى إفرادها بقسم خاص ليست الصفات منه ولا الضمائر ولا الخوالف ولا الظروف، فالأسماء تتميز بصيغ خاصة، مثل أبنية المصادر وصيغتي المرة والهيئة وصيغ الزمان والمكان والآلة، تمتاز عن الصفة بأقسامها الخمسة الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمبالغة والتفضيل، وهي تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث (أي معنى المصدر). فمن تعدد المعنى الوظيفي للمعنى الصرفي الواحد تناسي وصفية الصفة ونقلها إلى العلمية كطاهر وشريف، وتناسي الاسمية في المصادر وإنابته عن الفعل بعد إشرابه معنى الزمن مثل ضرباً زيداً. وتناسي الفعلية في الفعل ونقله إلى معنى اسم العلم مثل يشكر ويزيد، وتناسي معنى الظرفية في الظروف واستعمالها أدوات الشرط والاستفهام مثل متى وأين وحيث. وأن الجهات والأوقات قد تنتقل عن اسميتها، وتستعمل استعمال الظروف من قبيل تعدد المعنى الوظيفي[2]. ومن اتفاق معاني المباني الصرفية، صيغة (فَعْل) صيغة صالحة للاسم المعين، كبيت وللمصدر كضرب، وللصفة كشهم، فالمبنى على هذه الصورة لا ينصرف إلى واحد من هذه المعاني إلا بالقرينة[3].

وفي هذا المجال ثمة من يرى شيوع ظاهرة إضافة سوابق ولواحق إلى اللغة العربية للدلالة على المصطلحات الجديدة، ما قد يخالف ما عرف عن اللغة العربية من طبيعة اشتقاقية بإضافة دواخل إلى المادة. من مثل **السوابق** التي تضاف على الأسماء، السابقة همزة في صيغة " أفْعَل" للدلالة على الصفات والألوان(أسمر) أو للدلالة على جموع التكسير (أفْعال أفْعِلة وأفْعُل) " أجمال من جمل وأشهُر. ومن ذلك السابقة تاء في صيغة (تَفْعَل تَؤْدة، تَفْعِل تَحِلّ وتَفْعُل تَنْضُب. وتَفْعَال تَكْسَاب، والسابقة ميم للدلالة على الزمان والمكان والآلة وأسماء المعنى وأسماء الذوات والأسماء الوصفية للتكبير واسم المفعول من المجرد وجميع مشتقات الصيغ الفرعية في الفعل، فمن اسم المعنى المصدر مَفْعَلة و مَفْعِلَة التي ترجع إلى صيغ أسماء الزمان والمكان " مَفْعَل" للمصدر و"مَفْعِل" لاسمي الزمان والمكان. ومن صيغ التكبير مِفْعَل و مِفْعَال مثل مِزْحَم ومحراب ومكثار. ومن **اللواحق** على الأسماء اللاحقة " ان" في بعض المصادر نحو فَعَلان مثل خفقان، وفي جموع التكسير في صيغتي فِعْلان مثل إخوان وفُعْلان مثل فُرسان، وفي بعض الصفات في صيغة فَعلان الذي مؤنثه فعلى نحو غضبان ومؤنثها غضبى، كما استعملت في التكبير نحو أُفْعُوَان وعُقربان ومن التحقير أُلعبان. ومن الإلصاق في الأفعال، السابقة الهمزة أفَعْل من معانيه محولاً ومسبباً عن اسم أتعبه وأنزله، وتَفعَّل وظيفتها المطاوعة أو الانعكاس المتوسط، مثل تكسر تعلم. والسابقة نون انفعل وينفعل وظيفتها الانعكاس مثل انفرق. وغيرها[4].

---

[1] - قاسم، رياض. اتجاهات البحث اللغوي الحديث في الوطن العربي، ص125.

[2] - ينظر: حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ص97، وما يليها.

[3] - حسان، تمام. المرجع نفسه، ص148.

[4] - للتفصيل ينظر :فليش، هنري. العربية الفصحى، ص 108، وما يليها.

كما لوحظت هذه الظاهرة على صعيد اللهجات العامية، التي أصبحت تميل عن الاشتقاق نحو استعمال اللواحق في تطور الألفاظ، وأن ذلك ينافي طبيعة اللغة العربية التي تتميز بالتطور الداخلي للألفاظ أي بالاشتقاق. من أمثلة هذه الظاهرة في العاميات، إطلاق اللاحقة (اني) للدلالة على الشبيه بالشيء: أسمراني، أبيضاني، أحمراني. وعلى الموجود أو الواقع في محل ما، مثل، دُخلاني، ورّاني، أخراني ... وعلى صاحب المهنة، نحو فكهاني، حُمصاني، وعلى المولود أو الساكن في مكان ما، إسكندراني، صنعاني، وعلى ذي خصلة ما أو مظهر ما: شيباني، شعراني، وحداني، بصراوي، مكاوي. وعلى المتصل بجماعة ما: عرباوي، زملكاوي، وعلى ذي خصلة ما: صفراوي، بصراوي، غلباوي.. وعلى صاحب مهنة ما: معداوي... وإطلاق اللاحقة (ـة) على اسم المرة نحو ضحكة، مشية، وعلى صيغة التأنيث نحو ثورة، جملة، أسدة، كرسونة. وعلى اسم التصغير: دكانة، ماخورة، قادومة. وإطلاق اللاحقة (يّة) على المفاهيم الاجتماعية والسياسية (اشتراكية) وعلى أدوات وأوعية (زبدية،عربية) وعلى أجزاء الزمن (شتوية، صبحية)[1].

وفي مجال اشتراك وزن ما أو صيغة محددة للدلالة على عدد من المعاني والوظائف ، لابد من الإشارة إلى أن مثل هذه الظواهر تؤدي إلى التباس وسوء فهم، قد لا يتضح معاني بعضها إلا من خلال السياق، من ذلك، وزن اسم الفاعل والمبالغة يلتبس أحياناً باسم المحترف (إذا كان مؤنثاً) مثل، غسّالة، وطيّارة، ومنها أيضاً بناء فاعل على وزن قالب، ومنها طابع إذا أخذ على وزن قالب كان مرادفاً لجوهر أو كنه أو ماهية الشيء كقولنا: طابع الدولة الفلانية وطابع الحركة الفلانية. وهو بهذه الصيغة لا يجمع، وإذا أخذ على وزن اسم الفاعل اختصّ بالاصطلاح البريدي المعروف ويجمع عندئذ على طوابع.

ومن أمثلة هذا الالتباس أيضاً، إطلاق مشتق واحد من مادة محددة للدلالة على معنيين مختلفين، قد لا يجمعهما قاسم مشترك، من ذلك، مصطلح " الملحمة" للدلالة على نوع أدبي، وعلى مكان اللحّام. ومن ذلك أيضاً، " حديث" الذي يطلق على الحديث النبوي الشريف، وعلى العصر الحديث، وعلى الحوار والكلام. وهناك أيضاً (لغويّة)، إذ يصعب معرفة القصد منها فيما إذا كان المقصود هو علامة النسبة إلى علم اللغة، أم الدلالة على الباحثة المتخصصة في مجال اللغة؟ فلا يمكن أن تتضح معاني هذه الأمثلة إلا من خلال السياق. وعلى العكس من ذلك فقد تتعدد المشتقات والأوزان من مادة محددة للدلالة على وظائف، من ذلك أنه استُخرج من الفعل "قصّ" مشتقان للدلالة على المهنة، " قصّاص" للممتهن حرفة الحِلاقة، و" قاصّ" للممتهن عمل سرد القصص. وغيرها من الأمثلة التي تشترك فيها أوزان صرفية معينة للدلالة على معان عدة.

1-3-2-4- واعتماداً على المشكلات الوظيفية للأوزان الصرفية العربية، ترتبت مشكلات أخرى تتعلق بالاطرادات **التوليدية التحويلية**، هذه النظرية التي تقوم على الربط بين الدلالة الصرفية والدلالة المعجمية، والسؤال الذي يعرض هنا هل هناك علاقة محددة بين الصرف والدلالة؟ أي هل هناك علاقة وثيقة بين دلالة

1 - ينظر: شراباتوف، غريغوري. العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، بقلم عدنان الخطيب، دار الفكر، دمشق ،1986 ، ص45-46.

المادة المعجمية lexem ودلالة المادة الصرفية morphemes ، بحيث لا يمكن أن تقولب أية مادة معجمية في أية مادة صرفية؟

لقد تبين من الأمثلة السابقة، أنه ليس هناك تناسق في عمليات الاشتقاق والتصريف، من ذلك اشتراك وزن صرفي محدد للدلالة على معان عدة، أو العكس. إلى جانب أن هناك استثناءات وشواذَّ في القواعد.

1-3-2-5- ثمة تغيرات طريفة تحدث في دلالات بعض الصيغ الصرفية قد لا تتناسب مع بعض الجوانب المعرفية، ومع المراد والمقصود، من ذلك في حالة جمع الجمع، كما في (رجال ورجالات)، إذ دلت صيغة جمع المؤنث السالم على صفوة رجال العلم والفكر، فهل يمكن توسيع صيغة التأنيث(ات) للدلالة على المبالغة والكثرة في درجات الارتقاء؟ ومن مثل هذه الحالة أيضاً اختيارهم من بين صيغ مبالغة اسم الفاعل الصيغة المؤنثة (علّامة) للدلالة على مبالغة اسم الفاعل (عالم)، فهل يمكن بذلك الربط بين أعلى درجات الارتقاء العلمي والفكري بالصيغ والعلامات المؤنثة، وبذلك يرتبط أعلى درجات العلم والارتقاء بالوصول إلى مصاف النساء، فهل تتناسب هذه الرؤية مع جذور الفكر العربي وتاريخه وأعرافه ومعتقداته؟ إذ ما تزال المرأة تحتل المرتبة الثانية بعد الرجل مهما حققت من امتيازات وحريات.

ومن اللاتوافق بين الدلالة الصرفية والدلالة المعرفية والمعنى المراد، تناقض العلاقة بين (عمر واستعمار)، فثمة تناقض يحصل عندما نتحدث عما خلّفه المحتل من هدم وتخريب من خلال تسميته بالاستعمار، إذ أن السابقة الصرفية "ا س ت" تحمل دلالات الصيرورة والتحول والجعل، وهذه الصيغة لا تتناسب مع المقصود، إلا إذا كان مدلول هذه السابقة الصرفية قد اتسع واتخذ مدلولاً مخالفاً، فلا بد من مراعاة الدقة وتحاشي الارتجال والعفوية عند توسيع دلالات بعض الصيغ، حتى لا يحدث التباس مع الخلفيات المعرفية، ولا تتناقض الصيغ مع بعضها.

وهكذا يلاحظ بعد عرض المشكلات الصرفية، أنه قد تعددت هذه المشكلات، على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الخارجي، أي فيما يخصّ نقل المصطلحات بين اللغات، هناك مشكلات تتعلق باختلاف التراكيب الصرفية بين اللغات، فعلى الرغم من بعض القواسم المشتركة بين الطبيعة الاشتقاقية والتركيبية للغات، إلا أن كل لغة تمتاز بغلبة ظاهرة ما أكثر من أخرى، إذ يشيع عند الأوروبيين النحت والتركيب، وقد يستمدون أصول بعض هذه التراكيب من مختلف اللغات القديمة والحديثة، وقد تتأصل الزوائد الصرفية، من سوابق ولواحق، وتشتق منها كلمات أخرى بإضافة زوائد جديدة. أما اللغة العربية فإنها تعرف الاشتقاقات المختلفة بإضافة سوابق ولواحق ودواخل إلى المادة، غير أن إضافة الدواخل هو الشكل الغالب عليها، فنظام الجذر العربي يسمح بإحداث تغييرات داخلية في الجذر من خلال الأصوات اللينة أو باستعمال ملحقات وإدخال بعض الأصوات الجامدة. فهذه الاختلافات في طبيعة تركيب هذه اللغات يؤدي إلى تسيب منهجي يتعلق بعدم التقيد بمنهج دقيق في تناسق الاشتقاقات بين اللغات، فهناك مشكلات وظيفية تتعلق بعدم التكافؤ أو التناظر في الأبنية والقوالب بين اللغات المختلفة، فقد يأتي وزن معين لدلالات متعددة، أو العكس، إذ قد تأتي أوزان متعددة لدلالة محددة. إلى جانب اضطراب وضع المصطلحات في ميدان الحقل الواحد وعدم

تنظيمها، فيلاحظ تنوع اشتقاقات وتصريفات حقول معينة في لغة ما مقابل افتقارها في اللغة الأخرى، أو العكس. بالإضافة إلى مشكلات تتعلق بالنواحي المعرفية، أي ما يتعلق بالخصوصيات الفكرية والثقافية للتراكيب الصرفية للغات.

أما على المستوى الداخلي فيما يخص طبيعة صرف اللغة العربية، فهناك مشكلات تتعلق بعدم انتظام صرف اللغة العربية نفسها، إلى جانب مشكلات تاريخية تتعلق بجمود بعض الصيغ والأوزان العربية، وعدم الاطراد في توليد جميع الاشتقاقات من المادة الواحدة، وهناك مشكلات وظيفية تتعلق بالالتباس في بعض الصيغ التي تحمل أكثر من دلالة، أو العكس بتعدد معاني الصيغة الصرفية الواحدة. بالإضافة إلى مشكلات توليدية تتعلق بعدم نسقية الاطراد بين الدلالة الصرفية والدلالة المعجمية.

1-4- الحلول المقترحة للتنمية الصرفية في ضوء المناهج المصطلحية وصعوباتها التطبيقية

1-4-1- ربما كان من أكثر الطرائق شيوعاً لتنمية اللغة العربية، الإفادة من المقاييس **المنطقية** التي وضعها النحاة القدماء، فيمكن من خلالها إنشاء قاعدة للأوزان العربية وجعلها رهن إشارة واضعي المصطلحات. وفي ضوء هذا المنهج ثمة من يرى أن الاشتقاق من أبنية ألفاظ الأسماء المجردة فقط يتجاوز الملايين إلى المليارات، فيمكن توليد مفردات من الثلاثي والرباعي والخماسي ما يتجاوز ثلاثة مليارات كلمة جاهزة، فكيف إذا أضيفت ما يحتمله كل من مزيد الثلاثي والرباعي والخماسي، ثم التأنيث والنسبة والتصغير، والتثنية والجمع بأنواعه، والمعلوم والمجهول والماضي والمضارع والأمر والنحت والتركيب والمجاز، ثم أسقطت ما هو متعذر أو ثقيل جداً، لتبدت آفاق واسعة يضيق بها الحصر، وهي زاد وفير يمكن أن يسدّ حاجة العربية في المعاني والمصطلحات، لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[1].

غير أنه لا بد من التنبه إلى أن هذه الطريقة في الاشتقاق من خلال التقاليب والإبدال، ليست طريقة اشتقاقية بقدر ما هي طريقة اصطناعية لإغناء الثروة اللغوية، فأساسها التبادل بين جميع الأحرف، وفق علاقات رياضية تقوم على قانون الاحتمالات، وإذا أعتُمدت هذه الطريقة التبادلية في الاشتقاق بين جميع الأحرف، وبمختلف أنواعها، الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية وغيرها، فسينتهي الأمر إلى أن تشترك لغات العالم في معظم الكلمات، وقد تكون متفقة المعنى أو مختلفة، ولاسيما أن معظم الحروف مشتركة بين أغلب اللغات. وبذلك ستصطنع لغة عالمية مشتركة بين معظم لغات العالم، وقد ينقطع معظمها عن جذورها، وتبتعد اللغات عن أصالتها، لذا لابد من التنبه إلى خطورة هذا الاقتراح. فهذه الطريقة التكاثرية تحتاج إلى تنظيم وتنسيق، من خلال اطراد مقاييس أو أوزان أو صيغ محددة للدلالة على مفاهيم معينة بتفريعاتها وتشعباتها المختلفة، حتى لا تخرج اللغة عن أصالتها.

---

1 - للتفاصيل ينظر: قباوة، فخر الدين، تطور مشكلة الفصاحة، دار الفكر المعاصر، دمشق ، بيروت 1999، ص 41-42. و الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، للمؤلف نفسه، ص32.

يذكر في هذا المجال أنّ مجامع اللغة العربية حاولت تطوير الاشتقاق وتوسيعه، لتلبية الحاجات المعاصرة، من خلال تكوين كلمات عربية لم ترد في المعجمات العربية، وتصلح للتعبير عن المفاهيم المستحدثة في العلوم والصناعات، بتوسيع صيغ اشتقاقية وتطوير بعض الأوزان الصرفية. من هذه الإسهامات جهود مجمع اللغة العربية في القاهرة، الذي أصدر قرارات عديدة، فيما يخصّ توسيع قياسية بعض الأوزان الصرفية. ففي مجال الجموع على سبيل المثال:

أجاز قياس جمع الخماسي، وقياس جمع اسم الجنس الجمعي وقياسية جمع الجمع، وقياسية جمع مفعول على مفاعيل مطلقاً. وقياسية جمع فعيلة بمعنى مفعول وصفاً على فعائل، وإجازة جمع المصدر عندما تختلف أنواعه. وإجازة جمع " أفعل التفضيل" المقرن بالألف واللام على "الأفاعل" ويؤنث على الفعلى، ويلحق به المضاف إلى المعرفة. وإجازة جمع صيغة "فَعْول" بمعنى "فاعل" جمع تصحيح. وصيغة "فَعَلان" تأنيثها بالتاء، جمعها جمع مذكر سالماً، وإباحة جمع "فَعْل" اسماً صحيح العين مثل بحث على أفعال، ولو كان صحيح الفاء واللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعّف. وقياس جمع "مَفْعول" على مفاعيل مطلقاً. وجواز جمع اسم الفاعل واسم المفعول، المبدوءين بالميم الزائدة على زنة مفاعل أو مفاعيل وشبهها مثل "مشاكل ومغاليس"، ولا مانع من جمع فاعل لمذكر عاقل على فواعل نحو: باسل بواسل، وجواز جمع " أفعل فعلاء" جمع تصحيح مثل خضروات وحسناوات. وجواز جمع " فَعْلة" الساكنة العين " فَعْلة" الساكنة العين، الصحيحتها على " فَعْلات" بفتح العين أو تسكينها، مثل: تمرات وقمحات. وإجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة الشائعة، مثل: إطارات، بلاغات، جوازات، وجمع " كيلو متر" جمعاً مؤنثاً سالماً، بعده كلمة واحدة. وجواز مجيء جمع التكسير على "أفعال" من الأسماء الثلاثية. وقياسية جمع " فعيلة" بمعنى "مفعولة" وصفاً على "فعاعل". والجمع أي كان نوعه، جمع تكسير أو جمع تصحيح، يدل على القليل والكثير، إنما يتعين أحدهما بقرينة. وإجازة جمع " فَعْلة" على فِعَل" مثل : فَصْلة وفِصَل: أي المستخرج من كتاب أو مجلة. و أجاز قياسية الغالب من جموع التكسير، الألفاظ الدالة على الاطراد، وجمع الكلمات التي لم تسمع جموعها، وقياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث، وقياس الاسم الثلاثي المزيد بتاء التأنيث، وقياس جمع الصفة الثلاثية، وقياس جمع الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مدّ زائد، وقياس جمع الصفة الرباعية التي ثالثها حرف مدّ زائد، وقياس جمع الرباعي بزيادة ألف فاعل وفاعلاء. وقياس جمع المؤنث بالألف رابعة أو خامسة مقصورة. وقياس جمع " فعلان" (مثلثة الفاء) ، وقياس الصيغ التي يرجح فيها جمع السلامة. وقياس جمع الرباعي غير ما تقدم. [1].

ومن قرارات مجمع القاهرة أيضاً فيما يتعلق بتوسيع اشتقاقات بعض الصيغ والأوزان، إقراره سبع صيغ قياسية لاسم الآلة، وهي فَعّالة فِعَال (إراث)، وفَاعلة (ساقية)، وفَاعول (ساطور)، ومِفْعَل، ومَفْعَلة، ومِفْعال. والألف والسين والتاء للاتخاذ أو الجعل إلى جانب الطلب والصيرورة(استعبد، استفحل، استشعر). وغيرها من

1 - ينظر: الخطيب، عدنان. العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، ص 301-302-302، وجل 4 د/ 4، وجل 6 د / 4، جل 7 د/ 4، جل8 د/ 4، جل 8 م د / 36، جل 2 م د /10، جل 6 م د / 33، جل 8 م د/ 32-34-36، جل9 م د/ 39-40، جل 10 م د / 37، جل8 م د/ 36، جل 7 م د/ 46،جل 8 م د/ 42،جل 7 م د/45.

قرارات هدفت إلى توسيع بعض الصيغ والأوزان، محاولة مواكبة تسارع التطورات المعرفية والعلمية المختلفة. غير أن الملاحظ في مثل هذه القرارات تعدد الأوزان الصرفية لمعنى واحد، أو العكس ما قد يحدث إشكالاً في توحيد المصطلح، والتباساً في الفهم والتصريف. وقد أُشير إلى هذه الإشكالات في الفقرة السابقة عند دراسة المشكلات الوظيفية.

على الرغم من اتساع تخطي المقاييس– في معظم اللغات– غير أن ثمة من يرى أن إمكانات المقاييس ما تزال محدودة وليست سهلة، وتنفذ في بيئة اصطناعية إسمنتية[1].

1–4–2– وهناك اقتراحات تركيبية (أو صرفية) متأثرة بالدراسات اللغوية **المقارنة**، دعت إلى الإفادة من بعض الزيادات التي فُقدت من اللغة العربية، ولكنها حُفظت في اللغات الشرقية السامية الأخرى، من مثل ألفاظ من أصول رباعية أُجمع مؤخراً على أنها ثلاثية مزيدة، فقد تكون هذه الزيادة قياسية، مثل السين أو الشين في أول الكلمة، والمزيدات تكون على وزن سَفعلَ أو شَفعل، وهذا الوزن من جملة مزيدات الثلاثي في اللغات الشرقية، لكنه أهمل في اللغة العربية، وما ورد منه عدّوه رباعياً مجرداً، أما السريانية فحفظته كباقي المزيدات وهو كثير الورود فيها، ونادر في العبرية، فمن الألفاظ التي وردت على هذا الوزن، قولهم " شقلبه" من قلبه، و"سلغفه" بمعنى ابتلعه من لغفه، و"سملج" أي جرع جرعاً سهلاً من ملج الصبي أمَهُ، و"شبرق" ملموح فيه معنى برق، و"سمهد" بمعنى مهد، و"شلهب" بمعنى لهب، ومن الرباعي المبتدأ بشين أو سين أسماء كثيرة جميعها تتضمن معنى الطول والسعة. وبعض ما كان على وزن " فعلن" هو من السريانية أو العبرانية مأخوذة من صفة، كشيطن من شيطان، وقطرن من قطران، وعربن من عربون[2].

وعلى غرار ذلك انتقد باحث تمسكَ القدماء والمعاصرين بقاعدة أن الزيادات الصرفية في اللغة العربية محصورة في أحرف عبارة (سألتمونيها)، فرأى أن البحث المقارن بين اللغات السامية جميعاً تهزأ من هذا الحصر، وأنه من الممكن زيادة غيرها من الأحرف، مستدلاً بذلك على موقف القدماء يمثلهم ابن فارس، الذي أشار إلى أن الألفاظ العربية الخماسية أُلفت بطرائق ثلاث هي : النحت، وزيادة الحروف، والوضع. وعليه دعا إلى ضرورة إلحاق "اصطبر "، و" ازدجر، إلى الموازين الصرفية "افطعل "، و"افدعل" و ليس إلى صيغة "افتعل"[3].

لاشك أن هذه الاقتراحات تسهم في إثراء المصادر الصرفية للمصطلحية– مع مراعاة تحفظ بعضهم تجاه هذه الطريقة– غير أن مآخذ هذه الطريقة كسابقها، أنها تحتاج إلى تنظيم اطرادات هذه المشتقات، بما يحقق التناسق بين المشتقات اللغوية والابتكارات العلمية المختلفة، من خلال تخصيص صيغة معينة للدلالة على مفهوم محدد.

1- Bading, Gerhard. Alan K.Melby-Accessibility Of Multingual Terminological Resources-current (problems and prospects for the fuchure). USA 2001.

2 - ينظر: زيدان، جرجي. الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ، دار الحداثة ، بيروت ، ط2، 1982، ص 98-99.

3 - ينظر : نصار، حسين . المعجم العربي (نشأته وتطوره) دار الكتب العربي، القاهرة، 1956، 718- 719.

1-4-3- ويمكن أن يسهم في التنمية المصطلحية **علم الصرف التاريخي،** من خلال دارسة صرف اللغة بمراحل الزمن المختلفة، للاستفادة منها في تنمية اللغة، بالتوسع الصرفي – morphological extension " الذي يعنى باشتقاق كلمة جديدة بإضافة الزوائد الصرفية.

وقد ظهر في العصر الحديث هذا الاتجاه التجديدي عند بعض اللغويين الذين تأثروا بالمنهج التاريخي[1]، فدعوا إلى ضرورة تحريك الميزان الصرفي ووجوب التزيد في الكلم، وبضرورة تطوير اللغة العربية، فقد وعى هؤلاء اللغويون بالتجدد في الواقع، والأخذ بالصياغات الحضارية، الأمر الذي دفعهم إلى العودة إلى المعجم، ابتغاء تخليصه من شوائبه، و وعوا أن كل تغير في معجم التراث يمثل تغيراً في الإدراك الخارجي. وهذا ما دعاهم إلى تصنيف المادة مجدداً، وجعلها مستوفية الدلالة، صريحة الإشارة، تفرق بين الأصل والفرع، والعام والخاص، والحقيقي والمجازي، والفصيح والعامي، وتوحد فروع المادة في وحدة اشتقاقية كبرى، تكون بدورها مدخلاً إلى المشتقات في المادة جميعاً[2].

وسيقف البحث عند آراء عبد الله العلايلي وهو أبرز الباحثين المجددين المتأثرين بالمنهج التاريخي، إذ دعا إلى ضرورة الاجتهاد في الإفادة من الموجودات التاريخية وعدم تركها دمى أو عاديات أو شواهد قبور[3]. وأشار إلى موقف القدماء الذين ردّوا كل مزيد إلى ثلاثي، وبالغوا في هذا التكلف حتى ألفوا شأنه، وظنوه مقياساً لغوياً لا اختلاف عليه أو ليس مما يختلف فيه، وعليه وحده بنى ابن فارس الكلام في كتابه (مقاييس اللغة) وأكده في كتابه (الصاحبي) ونوه بهذا الصنيع فقال (ضبطر من ضبط وضبر)، واتفق مع القدماء بهذه النتائج المركبة، فأكد أن الثلاثي نشأ من الثنائي[4]، وأن الرباعي حلقة من حلقات التطور اللغوي، فخالف بذلك رأي القدماء، فالعلايلي أدرك أن للحروف اعتبارات ومعان، فابتدع المزيد الاشتقاقي بإضافة الحرف إلى آخر الثلاثي ليدل المؤلف الحرفي دلالة الثلاثي تزيد فيه الخصوصية على مقتضى الحرف وهذا هو الرباعي الأصم المعروف كذلك في تعبيرهم، ومثله الخماسي وما إليه[5]. ودعا إلى الاستفادة من قاعدة الدوائر بوضع مواد جديدة لم يسبق للعرب أن وضعوها وأميتت. والإفادة من الرباعي، وما إليه بزيادة الحرف على الآخر بعد تحرير معاني الحروف الهجائية، وغيرها من طرائق كطريقة المعاقبة والإبدال[6]

ثمة من انتقد طريقة العلايلي، فقال إنه غالى وأسرف حين لجأ إلى مواد الزيادة المعروفة لصياغة قوالبه، حتى كاد أن يجعل قوالبه عقلية رياضية بحتة، أدخل فيها كل حرف من حروف الزيادة، وفي أي موضع في كل وزن كان من قبل معروفاً –إما شائعاً وإما مهجوراً– فلو كتب لرأيه السيرورة لكان الذي تقبّل منه بحاجة

---

1 - منهم أحمد فارس الشدياق ، وجرجي زيدان، وإبراهيم اليازجي، والعلايلي، والكفوري، وأمين خير الله، وجبر ضومط.

2 - ينظر: قاسم، رياض. اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ج2، ص110،وما يليها.

3 - العلايلي، عبد الله . مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، المطبع العصرية بالفجالة، مصر ، 1938، ص54-55.

4 - العلايلي. المرجع نفسه، ص119-120.

5 - العلايلي. المرجع نفسه، ص230-231.

6 - ينظر: العلايلي. المرجع نفسه، ص8-9.

إلى عنت في التطبيق، مع ما في ذلك من وجوه غير مألوفة، وغير مقبولة في السمع نحو فعلوة وفعليان وفعيول وفعلم وفعلعال.. وإن ما جاء به العلايلي في قسم منه، كان وليد الاستقراء الناقص فقد حكّم المثال الواحد أو الأمثلة القليلة في القاعدة[1].

وفي مجال تطور الأوزان الصرفية، ثمة من رأى أن تطور بناء الأوزان وشكلها هو الأقلّ وقوعاً والأبطأ حدوثاً لما نلاحظه من ثبات أوزان العربية خلال عصور متطاولة، كما في فاعيل التي ولدت فاعِل وفعيل، أما تطور معاني الأوزان ودلالات الصيغ فهو أكثر وضوحاً وأسرع حدوثاً، ومن أبرز أمثلة هذا النوع الأوزان الدالة على الآلات والأدوات فأقدمها (فاعول)، وهناك فعال، ومن هنا يتساءل هل نأتي بصيغ جديدة ونبتدع أوزاناً مستحدثة، أم نحي صيغاً حكم المتقدمون بجمودها أو موتها وقالوا إنها سماعية ولا يقاس عليها، أم نتوسع في معاني الصيغ والأوزان[2].

غير أنه مع جمود بعض الأوزان التي تدل على صيغ ومعان عدة، يلمح كذلك نشوء صيغ جديدة بعد ظهور الإسلام كإضافة الألف والنون مع ياء النسب مثل روحاني، جسماني، ومن إضافة ياء النسب مثل الصوفية والمادية[3].

وهناك من رأى في العربية طاقات لغوية سريعة في التنمية المصطلحية بصياغة مهملات بعض التقاليب، للدلالة على المعاني المستجدة، إذا كانت قريبة مما يدور في التقاليب المستعملة. من ذلك ما يلاحظ في معانٍ فرعية للدلالة الواحدة، تلتقي في حرف واحد مكرر تلحق به ثوان مختلفة، فأنواع من التصويت يعبر عنها بنحو، أنَّ وحنَّ وخنَّ ودنَّ ورنَّ وطنَّ وغنَّ وهنَّ. وقد يجتمع الحرفان ثم يكون لهما مع ما يثلثهما من بعض الحروف زمر في معانٍ متقاربة جداً نحو: غمد وغمر وغمس وغمط وغمى، وفلج وفلح وفلع وفلق وفلك وفلّ. وربما كان الاقتصاد الذهني أبلغ وأبعد، إذ تجتمع زمر عدة في حرف واحد، وتتصل به حروف مختلفة، مكونة بؤرة واحدة من المعاني المتقاربة. لما في الحرف المفرد من قيمة تعبيرية متميزة. فالغين تتضمن ما يدل على الاستتار والخفاء، نحو غَبَر وغرب وغلف وغمد وغفل وغاص وغطس[4].

واعتماداً على المنهج التاريخي يلاحظ أن العاملين في الحقل المصطلحي حاولوا الإفادة من التراث، باستغلال بعض الصيغ التي كاد يطويها النسيان، وتخصيصها للدلالة على مفاهيم معينة. وقد سار مجمع اللغة العربية في القاهرة خطوات كثيرة في الدرس والبحث لأنواع الزيادة وحروفها لتوسيع آفاق العربية وتنميتها، وسائراً على السنن اللغوي والاكتمال، فتوسع في صيغ الأفعال والأسماء من المشتقات. محاولاً تطوير اللغة العربية وتنمية ثروتها اللغوية، ليفي بمطالب العصر. وقد أصدر في سبيل ذلك قرارات عدة من مختلف المستويات

---

1 - ينظر: قاسم، رياض. اتجاهات البحث اللغوي الحديث في الوطن العربي،ج2، ص327-328. ويراجع " الكتاب" لسيبويه، ج2/ 315-316.

2 - ينظر: المبارك، محمد. فقه اللغة ، ص 119-120.

3 - ينظر: المبارك، محمد. المرجع نفسه، ص 115، وما يليها.

4 - للتفاصيل ينظر: المبارك، محمد. المرجع نفسه، ص105. و قباوة، فخر الدين. الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص35-36.

اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية (الأساليب) والدلالية. وكانت مواقفه في المجال الصرفي، إقراره إكمال المادة اللغوية إذا لم يرد بعض مشتقاتها في المعجمات القديمة، ما دام يجري على سنن العربية وقواعدها الأصلية، وكانت الحياة المعاصرة بحاجة إليه. فأطلق القياس ليشمل ما قيس من قبل وما لم يُقَس، ذلك أن العلماء العرب قد توصلوا إلى وضع مقاييس معتمدة على ملاحظاتهم التتبعية لمأثور الكلام، إذ كانوا يتحرجون من استخدام هذه المقاييس في مداها الطليق، ما لم يسعف النص اللغوي المأثور. وأنهاه المجمع بقوله : " وكل ذلك جائز ما لم ينص على أن الفعل ممات أو محظور، وما لم يسمع من العرب ما يخالفه، فإن سمع عملنا بالمسموع فقط، أو عملنا بالمسموع أو القياس"[1]. ومن قراراته في هذا المجال أيضاً، ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ، والمجمع يقرّ منها ما تقتضيه الحاجة للتوسع وتيسير الاشتقاق[2]. فقد تحفظ المجمع في جواز القياس على ما لم يقسه العرب من الاستعمالات المحدثة، واشترط أن يرجع إليه في تخريجها، ومن ثم إقرار استعمالها وتسجيلها في معاجمه، وقد أراد بذلك أن يحدد ضوابط الوضع حتى لا يذهب المعاصرون إلى فوضى فيه[3].

من القرارات التي أصدرها مجمع القاهرة مستفيداً من التراث النحوي العربي، اشتقاق مصادر ذكرت في كتاب سيبويه واستخدامها في المصطلحات الحديثة، من هذه الأوزان، ما أقرّه المؤتمر الثاني للتعريب (1973) في المعجم الموحد لمصطلحات الفيزياء والنبات والحيوان، وزن (فَعَالة) نحو: جَهَارة، كثافة، كفاءة. ومصدر (مُفَاعَلة) الذي أخرج في الحضارة الإسلامية مصطلحات من مثل، محاضرة، مناقشة، موازنة، وأخرج مصطلحات حديثة في الدراسات الأدبية والعلوم الاجتماعية منها: مسابقة، مساهمة، مناظرة، معارضة، مباراة، مضاعفة، مبادرة، مواجهة، مساعدة. ومصادر بوزن (فِعَال) نحو: دفاع، نضال، صراع، كفاح، حصار، شعار. ومصادر بوزن (إفْعَال) من مثل: إبصار، إجهاض، إحصاء، إخصاب، إزالة، إثارة، إذاعة. والمصدر بوزن (تفعّل) نحو: تجدد، تجمع، تحول، تحلل، تأخر، تألق. والمصدر بوزن (تفعيل) نحو: تخفيف، تجويف، تغيير، تخدير، تنشيط، تنظيم، توزيع، تبديل، تخطيط. والمصدر بوزن (تفاعل)من مثل: ترادف، تراكب، تشابه، تناسل، تناظر، تناوب. والمصدر بوزن (انفعال) انحطاط، انحراف، انحسار، انحلال، انسداد. وبوزن (افتعال) نحو، اقتران، التحام، التواء، التهاب، امتصاص، اختزال. والمصدر بوزن (استفعال) من مثل، استقراء، استثمار، استحلاب، استرخاء، استطاعة. والمصادر الصناعية (يّة) في أسماء المذاهب والنظم والاتجاهات، كرأسمالية، فردية، عنصرية، ملكية، نقابية، جمهورية، ثنائية، حتمية. وفي التعبير عن الجمع، البشرية، الاكليروسية، بما فيها إلحاق (يّة) بكلمة دخيلة، من مثل ديناميكية، كلاسيكية، مغناطيسية، فسفورية، إلى جانب إلحاقها بالمصدر على غرار إقطاعية، تسلطية، تصورية، وفي الصفة صفراوية، وباسم الفاعل نحو عاطفية، جاذبية،

---

1 - ينظر : مجموعة القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ، مجلة المجمع 2/ 33- 34 ، ص14. والخطيب، عدنان . مجلة مجمع اللغة العربية ، في " معجم القرن العشرين " ج53، ص84. و عبد العزيز، محمد حسن . القياس في اللغة العربية ، 230.

2 - مجمع اللغة العربية، كتاب في أصول اللغة، عام 1964،ج8، ص70.

3 - عبد العزيز . القياس في اللغة العربية، .ص145.

وباسم المفعول من مثل، مسئولية، محدودية، مفعولية، وباسم الجمع جمهورية، جنسية، شعبية، وبالكلمة المركبة رأسمالية[1].

وأفاد مجمع اللغة العربية من إمكان النسب بزيادة الألف والنون، إذ كان سيبويه قد ذكر لذلك أمثلة منها، قولهم للطويل الجماني جُمّاني، وفي الطويل اللحية لحياني، وفي الغليظ الرقبة (الرَقباني)[2]. وظن بعض الباحثين أن هذه النهاية لم تدخل اللغة العربية إلا على بعض الأسماء نقلاً عن السريانيين والآراميين. والواقع أن السريانية تعرف اللاحقة (ان) في تكوين الأسماء والصفات، والعربية تعرف اللاحقة نفسها في كلمات مثل، غضبان، يقظان، إنسان، عريان، جُلبّان، هيبّان، والفرق الأساسي بين هذه اللاحقة وصيغة النسب (روحاني، صنعاني) هو زيادة ياء النسب، وقد أفاد مجمع اللغة العربية من صيغة النسب مع الألف والنون في الاصطلاحات الطبية التي تنتهي الكلمة الإفرنجية منها بحروف oid, like, form. وبهذا تم التمييز بين النسب بالياء والنسب بالألف والنون في الدلالة[3].

وحاول بعض اللغويين وضع عوائق، فاشترطوا اقتصار النسبة على المفرد من دون الجمع، وعلى الجذر والمصدر من دون تصريفاته. إلا أن هناك من لا يرى في النسب إلى الجمع خروجاً على اللغة، إذ أجازه الكوفيون، فمن المنسوبات إلى الجمع في كلام السلف، ملوكي، شعوبي، أخواني، صبياني، ملائكي[4]. وأجاز مجمع القاهرة النسب إلى جمع المؤنث السالم في الأعلام، وما يجري مجراها من دون حذف الألف والتاء، مثل: الساداتي، والساعاتي، وجواز النسب إلى " كيمياء" بإثبات الهمزة، فيقال : كيميائي. وجواز النسب إلى المثنى في المصطلحات العلمية على لفظه من دون ردّه إلى مفرده، كما في أُذيناني، وجواز النسب إلى " بنية" بكلمة "بنيوي" على أساس أنها منسوبة إلى "بنيات" جمعاً. وجواز استعمال " وحدوي" و" وحدوية" نسبياً على غير قياس لشيوع استعمالها[5].

ومن القرارات القياسية المبنية على نهج القدماء أيضاً، إقرار مجمع القاهرة استعمال بعض الألفاظ المحدثة التي تدخل في باب توهم أصالة الحرف الزائد من ذلك إجازته استعمال المنهجة، وتمذهب، وتمندل، وتمركز، و(الجدولة) إذ استبقى الحرف الزائد (الواو) في الاشتقاق، اعتماداً على أمثلة قديمة، نحو، تمرأى، تمسلم، تمرفق، تمحور، تمركز، تمفصل، وهذا ما أثبته ابن جني من فرق المعنى بين تفعّل وتمفعل[6].

---

1 - ينظر: مجمع اللغة العربية، مؤتمر الدورة الأربعين، القاهرة، 1974، ص114، وما يليها.والمنظمة العربية للتربية والثقافة ، المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام، معجم مصطلحات علم النبات، دمشق، 1978.

2 - الكتاب، ج2، 89.

3 - حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ص 67-68.

4 - الشهابي، مصطفى. المصطلحات العلمية(في القديم والحديث)، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1955.، ص105.

5 - ينظر: الخطيب، عدنان. العيد الذهبي لمجع اللغة العربية، ص305-306. ومجموع القرارات العلمية، جل 9 م د / 35-40، وجل 8 م د/ 42-43.

6 - ينظر: عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص 209. والقرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص149، وما يليها.

فهذه بعض الأمثلة من بعض قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة، فيما يخصّ توسيع القياس، أو إحياء بعض الصيغ المهجورة، أو تطوير بعض الصيغ. وهذه المواقف والقرارات المستجدة جاءت متأثرة بالمنهج التاريخي، ولاشك أن هذه الحلول تسهم في إثراء المصادر الصرفية للمصطلحات، إلا أن صعوباتها التطبيقية تتلخصّ في أنها تهدر وقتاً وجهداً كبيرين في البحث والاستقراء والتبويب والتصنيف، إلى جانب حاجتها إلى كوادر علمية ولغوية كبيرة، مجهّزة بأحدث التقانات الحاسبية، وبما يراعي العلوم المختلفة المتداخلة مع العلوم المصطلحية، كعلم الوجود وهندسة المعرفة.

1-4-4- ويمكن الإفادة من **المنهج الوصفي** من خلال ملاحظة الواقع اللغوي وتسجيل قواعده من الأمثلة الحية التي تحاول أن تكون سجلاً موضوعياً للغة كما هي مستعملة. وبذلك ركزت الوصفية على اللغة الحية المنطوقة، على عكس المنهج التاريخي الذي ركز على النقوش واللغات القديمة. واعتماداً على هذه المبادئ أثار أتباع المنهج الوصفي انتقادات عدة على المنهج المعياري القياسي، وعلى قرار مجمع القاهرة فيما يخصّ القياس على ما سمع وما لم يسمع من العرب؛ فلم يروا ضرورة بأن يستعمل من كل جذر أو مادة كل ما يؤخذ منه من مشتقات، لأن مردّ الأمر دائماً هو الحاجة والاستعمال[1]. وأن عملية الصوغ القياسي عملية معيارية، لكنها لا تدخل في صلب المنهج، فهي تتصل بنشاط من يستعمل اللغة، لا بمنهج من يبحث في اللغة[2].

واعتماداً على هذا المنهج يمكن الاستفادة من بعض الصيغ والأوزان، المستعملة في هذا العصر، وكانت مسبقاً من الأوزان المنكرة أو الخارجة عن المعايير المتفق عليها عند اللغويين والنحاة، من ذلك استخدام جمع المؤنث السالم للدلالة على النوع: أوليات، ثقبيات، جرابيات، خلفيات، خنزيريات، دجاجيات، متجولات، شوكيات، طفيليات[3]. وفي هذا المجال ثمة من يرى شيوع كثرة استعمال المصدر مجموعاً جمع مؤنث سالماً، مثل: النجاحات، النشاطات، النضالات، التمردات، العصيانات. وليس جمع المصدر بالمألوف كثيراً في العربية، ذلك أن ما جمع من المصادر في العربية هو الحدث، لكنه انتقل من صورة الحدث إلى صورة الجمود فاستحال إلى اسم بعيد عن الحدثية، والاستعمال مرد هذا التوسع اللغوي. فالتعليقات جمع تعليق والتعليق ليس الحدث بل هو المادة المكتوبة التي علق بها على شيء آخر. ومثل هذه، الترتيبات والاستقالات والاصطدامات وغير هذا. ومن حقّ هذه الصيغ والأوزان أن تضيف استعمالاً جديداً[4].

يضاف إلى ما سلف أن هناك بعض الأوزان واللواحق الصرفية المستعملة في اللهجات العامية، يمكن أن تسهم في إغناء المصادر الصرفية في المصطلحية، على الرغم من تحفظ بعضهم إزاء هذه المسألة، غير أن هذا التحفظ إجحاف بحق هذه اللغة، فاللهجات العامية أحق بالاعتراف والأخذ منها في تنمية اللغة مقارنة

1 - ينظر: الحمزاوي . من قضايا المعجم العربي ، ص156- 157.

2 - حسان، تمام. اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ص35-36.

3 - حجازي، محمود. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 70.

4 - ينظر: السامرائي، إبراهيم. فقه اللغة المقارن، ص 163-164.

بالمفردات والمصطلحات الأجنبية وبعض صيغها التي دخلت في رصيد اللغة العربية. من أمثلة بعض الأوزان العامية التي يمكن الإفادة منها استعمال وزن(انفعل، وانفعل) للدلالة على المبني للمجهول، ووزن (فعولة) للتصغير، وغيرها من الأوزان التي يمكن استغلالها في تنمية الصيغ الصرفية في مجالات أو حقول معينة، من أجل التوسع الصرفي وتنظيمه وتخصيصه وتحديده.

3-3-5- وكذلك فإن **البنيوية** التي ركّزت على الشواذات والاستثناءات اللغوية، يمكن أن تغني الثروة المصطلحية من خلال بعض النادرات والشواذات الصرفية التي منعها بعض الباحثين القدماء، أوتحفظ تجاهها بعض آخر، تأثراً بالمعيارية السائدة آنذاك التي اعتمدت على الاطّراد والقياس في اللغة.

يذكر في هذا المجال أنه كان الحكم على ما ورد به السماع النادر أربعة أنواع عند القدماء:

أحدها أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لا في اللفظ بعينه، ولا فيما كان من نوعه، مثال ذلك شنأىء في النسبة إلى شنوءة. وثانيها أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع، وهذا الوجه لا يقام له في نظر الجمهور وزن، ولا يجيزون النسج على مثاله. مثل قولهم هداوى في جمع هدية. وثالثها كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس. مثل استحوذ واستصوب فورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب الواو ألفاً، كما يقال استقام، واستعاذ واستنار. ورابعها أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع. مثل أن يرد اسم صريح بعد "عسى" والأصح أن يرد الفعل المضارع المقرون بأن[1].

ولا شك أن مثل هذه الحالات الشاذة والنادرة التي أُهملت قديماً، ستسهم في توسيع الثروة المصطلحية وتنويعها، لأنها تشكل جزءاً من المخزون اللغوي العربي.

1-4-6- ثمة حلول أخرى لتنمية الصيغ الصرفية باعتماد المناهج **الوظيفية**، من خلال اتساع معاني الصيغ الصرفية وتعدد دلالاتها، الذي سيغني المصادر اللغوية. إذ انتقد بعضهم محدودية الصيغ الصرفية ذات المعاني أمام اتساع النشاط العلمي الذي يشمل مقولات التحول والتفاعل أكثر ما يمكن أن تعبر عنه المعاني الصرفية. فانتقد منهج النحاة القدماء الذين حصروا أحرف الزيادة بأحرف "سألتمونيها" فحسب. ورأى أن كل حرف في اللغة العربية صالح من الناحية العلمية لأن يكون زائداً لمعنى، مستنداً في ذلك على أمثلة منها: (دحرج) المزيد فيها الحاء، و(زغرد) المزيد فيها الزاي، و(شقلب) المزيد فيها الشين، و(عربد) المزيد فيها الباء، وهكذا. ويمكن زيادة هذه الأحرف في أول الصيغة أو في وسطها أو في آخرها، بتخصيص معنى كلي من المعاني العلمية تندرج تحته معان فرعية، ولكل صورة مشتقاتها من المضارع والأمر والصفات الخمس والميميات والمصدر، وغيرها مما تحمل هذه الزيادة في كل موضع جديد معنى كلياً جديداً[2]. ورأى أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في

---

1 - ينظر: حسين، محمد خضر. دراسات في العربية وتاريخها، ص40-41.

2 - ينظر: حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ص 152، وما يليها

معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء، ويصدق هذا الكلام على كل أنواع المباني[1].

إن تعدد دلالات الوزن الصرفي الواحد، يعمل على إغناء المصادر المصطلحية، غير أنه يؤدي إلى تعدد المصطلحات وتداخلها، سواء أكان في الحقل نفسه أم في الحقول المختلفة، ما يؤدي إلى التباس وفوضى في فهم المصطلحات. أما تحديد وزن صرفي محدد في معنى معين فأنه قد يحدّ من التنوع الصرفي، إلا أنه يجنب الوقوع في الاضطرابات الصرفية والدلالية.

1-4-7- ويمكن الاستفادة من المنهج **التقابلي**، في حال نقل المصطلحات، بإقامة تناظر بين وزن صرفي عربي معين مقابل زائدة صرفية أجنبية محددة، سواء أكان باشتقاق داخلي، أم بإضافة سوابق ولواحق، لتنظيم التناظرات الصرفية وتنسيقها بين اللغات.

وخرجت اقتراحات مختلفة متأثرة بهذا المنهج، لتنظيم التقابل بين اللغات، فهناك من دعا إلى تخصيص الموازين مفردة أو مجموعة بدلالات ثابتة لا تختلف عن اختلاف المواد، من ذلك تخصيص (فعال) بما يدل على الزائدة(auto) الأجنبية -التي تعني المتحرك من تلقاء نفسه- و(فعالية) مقابل (ism) الأجنبية، وبذلك تسهل مهمة الوضع ويكون أكثر علمية. والتعاون بين فروع المادة قانون عام في اللغات من مثل، auto الفرع في الفرنسية الذي يدل على النفس، في صيغة auto canon نفهم معناه على أنه المدفع المنطلق بنفسه[2].

ويمكن تفعيل هذه الطريقة وتنشيطها من خلال إعادة تنظيم المعجم المعاصر، وسدّ الثغرات اللغوية، وإحياء بنيات اللغة، وتوسيع نشرها. من ذلك مثلاً وضع صيغة التصغير، مقابل مشتقات(micro) السابقة اليونانية التي تدل على التصغير في مثل، (Micro Film, Micro Telescope, Microscope, Microbe , Micro Phone, Microsoft, Micro Base, Micro Geep …..)

ومن ذلك أيضاً وضع صيغ مختصة بالقوة والطاقة والقدرة، أمام المصطلحات المشتقة من السابقة اليونانية (Dynamis)، من هذه المصطلحات(Dynamite, Dynamometre, Dynamo Dynamic…).

وكان لمجمع القاهرة إسهامات في وضع صيغ اشتقاقية معينة مقابل بعض اللواحق الأجنبية، من ذلك أنه أجاز أن يقاس من (فَعَل) اللازم المفتوح العين مصدر على وزن (فُعَال) للدلالة على المرض، وقد أفادت مصطلحات الطب من وزن (فُعَال) للدلالة على الأمراض، من أمثلة التعبير عن معنى اللاحقة (osis) الدالة على المرض بوزن (فُعَال) صُمام، عُراق، مُصِين، بُواغ، وُورام، صُمَال، عُصَاب[3]،وهناك ذُهان، وهُزال، وبُهاق. ومن قرارات مجمع القاهرة في هذا المجال أيضاً إقرار اللاحقة (metre) تسمى على وزن (مِفعل)، والتي تنتهي باللاحقة (scope) تسمى على وزن (مَفعال)، والتي تنتهي باللاحقة (graphe) تسمى على وزن (مِفْعلة). وثمة من رأى أن هذه القواعد لا تصلح للتطبيق العام، لأنه ليس في هذه الأوزان ما يدل على وظيفة الجهاز كما هو وارد في اللاحقة الأجنبية، ولأنها تؤدي أحياناً إلى استحالة إذا كان اسم الظاهرة التي يراد قياسها

1 - حسان، تمام. المرجع نفسه، ص163.

2 - ينظر: العلايلي. المرجع السابق، ص8-9.

3 حجازي، محمود فهمي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 47.

أو كشفها أو تسجيلها مركباً أيضاً: elecatrodynametre ، ويتعذر أحياناً تطويع أسماء الأعلام مثل (أمبير) و(واط) لكي تشتق منها آلات القياس فتقول: مئبر من أجل amperemetre ومفلط من أجل voltmetre . ويقترح بإضافة اسمين مضافين إلى بعضهما، فأما المضاف فهو: كلمة (مقياس) من أجل أجهزة القياس، وهي التي تنتهي باللاحقة (metre) فنقول مقياس أمبير لـ (amperemetre). وكلمة (مرسام) أو (راسم) من أجل أجهزة الرسم أو التسجيل، وهي التي تنتهي باللاحقة (graphe) . وكلمة (مكشاف) أو (كاشف) من أجل أجهزة الكشف، وهي تنتهي باللاحقة (scope)، وبذلك يُضمن التوحيد في تسمية الأجهزة[1].

وهناك مقابلات أخرى لهذه اللواحق الصرفية، من ذلك ما جاء في (المعجم الطبي الموحد)، الذي وضع مقابل اللاحقة (oid) اشتقاقات وتراكيب عربية مختلفة، في مثل Testoid: خُصْوَانيّة. وأمام Tetanoid: كُـزَازِي الشـكل. وكـذلك اللاحقـة (osis) فـي مثـل، Psychosis: ذُهـان. وProptosis: جُحُـوظ، اِنـدلاق. واللاحقة(graph) في مثل، Ptyalography : تصوير اللُعابيَّات. وأمام التراكيب التالية، psychometer: مقياسٌ نفسيّ. و Psychometry: القياسُ النفسيّ. وPsychomotor: نفسي حركي. فيلاحظ أن المقابلات العربية للواحق الصرفية الأجنبية نفسها تختلف من جهة إلى أخرى ومن مجال إلى آخر.

ويمكن إقامة التناظر والتناسق بين العربية والمصطلحات الأجنبية، في أثناء عملية نقل المصطلحات، ليس من خلال التناظر بين السوابق واللواحق فحسب، بل يمكن تنسيقها أيضاً من خلال التناظر بين صيغ عربية وزوائد صرفية أجنبية، في حال كان الاشتقاق العربي يعتمد على تغييرات داخلية من خلال الحواشي. وليس بالضرورة أن يكون المقابل العربي محاكياً للمصطلح الأجنبي تركيبياً، إذ يمكن أن يكون مؤلفاً من مشتق مفرد، فالمهم أن يكون هناك اطراد في المقابلات. وهذه الطريقة تعمل على تنظيم إغناء الأوزان الصرفية في اللغة العربية، ذلك أن اللغات الأوروبية المصدِّرة للعلوم والتكنولوجيا، خطت خطوات واسعة في مجال تطوير المصطلحية وتنظيم اطراداتها الصرفية، بإفادتها من العلوم اللغوية، والهندسة المعرفية وعلم الوجود، وبتسخير التقانات الحاسبية في خدمة تطوير هذه العلوم، فيمكن للعربية أن تستفيد من هذه التطورات العلمية والتقنية وبما يتناسب مع خصوصية اللغة العربية. علماً أن بعض المؤسسات المصطلحية الغربية تتحفظ في نشر مناهجها المصطلحية الحديثة، وتحرص على سريتها، في ظلّ القوانين التي استحدثت من أجل حماية حقوق المصطلحيين. (سيتطرق البحث إلى ذلك في الفصل الرابع عند دراسة المعجمات التخصصية المصطلحية).

1-4-8- ويمكن استثمار نظرية **الحقول الدلالية** من خلال معاينة الأوزان والصيغ الصرفية واستقرائها ضمن حقول دلالية في كل من اللغتين، في حال نقل المصطلحات، وإقامة ما يمكن إقامته من مناسبات، وفرز ما ليس له مقابل في إحدى اللغتين، وهذا يحتاج إلى الوضع والتوليد.

إذ إن الأوزان الاشتقاقية والبناء الصرفي للكلمات تدل على القرابة الدلالية التي تجمع الألفاظ في حقل معين، فالمعيار الصرفي يدل على العلاقة الموجودة بين الكلمات ذات التشابه في الصيغة الصرفية[2]. فيمكن

---

1 - الزركان، محمد علي. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 232.

2 - عزوز، أحمد. أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002.

اعتماداً على هذه النظرية إقامة مقابلة بين الصيغ المكانية في اللغات الأجنبية والصيغ المكانية في العربية، وكذلك الأمر في الصيغ الدالة على الآلة، وعلى المهن، والفاعلية، وغيرها. كما يمكن سدّ الثغرات فيما يخص الأوزان والصيغ التي تخلو منها لغة ما، من خلال إيجاد نظائر صرفية وفق حقول مختلفة، من خلال إضافة لواحق وسوابق ودواخل متكافئة ومتناسقة، وبذلك يمكن تنمية الأوزان الصرفية وتطويرها.

غير أن صعوبة تطبيق هذا الحل يكمن في تعدد الأوزان الصرفية في اللغة العربية للدلالة على معنى واحد، من ذلك هناك صيغ عدة للدلالة على الآلة، وللدلالة على المكان، وعلى الحِرف وغيرها، فليس ثمة تفريق أو تمييز بين هذه الأوزان المتعددة ضمن الحقل الواحد، فهذا التعدد يؤدي إلى هدر المصطلحات، إلى جانب اضطراب في تنسيقها. وفي هذه الحال يفضل تنظيم هذه الأوزان المتعددة، بحيث تسهم في تنظيم التنمية الصرفية وتنسيقها وإغنائها، بدلاً من أن تعمل على اضطرابها وتعددها وتصنيفها وفق حقول أو تخصصات معينة، من خلال تنظيم المتعددات الصرفية الدالة على معنى معين، بتخصيص كل وزن أو صيغة لمجال معين أو علوم محددة، وبذلك يمكن التخلص من ظاهرة التبعثر والاضطراب في وضع المصطلحات ونقلها.

1–4–9– وأمام مشكلة عدم الاطراد في نسقية العلاقة بين البنية الصرفية والدلالية في اللغة نفسها، خرجت الاقتراحات المتأثرة بالنظرية **التحويلية التوليدية**، التي دعت إلى تبني نتائج البحوث الأساسية لإعادة بناء أنساق اللغة العربية صوتياً وتركيبياً ودلالياً، وإصلاح ما أفسده النحاة، قدامى ومعاصرون[1]. بإقامة نسق علائق واطرادات نحوية، تقيم علاقة بين الفعل والاسم المشتق الموافق له، في اللغة نفسها.

هذا على المستوى الداخلي للغة فيما يخصّ وضع المصطلحات، أما على مستوى نقل المصطلحات بين اللغات، فيما يخص مشكلة عدم توافق الطبيعة التركيبية للغات، من ذلك أن صرف اللغة العربية غير سلسلي (non concatenative) إذ أن الاشتقاق فيها داخلي في كثير من الأحيان، مقارنة بمعظم اللغات الأوروبية، التي يتميز صرفها بأنه سلسلي من خلال إضافة زوائد صرفية، فيُقترح لحلها ترجمة صيغة بصيغة أخرى كأن يُناسب بين الصيغ الإنكليزية المختومة بـ ing والمصدر، والمختومة بـ er واسم الفاعل، و ize والتعدية والتضعيف. وهذا لا يعني أن جميع اللواصق الأجنبية لا يمكن أن تقابلها لواصق عربية، أو كلمات تؤدي معنى اللاصقة، فمثلاً اللاحقة eme يمكن أن تقابلها ياء وتاء في العربية، كما في phoneme صوتية، morpheme صرفية[2].

وقد أشار البحث إلى أن الزوائد الصرفية من سوابق ولواحق أصبحت تطغى على اللغة العربية، فيمكن إقامة تناظر في بعض البنى الصرفية بين العربية واللغات الأوروبية، وتنسيقها وتنظيمها، وبذلك يمكن إقامة مكافئات بين اللغات من مختلف الأشكال الصرفية الداخلية والخارجية(السوابق واللواحق والحواشي).

[1] - الفهري. المعجمة والتوسيط، ص68-69.

2 - الفهري. اللسانيات واللغة العربية، ص 339-400.

1-4-10- أما الاقتراحات المتأثرة بالنظريات **المعرفية**، التي تقوم على أساس أن اللغة تنقل طرائق تفكير الأقوام، وأن طرز تفكير كل قوم مبثوث في ألفاظهم، ومدلول عليه بأساليب مخاطباتهم[1]. فقد خرجت بعض التأويلات التي حاولت الربط بين الصيغة ودلالتها. فثمة من رأى أن هناك مناسبة بين الألفاظ وما يدخل في قياسها، من ذلك أن علامة النسب هي الياء المشددة للمبالغة في وصف الانتساب وتلويحاً إلى شدة رابطة المنسوب بالمنسوب إليه[2]. وهناك من رأى أن المبالغة في الفعل في صيغة (فعّال) تقتضي شدة التلازم بين الفاعل والفعل، ولهذا استعملت للدلالة على النسب والحرفة ولو لم يكن منها فعل كالعطار من عطر والسمان من السمن والزيّات من الزيت والفنان من الفن، ومن هذا القبيل نشوء الدلالة على السبب وأضيفت إليها التاء للتفريق. وعلى هذا النسق من التأويل يمكن أن يقال أن الآلة تحدث ذلك النوع من العمل بكثرة ويكون بينها وبينه تلازم وبذلك يمكن أن يطلق عليها لفظ (فعّال) مشتقاً من نوع العمل الذي تقوم به كغسّالة وكسّارة[3]. ويمكن استغلال هذه الطريقة المعرفية، في ضبط عملية توسيع الاشتقاقات وتحديدها، وتقليص تعددها.

يذكر في هذا المجال أن ثمة من يرى وجود خصوصيات لغوية معينة في كل لغة عند إطلاق التسميات. وهذه الخصوصيات تختلف من لغة إلى أخرى، من مثل، أن العربي يطلق المصطلح على أساس الوظيفة والعمل والحركة، مثل السيارة، والدراجة، والمكواة، وغيرها. في حين تضع اللغات الأوروبية مصطلحاتها على أساس شكلها وتركيبها، من ذلك أن الفرنسي يسمي السيارة " automobile "(أي المتحرك بنفسه)، وعلى المكواة " ferareppasser " (أي الحديدة التي يتكرر إمرارها)[4]. غير أن هذه الملاحظة ليست دقيقة؛ فهذه المسميات الأوروبية تحمل معنى الحركة والوظيفة أيضاً.

1-4-11- ويمكن الإفادة من معظم نتاجات النظريات اللغوية والمناهج المصطلحية، واستثمارها في **التقانات الحاسبية** المختلفة في الخزن والدمج والاختزال وغيرها، بما يختصر الجهد ويوفر الوقت. يذكر في هذا المجال، أن من الأساليب الراسخة في منظمة ISO الدولية للمقاييس خطة في معاملة المصطلحية، هي: توفير 50% من الوقت والكلفة، وتحسين كمية المقاييس المحددة، وتحسين مستوى المقاييس عموماً، وتخصيص الأدوات.

وقد شهدت المصطلحية Terminography في السنوات الأخيرة تغييرين على أكثر من صعيد، الأول الثورة الإلكترونية التي أتمتت بيانات علم المصطلح Terminology بتطوير إدخال هذه البيانات وخزنها ومعالجتها، فغيرت من طرائق عمل المصطلحيين في المجالات المختلفة، من مثل مدونات علم اللغة corpus linguistics ، والتغيير الثاني في نقل مجموع الصيغ الصرفية لجذر ما paradigmatic، من المفهوم الموحد المركزي للمصطلحية terminography إلى اختزال المخاطبة المطولة centred – discourse. هذه الحاجات المرنة في وصف المعرفة قادت إلى نقطة مركزية جديدة في المصطلحية، يمكن ملاحظتها من خلال

1 - حسين، محمد خضر. دراسات في العربية وتاريخها، ص13.

2 - حسين، محمد الخضر.المرجع نفسه، ص130.

3 - ينظر، المبارك، محمد، فقه اللغة، ص 11، وما يليها.

4 – ينظر : المبارك ، محمد .خصائص العربية ، ص52- 53.

علـم الوجـود، فعنـدما تظهـر مصـطلحات فـي نصـوص مطولـة مـن رمـوز مختلفـة (مثـل العلاقـات الدلاليـة، والتصـريف paradigmatic والتركيـب syntagmatic) يمكـن معالجـة هـذه النصـوص المطولـة مـن خـلال مجموعـة مـن طرائـق الاسـتعمال الحاسـبية التـي تصـفّي المعلومـة[1]. وتكـون ممـثلات علـم الوجـود فـي بيانـات المصطلحات، منظمة في مصنفات ممثلة بوساطة قوالب أكثر تخصصاً تولّد قيماً تظهر إرث تراكيب المعرفة في حقول تخصصية. فالمعلومات التوضيحية في كل مصطلح تظهر من خلال الترابط coherent الإجمالي بمعلومات متعلقة بمصطلحات أخرى في المصنفات التصويرية نفسها[2]. ويكون البناء التصوري محدوداً بالمراجع الموجودة.

وتدَّعم حالياً الدراسات والمقالات التي تتطرق إلى تأثير الرموز المتنوعة للمعلومة التي تكون على شكل إلكتروني(موضوعات مجال ما corpora، بيانات، انترنيت) من خلال نظريات ومبادئ مصطلحية، تعمل في تقارير متطورة في تطبيقات جديدة لمعالجة قواعد الحاسوب لأنظمة معاملة علم المصطلح.[3]

وقد خرجت اقتراحـات دعـت إلـى الأخـذ مـن التقانـات الحاسـوبية فـي مجـال المصـطلحية، مـن خـلال المسـاهمة فـي ضـبط برمجيـات معلوماتيـة تسـاعد علـى التعرّف إلـى الوحـدات المصـطلحية وانتقائهـا عـن طريـق المسـح الإلكترونـي لبنـوك المعطيـات النصـية، وإعـداد صـنّافات مـن التعـابير الجـاهزة وإدراجهـا ضـمن برمجيـات الترجمـة الآليـة للرفـع مـن فعاليـة هـذه الأخيـرة. إلـى جانـب فهـم تركيبـة المولـدات العلميـة والتقنيـة، وإخضـاع المصطلحية للضوابط اللغوية[4].

إلا أن من صعوبات أتمتة المصطلحية أن التحليل اللغوي يتوسل وصف جمل اللغة كلها وفي الوقت نفسـه يحـاول اسـتبعاد جميـع المقـاطع التـي لا تكـوّن جمـلاً أصـولية فـي اللغـة، فتتعامـل البرمجـة الآليـة فقـط مـع العناصر المنفصلة ومع عدد محدود منها في آن واحد، مـع العلم أنـه من المحتمل أن تكون هذه العناصر غير متناهية، إلا أن القوانين القائمة على البرمجة تكون دائماً محدودة في عددها وقياسها، وتستعمل هذه القوانين في آليـة تحتـوي علـى مقـدار محـدود مـن الـذاكرة يمكـن تقويتـه. كمـا أن المتطلبـات العمليـة للبرمجـة اقتضـت تحديـد الوحدات بوساطة أشكال رياضية ومنطقية ومن ثم تمريرها فـي الآلـة، ولا تقبل الآلـة هذه الوحدات مـا لـم تتخذ شكل مجموعة مقاطع من المعلومات القابلة للتبرمج[5].

يُذكر في هذا المجال الجهود التونسية الراهنة في مجال المعالجة الآلية للغة العربية، التي قامت بمكننة المعجـم العربـي، مـن خـلال إعـداد بنـك للجـذور العربيـة بوسـاطة الحاسـوب ويحتـوي هـذا البنـك علـى المعجمـات

---

1 - ينظر: *Tummer*, Jose. The ONTOLOGY SHIFT in TERMINOGRAPHY.

2 - ينظر: *Benjamins*, john. Publishing Company. Article Symmetry. 2002

3 - Rita Temmerman and Uus Knops . CALL for PAPERS,BELGIUM, 2000

4 - ابن مومن، الحاج. بعض النماذج المصطلحية من لغة التواصل، في ندوة (الألفاظ العلمية الحضارية والتراثية)، كلية الآداب في جامعة سيدي محمد بن عبد الله و مكتب تنسيق التعريب، فاس، 2000.

5 - زكريا، ميشال. الألسنية، ص 80.

التالية، المعجم النظري الآلي، والمعجم الآلي للجذور المدونة في أمهات المعاجم العربية، ومعجم الجذور الثلاثية المهملة، ومعجم الجذور المرفوضة، ومعجم الاشتقاق الأكبر[1].

وبعد هذا العرض يمكن تلخيص الحلول المقترحة لمعالجة المشكلات الصرفية، من حلول منطقية تدعو إلى إنشاء قاعدة للأوزان العربية تكون رهن إشارة واضعي المصطلحات، وحلول متأثرة بالمنهج المقارن بالأخذ من بعض الأوزان الصرفية للغات الأسرة اللغوية الواحدة. وحلول متأثرة بالمنهج التاريخي بتحريك الميزان الصرفي، وعدم الوقوف عند السماع، وصياغة مهملات بعض التقاليب للدلالة على المعاني المستجدة، والإفادة من العاديات التاريخية وتطويعها، وإحياء مقاييس صرفية قديمة، أو إحياء أوزان مندثرة. وهناك الحلول الوصفية بملاحظة الواقع اللغوي وتسجيل قواعده من الأمثلة الحية، من خلال الاستخدام اللغوي، والتركيز على اللغة الحية المنطوقة والصيغ العامية، وعدم الاكتفاء بالمعايير القديمة. وهناك الحلول البنيوية بالاستفادة من بعض النادرات والشواذات الصرفية التي منعها المعياريون القدماء، من أجل رفد المصادر الصرفية. إلى جانب الاقتراحات الوظيفية التي دعت إلى جعل المباني الصرفية متعددة الوظائف والمعاني.

بالإضافة إلى الحلول التقابلية في محاكاة بنية المصطلح الأجنبي بوضع أوزان صرفية عربية تحاكي مقاطع صرفية أجنبية. وهناك حلول أخرى نهلت من نظرية الحقول الدلالية من خلال إقامة تناظر بين الحقول الدلالية بين اللغتين، المتلقية والمرسلة. إلى جانب اقتراحات في مراعاة خصوصية اللغة العربية ومعطياتها المعرفية والثقافية. ومن حلول توليدية بتنظيم الاطرادات الصرفية والاشتقاقية على الصعيدين الداخلي للغة نفسها، والخارجي فيما يتعلق بنقل المصطلحات بين اللغات . وهناك الحلول الإلكترونية من خلال الاستفادة من نتائج النظريات والمناهج اللغوية والمصطلحية واستثمارها في تقانات الحاسب المختلفة من خزن ودمج واختزال وغيره.

وإذا كان معظم هذه المناهج تسهم في إغناء المصادر الصرفية للمصطلحية، إلا أنها تصطدم بعراقيل عدة، يشترك معظمها بامتناع المحافظين وتحفظهم تجاه هذه المناهج، بدعوى أنها تعمل على اضطراب اللغة العربية وخروجها عن رصانتها المنطقية التي اعتمدوها في مراعاة قواعد القدماء المعيارية. أما صعوباتها التطبيقية فإنها تحتاج إلى تنسيق هذه المصادر الصرفية المستجدة وتنظيمها، داخلياً وخارجياً، بما يتفق مع العلوم المصطلحية المختلفة، ويراعي خصوصية اللغة العربية.

2- النحت في ضوء المناهج المصطلحية:

يعدّ النحت من الوسائل الهامة في التنمية التركيبية للمصطلحية. وقد اختلف مفهومه باختلاف المناهج السائدة. فثمة وجهات نظر متأثرة بالمنهج المنطقي رأت أن النحت هو ضرب من ضروب الاشتقاق في اللغة، وهو أن تعمد إلى كلمتين، أو جملة فتنتزع من مجموع حروف كلماتها كلمة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة

---

[1] - الخطيب، حسام. الترجمة الرقمية انعطافة عضوية في مسيرة الترجمة الآلية. مجمع اللغة العربية بدمشق، المؤتمر السنوي الخامس ، 20-22 / 11/ 2006.

نفسها[1]. أو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر، على سبيل الاختصار، على أن يكون هناك توافق في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه[2]. أما النحت في المنظور البنيوي فهو صوغ وحدة معجمية بسيطة من وحدتين بسيطتين أو أكثر[3].

أكثر ما اشتهر به النحت ونما عوده ووجد له منفساً رحباً، كان في صدر الإسلام، فبوساطته اختصر بعضهم من عبارات الدعاء والشعائر وغيرها بوحدة مؤتلفة من عناصر الجمل تمت ملاقحتها فانتحت: بسمل، دمعز، طلبق، حيعل، حوقل، جعدل، حمدل[4].

وقد انتظم النحت في ضروب لخصها القدماء، في الأنواع التالية، النحت النسبي (عبشمي من عبد شمس)، والنحت الفعلي (سبحلة من سبحان الله)، والنحت الاسمي (جلمود من جلد وجمد)، والنحت الوصفي(ضبطر من ضبط وصبر)، والنحت الأوائلي (صلعم من صلى الله عليه وسلم).

2-1- مشكلات النحت:

يمكن إدراك إشكالات النحت في اللغة العربية، من خلال مواقف بعض اللغويين من هذه الظاهرة. فقد رفض بعض اللغويين المعاصرين النحت في اللغة العربية، ولاسيما اللغويين الذين يؤثرون اتباع مسالك القدماء الذين لم يجيزوه، وعدوه سماعياً، ولم يتركوا قواعد واضحة في الأحرف التي تنزع من كل كلمة لتأليف الكلمة المنحوتة[5]، فلم يضع القدماء نظاماً بعينه للنحت، ولا ضابطاً يجب الخضوع له، وكل ما قالوه إن العرب قد تلجأ إلى الاختصار فتصنع الكلمة الواحدة من الكلمتين أو الكلمات، تأخذ من هذه ومن تلك بعض حروفها، وتدع بعضاً آخر، وتصوغ مما أخذته كلمة تستغني بها عن الكلمتين أو الكلمات[6]. كما رأى هؤلاء المانعون لهذه الظاهرة أن الوارد من النحت محدود ضئيل في اللغة العربية و لا يسمح بالقياس، وزادوا على ذلك أن المنحوت لا يظهر معناه إلا لطائفة قليلة أو دون القليل، ودخوله في اللغة يؤدي بعد زمن طويل أو قصير إلى حشوها بكلمات غير واضحة المعنى، ولا مفهومة الأداء[7]. ورأوا أن للذوق شأناً كبيراً في النحت، فكثيراً ما يكون استعمال كلمتين عربيتين أصلح من استعمال كلمة منحوتة يمجها الذوق ويستغلق فيها المعنى. وعندما ينحت الأوروبيون كلمة علمية من كلمتين يونانيتين يهتمون بجعل الكلمة المنحوتة مفهومة قدر المستطاع، فمثلاً يسهل على الطالب العربي فهم مستقيمات الأجنحة، وعَصَبيات الأجنحة، ونصفيات الأجنحة، على عكس المنحوتات، مُسْجَناحيَّات، عَصْجناحيات، نضجناحيات[8].

---

[1] - وافي، عبد الواحد. فقه اللغة، ص186. وعبد التواب، رمضان. بحوث مقالات في اللغة، ص182.

[2] غنيم، كارم السيد.اللغة العربية والصحوة العلمية، ص56.

[3] - القاسم، فائزة. الترجمة المتخصصة فرنسي- عربي (عمل المترجم) - تر: محمد أحمد طجو. مراجعة: محمد خير البقاعي. مجلة " التعريب" ، ص115.

[4] - عبد الجليل، عبد القادر.التنويعات اللغوية، ص407.

[5] - ينظر: الشهابي، مصطفى. المصطلحات العلمية، ص17018.

[6] - حسن، عباس. اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص245.

[7] - ينظر: حسن، عباس. المرجع السابق، ص247.

[8] - الشهابي، مصطفى. المصطلحات العلمية، ص98.

يلاحظ أن مشكلات النحت تنحصر في صعوبة قياسيته وتقعيده في اللغة العربية، إلى جانب غرابته وصعوبة استساغه، وثقله على السمع العربي، ما يؤدي إلى عدم تقبله. وقد يدفع بعضهم إلى تفضيل المصطلح الأجنبي عليه، أو الطرائق الأخرى من طرائق توليد المصطلحات في العربية.

2-2- اقتراحات لتقعيد النحت:

2-2-1- حاول بعض العلماء **القدماء** وضع قواعد لضبط قياس النحت، من ذلك ابن مالك الذي أجاز قياسية النحت، فوضع قاعدة للقياس عليها وذلك بناء على ما أورده السيوطي: " قال ابن مالك في التسهيل: قد يبنى من جزأي المركب فعلل بفاء كل منهما وعينه، فإن اعتلت عين الثاني كمل البناء بلامه أو بلام الأول[1].

2-2-2-أما في **العصر الحديث** فقد شاعت ظاهرة النحت في معظم اللغات، ولاسيما بعد شيوع دراسات دوسوسير ونظرياته، والذي تحدث عن قانون الجهد الأدنى، أو قانون التيسير والتسهيل بالاختزال لبعض الأصوات أو الاقتضاب أو الإدماج أو التخفيف، مع الحفاظ على الأنماط والمعاني المقصودة. ومن هنا ظهرت دعوات تنادي بضرورة الأخذ من هذه الظاهرة لإغناء الحركة المصطلحية العربية، ولاسيما أنها عرفت في العربية قديماً.

وقد جرى نقاش طويل بين أعضاء مجمع القاهرة في موضوع النحت، فأخذ فيه المجمع قراراً متحفظاً بجوازه حين تلجئ إليه الضرورة، ولكن بتأثير بعض أعضائه المجددين كالدكتور رمسيس جرجس وهو طبيب له بحوث لغوية عميقة، والدكتور إبراهيم أنيس وهو لغوي معاصر، عاد الموضوع إلى مائدة البحث مرة أخرى برؤية جديدة لبيان المقصود بكلمة الضرورة[2]. فكان قرار مجمع القاهرة: " النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديماً وحديثاً، ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته. ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة"[3].

والسؤال الذي يعرض هنا، كيف يمكن استثمار هذه الطريقة المصطلحية وتقعيدها في اللغة العربية، علماً أن هذه الظاهرة لم تعرف إلا على نطاق محدود، ومن ثمّ أهمل تقعيدها.

2-2-2-1- على الرغم من أن النحت عند القدماء لم يرق إلى وسائل الوضع الأخرى، إذ اعتمد السماع مذهباً والذوق حاسة، ولم يأخذ بمقاييس ثابتة في الوضع المصطلحي، غير أن طائفة من العلماء المعاصرين في العلوم البحتة والتطبيقية طالبت بفتح باب **القياس** على الصيغ القديمة المنحوتة مع مراعاة أوزان الكلمة العربية وانسجام الحروف عند تأليفها[4].

ولكن ما هي قواعد الصيغ المنحوتة التي صاغها القدماء، والتي يمكن تطبيقها؟ سيتطرق البحث إلى بعضها في الفقرة القادمة.

---

[1] - ينظر: المزهر، 1/ 485.

[2] - عبد العزيز، محمد حسن. القياس في اللغة العربية، ص228.

[3] - ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة. كتاب في أصول اللغة، ص49.

[4] - ينظر:سماعنة، جواد حسني. ندوة الدراسة المصطلحية العلوم الإسلامية، في " منهجية وضع المصطلح العربي وتجلياتها في المعجم المتخصص " ،ص90.

2-2-2-2- رأى أتباع المنهج **التاريخي** أنه يمكن وضع صيغ اشتقاقية، بدلاً من الصيغ المركبة، عند ترجمة بعض المصطلحات الأجنبية، ضمن قيود تنطبق على أصول القياس في صيغ اللغة العربية، سيراً على المسالك التي حددها النحاة القدماء. بترجمة المصطلحات الأجنبية المركبة إلى اللغة العربية، واللجوء إلى النحت على الطريقة العربية السالفة للوصول إلى مصطلح عربي خفيف مقبول.

وقد خرج بعض الاقتراحات التي تبنت هذا المنهج، من ذلك، هناك من اقترح وضع وزن المصدر فَعل أمام (Tomie)، إذا أضيف إليه اسم العضو تدل على عملية الشق التي تجرى، فيقال مثلاً Gastrectomie لفظة (المعد) بدلاً من (عملية شق المعدة)، وبذلك استعملت كلمة واحدة خاصة لتسمية هذه العملية مثل اللفظة الإفرنجية، بدلاً من ثلاث كلمات، ولفظة "معد" هي لفظة عربية مشتقة بحسب أصول قواعد اللغة، وعلى هذا المنوال نقول: الدرق- العصب- الجفن. كما اقترح وزن تفعال Ectomie ، لمبالغة المصدر الذي يدل أيضاً على المصدر بزيادة قوة أو كثرة أو تشبث بالمعنى المصدري. فقد جعل سيبويه التفعال تكثيراً للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي، فيصير التهدار بمنزلة قولك الهدر الكثير، والمقطع اللاتيني(Ectomie) يدل أيضاً على مبالغة الشق وبالأحرى على استئصال بعض العضو أو كله، وذلك ليس سوى مبالغة في المصدر البسيط الذي هو الفعل، فنشتق التكباد من الكبد والتمعاد من المعد والتنكاف من النكف[1]. يلاحظ أن Gastrectomie يصح عليه الصيغتان، المعد والتمعاد، بالزائدتين الصرفيتين، Tomie Ectomie . يذكر في هذا المجال أن (المعجم الطبي الموحد) قد وضع أمام Appendectomy: استئصال الزائدة.

وهناك من اقترح شروطاً للنحت على غرار القدماء، بتكوين النحت على وزن فعلل أو فعللة في الغالب، من ذلك حمرغة (من حمل وفرغ)، Maring، وقطجرة (من قطع وحنجرة) Iargngetormie ، وفتعدة (من فتح المعدة) Gastrotomie، وجعدة (من وجع ومعدة) He'putalogie ، وقلبر (من قلم وحبر) Styloa'encre [2]. غير أن هذا الاقتراح لم يوضح كيف سيتم اختيار الأحرف لتشكيل الأوزان الرباعية والخماسية، من مصطلحات أجنبية قد تكون مركبة من صيغ عدة، وقد يقابل كل مصطلح أو صيغة أجنبية عدداً من المقابلات العربية، فلابد من ضبط عملية تقعيد صيغ النحت على الصعيد الداخلي للغة العربية عند وضع المصطلح، وكذلك على الصعيد الخارجي عند نقل المصطلحات بين اللغات، إذ يعاني هذان الصعيدان مشكلة التعدد اللغوي، على المستويين الصرفي والدلالي.

وفي هذا المجال ثمة من لاحظ أنه قد درج في العصر الحديث درعمي نسبة إلى دار العلوم، وأنفمي للصوت الذي يخرج من الأنف والفم معاً، فهل يمكن قياساً على ذلك أن نقول عنشمي نسبة إلى عين شمس، وجزهري إلى جامع الأزهر، والهَنْدرة من الهندسة الإدارية[3].

---

[1] - صادر حبيب. اللسان العربي، 5/ 212، 213.

[2] - الكتاني، عز الدين. ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، في" بعض الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات"، ص 102

[3] - مبروك سعيد، عبد الوارث، اللسان العربي (الهوية – الأزمة- المخرج)، ص80.

والواقع أن مجمع اللغة العربية في القاهرة أقرّ بأنه يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف من دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسماً اشترط أن يكون على وزن عربي، فالوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً كان على وزن فعلل وتفعلل إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة[1]. وقرر مجمع القاهرة بشأن النحت أيضاً بأنه لا يجب في النحت الأخذ من كلمة من المنحوت منه. ولا يجب أن تؤخذ الكلمة الأولى بتمامها. ولا يجب المحافظة على حركات الحروف وسكناتها[2]. فهذه القرارات حاولت تقعيد النحت عند وضع المصطلحات في اللغة العربية.

وفي مجال الاقتداء بالتراث تأثراً بالمنهج التاريخي ثمة ملاحظة على قرارات مجمع القاهرة، من ذلك اقتراحه بترجمة مصطلح (antitoxin) إلى (مضاد التكسين)، وما إن وجدت الكلمة معربة عند ابن البيطار في كتبه الطبية بصيغة طوقسين حتى تحول الاتجاه عن الترجمة إلى التعريب، وقرر المجمع تعريبها انتيكسين.[3] فيلاحظ هنا تفضيل المجمع المعربات القديمة على المقابلات العربية، حرصاً منه السير على مناهج القدماء، علماً أن معظم المصطلحات القديمة التي يتبنونها ظهرت بعد عصر الاحتجاج، وقد تكون بعيدة عن المعايير الاحتجاجية التي فرضها القدماء، غير أن بعض المحافظين المعاصرين ما يزالون يفضلون المعايير القديمة على الطرائق المصطلحية الجديدة، التزاماً منهم إتباع مسالك القدماء، مع أن بعض هذه المسالك غير موضوعية، كالمثال السابق.

2-2-2-3- ويمكن اعتماد المنهج **التقابلي** عند نقل المصطلحات بين اللغة العربية واللغات الأخرى، بإيضاح المصطلح الأجنبي من حيث تركيبه وتكوينه ودلالته وسياقه، من أجل وضع مقابل عربي يناظر المصطلح الأجنبي، دلالياً وتركيبياً، بما يتناسب وخصوصية اللغة العربية.

ويهدف هذا المنهج إلى التوحيد المعياري للمصطلحات العربية بتحديد وسيلة لغوية واحدة في العربية للتعبير عن المفهوم الذي يعبر عنه بمكون لغوي واحد في المصطلحات الأوروبية، والمقصود بالوسيلة اللغوية الواحدة أية وحدة صرفية محددة مثل وزن من الأوزان أو وحدة معجمية بعينها، للتعبير المطرد عن سابقة معينة أو لاحقة بعينها في المصطلحات الأوروبية، فيهدف البحث التقابلي إلى التوحيد المعياري على المستوى العالمي، وهو جزء من "التوحيد الدولي للمفاهيم والمصطلحات"، المقصود هنا بالتوحيد تلك المكونات الشكلية للمصطلحات في صيغتها المكتوبة على وجه الخصوص[4]. وقد شاع هذا النوع بعد نهاية الحكم العثماني، فمال عدد من أبناء الشام -الذين كانوا مع تعريب التعليم والإدارة- إلى نحت كلمات عربية من عناصر عربية، وذلك

---

[1] - مجمع اللغة العربية في القاهرة، كتاب في أصول اللغة، ص49. والخطيب، عدنان. العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، 1965، ج8، ص 347، 348.

[2] - مجلة المجمع، 1984، ج 7 ، ص1، ط/ 14 (للمؤتمر) ج12، 2/21.

[3] - حجازي، محمود فهمي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 135.

[4] - حجازي، محمود فهمي. المرجع السابق، ص89، 90.

تأثراً بطبيعة اللغة التركية، وهي لغة إلصاقية، تتيح بنيتها تكوين الكلمات على نطاق واسع بطريقة التركيب. وعليه اقترحوا تكوين أبنية صرفية منحوتة من عناصر عربية للتعبير عن المصطلحات الحديثة[1].

وقد خرج بعض الاقتراحات المتأثرة بهذا المنهج من أجل تطوير اللغة العربية لمواكبة التطورات العلمية والمعرفية، ومجاراة مصطلحات الغرب في مناهجهم، من ذلك اعتماد طريقة اشتقاقية، بأن يوضع أمام اللاصقة الإنكليزية مثلاً (sub–) الدالة على التصغير صيغة التصغير في العربية[2]. أو باعتماد طريقة التركيب، باختصار كلمات تقوم في العربية بدور الزائدة الدلالية في مقابل ما تستخدم في الإنكليزية من زوائد، فيكفي من الكلمة العربية أبرز أصواتها ليضاف إلى كلمة تالية لها على سبيل التركيب، فإذا كانت السابقة diplo مثلاً بمعنى مزدوج يكفي في مقابلتها صوتان من هذه الكلمة (زج) لتدل هذه السابقة على الازدواج، وتقوم بدور di المستعملة أيضاً بالوظيفة نفسها. وإذا كانت السابقة ISO بمعنى (مساوي) يكفي الحرفان (سَو) للدلالة على المعنى نفسه كسابقة عربية، ففي المصطلح iso-electric بمعنى (سوي الجهد الكهربائي) يكفي القول بـ: (سوكهربائي)[3].

وقد أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة قرارات ضمن المنهج التقابلي، بإقامة تناظرات عربية مع التراكيب والمنحوتات الأجنبية، باعتماد الطريقة الاشتقاقية أو بتطبيق الطريقة التركيبية، منها:

تفضيل الكلمة الأجنبية على الكلمتين فأكثر عند وضع المصطلحات، إذا أمكن ذلك، وإذا لم يكن تُفضّل الترجمة الحرفية.

صيغ الكشف والقياس والرسم، تلزم صيغة واحدة تجري عليها كلمات الجنس الواحد، فما يراد به الكشف وضعنا لها صيغة " مفعال" Scope، وما يراد به القياس وضعنا له صيغة " مِفْعل" meter ، وما يراد به الرسم وضعنا له صيغة " مِفْعلة" graph. والكلمات الأجنبية المنتهية باللاحقة scope ينظر في معناها: فإن استطعنا أن نشتق منه اسم آلة على وزن "مفعال" فعلنا، وتضاف ياء النسب إلى المشتقات منه، وإن لم يكن اشتقاق اسم آلة من المعنى، أو حالت صعوبات أخرى، وضع لاسم الآلة لفظ "مكشاف" مضافاً إلى عمل الآلة، وتكون المشتقات بالنسب إلى المضاف إليه أولاً، ثم المضاف. وهناك قرارات أخرى تركيبية، من ذلك الصدور an.or,a التي تدل على معنى النفي، تقرر وضع كلمة "لا" النافية مركبة مع الكلمة المطلوبة، فيقال مثلاً: اللاجفن، مقابلاً : ablepharia. تترجم الكلمات المبدوءة بالصدر hyper بكلمة" فرط". والمبدوءة بالصدر hypo بكلمة "هبط". تترجم الكلمات المنتهية بـ (able) بالفعل المضارع المبني للمجهول، ويترجم الاسم منها بالمصدر الصناعي، فيقال (يُذاب) و(يؤكل) و(لا يذاب) ، و(لا يؤكل) ويقال (المذوبية) و(المأكولية). وتترجم اللاحقة (gen) بكلمة" مولدة" فيقال "مولدة المرسب" و" مولدة المضاد. وتترجم اللاحقة (oid) بكلمة " شبه" فيقال" شبه غرائي" و" شبه مخاطي"، تترجم هذه اللاحقة في المصطلحات العلمية بالنسب مع الألف والنون، مثل: غرواني،

---

1 - ينظر: حجازي، محمود فهمي. المرجع السابق، ص 75.

2 - غنيم، كارم السيد. اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، ص52-53.

3 - شاهين، عبد الصبور. دراسات لغوية، ص53.

وسمساني. وتستعمل صيغة النسب مع الألف والنون في كل المصطلحات الطبية التي تنتهي الكلمة الإفرنجية منها بحروف : oid أو form أو Like ما لم يتناف هذا الاستعمال مع الذوق العربي[1].

2-2-2-4- اشترط بعضهم في الألفاظ المنحوتة أن تبقى ضمن حدود **المفهومية**[2]، فدعوا إلى ضرورة مراعاة المفهومية في المنحوتات، لأنه ليس من قبيل النحت الجائز مثلاً : قولنا زَهْرَج في أزال الهيدروجين، أو نَزْوَر في نزع الورق، أو حَرْصَم في حَرَّر من الصمغ، ولا شَوْنيّات في شائكات الرأس، فمثل هذه المنحوتات سيغلق فيها المعنى فتخرج عن نطاق المفهومية والوضوح، وينبغي تجنبها[3].

2-2-2-5- و**للرسم** في اللغات الأوروبية فضل كبير في تيسير النطق من الأسماء المتداولة المركبة من عدد من الكلمات، فقد جرت العادة أن يُكتفى في التعبير عن هذه الأسماء بذكر الحروف الأولى التي تتألف منها كلماتها. وشاع هذا الاستعمال في أسماء المخترعات والشركات والأحزاب والنظريات والشهادات العلمية، وغيرها. وقد أنزلت هذه الرموز منزلة الكلمات وأخذ الناس يصرفونها وينسبون إليها ويشتقون منها أفعالاً وصفات[4]. من ذلك مثلاً مصطلح(إيدز Aids) الذي هو اختصار من(Acquired Immune Deficiency Syndrome) أعراض نقص المناعة المكتسبة. وكذلك (يونيسف UNICEF) اختصار من (United International Children's Emergency Fund). ومصطلح (يورو Euro) العملة الأوروبية المشتركة، هو اختصار من (European).

يذكر هنا أن هذه الطريقة قد عُرفت عند العرب منذ العصر الإسلامي، كما في (صلعم). غير أنها شاعت بعد شيوع دراسات دوسوسير من خلال نظرياته في قانون الجهد الأدنى أو قانون التيسير والتسهيل، فأصبحت هذه الوسيلة مصدراً لإغناء الأدوات المصطلحية عند العديد من الباحثين المعاصرين.

إشكالية هذه الطريقة هي كيف يمكن اختيار الكلمات التي من خلالها ستغربل الرموز اللغوية ؟ وما هي طرائق ترتيب هذه الرموز ؟

ثمة من اقترح أمام المصطلح الفرنسي مرض السيدا أو الإيدز بالإنكليزية، والذي يعني في كلتا اللغتين المرض الناتج عن خلل في مناعة الجسم، بتطبيق طريقة جديدة بأن تُختار الكلمات المهمة في الجملة، وتُعزل حروفها الأولى، من ذلك: خلل(خ)، منع(م)، جسم(ج)، فنحصل على خمج[5]. غير أن هذه الرموز قد تختلف باختلاف الدلالات المعتمدة. إذ يجوز الاختصار من جملة مرادفة للجملة السابقة مثل(نقص المناعة المكتسبة)

---

[1] - للتفاصيل في هذه القرارات ينظر: مجمع اللغة العربية، العيد الذهبي، ص342-343. وجل33 د/1، وجل 25 د/ 5، وجل23 د/2، ج2 د/8، جل3 م د/19،ج15 د/5، جل2 د/ 8، جل6 د/ 10.

[2] - ينظر: الكتاني، عز الدين. ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، في" بعض الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات"، ص103-104

[3] - طبي، محمد. وضع المصطلحات، ص115.

[4] - وافي، عبد الواحد. علم اللغة، ص278.

[5] - ينظر: أبو حجرة، عبد الملك. اقتراح في تكوين المصطلحات العلمية العربية، مجلة جامعة قسطنطينية، العدد9، عام 1998

للحصول على رموز (ن م م) وهنا تتعدد المرادفات الدلالية لكل كلمة، ومن ثمّ سوف تختلف الأحرف الأولى فيؤدي إلى تعدد المنحوت الرمزي. فلا بد من ضبط عملية النحت وتنظيمه، دلالياً وسياقياً وتركيبياً.

كما أن لطريقة النحت مخاطر قد تهدد تركيبة اللغات وخصوصيتها، إذ إن اعتمادها سيؤدي إلى اصطناع مواد غريبة عن اللغة، من أفعال وأسماء وصفات وغيرها. فالتركيب الذي يعتمد على الأحرف الأولى من العبارة طريقة محدودة، وقد تؤدي إلى إشكاليات اختلاف الرموز أو تعددها للمفهوم الواحد في اللغات، كما أن افتعال مصطلحات وابتكارها وفق هذه الطريقة، قد يصعب حفظها، نظراً لتكرار معظم الرموز في معظم المصطلحات، ولكن وفق ترتيبات مختلفة، (ABC,ACB,BAC,CAB,CBA,BCA)، نظراً لاشتراك معظم اللغات بالأحرف نفسها، ثم أن هذه الطريقة قد تؤدي إلى مزيد من التعدد اللفظي نتيجة كثرة تطور العلوم واتساعها، مهما كثر عدد هذه الأحرف الأولى سواء أكانت المصطلحات ثلاثية الرموز أم رباعية أم خماسية.

وكان لبعض المؤسسات والهيئات المختصة إسهامات في مجال الرموز ولاسيما العلمية، من ذلك جهود مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي قرر أن تتخذ الحروف العربية أساساً لترجمة رموز العناصر الكيميائية، على أن يترك للمختص اختيار الحروف التي ترمز لكل عنصر[1].

وقد عقد اجتماع حول ضبط الشفرة العربية الواحدة وتنميطها في الإعلاميات. وكان هدف هذا الاجتماع هو ضرورة ضبط نهائي لمجموعة العلامات المكونة للشفرة العربية بدون أي غموض، للتقليل من الحشوية. وتبسيط برمجة معالجة الفرز وذلك المدلول الوظيفي في المواقع المخصصة لها في الشفرة اللاتينية وكذلك وضع الحروف العربية في المواقع المخصصة للحروف اللاتينية وذلك للأسباب التالية، تسهيل توافق الشفرة العربية مع البرامج الأساسية العالمية. وتطويع نقل البرامج التطبيقية المتداولة لتعريب العمل بها. وزيادة الشفافية بين مجموعة الأشكال والحروف العربية ونظيرتها في اللاتينية. وقد تم الاتفاق على الاحتفاظ بالعلامات ذات المدلول الوظيفي بمدلولاتها وأشكالها في مراحل المعالجة كافة باستثناء النشر فيتم نشرها بالشكل المناسب للسياق[2].

2-2-2-6- وقد لعبت **الحواسيب** دوراً كبيراً في عملية تحويل العبارات المطولة إلى رموز اصطلاحية وضبطها، إذ تمر الترجمة الإلكترونية بمراحل أساسية تشمل، تحليل النص الأصلي أو تحريره صرفياً وتركيبياً، ونقله إلى اللغة المطلوبة أو الوسيطة لفظياً وتركيبياً، واستيلاءه على لغة الهدف، نحوياً وصرفياً ودلالياً. وهكذا نشأت تقانة خاصة هي "تكنولوجية اللغة " كمصدر أولي لـ" تكنولوجية الترجمة" كبنى قواعد هندسة لغوية باتت تعرف باسم " هندسة اللغة" هدفها الارتقاء بالترجمة الآلية أو الإلكترونية إلى أعلى مستوى. وتشمل الخريطة التكنولوجية صيغاً مختلفة تستعين بالحاسوب بغرض الترجمة وتضم بالإجمال، نظماً شمولية للترجمة الآلية، ونظماً مساعدة للمترجم البشري، بما في ذلك البرمجيات المعجمية والبنوك المصطلحية، أما النظم المساعدة أو الداعمة للمترجم البشري فتنطوي على أدوات برمجية من لغوية ومعجمية ومصطلحية تتركز حول ما يلي: بنوك

---

[1] -ينظر: مجمع اللغة العربية، العيد الذهبي، ص342-343. جل 22 د/25.

[2] - ينظر: مجلة اللسان العربي، العدد 21، ص215.

المصطلحات الآلية، والمعجمات الرقمية (الإلكترونية)، وقواعد البيانات، وذاكرات الترجمة، وأدوات التحليل والتحرير، وبرمجيات التعرف إلى الكلام، وبرمجيات توطين النصوص[1].

فهذه المصطلحات والاختصارات التي نراها في اللغات الأجنبية المعاصرة كانت ستثير العجب لو قرأها أحد في الماضي، لكن أصحاب هذه اللغات عودوا أنفسهم على تقبل الاستخدامات الجديدة (أي بما يسمى هندسة اللغة). فما مصير هذا التطور، وما مصير الأصالة والجمال؟

كما أن الإشكالية الأكبر في شيوع ظاهرة الترميز، للدلالة إلى مصطلحات أو مفاهيم أو معلومات معينة، أن تتحول اللغة القومية إلى تراكيب اصطناعية من رموز وإشارات، ستدخل في صميم اللغة ثم تتسع مجالات استخداماتها من خلال تطوير دلالة هذه المصطلحات الرمزية إلى أفعال وحروف وأسماء وغيرها، فمثلاً عند وضع مصطلح (خمج) كما اقترحه أحد الدارسين، فسيُشتق منه إخماج ، تخميج، ... وغيرها من اشتقاقات ستُستخرج من هذا الجذر المصطنع.

وبعد هذا العرض في دراسة أثر التراكيب الحرفية في التنمية المصطلحية، سينتقل البحث إلى دراسة أثر التعبيرات الاصطلاحية التركيبية في التنمية المصطلحية.

3- التعبيرات الاصطلاحية التركيبية:

3-1- لمحة تاريخية عن دراسة التعبيرات الاصطلاحية التركيبية:

3-1-1- التعبيرات الاصطلاحية التركيبية عند القدماء: لم يعط اللغويون والمعجميون القدماء العبارة المركبة ما أعطوا اللفظة المفردة من العناية، إذ حظي معظم الظواهر اللغوية التي تتصل بالألفاظ المفردة باهتمام الدارسين في مجال علم المفردات، في حين ظلت الظواهر اللغوية التي تتصل بالعبارة المركبة مهملة[2]. فلم يهتم اللغويون العرب القدماء بهذا النوع من التعبيرات إلا ما ندر، ولم يفردوا كتباً تختصّ بدراسة هذا النوع من التراكيب، بل كانوا يوردونها عرضاً عند تفسير معاني بعض الكلمات في المعجمات والمصنفات القديمة[3] . ما عدا البلاغيين الذين كانوا أكثر توفيقاً وأقرب إلى الصحة حين ركزوا جهودهم في "علم المعاني" على التراكيب وخواصها "التوليفية" تاركين الإعراب أو راغبين عن الدخول في مسائله[4]. ويتضح ذلك عند عبد القاهر الجرجاني في " دلائل الإعجاز "[5].

3-1-2- التعبيرات الاصطلاحية التركيبية عند المعاصرين: لم تنتشر دراسة التعبيرات التركيبية إلا بعد انتشار الدراسات الوصفية والبنيوية ونظرية السياق الاجتماعية، التي ركزت على هذا النوع من التعبيرات

---

1 - للتفاصيل ينظر: البعلبكي، روحي. مستقبل الثورة الرقمية (العرب والتحدي القادم)، تأليف نخبة من المؤلفين، الناشر مجلة العربي، 2004.

2 - الصالح، أسمهان. مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية، في " التعبير الاصطلاحي التركيبي دراسة تطبيقية في معجم " أساس البلاغة " للزمخشري" ، العدد 42، ص 429، 2002

3 - فايد ، وفاء كامل .محاضرة ألقتها ضمن ندوات المعجم العربي التي أقامها مجمع اللغة العربية في دمشق،عام 2001.

4 - بشر، كمال محمد. دراسات في علم اللغة، ص264.

5 - للتفاصيل: دلائل الإعجاز، تعليق، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي. القاهرة، ص539.

الاصطلاحية أو التلازمات السياقية؛ انطلاقاً من مبدئها القائل: إن الوحدة المعجمية لا تكتفي بالوحدة المفردة، بل تتجاوز ذلك لتشمل الوحدات التركيبية. ويرجع الأثر الأكبر للاهتمام بهذه التعبيرات إلى النظرية السياقية. فقد تبلورت دراسة المعنى الاجتماعي للكلمة مع ظهور علم الدلالة التركيبي (structural semantics)، فرأى أنصار هذا العلم أن الجملة من أهم وحدات المعنى، وعند هؤلاء لا يوجد معنى منفصل للكلمة، بل معناها في الجملة التي ترد فيها، فإذا قلت إن كلمة أو عبارة تحمل معنى، فهذا يعني أن هناك جملاً تقع فيها الكلمة أو العبارة، وهذه الجمل تحمل معنى، وهذا ما أكده المنهج السياقي (Contextual Approach) الذي تزعمه فيرث (Firth)، حين ركز فيه على الوظيفة الاجتماعية للغة[1].

وعليه أولى المعجميون المعاصرون اهتماماً أكبر بهذا الموضوع، حتى إنهم أفردوا لهذه التراكيب معجمات خاصة، من ذلك " معجم التعابير الاصطلاحية "(إنكليزي . عربي) وضعه مجموعة من أساتذة جامعيين(صُدر عام 1985). ومعجم "المأثورات اللغوية والتعابير الأدبية " لأحمد سليمان فياض(الصادر عام 1992). ومعجم " التراكيب والعبارات الاصطلاحية " لأحمد أبو سعد ، و"المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية" (عربي . عربي) وضعه محمود إسماعيل صيني وآخرون(الصادر عام 1996). وغيرها.

3-2- أنواع التعبيرات الاصطلاحية التركيبية: قبل الخوض في عرض مشكلات التعبيرات الاصطلاحية لابد من التطرق إلى أنواع المعاني والعلاقات التركيبية، فيلاحظ أن لكل تعريف ثلاثة معان، الأول: المعنى المعجمي. والثاني : المعنى التركيبي، إذ إن القارىء قد يفهم معاني المفردات لو كانت مستقلة، ولكن دخولها في علاقات تركيبية فيما بينها يعطيها معنى مختلفاً قد لا يتوصل إليه القارىء. والمعنى الثالث: هو المعنى الكلي للتعريف، إذ قد يفهم المعنى المعجمي للمفردات ومعنى التركيب النحوي الذي صبت فيه هذه المفردات، ولكنه مع ذلك لا يتوصل إلى فحوى الشيء المعرَّف، وتحديد مفهومه في ذهنه[2]. ويمكن تلخيص أهم أنواع العلاقات التركيبية على الشكل التالي:

أ- التضام collocation : أي ارتباط أكثر من كلمة في علاقة تركيبية، ويكون معناها مفهوماً من الجزئيات المكونة لها، فمثلاً كلمة: "الكرسي" تستخدم في تراكيب عدة على سبيل التضام: جلس على الكرسي، صنع كرسياً. أما المعنى الثاني، فهو في تراكيب على غرار، كرسي الفلسفة، كرسي الأستاذية، فالمجال الدلالي الأول للأثاث، والثاني للوظائف[3].

ب- التركيب الموحد unitary complex : الذي يتكون من مجموعات كلمات يتصرف تجمعها ككل بطريقة مختلفة عن الطبقة الدلالية للكلمة الرئيسية ، مثل : " pineapple " (الأناناس) وهو ليس نوعاً من التفاح[4]. وكذلك في الفرنسية فإن " pomme de terre " (البطاطا) وترجمته الحرفية تفاح الأرض.

---

1 - ينظر: الصالح، أسمهان. مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية، في " التعبير الاصطلاحي التركيبي دراسة تطبيقية في معجم " أساس البلاغة " للزمخشري" ، العدد 42، ص430-431،عام 2002.

2 - القاسمي . اللسان العربي ، 16/ 2 ، ص13- 14.

3 - حجازي . مدخل إلى علم اللغة ، ص157.

4 - عمر، أحمد مختار. علم الدلالة. ص34

ج- التراكيب الثابتة أو التعبيرات السياقية idioms : في حالات عدم إمكانية التبادل بين كلماتها أو إضافة كلمات إليها، ويصعب استنتاج المعنى الكلي للتعبير من معاني مكوناته، ولا يمكن ترجمته بصورة حرفية، وأنه يوظف في اللغة كما توظف الوحدة المعجمية ذات الكلمة الواحدة[1]. من ذلك : يعيش من كدّ ريشته، لا ينبس ببنت شفة، نسج على منواله.

والنوع الأخير ليس مجال هذا البحث، إذ سيركز على النوعين الأول والثاني، اللذين اصطلح البحث على تسميتهما **بالتعبيرات الاصطلاحية التركيبية**، نظراً إلى أن هذه التسمية هي أكثر شيوعاً مقارنة بالتسميات الأخرى.

3-3- مشكلات التراكيب الاصطلاحية:

تعمل هذه " الكلمات المجمعة – combinations" أو " العبارات – expressions" على تضييق الشقة بين " خلق الكلمة – word- creation " والتغير الدلالي[2]. وفي هذا المجال ثمة من يرى أن هناك علاقة بين طول الكلمة العربية وشيوعها في الاستعمال، وأنها علاقة سالبة، أي علاقة عكسية، وهذا يعني أنه كلما طالت الكلمة قلّ شيوعها، وكلما قصرت زاد شيوعها. وأن العلاقة بين طول الكلمة وشيوعها علاقة متوسطة في درجتها، أي إنها ليست عالية ولا منخفضة. ويمكن ردّ هذه الظاهرة إلى رغبة الإنسان إلى استعمال الكلمات القصيرة توفيراً للجهد والوقت[3].

وربما من أولى القضايا التطبيقية التي تواجه وضع التعبيرات الاصطلاحية، كيف يمكن تقعيد التراكيب الاصطلاحية وتنظيمها للاستفادة منها في تنمية الحركة المصطلحية، وبما يحقق الشيوع والانتشار.

لقد أُثير عدد من الإشكالات حول طرائق صوغ التعبيرات الاصطلاحية، ولاسيما أن معظمها تراكيب أوروبية قد لا تتفق بالضرورة مع خصوصية تراكيب اللغة العربية. وقد خرجت اقتراحات مختلفة باختلاف المناهج اللغوية.

3-4- اقتراحات لتقعيد التعبيرات الاصطلاحية التركيبية وصعوباتها التطبيقية:

3-4-1- **المنهج التاريخي:** ثمة من آثر المنهج التاريخي فدعا إلى اللجوء إلى المصطلح التراثي، عند نقل التعبيرات المصطلحية الأوروبية لأن هذه الطريقة – برأي هذا الاتجاه- أبسط في التركيب من المصطلح الأوروبي وأوضح في الدلالة، من ذلك وضع مصطلح المخرج مقابل التركيب المصطلحي point of articulation أي موضع النطق[4].

إلا أن لهذه الطريقة مآخذ منها أنها تستهلك وقتاً طويلاً لإخراج المصطلح التراثي الملائم للمصطلح المستحدث. وقد يختلف مفهوم المصطلح الجديد عن المفهوم التراثي، ما يسبب التباساً واضطراباً في المفاهيم،

---

1 - عمر، أحمد مختار . صناعة المعجم الحديث ، ص135- 136.

2 - السيد . المعجم الإنجليزي ، ص147.

3 - الخولي، محمد علي. مجلة اللسان العربي، في"العلاقة بين طول الكلمة وشيوعها في اللغة العربية"، العدد الواحد والعشرون، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1982-1983، ص13.

4 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص227.

فغالباً ما يعتقد المترجم أن المقابل العربي الوارد في التراث يصدق عليه المصطلح الغربي، لأن قراءته للتراث النحوي واللغوي والبلاغي غالباً ما تتكيف بحسب الثقافة اللسانية السائدة، فيقوم بإسقاطات ظرفية وذاتية، وينتهي إلى مناسبات غير قائمة، من هذه المناسبات الزائفة "syntax" نظم، و"topic" مبتدأ[1]، كما قد تتعدد المصطلحات التراثية مقابل المصطلح الواحد، باختلاف مبادئ المدارس اللغوية واتجاهاتها، فمصطلح"syntax" ترجم بالنظم، والنحو، والقواعد، والتركيب، فهذا التعدد لمصطلح"syntax" يعود إلى اختلاف العلاقات النحوية والصرفية من مدرسة لغوية إلى أخرى، من بنيوية وتوزيعية وتحليلية وغيرها. فاعتماداً على هذه المآخذ يمكن التحفظ تجاه إطلاق مصطلحات تراثية على مفاهيم جديدة.

3-4-2- **الترجمة الحرفية:** ثمة اتجاه دعا إلى الترجمة المباشرة لمكونات المصطلح الأوروبي المركب، والرجوع إلى اللغة الأجنبية لاستنساخ ما فيها من المقولات التعبيرية وجعل العربية تعبر بالطريقة نفسها التي تعبر بها الأجنبية[2]، لأن هذه الطريقة – برأي أتباع هذا الاتجاه- تعين على الضبط الدولي للمصطلحات، من ذلك ترجمة مصطلح Harmonie Vocalique بمصطلح الانسجام الحركي، ومصطلح Nasal Resonance رنين خيشومي[3].

وكان لمجمع اللغة العربية في القاهرة موقف تجاه التعبيرات المصطلحية: فرأى أنه يجب أن تقتصر المصطلحات العلمية والفنية والصناعية على اسم واحد خاص لكل معنى. وبتفضيل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر عند وضع مصطلح جديد إذا أمكن ذلك، وإذا لم يمكن تفضل الترجمة الحرفية[4].

كما كان لندوة الرباط (1981) توصيات آثرت إتباع هذا الاتجاه، إذ أوصت بتفضيل الكلمة العربية أو أكثر عند وضع المصطلحات، إذا أمكن ذلك، وإذا لم يمكن تفضل الترجمة الحرفية، وهذا الموقف جاء اعتماداً على قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة في دورته الأولى.

من مشكلات هذه الطريقة، استعمال عدد من الزوائد الصرفية الأجنبية للدلالة على معنى واحد، من ذلك مصطلحات تنتهي باللاحقة الإنكليزية (logy) التي ترجع إلى الكلمة اليونانية (logos) بمعنى كلمة أو علم، مثل morphology علم الصرف أو التركيب. إلا أن ثمة مصطلحات أوروبية أخرى تدل على أسماء العلوم، وتنتهي باللاحقة (ics) أو(ic) – بصيغتي المفرد والجمع- وذلك في الإنكليزية، وقد عبرت المصطلحات العربية المقابلة عن أسماء العلوم على النحو التالي: علم الدلالة semantics وعلم اللغة linguistic. ويرجع ذلك إلى تنوع المصادر التي تستقي منها اللغات الأوروبية مصطلحاتها. أو العكس قد تتعدد أشكال المقابلات العربية، تركيبياً ودلالياً، مقابل البناء الصرفي الأجنبي الواحد، من سوابق أو لواحق، كما في (معجم البيولوجيا في علوم الأحياء والزراعة) لمجمع اللغة العربية في القاهرة ، من هذا اللاتجانس في المقابلات العربية:

1 - ينظر: الفهري. المرجع نفسه، ص403-404.

2 - الفهري (نقلاً عن أحمد الأخضر مدير معهد التعريب). اللسانيات واللغة العربية، ص356-357.

3 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص227.

4 - ينظر: عبد الباقي، ضاحي. المصطلحات العلمية والفنية وكيف واجهها العرب المحدثون، ص223، ود/ 2 ج/ 11، و د/ 1 ج 33/

antagonism: تضاد، و antagonistic: مضاد، و **anti**bodies: أجسام مضادة، و (**anti**clinal wall): متعامد على السطح، و**anti**coagulin: مانع التخثر، و**anti**gen: مولد المضاد، و**Anti**patharia : اليسريات، و Antipathes حيوان اليسْر المرجان الأسود، و**anti**pathetic : متنافر، و**anti**petalous: مقابل البتلات **anti**podal: مقابل القطب. فيلاحظ في هذه الأمثلة عدم الاطّراد في المقابل العربي، فلم تترجم هذه السوابق واللواحق إلى العربية ترجمة مطردة، إذ تتنوع المقابلات العربية تركيبياً ودلالياً؛ تركيبياً من تنوع شكل المقابل العربي، من كلمة مفردة أو مصطلح مركب، ودلالياً من خلال تعدد المفردات العربية مقابل المصطلح نفسه. بالإضافة إلى عدم التنسيق في التوزيع، فقد يسبق أو يتأخر المقابل أو يتعدد، ويرجع هذا التعدد إلى تعدد المصادر والمراجع التي تعتمدها اللغة المتلقية، وإلى تنوع اللغات الأجنبية المرسلة.

ومن صعوبات هذه الطريقة أيضاً أن التراكيب الأجنبية قد لا تتفق بالضرورة والتراكيب العربية؛ فثمة من يرى أن هناك نوعاً من التراكيب الأجنبية يتكون من وصفين أو ثلاثة اختزلت في بنية واحدة استبقى فيها كل وصف شخصيته رغم فقدانه بعض حروفه، وربط بينها جميعاً بـ " شرطة الربط" مثال ذلك socio-political. فماذا نفعل عند نقل مثل هذه التراكيب إلى العربية، نقول الاجتماعي السياسي، بوضع شرطة بين الوصفين تأسياً بالطريقة الأجنبية، الاجتماعي– السياسي[1]. يشار هنا إلى أن مجمع اللغة العربية في القاهرة أجاز التراكيب المؤلفة من اقتران اسمين في التعبير مثل: صاروخ أرض – جو، أو صاروخ جو– أرض[2].

وقد عبر مجمع القاهرة عن موقفه من الأساليب الأجنبية، أن " الباب مفتوح للأساليب الأعجمية، بل هي كلمات عربية محضة، رُكبت تركيباً خاصاً، لكنها تفيد معنى لم يسبق لأهل اللسان أن أفاده بتلك الكلمات"[3].

3–4–3– **التعريب الجزئي:** ثمة من يرى في الاقتراح السابق تصوراً خاطئاً يتبلور في الحلول العملية التقنية(الترجمة، سد الثغرات، تقويم الحقول المضطربة)[4]. ويقترح الاستعانة بالتعريب الجزئي – لرأيه– أنه أخف على اللسان من النحت أو التركيب، وتحرياً للدقة أحياناً مثل met language ميتالغة؟ وsociolinguistics سوسيولسانيات، لأن بعض هذه المفردات – برأيه– يستعصي ترجمتها عن طريق التركيب، لأنها مصطلحات مبهمة إلى حد ما، والتركيب يوضحها، فقد يقابل psycholinguistics عند بعضهم علم اللغة النفسي، وعند بعض آخر علم النفس اللغوي، كذا شأن Sociolinguistics(أهي اجتماعيات أم لسانيات)؟[5] ومن أمثلة هذا التعريب الجزئي أيضاً جيوسياسية Ge'opolitique وجيو اقتصادية Ge'oe'conomique[6]. ومن ذلك أيضاً صوتيم، وصرفيم، ودلاليم، للدلالة على مفهوم الوحدة، أي الوحدة الصوتية والوحدة الصرفية والوحدة الدلالية.

---

1 - مبروك، عبد الوارث . اللسان العربي (الهوية – الأزمة- المخرج) ، ص81.

2 - ينظر: الخطيب، عدنان. العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، ص300.

3 - ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج1، ص332. و إبراهيم السامرائي، محاضرة مع لغة الصحافة، ص199.

4 - ينظر: الفهري. اللسانيات واللغة العربية، ص356-357.

5 - ينظر: الفهري. المرجع السابق، ص405-406.

6 - الكتاني عز الدين. ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، في" بعض الوسائل المستعملة في توليد المصطلحات"، ص101.

إلا أن من مآخذ هذه الطريقة أنها تؤدي إلى توليد تراكيب غريبة وهجينة؛ مؤلفة من لغات مختلفة وقد تكون متباعدة في أصولها وتراكيبها، ما يؤثر في خصوصية اللغة العربية.

3-4-4- **المشكلات المعرفية:** شكلت التراكيب اللغوية خصوصية لغوية بالغة الحساسية عند بعض الدارسين، فرأوا أن الدخيل ليس هو الخطر المحدق باللغة، بل يكمن الخطر في زعزعة النظام النحوي والصرفي وتشويهه، وإحلال غيره محله لأن النظام النحوي مرتبط بالفكر والذوق ارتباطاً مباشراً، وهو كالسِمط الذي تنتظم فيه مراحل تاريخ الأدب والحضارة للأمة[1]. على خلاف الألفاظ الدخيلة التي تبقى محصورة في مجالها، ولا تؤثر في البنية اللغوية كما في النظام النحوي. فلا يمكن أن تستعار من لغة أجنبية صيغة نحوية مفردة، بل يستعار عادة النظام النحوي كله، وعندئذ نتخلى عن نظام اللغة الأصلية وهذا ما يسمى باستبدال اللغة بغيرها استبدالاً تاماً، إذاً فكل مجموعة من (الموافقات -Concordances) المطردة في الصيغ النحوية بين لغتين تدل على أن هاتين اللغتين تمثلان حالتين للغة واحدة تطورت فانتهت إليهما[2].

من ذلك استعمال الفرنسيين مثلاً Me're- patrie للربط بين الوطن والأم الحنون، أما في العربية فأنزلوا "الوطن الأم" ، ولكن الوطن مذكر في لغتنا، واقترح آخر "الوطن الأب" وكل هذا خاطئ، ويتنافى وخاصية اللغة العربية، إذ يُكتفى بكلمة "الوطن" للتعبير عن Me're- patrie[3].

ويلاحظ أن نصيب العبارة كبير جداً في الترجمة إلى العربية، فالمترجم الذي كثيراً ما تنقصه الكلمات لأداء العبارة، يضيف معلومات لتأمين وضوحها، إنه يُعد بلاغة تنم عن نظام متكامل من الإحالات الثقافية ليجعل العبارة مفهومة لدى جمهور كبير[4]. فيشكل التفسير اللغوي حيزاً مهماً في اللغة العربية في حين تميل الفرنسية – وغيرها من اللغات الأوروبية– إلى حذف التفاصيل التي تعيق القراءة[5].

فقد يتألف التركيب العربي من جمل طويلة مثل: all- wave receiver: جِهاز لاقطٌ لجميع المَوجات، و all- welded structure: إنشاءٌ مَلحومٌ بأكمله، وقد لا يتقيد بالتركيب العربي نفسه أمام التركيب الأجنبي نفسه، إذ قد يكون المقابل العربي مركباً من اسمين من مثل: all- wood construction: إنشاءٌ خَشَبي، فلا يوجد توافق اشتقاقي في التراكيب والاشتقاقات، ومن ذلك أيضاً، acatalasia : انعدام الكتالاز، و acathaphasia: مُعَياة، و acathisia: زَلَزل[6]. (سيتضح بعض هذه النماذج من الأشكال المختلفة من التراكيب اللغوية في الفقرة القادمة في دراسة المعجمات التخصصية).

---

1 - ظاظا، حسن. كلام العرب، ص89.

2 - مايه. منهج البحث واللغة، تر ،محمد مندور، ص101.

3 - طبي، محمد. وضع المصطلح، المؤسسة العمومية الاقتصادية لترقية الحديد والصلب، الجزائر، ص90، وما يليها.

4 - ينظر:القاسم، فائزة الترجمة المتخصصة فرنسي -عربي (عمل المترجم)، ص 113.

5 - ينظر:القاسم، فائزة، المرجع نفسه، ص 119.

6 -ينظر في هذه المواد: المعجم الطبي الموحد، مجلس وزراء الصحة العرب، اتحاد الأطباء العرب، منظمة الصحة العالمية،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

3-4-5- الحلول الآلية: كانت أنظمة الترجمة الآلية تعمل من خلال الكلمات المفردة أو تستخدم مجموعات معقدة يقوم اللسانيون بإعدادها وترميزها دلالياً وتركيبياً ونحوياً بغرض تلقيمها للبرمجيات، ثم تطورت العملية فأصبحت تعتمد على اختيار مقاطع من لغتين في موضوع واحد وتنسيقها في وضع مقابل عبارة نظيرة من خلال ترميز رقمي N-gram. فأصبح النظام المعتمد يترجم العبارات ضمن سياقها في اللغة المرسلة وليس المفردات من لغة إلى أخرى، فمقابل عبارة interest rate مثلاً، لا نجد الاحتمالات المعجمية الأصلية الخاصة بإحدى الكلمتين مثل الاهتمام والسرعة ،بل نجد العبارة الصحيحة وهي سعر الفائدة. ويتم إغناء النظام بالتغذية اللغوية من وحدة أساسية بسيطة إلى تطورات أوسع من خلال الوحدة الأساسية N-gram، ثم يجري ترتيب الكلمات من خلال علاقات نوعية، لذا سميت بالتسمية الرقمية أو الإحصائية[1].

4- المعالجة التركيبية في معجمات المصطلحات التخصصية:

وبعد عرض المشكلات التي تواجه التطبيقات التركيبية، سواء أكانت على مستوى اللغة نفسها أم عند نقل المصطلحات إلى اللغات الأخرى، واقتراح الحلول الممكنة لمعالجة هذه المشكلات التطبيقية، لابد من التطرق إلى دراسة الجوانب التركيبية في عينات من بعض معجمات المصطلحات التخصصية، للاطّلاع على مناهجها العامة، من تاريخية ووصفية وتوليدية وغيرها، وسيبدأ البحث بدراسة بعض المعجمات اللغوية والأدبية، غير أن محدودية مواد هذه المعجمات، بالإضافة إلى أن معظمها صادرة من أفراد، ما دفع البحث إلى دراسة مناهج بعض المعجمات العلمية، نظراً لتنوعها المنهجي وغنى مصادرها وسرعة تطورها، بالإضافة إلى تنوع الجهات المصدِّرة لهذه المعجمات، من أفراد وهيئات ومنظمات مختلفة، فلابد من التعرف إلى مناهج هذه الجهات المتنوعة.

يلاحظ في (**معجم اللسانية**)[2]، تنوع الصيغ والاشتقاقات على مستوى اللغتين، المرسلة (الإنكليزية)، والمتلقية(العربية)، من مثل:

Accessoire(adj): مُساعِد، مُكَمِّل

Accidentel(adj): عَرَضي، غيرْ جَوْهري، صَرْفي

فقد أدى تنوع صيغ الصفة في اللغة الإنكليزية إلى تنوع صيغ المقابلات العربية. وقد يشترك وزن صرفي عربي محدد في أكثر من معنى، ويقابله عدد من الاشتقاقات الأجنبية، من مثل:

Grammairien(nm) : نَحْويّ(عالم بالصرف والنحو)

Grammatical(adj): نَحْويّ، صَرْفيّ، قواعديّ

أو يحصل العكس بتعدد الأوزان الصرفية العربية ودلالاتها، أمام المشتق الأجنبي الواحد، من مثل: Coordination(nf): ترابَط، عَطْف، وَصْل.

---

[1] - ينظر: الخطيب، حسام. الترجمة الرقمية انعطافة عضوية في مسيرة الترجمة الآلية. مجمع اللغة العربية بدمشق، المؤتمر السنوي الخامس، اللغة العربية في عصر المعلوماتية ، 2006.

[2] - بركة، بسام. جرس برس، طرابلس، لبنان، 1985.

ويلاحظ تكرر المقابلات العربية السابقة أمام مصطلح أجنبي آخر، ولكن بصيغ مختلفة، (Copulatif(adj: عاطف، رابط، واصل.

إذ تكررت المقابلات العربية نفسها أمام مصطلحين أجنبيين مختلفين.

وفي **(معجم اللسانيات الحديثة)**[1]، يلاحظ عند تعريب المصطلح الأجنبي ذي صيغة الجمع ظهور مقابله العربي بصيغة المفرد، من ذلك، semantics : علم الدلالة بدلاً من دلالات، و tagmemics : التجميم بدلاً من تجميمات. وهذه الظاهرة مشتركة في معظم المعجمات اللغوية.

ويلاحظ في ترتيبه للتعبيرات الاصطلاحية مراعاته الترتيب الألفبائي للمصطلحات كما يلي: الكلمة الدالة على مفهوم المصطلح أساس الترتيب دون غيرها، مثال ذلك "علم الأسلوب" فالكلمة الدالة على مفهوم المصطلح هي " أسلوب" وكلمة "البنيوي" هي الكلمة الدالة على مفهوم مصطلح "العنصر البنيوي الأساسي". وقد يظهر المصطلح الواحد في أكثر من موضع، مثال ذلك مصطلح "صوت لثوي" إذ يظهر تحت حرف الصاد لكلمة "صوت" وحرف اللام لكلمة " لثوي".

أما في مجال ترتيب التعبيرات الاصطلاحية في المعجمات، فعلى سبيل المثال **(قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية)**[2]، اتبع في ترتيب المصطلح المركب تركيباً إضافياً ونعتياً بحسب صدره (أي الكلمة الأولى منه). وقد وضع مصطلح (اسم الصوت) مثلاً قبل أسماء الإشارة، لأن كلمة " اسم" تأتي قبل "أسماء" في تصنيفهم.

أما في المعجمات العلمية التخصصية، فعلى سبيل المثال في **(معجم المصطلحات العلمية والفنية)** لأحمد شفيق الخطيب[3]، يلاحظ عدد من الملاحظات منها: تعدد بناء الصرف العربي أمام بناء المقابل الأجنبي الواحد، أو ابتكار بناء صرف عربي على نمط بناء تركيب الصرف الأوروبي، أو تعدد المقابل العربي أمام المصطلح الأجنبي الواحد، كما في الأمثلة التالية، فمقابل مصطلح (acet)، يضع مصطلحاً معرباً تارة كما في acetaldehyde : أسيتالِدَهيد، وقد يضع تركيباً اصطلاحياً عربياً تارة أخرى، كما في (acetabulum): تجويف حقيّ، علماً أن هذا المقابل الأخير هو من وضع مجمع اللغة العربية في القاهرة (معجم البيولوجيا في علوم الأحياء والزراعة)، فهذا التعدد يعود إلى تعدد المؤسسات المعتمدة كمراجع ومصادر، التي تختلف مناهجها من مؤسسة إلى أخرى. ونجد في ملحقات هذا المصطلح أيضاً تعدد المقابلات العربية، دلالياً وصرفياً، أمام

---

[1] ـ تأليف حنا، سامي عياد، وكريم زكي حسام الدين، ونجيب جريس، مكتبة لبنان، بيروت،1997.

[2] ـ تأليف يعقوب، إميل، وبسام بركة، ومي شيخاني. دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

[3] ـ عمل في قسم المنشورات في مكتبة لبنان، حيث تمرس بالترجمة وصناعة المعاجم في الدائرة التي كان مشرفاً عليها، شارك في تأليف وتحرير مجموعة من الكتب العلمية والرياضية للمدارس الإعدادية والثانوية في لبنان، كما ترجم بعض المؤلفات ، وحوالي خمسين كتاباً علمية الطابع من سلسلة ليدبيرد للناشئين التي تصدرها مكتبة لبنان، وفي حقل المعاجم له" معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية" و" معجم الشهابي في مصطلحات العلوم الزراعية" و " معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية" الذي أوصى المجلس الأعلى لاتحاد المهندسين العرب باتخاذه أساساً لتعريب التعليم الهندسي..وقد انتخب عضو شرف في مجمع اللغة العربية الأردني.

السابقة الصرفية الأجنبية الواحدة، في مثل،acetate : أسيتات. خلات ، وacetic acid : حامضُ الأسيتيك، وحامض الخَلِّيك. و(n) acetification : تخليل وتخَلُّل، و(acetify(v : حمّض. خلّل، وأسيتون. خلُّون. و : acetone(n) أسيتيل. acetyl : خَلّي. و(acetylate(v: أستَلَ: أدخل شِقاً استيلياً على أستلة. acetylationأسَتَلة. فيلاحظ أن السابقة الأجنبية الواحدة تدخل عليها لواحق أجنبية مختلفة وفي تراكيب صرفية متنوعة، يقابلها عدد من المقابلات الصرفية العربية المختلفة، فليس ثمة تناظر أو تناسق بين التراكيب الصرفية للغتين. وأحياناً أخرى قد تكون المقابلات العربية تعبيرات مصطلحية طويلة وقد تكون غريبة التركيب في اللغة العربية، لمجاراتها بناء الصرف الأجنبي، من مثل:

أدياباتي. كاظِمُ الحرارة: (adiabatic(adj.

ودونَ تبادُلٍ حَراري:(adiabatically(adv

تغَيُّر مكظوم الحرارة: adiabatic contraction .

ويلاحظ أيضاً عدم التوافق الاشتقاقي بين اللغتين، إذ تتعدد المقابلات العربية من مركبة ومفردة، مقابل مصطلحات أجنبية موحدة في سوابقها أولواحقها. وقد يتعدد المصطلح العربي أمام المصطلح الأجنبي الواحد، مثل، alluvial fan: مِروحة غِرينية، وalluvial gold: ذَهبٌ طَمينيّ، alluvium : طَمي، غِرْين

وفي المصطلحات المركبة من مثل spherical aberration: زَيغ كُروَي، يرد هذا المصطلح مرتين، عند إيراد كل مفردة منهما، إذ يرد أيضاً في spherical ,aberration وتشير الفاصلة هنا إلى كون الكلمة الثانية تسبق الأولى في الأصل الإنكليزي. ويُنصح المراجع بطلب الكلمة مبدئياً في موضعها الألفبائي أي تحت spherical أما من يريد الاستزادة أو المقارنة فسيجد في مطلبaberration عدداً من الاستعمالات والمعاني للمادة الأصلية[1].

ويلاحظ مثل هذه الملاحظات الصرفية في **(معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية)**[2] للمؤلف نفسه، أحمد شفيق الخطيب، من ذلك: عدم تناسق تركيب الصرف العربي مع تركيب الصرف الأجنبي من مثل:

(abate(v: انحسر. انخفض. نقّص. حسر. خفّض.

Abatement: انحسار. انخفاض. تخفيض. خفّض (يلاحظ هنا تعدد المقابلات العربية صرفياً ودلالياً أمام المقابل الأجنبي نفسه).

وفي حالة المصطلحات المركبة المسبوقة بكلمة عامة الاستعمال من مثل **average** density , **heavy** naphtha**,** **normal** temperature فتطلب الكلمة تحت المادة الرئيسية density , naphtha, temperature .

ويلاحظ عند إعطاء المرادف العربي، أن المؤلف كثيراً ما يورد المعنى وبه كلمة أو أكثر ضمن قوسين، وقد يكون شرحاً يفترض أنه مفهوم ضمناً ويجوز إسقاطه من المرادف العربي، من ذلك: تقوس (سطح الأرض)

---

1 - الخطيب، أحمد شفيق، معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية، مكتبة لبنان، ط6، 1985.

2 - مكتبة لبنان، 1981.

earth curvature. ودلائل (وجود) النفط oil shows. وقد تكون الإضافة بين الحاصرتين تحديداً للمعنى فقط وليست بالضرورة جزءاً منه كما في: سلعة متوسطة (الحجم والجودة) middling. وفي بعض الحالات يورد بين الحاصرتين مرادفاً لجزء من معنى المصطلح تاركاً للقارئ حرية اختيار أحد الجزأين لصياغة المرادف، من مثل، dissociation: نقطة(درجة حرارة) التفكك. و fuse: صمامة (كبسولة) إشعال. وهذه الإجراءات تؤدي إلى إطالة التعبيرات الاصطلاحية العربية.

وفي (**قاموس التعابير الاقتصادية والمالية**)[1]، يلاحظ فيه وضع مقابل عربي واحد أمام عدد من المصطلحات الأجنبية، من مثل مصطلح (الاتحاد) فيوجد الاتحاد الاحتكاري (تراست) Trust، واتحاد احتكاري (كارتيل) Cartel، والاتحاد الجمركي Customs union، والاتحاد الصناعي Combine. إذ تتنوع المصطلحات الأجنبية، في حين يتكون المقابل العربي من تعبير مركب، من إضافة السابقة (اتحاد) إلى كلمة أخرى.

كما يلاحظ مثل هذه الإشارات في المعجمات الجماعية أيضاً، مثل (**المعجم العسكري الموحد**)[2] الذي أعدته لجنة توحيد المصطلحات العسكرية للجيوش العربية، من ذلك، تعدد المشتقات الصرفية العربية أمام المشتق الأجنبي نفسه

acquit (v): أعفى . برّأ. أطلق (السراح)

acquittal : براءة. تبرئة. إطلاق (السَّراح)

acquittance : تسريح . إبراء. إيصال. مخالصة

وهناك مصطلح aberrance(n): انحراف. شذوذ. زيغ

و (aberrant(adj: زائغ. ضال

و (aberration(n : انحراف . زيغ. زيَغَان

وعلى صعيد المعجمات العلمية التخصصية الصادرة من هيئات ومنظمات مختلفة، فعلى سبيل المثال في (**المعجم الطبي الموحد**) لمجلس وزراء الصحة العرب واتحاد أطباء العرب[3]، يلاحظ فيه تعدد المقابلات العربية صرفياً ودلالياً أمام الزائدة الصرفية الأجنبية الواحدة، فمثلاً: وضع مقابل (وَجَع): ache(ك)، و douleur(ف). وأمام اِنعدامُ الشَفَة: acheilia(ك)، و ache'ilie(ف). وعَديمُ الشَفَة: acheilous(ك)، و ache'ile'ique(ف). انْعِدَامُ اليَد: acheiria(ك)، و achirie(ف). وعَديمُ اليَد: acheirus(ك)، ache'irus(ف).

إذ يلاحظ أن اللغات الأوروبية اعتمدت النظرية التوليدية في بعض اطراداتها الاشتقاقية غير أن العربية لم تعتمد المبدأ نفسه عند التقابل.

---

1 - برنار/ايف، وجان كلود كولي. ترجمة لجنة تحت إشراف كمال الخولي، نوفل، 1990.

2 - لجنة توحيد المصطلحات العسكرية للجيوش العربية. المعجم العسكري الموحد (ك-ع) ، دار المعارف، مصر، 1970.

3 - مجلس الوزراء الصحة العرب(منظمة الصحة العالمية) و اتحاد الأطباء العرب(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، المعجم الطبي الموحد(ك-ع-ف)، 1983.

كما أنه يكثر من السوابق واللواحق بمختلف الأشكال، من ذلك، إلصاق سوابق أجنبية بكلمات عربية، من مثل، إن المعجم وضع أمام السابقة الأجنبية(iso) المقابل العربي (إسوي) فأصبح isotonic إسوي التوتر، فالمصطلح مؤلف من تركيب معرب جزئياً، ومن ذلك أيضاً meningioma مقابل سِحَاءُم(ورم سحَائي). كما أن هذا المعجم فضل الكلمات المركبة عند وضع مقابلات لسوابق ولواحق، ولم يتقيد بوضع كلمة واحدة مشتقة، من ذلك، اصطلح أمام اللاحقة الأجنبية (sis) المقابل العربي (داء) كما في، trichinelliasis (داء الشَعْرينات)، و actinomycosis(داء الشُعِّيَّات)، وأمام اللاحقة الأجنبية (ectomy) المقابل العربي (استئصال)، ومقابل السابقة (extra) إضافي، وأمام اللاحقة (pathy) اعتلال ، وأمام السابقة(inter أو trans) المقابل العربي (بين)، وأمام السابقة (meso) أوسط، والسابقة(proto) أول، واللاحقة (plaste)(بانية)، والسوابق pre,prae,pro,proto(بدء)، والسابق (pleur) (جنبوي)، والسابقة (cel) (جوفي)، واللاحقة(phore)(حامل)، وهكذا فقد غلب على هذا المعجم التعبيرات الاصطلاحية المركبة، من خلال إلصاق الكلمات العربية سوابق ولواحق مختلفة تعبر عن أمراض، وآلام، وحالات، وألوان، واتجهات، وأعضاء، وأحجام، وأشكال مختلفة.

كما أن المعجم لا يتقيد بتوحيد المقابلات العربية أمام الزائدة الصرفية الأجنبية نفسها، كما في اللاحقة الأجنبية (megal) الدلالة على الضخامة، إذ أن مقابلاتها العربية لا تتقيد بالمقابل نفسه، ففي megalocardiaضخامة القلب، و megalocyte مقابله العربي كريَّة ضخمة، وأمام megalocytosis(كثرة الكريات الضخمة)، وأمام megalomanie هَوَس العَظَمة. وأمام megalomaniac مَهْوُوس بالعظمة. فليس ثمة اطراد في التوزيع والتنسيق والمقابلات العربية دلالياً وصرفياً.

وتتكرر الملاحظات نفسها في المعجمات الصادرة عن **المكتب الدائم لتنسيق التعريب**، إذ تتنوع المقابلات العربية، صرفياً ودلالياً، للمادة الأجنبية الواحدة، سواء أكانت باللغة الإنكليزية أم الفرنسية، كما في **(معجم الكيمياء)**[1] ،

:Abstract

Extrait, summarie: خُلاصَة، مُلَخصّ (مج ق)[2]

:Abstraction-

Abstraction: استخراج، استخلاص (وك)[3]

:Abbreviation-

Abbre'viation: مُختَصر (اتحا)[4]، اختصار (اتحا)

:Absorb(to)-

---

1 - جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المكتب الدائم لتنسيق التعريب، الرباط، 1971.

2 - (مج ق) أي مجمع اللغة العربية في القاهرة.

3 - (وك) أي وزارة التربية والتعليم في الكويت

4 - (اتحا) أي اتحاد مجامع اللغة العربية

Absorber: يَمصُّ، يَمْتَصُّ

ومن ذلك أيضاً في **(معجم الفيزياء أو الطبيعة)**[1] الصادر عن المكتب نفسه،

Amplitude: سَعَة، اتساع

ويعود هذا التعدد والتنوع إلى تعدد مصادر اللغات الأجنبية المرسلة، وتعدد الجهات العربية المتلقية والواضعة للمصطلح.

ويلاحظ في معجمات المكتب الدائم لتنسيق التعريب توثيق الجهات التي وضعت المصطلح، من ذلك أيضاً(**معجم الحيوان)**[2]:

Adrenal(ك)[3]، Surre'nal (ف)[4] : كُظُر – أدرينالين

Adrenal body(ك)، corps surre'nal(ف) : الجسم الأدرينالي (وع)[5]

Corps surre'nal ou glande surre'nal: جسم جار الكُظُر . غدة فوق الكلية – الغدة الدرقية (الأردن) . الغدة الأدرينالية(وع)

Adrenal (development of) (ك)، De'veloppement surre'nal (ف): التكوينُ في الكَظْر، نمو الكظر(وع)

Adrenalin(ك)، Adre'naline(ف): الكُظرين أو الأدرْينالين

Adrenin(ك)، Adre'nine(ف): أدْرينين، كُظْرِيِّين

ويلاحظ في هذه الأمثلة أيضاً تعابير اصطلاحية معربة جزئياً تجمع بين تراكيب عربية وأخرى أجنبية.

وفي **(معجم البيولوجيا في علوم الأحياء والزراعة)** لمجمع اللغة العربية في القاهرة[6]، يلاحظ تعدد أشكال المقابلات العربية، تركيبياً ودلالياً، مقابل البناء الصرفي الأجنبي الواحد، من سوابق أو لواحق:

a**niso**mer**ous** : هجين، و**aniso**mer**ous** اللامتساوي عدداً، و**aniso**phyll**ous** مختلف الأوراق، **aniso**phylly: اختلاف الأوراق، **aniso**pleural: مختلف الجانبين، a**niso**pterus: مختلف الأجنحة، a**niso**tropous: مختلف الاستقطاب. ومن هذا اللاتجانس أيضاً antagonism: تضاد، و antagonistic: مضاد، و **anti**bodies: أجسام مضادة، و (wall) **anti**clinal: متعامد على السطح، و**anti**coagulin: مانع التخثر، و a**nti**gen: مولد المضاد، و**Anti**patharia : اليسريات، و Antipathes حيوان اليسْر المرجان الأسود، و**ant**ipathetic : متنافر، و**ant**petalous: مقابل البتلات **anti**podal: مقابل القطب.

---

[1] - جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المكتب الدائم لتنسيق التعريب، الرباط، 1971

[2] - جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المكتب الدائم لتنسيق التعريب، الرباط، 1971.

[3] - (ك) أي إنكليزي

[4] - (ف) أي فرنسي

[5] - (وع) أي وزارة التربية العراقية

[6] - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984، ج1.

يلاحظ في هذه الأمثلة عدم الاطّراد في المقابل العربي، فلم تترجم هذه السوابق واللواحق إلى العربية ترجمة مطردة، إذ تتنوع المقابلات العربية تركيبياً ودلالياً؛ تركيبياً من خلال تنوع أشكال المقابلات العربية، من كلمة مفردة أو مصطلح مركب، ودلالياً في تعدد المفردات العربية مقابل المصطلح نفسه. بالإضافة إلى عدم التنسيق في التوزيع، فقد يسبق أو يتأخر المقابل أو يتعدد، ويعود هذا التنوع والتعدد إلى أسباب عدة، فمن جهة اللغات المرسلة يرجع السبب إلى تعدد التصاريف الأجنبية، أو إلى تعدد المصادر المصطلحية للغات الأوروبية، أما من جهة اللغة العربية المتلقية فيعود السبب إلى تعدد المراجع والمصادر التي اعتمدها، فقد أشار في مقدمة المعجم إلى أن اللجنة رجعت إلى مراجع ومعجمات عدة[1].

وفي **(معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا) لمعهد الإنماء العربي**[2] يلحظ في ترتيبه للمواد اعتماده، دور "الدخل– الإحالة" الذي ينقل مستخدم المعجم إلى المدخل المعرف في مكان آخر من المعجم. فالشخص الباحث عن المصطلح average life: سوف يجد، انظر mean life ومن ثمّ ينتقل إلى الحرف M لإيجاد التعريف المناسب تحت المدخل mean life . وقد صُرِح في المعجم أنه استعمل مبدأ الإحالات في المعجم لتسهيل إيجاد معاني المصطلحات وتعريفاتها التي قد تكتب بأشكال هجائية مختلفة، أو المصطلحات المشتقة من الحروف الأولى لعدد من الكلمات، أو مختصرات الكلمات أو الرموز. من ذلك: ASOR انظر antisubmarine rocket.و At Wt انظر atomic weight، و Au انظر gold. وعلى القارئ أن يدرك أن أي عنصر لم يرد ترتيبه الألفبائي قد يظهر في مدخل آخر محالاً إليه. مثال ذلك المصطلح: Amyladehyde انظر n- valearehyde، الذي لابد أن يقود القارئ إلى البحث في الحرفV وليس في الحرف N.

---

1 - منها معجم محمد شرف في العلوم الطبية والطبيعية، ومعجم الألفاظ النباتية للدماطي، ومعجم أبسخرون الزراعي.

2 - ينظر: الجزء الثالث، 1986.

الفصل الثاني

المناهج المصطلحية والتنمية الدلالية

مشكلاتها التطبيقية في اللغة العربية وطرائق معالجتها

1- نبذة عن تطور مفاهيم طرائق الاشتقاق المعنوي في ضوء المناهج اللغوية
2- الألفاظ التراثية
3- الألفاظ المحدثة (المولد والعامي)
4- ظاهرة تعدد المصطلحات (الترادف- الاشتراك اللفظي- تعدد المعنى)
5- الجوانب الدلالية في معجمات المصطلحات التخصصية

بعد عرض طرائق اشتقاق المبنى وأثرها في التنمية المصطلحية في الفصل السابق، سيتطرق هذا الفصل إلى عرض دور أبرز طرائق الاشتقاق المعنوي في التنمية المصطلحية، من مجاز، وتشبيه، واستعارة، وكناية، ومن علاقات دلالية مختلفة، كالترادف والمشترك اللفظي، وتعدد المعنى وغيرها من الأشكال الدلالية، في ضوء المناهج المصطلحية

وسيُدرس في هذا الفصل أهم ما خلفته المناهج المصطلحية في مجال التطبيقات الدلالية في عصورها المختلفة، من منهج تاريخي، بدراسة ظاهرة أثر الألفاظ التراثية في تنمية المصطلحات، وعرض مشكلاتها المصطلحية واقتراح حلول لمعالجتها، ومن منهج وصفي، يعنى بدراسة أثر الألفاظ المحدثة والاستعمالات الحية، لإغناء المصادر المصطلحية، ولاسيما اللهجات العامية، من خلال التطرق إلى مشكلاتها التطبيقية وعرض حلول لمعالجتها، وفي نهاية هذا الفصل ستُدرس ظاهرة تعدد الدلالات والمصطلحات (من ترادف ومشترك لفظي وتعدد دلالي) وأثرها في التنمية المصطلحية، بدراسة المشكلات التي تخلفها هذه المناهج على الأشكال الدلالية، وأسبابها، والحلول الممكنة لمعالجة هذه المشكلات، ثم يختتم الفصل بدراسة عينات من بعض المعجمات التخصصية فيما يخصّ التطبيقات الدلالية في ضوء الظواهر الدلالية التي درست، من ألفاظ تراثية ومفردات عامية ومترادفات وغيرها.

ولكن قبل عرض هذه الظواهر الدلالية التي خلفتها المناهج اللغوية والمصطلحية لابد من تمهيد هذا الفصل بنبذة عن تطور مفهوم طرائق الاشتقاق المعنوي المختلفة في (من تشبيه، واستعارة، وكناية، ومجاز، وغيرها) في ضوء تطور المناهج اللغوية.

1- نبذة عن مفاهيم طرائق الاشتقاق المعنوي في ضوء المناهج اللغوية:

اختلف منظور اللغويين إلى مفهوم الاشتقاق المعنوي وأشكاله وتقسيماته وعلاقاته باختلاف المدارس التي تأثروا بها.

1-1- فقد ميّز القدماء بين الحقيقة والمجاز، فوصفوا الحقيقة بأنها الدلالة الأصلية للفظ من الألفاظ، وأن المسؤول عنها هو الواضع الأول للغة، كما وصفوا المجاز بأنه ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، فقد رأى المنطقيون أن المجاز هو استعمال الكلمة في معنى غير معناها الأصلي على أن يكون بين المعنيين علاقة، وأن تكون هناك قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي، والعلاقة قد تكون المشابهة ويسمى هذا النوع من المجاز الاستعارة أو المجاز الاستعاري، وقد تكون العلاقة غير ذلك كما في المجاز المرسل، من مثل: جزئية، كلية، سببية، وتسمية السبب باسم المسبب، وغير ذلك[1].

1-2- غير أن تقسيم القدماء للغة إلى حقيقة ومجاز، كان محطّ انتقاد الباحثين المتأثرين **بالمنهج التاريخي**، الذين رأوا أن تصنيف الدلالات إلى دلالة حقيقية ودلالة مجازية يعكس تصوراً استاتيكياً للغة، وكأن اللغة قد حددت معنى حقيقياً ثابتاً لكل لفظ من الألفاظ إن خرج عنه المعنى أصبح مجازاً، فمن الصعب تحديد المعنى الأصلي الأول للكلمة، لأن اللغة لم تصل إلينا في طور نشأتها، بل بعد آلاف السنين من التداول الشفوي[2]. كما رفضوا التقسيمات المنطقية في أنواع الدلالة عند القدماء، كالكناية والمجاز والاستعارة والتشبيه وغيرها، ورأوا أن هذه الأشكال ما هي إلا أنواع من تغير المعنى أو تحولات دلالية(من تعميم أو تخصيص أو انتقال)، تحدث لأسباب وأشكال مختلفة. فقد تقوم على المشابهة بين المدلولين أو أخذ الجزء مكان الكل، أو تجاور المعاني وغيرها. وعليه فقد رأوا في المجاز طريقة في التوسع اللغوي تستمد من اللغة نفسها، وتفيد من عناصرها اللفظية المائتة والمهجورة[3].

1-3- كما كان تقسيم القدماء للدلالة إلى حقيقة ومجاز محطّ انتقاد الباحثين المتأثرين بالدراسات **الوصفية**، الذين رأوا أن من أبرز نواحي الضعف في علاج القدماء للحقيقة والمجاز أنهم تصوروا ما سموه بالوضع الأول، وتحدثوا عن الوضع الأصلي، ولم يدركوا أن حديثهم في نشأة الدلالات ليست في الحقيقة إلا خوضاً في النشأة اللغوية للإنسان، تلك التي أصبحت من مباحث ما وراء الطبيعة، والتي هجرها اللغويون المحدثون وأصبحوا الآن يقنعون ببحث اللغة وتطورها في العصور التاريخية، فقد كان العرب ينظرون إلى اللغة عبر عصورها المختلفة على أنها من عصر واحد[4].

1-4- ورأى الباحثون المتأثرون بنظرية **الحقول الدلالية**، أن المجاز والاستعارة من صور تغير الحقول الدلالية بوساطة التعميم عبر الحقول، وأنها وسيلة للتوسع في المعنى، فيحتفظ الفعل ببنيته الدلالية ولا يغير إلا الجزء الذي يتعلق بالحقل الدلالي المختار(الملكية، المعاينة، الحركة)، وأن ما يقع هو أن بنية حقل دلالي تطعم

---

[1] - ينظر: القزويني. الخطيب. الإيضاح في علوم البلاغة، 2/ 399.

[2] - ينظر:حجازي، محمود فهمي. علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص55.

3 - خليفة، عبد الكريم. التعريب في العصر الحديث، ص 230.

[4] - ينظر: أنيس، إبراهيم. دلالة الألفاظ، ص128-129.

بحقل دلالي آخر[1]. وأن المعجم القطاعي في علاقة دائمة مع المعجم العام، إذ يغرف الأول من الثاني ليختص ويستقل بعدد من المفردات. فهذه التشكلات في جلها تصبح ذات معان حقيقية حينما يجلبها المعجم القطاعي. ويغرف المعجم العام من المصطلح هذه المفردات التي اختص بمداليلها، ويدمجها في صورها المولدة، ليتسع حجمه، ويحول ما انغلق منها إلى مفردات عادية تدخل في الثقافة[2].

وهكذا سيُدرس في هذا الفصل هذه الأشكال الدلالية المختلفة (من تشبيه واستعارة وكناية ومجاز وغيرها)، من خلال مستويات لغوية مختلفة في ضوء المناهج المصطلحية، فيعتمد على المنهج التاريخي من خلال إحياء الألفاظ التراثية، واستخدام مفردات قديمة وتوظيفها في مصطلحات حديثة، بقرينة الوظيفة أو الشكل أو الحركة، وغيرها من قرائن. وعلى المنهج الوصفي في دراسة المفردات العامية المحدثة، إلى جانب دراسة ظاهرة تعدد الدلالات والمصطلحات في ضوء نظرية الحقول الدلالية.

وسيقف البحث بداية عند المنهج التاريخي من خلال ظاهرة إحياء المفردات التراثية واستخدامها في المصطلحات المستحدثة. إذ اعتادت الدراسات التي تعرضت لدراسة المصطلح، التطرق إلى موضوع الألفاظ التراثية كطريقة من طرائق توليد المصطلحات، من خلال دراسات نظرية، تُبرز من خلالها أهمية هذه الألفاظ في التنمية اللغوية، أو تدرس أمثلة من الألفاظ التراثية من مصادر ومراجع مختلفة. غير أن هذه الفقرة تتفرد عن الدراسات السابقة، في أنها تنتهج منهجاً تطبيقياً، بعرضها المشكلات التطبيقية التي تواجه المصطلحيين عند الاستعانة بالألفاظ التراثية، واقتراح الحلول الممكنة لمعالجة هذه المشكلات والصعوبات.

2– الألفاظ التراثية (مشكلاتها المصطلحية وطرائق معالجتها):

أمام كل تطور يجد الإنسان نفسه مضطراً إلى التطور أيضاً في الألفاظ المعبرة عن أدواته ومواصلاته وصناعاته وملابسه وأبنيته، وقد يلجأ إزاء هذه الضرورة إلى إحياء الألفاظ القديمة ذات الدلالات المندثرة، يطلقها على مستحدثاته ملتمساً في هذا أدنى ملابسة[3]. إذ كلما اتسعت حضارة الأمة، أدى ذلك إلى كثرة حاجاتها ومرافق حياتها، ورقي تفكيرها، وتعدد فنون القول فيها، ودقة مفرداتها القديمة، وأُدخلت فيها مفردات أخرى، بطرائق الوضع والاشتقاق والنحت والتركيب والتعريب والاقتباس للتعبير عن المسميات والأفكار الجديدة[4]، فالتغير التقني والتشريعي وتغير الطبائع يؤدي إلى تغيرات في المعنى لا تحصى، أو إلى تعديل في العلاقات بين الدال ومضمونه المفهومي[5]. ويتم ذلك بأن التغيرات تكون في الأشياء والمسميات من دون الأسماء، ويشير هذا النوع من التغير الدلالي إلى صور متعددة منها إحياء لفظ قديم كان يدل على شيء غاب وانقرض، لسد

---

[1] - الفهري، عبد القادر الفاسي. اللسانيات واللغة العربية، ص377.

[2] - ينظر: الفهري. المرجع نفسه، ص397.

[3] - ينظر: أنيس، إبراهيم. دلالة الألفاظ. ص 146.

4 - ينظر: وافي. علي عبد الواحد. علم اللغة. ص179.

5 - ينظر: جيرو، بيير. علم الدلالة، ترجمة منذر عيا شي ، دار طلاس ، دمشق ، 1988، ص113-114.

النقص في الثروة اللفظية، ويكون باعتماد عنصر المشابهة بين الشيء القديم الذي كان له الاسم، والشيء الجديد الذي صار له[1].

2-1- نبذة تاريخية عن دور المفردات القديمة في تنمية اللغة العربية :

يلاحظ أن الحركة المصطلحية تتطور مع تغير الحركات الحضارية أو الفكرية أو السياسية أو العلمية أو غيرها. وقد شهدت اللغة العربية ظاهرة الاستعانة بالألفاظ التراثية في مراحل مختلفة من تاريخها.

فقضية المصطلح قضية قديمة حديثة، تتفجر عند كل تحول في المسيرة الإنسانية، من توسع حضاري، أو تغير فكري، أو تطور تقني. إذ إن المصطلح ليس شيئاً خاصاً بالحضارة، وإن كان هو من مظاهرها، لأن المصطلح شيء حاصل لدى الأمم في مراحلها الحضارية المختلفة، وهذا يعني أن الحياة البدائية، ومنها مرحلة البداوة والرعي حافلة بمصطلحات خاصة، كذلك مرحلة الزراعة والاستقرار، ومثلها مراحل الحضارة المتطورة، إلى أن صارت حضارة صناعية.

إذ نلتمس المصطلح البدائي القديم في أسماء الأدوات التي استعملوها فكان لها معجم خاص[2]. ففي **العصر الجاهلي** أطلقوا على آلة القياس مصطلح الذراع. وهذا من باب التوسع في استعمال أسماء أجزاء الجسم الإنساني للدلالة على أشياء، هي في حدّ ذاتها محسوسة ومألوفة. كما ظهرت الحاجة إلى الاصطلاح عند ظهور **الإسلام** الذي استوعب تحركاً تاريخياً مختلف الأبعاد، ومختلف المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. فكان نص القرآن الكريم، وأحاديث المصطفى الأمين، فاتحة دراسات إسلامية، واقتضت علوم الفقه والحديث والتفسير والتشريع وغيرها من العلوم الإسلامية، وتسمى العلوم النقلية، وضع مصطلحات عديدة استنبطوها من صلب اللغة العربية، فزادت في تنمية اللغة العربية وتطويرها وإمدادها بالمادة اللغوية الضرورية للتعبير عن المفاهيم العلمية والحضارية الناشئة، فأضيفت كلمات وعبارات إلى الاستعمالات الدينية[3]. ففي مرحلة انتقال العرب من الجاهلية إلى حضارة **الإسلام**، تطورت ألفاظ عديدة من معان مادية إلى معان روحية مختلفة، كما في الآية، والآذان، والصلاة، والقبلة، والزكاة، والوتد، والرفع، والنصب[4].

واقتضت علوم الفقه والتفسير وغيرها وتسمى العلوم النقلية، بدءاً من أيام **الراشدين والأمويين**، وضع مصطلحات عديدة اقتبسوها من اللغة العربية، بوسائل الاشتقاق والمجاز والتضمين. وقد وضعت في العلوم العربية جملة كبيرة من المصطلحات الجديدة، فأسماء تلك العلوم نفسها كالصرف والنحو والعروض والبيان والبديع والمعاني تبدلت معانيها اللغوية، إلى معان جديدة. ولما امتدت الفتوح واتسعت رقعة الدولة أصبحت الحاجة ماسّة إلى مصطلحات إدارية وسياسية جمة، فحوروا معاني بعض الألفاظ العربية حتى صارت تلبي

---

1 - قدور، أحمد. مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، وزارة الثقافة، دمشق، 1996. ص 298-299.

2 - ينظر: السامرائي، إبراهيم. في شعاب العربية، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1990ص 99- 100.

3 - ينظر: الشهابي. مصطفى. المصطلحات العلمية(في القديم والحديث)، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1955، ص 22- 23. والشاوني، أحمد بن عبد الله. ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، في " مفهوم المصطلح و منهج دراسته " ص 69.

4 - ينظر: عبد الباقي، ضاحي. المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة، ص52-53.

الأغراض المطلوبة، مثل: الخلافة، والإمارة، والدولة، والشرطة، والحجابة، والدبابة، والمتطوعة، والجباية، والسكة، والراتب، والمسترزقة. وبدأ نقل علوم اليونان والفرس والهند إلى العربية في أواخر عهد الأمويين، ومنذ ذلك التاريخ ظهرت نواة التأليف والترجمة[1].

ولكن هذه الحركة الثقافية لم تتقدم إلا في **العصر العباسي**، أيام المنصور وهارون الرشيد، ولم تبلغ أوجها إلا في أيام ابنه المأمون، بفضل بيت الحكمة (الذي أسسه المأمون)، إذ اضطر المترجمون والعلماء والباحثون في هذه الفترة الإسلامية المشرقة أن يستعملوا ويولدوا اصطلاحات عديدة في مختلف المجالات والتخصصات كان منها المصطلح الفلسفي والطبي والرياضياتي والفلكي والنحوي والأصولي وغير ذلك من العلوم الأجنبية والإسلامية[2]. وأصبح العقل العربي في القرنين الثاني والثالث عقلاً متفلسفاً، وعقلاً علمياً، لا من حيث فهمه وفقهه لهذه العلوم فحسب، بل من حيث إسهامه فيها. وقد كان للقرآن الكريم فضل كبير في نقل هذه اللغة من لغة بدوية صحراوية إلى لغة علمية حضارية[3]، إذ استعان العرب بوسائل مختلفة في وضع المصطلحات وتنميتها من اشتقاق ونحت وتوليد وتعريب، إلا أن هذه الوسائل اللغوية كانت ترجع في أغلبها إلى عصور الاحتجاج[4]. فأهدر اللغويون كل استعمال لم تنطق به العرب الخلص في الحواضر إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وفي البوادي إلى نهاية القرن الرابع الهجري، قمة نموها في الوقت الذي بلغت فيه الحضارة الإسلامية من علوم وفنون وآداب ذروتها[5]. وقد ظهرت مصطلحات عربية عديدة، مثل : لسان الثور، آذان الفأر، أنف العجل[6].

ويلاحظ أنه قد شاع عند القدماء استخدام المفردات القديمة، مع كل تغيير وتحوير في معانيها، نتيجة الظروف الدينية والمناهج الفكرية المنطقية السائدة آنذاك، إذ فضل القدماء إطلاق المفردات القديمة على المصطلحات الجديدة، حرصاً منهم على المحافظة على لغة القرآن، وتناسباً مع المعايير المنطقية السائدة آنذاك، التي كانت تحصر اللغة ضمن زمان ومكان معينين وعلى فئات محددة.

وهكذا كانت اللغة العربية في عصورها الذهبية في طليعة اللغات العلمية، ثم جاءت عصور الانحطاط فغيرت مقومات العربية كتابة وكلاماً، وجمد نشاطها حتى أصبحت مفتقرة إلى المصطلحات العلمية والفنية[7]، وعادت مشكلة الاصطلاح إلى الظهور، ولكن في ظروف مختلفة تماماً، فقد واجه العرب هذه المشكلة في الإسلام وهم يشرعون ببناء حضارة تهيأت لها عوامل تاريخية، أما هنا فقد واجهوها وهم متحللون حضارياً، فكان من الطبيعي أن تكون استجابتهم لها أدنى كفاءة من استجابة عرب الإسلام لها.

---

[1] - للتفاصيل ينظر: الشهابي، مصطفى. المصطلحات العلمية، ص15، وما يليها.

[2] - ينظر: الشاوني بن عبد الله أحمد. مفهوم المصطلح ومنهج دراسته. في " ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية" ص 73.

[3] - خليل/ حلمي. المولد في اللغة العربية. ص271.

[4] - حجازي، محمود فهمي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ص30.

[5] - خليل، حلمي. ندوة" في المعجمية العربية المعاصرة"، (علم المعاجم عند أحمد فارس الشدياق)، ص206-207.

[6] - للتفاصيل ينظر: الشهابي، مصطفى. المصطلحات العلمية، ص15، وما يليها.

[7] - خليفة، عبد الكريم. اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص 232.

ثم استفاق العرب من غفوتهم التي دامت قروناً عدة، فبدأت النهضة العربية الحديثة، متأثرة بعوامل حضارية وثقافية وعلمية وسياسية عديدة. وقد ظهرت الدعوات إلى ضرورة العودة إلى التراث، نتيجة عدد من العوامل، منها، التأثر ببعض المناهج اللغوية والأدبية، كالكلاسيكية والتاريخية وغيرها، التي شجعت على بعث الألفاظ القديمة والمندثرة وإحيائها وإظهارها بدلالات جديدة، كما يمكن تفسير ظاهرة إحياء الألفاظ التراثية أيضاً إلى رغبة اللغويين في استعادة الهوية الحضارية العربية أمام الغزو الفكري والثقافي والحضاري والعلمي الذي شهده العصر الحديث.

وقد أطلقت في هذا العصر مفردات تراثية عديدة على مصطلحات مختلف المجالات العلمية والمعرفية والحضارية المستحدثة، من ذلك، إطلاق مصطلح السيارة على وسيلة النقل التي كانت تطلق قديماً على الفرس الشديد العدو وعلى القافلة المسافرة، ومصطلح الجريدة التي كانت تعني السعفة الطويلة الرطبة. ومصطلح القطار الذي كان يطلق على رتل الإبل، وغيرها من المصطلحات القديمة التي أصبحت تطلق على المبتكرات الجديدة.

وأصبح استقراء التراث وإحياؤه من أولويات طرائق وضع المصطلحات العربية الحديثة عند الباحثين، ولاسيما من قبل الباحثين المتأثرين بالدراسات التاريخية مثل أحمد عيسى[1] ومصطفى الشهابي[2] ومحمد شرف[3]، فقد وضع هؤلاء الباحثون طريقة إحياء التراث في أولويات طرائق وضع المصطلحات إلى جانب الطرائق الأخرى. كما وضِعَت هذه الأولوية في معظم توصيات الندوات والمؤتمرات العربية. فكان من توصيات ندوة الرباط (1981):

– استقراء التراث العربي وإحياؤه ولاسيما ما استعمل منه أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

– استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة طبقاً للترتيب التالي: التراث، فالتوليد بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت.

2–2– مشكلات الألفاظ التراثية:

---

¹ - الدكتور أحمد عيسى (1876-1946) طبيب مصري و مؤرخ وأديب كان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق منذ إنشائه، وكان عضواً في الأكاديمية الدولية لتاريخ العلوم بباريس، صنف وترجم كتباً كثيرة، منها " التهذيب في أصول التعريب"، و" معجم الأطباء"، و" معجم أسماء النبات"، و" المحكم في أصول الكلمات العامية بمصر".

² - الأمير مصطفى الشهابي(1893-1968) أديب لغوي عالم بالمصطلحات الزراعية . كان رئيساً للمجمع العلمي العربي في دمشق. من كتبه المطبوعة " الأشجار"، و" الأنجم المثمرة" ، و" البقول"، و" معجم الألفاظ الزراعية"، و" أخطاء شائعة في ألفاظ العلوم الزراعية".

³ - الدكتور محمد شرف(1890- 1949) طبيب بحاثة مصري من أعضاء مجمع اللغة العربية. من مؤلفاته ، المعجم الطبي، يعرف بمعجم شرف، ورسالتان إحداهما " المصطلحات العلمية والطبية"، والثانية "مصطلحات النبات" .

على الرغم من أن إحياء الألفاظ التراثية قد عمل على إغناء المصادر المصطلحية، إلا أنها من جانب آخر قد حملت عدداً من الإشكالات، مما دفع ببعض الدارسين إلى التقليل من شأن دور الألفاظ التراثية في تنمية اللغة، من مثل:

2-2-1- أن طريقة المجاز واستقراء المؤلفات القديمة تؤدي إلى توقيف لغوي خطير لأن هذه النزعة لا تتصور الثقافة إلا منغلقة، وتحيد عن استعمال الطرائق اللغوية المعهودة مثل الارتجال والاشتقاق والنحت والتركيب التي تكوّن أسس الصرف العربي وتساعد على تطوير العربية تطوراً حيوياً[1]. إلى جانب عدم كفاية المصطلحات العلمية الموجودة في اللغة العربية لسدّ حاجات ما جدّ من آراء ومسميات[2]. فالمفردات العربية محدودة مقارنة بالمستجدات الهائلة التي تحصل في جميع النواحي العلمية والتقنية والفكرية، فالمعجم التاريخي قد يحلّ جزءاً من المشكلة، غير أنه من الصعب الاعتماد عليه كثيراً، لصعوبة استيعابه لكل مصطلح يناسب المصطلح المستحدث، بكل تفاصيله وتعقيداته من تراكيب ووظائف وغيرها.

2-2-2- كما أن استخدام المصطلح التراثي لمفهوم جديد قد يختلف عن مفهومه في التراث، فيحدث لبس عند ورود المصطلح ويجعل القارئ يتردد في فهم المصطلح بين الدلالة القديمة والدلالة الجديدة، وقد يؤدي هذا اللبس إلى سوء فهم[3]. كما أن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد تمثل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السواء. ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفاً[4]. وهناك من يرى أنه لا بد من الاختلاف بين المفاهيم القديمة والجديدة، لأن الجديدة منها لا يمكن استعمالها، لاحتياجها إلى إشارات، فهذه الطريقة ليست مملة فحسب، لكن التنوعات النصية تقود إلى فوضى بين المفاهيم، قد تبدو متشابهة حتى في الاختلافات الهامشية[5].

ومن جهة أخرى إن كل تغير في الحياة الاجتماعية يستتبع تغيراً في المعاني والمفاهيم، وقد يصعب إيجاد الصفة المشتركة بين المصطلحين، القديم والجديد، إذ تتعدد أسس وضع المصطلحات، في الشكل أو الهيئة أو الحركة أو الوظيفة، أو الحجم، أو الطاقة، أو القدرة، أوغيرها، فوفق أي مجاز أو أساس يمكن وضع المصطلح الأنسب في مستجدات قد تحمل مدلولات متعددة ومتشعبة في تركيبها واستخدامها ووظيفتها؟ كما أن طريقة استقراء المصطلحات القديمة لإطلاقها على مصطلحات جديدة تستغرق وقتاً طويلاً وتستهلك جهداً كبيراً. وعلى الرغم مما توفره التقانات الحاسبية من جهد ووقت، غير أن برمجتها لإيجاد السمات المشتركة بين المفاهيم القديمة والحديثة، ليست بالأمر السهل.

وقد عُرض في ديباجة ندوة فاس(عام 2000 التي حملت عنوان الألفاظ الحضارية والتراثية): أن ما يتطلبه المصطلح من تخصيص وشفافية في التدليل يتعارض مع الألفاظ التي لا تزال تجنح إلى التعبير الفني

---

1 - ينظر: الحمزاوي. من قضايا المعجم العربي، ص 129.

2 - محي الدين، عبد الرزاق. اللسان العربي، ج5، ص102.

3 - حجازي، محمود فهمي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص228

4 - الفهري. اللسانيات واللغة العربية، ص406.

5 - الخطابي ،إبراهيم. تنمية الألفاظ الحضارية، ندوة فاس، 2000

وإلى التعدد المعنوي، فالمصطلح يكون محدد الدلالة يمكن أن يفهم معناه إذا ذكر مفرداً، أما تعدد الدلالة في الألفاظ فهي غير اصطلاحية لأن فهمها يرتبط بالسياق حينئذ، ومن هنا كانت صعوبة التعامل مع الألفاظ التراثية. يضاف إلى هذا أنه يؤدي إلى مشكلات لغوية من تعدد المعنى و المشترك اللفظي.

من أمثلة استخدام مصطلحات قديمة للدلالة على مصطلحات مستجدة، مصطلح (إدغام) الذي كان يعني قديماً إدخال حرف ساكن بحرف آخر مثله متحرِّك من غير فصل بينهما بحركة أو بوقف، فيصير الحرفان كحرف واحد مثل(مَرَّ)، وفي علم التجويد كان يعني ميل النون أو التنوين إلى مخرج ما يليه من حروف يجمعها (يرملون). أما حديثاً فقد أطلق مصطلح (الإدغام) للدلالة على مصطلحات أجنبية عدة، منها،

Assimilation (الذي يدل على تقارب صوتين أو اندماجهما) ، Contraction (الذي يعني الاختصار) ، E'lision (ويُقصد به تَرْخيم، أو حذف، أو إسقاط) ، Syne're`se (يطلق على إدغام صائتين)[1].

وعلى النقيض من ذلك، فقد نقل مصطلح (Grammar) إلى العربية بمصطلحات قديمة عدة، كالقواعد، والنحو، والصرف. وكذلك مصطلح (syntax) الذي قوبل بمصطلحات تراثية مختلفة، كالنحو والنظم. إذ غالباً ما يعتقد المترجم أن المقابل العربي الوارد في التراث يصدق عليه المصطلح الغربي، لأن قراءته للتراث النحوي واللغوي والبلاغي غالباً ما تتكيف بحسب الثقافة اللسانية السائدة، فيقوم بإسقاطات ظرفية وذاتية، وينتهي إلى مناسبات غير قائمة[2].

ويلاحظ أن مصطلحات الأصوات عند العرب اعتمدت استعارات وأوجهاً خاصة بها، تعتمد الخصائص العضوية والسمعية، في حين اعتمدت مصطلحات الأصوات عند الغرب استعارات أخرى، وكثيراً ما يخطئ الناس في ربط المناسبات بين المصطلحات العربية والمصطلحات الغربية، لأنهم يهملون أوجه المجاز، فمثلاً ترجموا "consonant" بصامت وحرف وصوت ساكن وحبيس، كذلك عربوا "vowel " بصوت لين وصوت علة وحركة وصائت، وعربوا "constrictive" باحتكاكي، وعربوا "fricative" باحتكاكي وانفجاري ورخو، وعربوا "spirante" باحتكاكي وانسيابي ورخو وحرف ضعيف، والأولى أن تعرب هذه المفردات كما يلي: "constrictive" انقباضي أو صري، و "fricative" احتكاكي، و spirante نفخي أو نفسي[3].

وهكذا يلاحظ أنه قد يستخدم مصطلح عربي قديم للدلالة على عدد من المفاهيم، أو العكس وقد يستعمل مصطلح أجنبي محدد مقابل عدد من المصطلحات العربية القديمة. وقد نتج هذا التعدد بسبب اختلاف المفاهيم والعلاقات بين المناهج اللغوية الحديثة المختلفة، من بنيوية ووصفية وتوزيعية وغيرها. فأدى إلى سوء فهم وإلى تعدد المعنى، وكذلك إلى التباس بسبب عدم الدقة في مراعاة المفاهيم.

---

1 - ينظر في هذه المواد: بركة، بسام. معجم اللسانية(ف ـ ع) .

2 - ينظر: الفهري. اللسانيات واللغة العربية، ص404

3 - الفهري. المرجع نفسه ، ص 375.

فهل يمكن الاستعانة بمصطلحات قديمة للدلالة على مفاهيم جديدة، اعتماداً على تشابه في علاقة ما؟ الأمر الذي يؤدي إلى تغير المصطلح مع كل تغير يطرأ على هذه العلاقة تبعاً لتغير المناهج المستجدة. أم يكتفى عند الاستعانة بمصطلحات التراث، أن تكون المصطلحات متناسبة مع المفهوم العام، مع مراعاة أوجه المجاز، وألا تكون قائمة على علاقات زائفة. أو يُفضل الاستعانة بمصطلحات جديدة تعبر عن المفاهيم، لئلا يحصل هذا التغيير والتعدد والتشتت؟ وفي هذه الحال هل من الممكن أن يستوعب المصطلح كل معناه؟ وهل يشترط أن يطابق المعنى اللغوي المعنى الاصطلاحي مطابقة تامة، إذ يصعب استيعاب المصطلح لكامل المعنى، إذ أن المصطلحات قد تطلق إما بقرينة الشكل أو الوظيفة أو الحركة أوغيرها.

كما أن الاستعانة بالمفردات القديمة لإطلاقها على مصطلحات جديدة، لا تؤدي إلى التشتت والتعدد على صعيد المصطلحات التخصصية فحسب، بل على صعيد المصطلحات العامة أيضاً، فثمة ظاهرة ينبغي التنبه إلى خطورتها، تتعلق باستخدام مصطلحات لأغراض معينة، من خلال التلاعب بالألفاظ، محاولة تغيير الحقائق، فيؤدي إلى استنتاجات غير مرجوة. من ذلك أن هناك مصطلحات لم تراعِ الدقة عند الاستعانة بالمصطلح التراثي، وقد أدى هذا إلى سوء فهم، من مثل، مصطلح "الأصولية" الذي يتناقض مفهومه عند كل من العرب والغرب، فأحدث التباساً بين المفهومين المعاصر والتراثي، فمصطلح الأصولية Fundamentalism يعني عند الغرب فرض هيمنة وسيطرة نموذج ثقافي، في حين أن الأصولي في المجال الثقافي العربي الإسلامي هو المشتغل بوضع المناهج والضوابط واستخراج القواعد الكلية عن طريق استقراء الأدلة المختلفة، إذ تغيب هذه المضمونات الحقيقية عن التداول العام، تحت توجيه القوى ووسائل الإعلام الدعائية للمجتمعات الغربية[1].

وعلى هذه الشاكلة من المصطلحات التي أدت إلى الالتباس والتناقض في المفاهيم، المصطلح الأجنبي " Terrorism "، الذي ترجم إلى العربية بـ " الإرهاب" كترجمة للرعب والخوف، الأمر الذي أدى إلى إشكالات على صعيد اللغتين، المرسلة والمتلقية، فمن جانب اللغة المرسلة قُصِد بهذا المصطلح استخدام العنف لتحقيق أغراض سياسية وغيرها، ليشمل جميع أشكال العنف، مهما اختلفت الوسائل والأهداف، سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة، من دون أي تفريق أو تمييز. أما من جانب اللغة المتلقية، فقد نجم عن استخدام كلمة " إرهاب" التباس في فهمها، إذ فُهم عند بعضهم معنى التخريب والعنف، في حين فُهم عند بعض آخر معنى الجهاد، اعتماداً على الآية القرآنية (... ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)[2]، ما دفعهم إلى الاقتناع بشرعية جميع أشكال العنف.

وبالنظر إلى خطورة مثل هذه الحالات، لابد من مراعاة العلمية والوعي بشكل دقيق عند وضع المصطلح حتى لا يؤدي إلى إشكالات في فهم المصطلح فيحدث الضياع والتشتت في الأفكار، أو إلى الفوضى العملية.

---

[1] - للتوسع ينظر: شبار . الاصطلاحية الغربية تجاه الفكر الإسلامي، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1996 ، ص 706، وما يليها. ويسري ، عبد الرحمن . المصطلح الاقتصادي بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي في العصر الحديث ، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية ، ص 810-811.

[2] --سورة الأنفال، آية 60.

كما ينبغي التنبه إلى عدم التسويق لمصطلحات غربية وفق رؤى الغرب، من خلال مصطلحات تراثية قرآنية بعيدة عن المفاهيم الدينية، وقد تكون مشوهة لها.

2-2-3- وتواجه نقل المصطلحات بين اللغات مشكلات تقابلية، فليس ثمة اطرادات في وضع المقابلات بين اللغات، من مثل مصطلح telephone الذي يتركب في اللغات الأوروبية من كلمتين tele (السابقة اليونانية التي تعني البعد) وphone (اللاحقة التي تعني الصوت) ، في حين كان المقابل العربي لهذا المصطلح (الهاتف) الذي هو مصطلح قديم صوفي كان يطلق على الصوت الذي يُسمع ولا يُرى. في حين لم يُستعن بالألفاظ التراثية في المصطلحات الأجنبية الأخرى المشتقة من(tele)، في مثل، (تلسكوب – telescope) فالمقابل العربي له مِقراب، و (تلغراف– telegraph) مقابله العربي برقية. و (تلغرام– telegram) ، الذي يطلق على جهاز الرسائل. و(تلفريك– telefrique) للمركبة المعلّقة. و(تلفزيون– television) مقابل الرائي أو المرناة. وهكذا، فليس ثمة تماثل في المنهج المعتمد بين اللغات، فقد اعتمدت المصطلحات الأجنبية هنا على التركيب الذي يتألف من كلمتين، في حين تنوعت المقابلات العربية، من مفردة واحدة– قديمة أو محدثة– أو من مصطلح مركب من كلمتين.

وهكذا تتلخص المشكلات التي تعترض المصطلحية عند الاستعانة بالألفاظ التراثية، في، تجميد اللغة وتوقيفها، وفي صعوبة استيعاب الألفاظ التراثية للمفهوم المستحدث، بسبب اختلاف المفاهيم القديمة عن المفاهيم الحديثة، ما يؤدي إلى تعدد المصطلحات وتشتتها، إلى جانب مشكلات تقابلية تتلخص في عدم تماثل الطرائق المصطلحية المعتمدة بين اللغات.

2-3- اقتراحات لحل مشكلات الألفاظ التراثية:

2-3-1- ثمة اقتراحات بأن يكتفى في الوضع المصطلحي المعاصر بأي قرين بينهما[1]. ذلك أن الناس في حياتهم العادية يكتفون بأقل قدر ممكن من دقة الدلالات وتحديدها، ويقنعون في فهم الدلالات بالقدر التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب، ولا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التي تشبه المصطلح العلمي.[2]

وجاء في توصيات ندوة الرباط (1981): ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية، ولا يشترط أن يستوعب كل معناه العلمي[3].

2-3-2- وأمام مشكلة صعوبة استيعاب الألفاظ التراثية للمفهوم المستحدث، بسبب اختلاف المفاهيم القديمة عن المفاهيم الحديثة، ثمة اقتراحات متأثرة بالمنهج التاريخي رأت أن قضية المجاز عملية عسيرة تتطلب وضع معايير مشتركة بين المتخصصّين ترمي أولاً إلى وصف التراث القديم وتصنيفه وذلك للنظر في قيمته الحقيقية في ضوء التطورات العلمية ولتحاشي ما من شأنه أن يوسع شقة الاختلاف بين المعجميين المعاصرين

---

[1] ـ سماعنة، جواد حسني. ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، في " منهجية وضع المصطلح العربي وتجلياتها في المعجم المتخصص" ، ص86.

[2] ـ أنيس، إبراهيم. دلالة الألفاظ، ص 155.

[3] حجازي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص 65، وما يليها.

عوضاً عن التوفيق بينهم[1]. ولا بد من وضع ضوابط لرعاية المصطلحات القديمة في اللغة العربية والحرص على ربط العلاقة الحميمة بين المؤلفين القدامى والمحدثين لفهمها على وجهها الصحيح من دون توجيه، حتى لا يقع الانحراف بنصوص التراث عن أغراضهم العلمية وحقائق المعاني في نفوسهم. فيكاد يحتاج كل تأليف من تآليف الأسلاف إلى معجم لغوي واصطلاحي آخر لتمييز ما يختلف من ألفاظ وتراكيب عن غيره في عصره أو قبله، وسيساعد ذلك ليس على ظهور العلم والإنصاف للمتقدمين في فهم مقاصدهم وتحقيق أغراضهم فحسب، ولكنه سيساعد أيضاً على صيانة اللغة من عبث بعض المتدخلين بتفريغها من أهميتها الدينية والتراثية.[2]

ومن قرارات **مجمع اللغة العربية في القاهرة** المتأثرة بالمنهج التاريخي في هذا المجال:

– يستخرج المختصون بالعلوم العربية المصطلحات العلمية القديمة من الكتب العربية.

– وضع معاجم للمصطلحات المستخرجة من الكتب العربية القديمة تكون في متناول الأيدي عند التعريب.

ومن توصيات **المؤتمر الثالث لمجمع اللغة العربية في دمشق (2004)** في هذا المجال:

الإفادة ما أمكن من التراث العلمي العربي ما حُقق منه وما لم يُحقق بعد، في وضع المصطلحات، لأنه يحقق الاتصال بين القديم والحديث والماضي والحاضر، ويمكن لأهل العلم واللغة العاملين في هذا المجال التعاون مع مؤرخي العلوم العربية والمعاهد التي تهتم بتاريخ العلم عند العرب.

2–3–3– ويمكن زيادة روابط التفاهم بين المصطلحات القديمة والجديدة، بإجراء المقارنة والمفاضلة والمصالحة بين الحضارة والتراث ميدانياً، إذ تُسقط على الميدانيين نظرة وصفية تاريخية نقدية من خلال عينات (أو أمثلة) ميدانية، فيعنى في الحالتين وضع مدونتين (corpus) مكتملتين علميتين من خلال دراسات ميدانية بغية تحليلها والإفادة منها سواء أكان بتوظيف المصطلح التراثي توظيفاً حديثاً أم بتطبيق منهجية التقييس لاستخراج المصطلح الحضاري الموحد المقيّس[3]. وهذا الاقتراح جاء متأثراً بالمنهج الوصفي الذي يركز على دراسة اللغات الحية كما هي مستعملة في ميادين الحياة المختلفة، على خلاف المنهج التاريخي الذي كان يركز على المصادر القديمة .

ومن قرارات **مجمع اللغة العربية في القاهرة** المتأثرة بالمنهج الوصفي: إيفاد علماء لدراسة الشجر والنبات في جزيرة العرب وبادية سيناء لتحقيق ما ورد منها في معاجم اللغة والنبات.[4]

وحاولت **ندوة الرباط (1981)** تنظيم طرائق وضع المصطلحات لحل مشكلة تعدد المصطلحات، إذ جاء في توصياتها: ترتيب الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات الجديدة ترتيباً يقوم على جعل الأفضلية للمصطلحات ذات الأصول العربية على النحو التالي: المصطلحات الواردة في كتب التراث العلمي العربي.

---

[1] - ينظر: الحمزاوي. من قضايا المعجم العربي، ص 129.

[2] - الكعبي، المنجي. العربية ومشكل الوضع والاصطلاح، في ندوة" الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية" ، 627.

[3] - الحمزاوي. المصطلح العربي الحضاري والتراثي(قضايا ومبادرات) ، ندوة فاس 2000.

[4] - الخطيب، عدنان. العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، ص 345.

وتفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة[1]. ففضلت هذه الندوة الكلمات الشائعة على النادرة متأثرة بالمنهج الوصفي الذي فضّل المفردات الشائعة والمتداولة على المفردات الميتة أو المندثرة كما في المنهج التاريخي.

2-3-4- ويمكن إعادة تقويم التراث المصطلحي العربي أيضاً في ضوء ما استجد من معطيات علمية وتقنية حديثة، إذ تحتاج جميع العلوم والكتب الاصطلاحية إلى رصد الرصيد اللغوي العلمي القديم، والتعرف إلى مواصفاته وخصائصه، وتحديد طبيعة تداوله، وما هو موافق للعديد من المصطلحات الحديثة. وعليه يمكن أن يلجأ المعجمي إلى ما تم تخزينه في الآلة الميكانوغرافية التي تسمح بتهيء المعلومات الأولى الضرورية، وتخضع فيما بعد للتحليل بحسب الحاجات. إذ أصبحت الحواسيب تملك قدرة هائلة يستحيل نسيان أي كلمة بجانب سياقها، واستعمالاتها اللغوية والنحوية مع ترتيبها الألفبائي.

وقد شهدت بنوك المصطلحات تطوراً كبيراً مع تطور إمكانات الحاسب وتقاناته، وأصبحت من أهم التحولات المعاصرة في مجال ضبط المصطلح العلمي وتخزينه واسترجاعه، وهي مهمة في علم المصطلح، إذ يمكن الاستفادة من الإمكانات المعاصرة لتلبية المتطلبات المتزايدة، كما تعدّ وسيلة فعّالة لخزن المصطلحات مصحوبة بالمعلومات الأساسية عن كل مصطلح مفرد، ويمكن استرجاع هذا المصطلح وحده أو مع غيره وفقاً للبرنامج المتبع في كل (مكنز) بنك من بنوك المصطلحات، إلى جانب تقديم معطيات أساسية عن مقابلاته أو مجالات استخدامه، ودرجة التقنية ونوعية النصوص التي وردت فيها هذه المعطيات المختلفة في تفاصيلها من بنك مصطلحات إلى آخر[2].

ويمكن أيضاً استخدام الحاسب في تحليل النصوص، ويشمل ذلك تحقيق النصوص التراثية والتقويم الكمي لخصائص الأسلوبية لدى الأدباء والشعراء والمفكرين المشهورين، ويشمل كذلك تخزين المعاجم إلكترونياً وتحليل العلاقات التي تربط بين مفردات المعجم وتحديد السمات الدلالية لها. واستخدامه للوصول إلى نظام أوتوماتيكي لفهم السياق اللغوي في صورته المنطوقة والمكتوبة.

ويمكن إنشاء بنك آلي (مكنز) من المعلومات النصية يحتوي على أهم ما حرر بالعربية أو نطق بهذه اللغة مما له قيمة وما سينتجه الفكر العربي على مر السنين. إذ يمكن أن يحصل أي باحث في أي مكان من العالم وفي أي وقت وبسرعة عجيبة على ما يبحث عنه من المصطلحات والكلمات الحضارية القديمة والحديثة مع كل السياقات التي وردت فيها إن أراد ذلك وذكر المرجع[3].

ويمكن من خلال هذه التقانات استقراء ما في بنوك المعلومات المتخصصة في معالجة المصطلحات العلمية والحضارية والفنية، وما أنجزته المجامع والمعاهد اللغوية من أعمال مصطلحية تمس جميع الحقول العلمية والمعرفية بتفريعاتها وجزئياتها وتخصصاتها الدقيقة، وإذا كان التوحيد المصطلحي لم يمس إلا بعض

---

[1] حجازي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص 65، وما يليها.

[2] - حجازي، محمود فهمي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص 79-80.

[3] - الحاج صالح، عبد الرحمن. الألفاظ التراثية والتعريب في عصرنا الحاضر، ندوة الألفاظ العلمية الحضارية والتراث ، فاس 2000.

الحقول العلمية والمعرفية، فليس أمام المعجمي إلا استقصاء النصوص كما هي، واعتماد ما تم الاتفاق حوله من مصطلحات والتعريف بها، وبذلك يمكن تحديد مصادره فيما يلي: النصوص التراثية والحضارية، والنصوص المترجمة، وأعمال المجامع والمعاهد اللغوية، وبنوك المعلومات المصطلحية، مكتب تنسيق التعريب. إلا إن ما سيواجهه المعجمي في الوضعية الحالية التعدد المصطلحي وتسميات متضاربة وأحياناً متناقضة، وهو في هذه الحالة يصعب عليه أن يختار المصطلح الملائم[1].

غير أن هناك تخزيناً قائماً على برامج مهيأة للأغراض المصطلحية الذي يعدّ منهجية ووسيلة من وسائل الحصر والضبط، يساعد على الإنجاز السريع، والحصول على كمية المعلومات الخاصة بكل مصطلح؛ نسقه وتاريخه وتطوره. وعندما يسترجع أي مصطلح يمكن الوقوف على صحته ودقته وتواتر استعماله في مجاله العلمي، وتعدد استعماله في مجالات علمية مختلفة، وسياقه اللغوي والعلمي وبداية شيوعه، وترتيبه بحسب نطقه[2].

وكان من توصيات **ندوة فاس(2000)** التي كانت بعنوان (الألفاظ الحضارية والتراثية) ما يلي:

– دعوة المؤسسات المعنية في الوطن العربي إلى فهرسة المصطلح العلمي التراثي ودراسته وتمحيصه، ووضع منهجية محكمة لاستثماره في وضع المعجمات المتخصصة، حتى لا تحدث قطيعة بين ماضي المصطلح العربي وحاضره.

– إنشاء مرصد عربي لألفاظ الحضارة في اللغة العربية الحديثة يستقرىء هذه الألفاظ ويصنفها ويستكملها وينسقها بهدف وضع معجم موحد في ألفاظ الحضارة العربية الحديثة.

– دعوة الجهات العربية المختصة إلى تخصيص الأموال اللازمة للبحث العلمي والاستفادة من التقانات الحديثة لوضع برمجيات حاسوبية، تساعد على مسح التراث العربي واستخراج المصطلحات بمعانيها المقصودة لا بمعانيها الموضوعة، والعمل على إنشاء محطة لليقظة المصطلحية على شبكة الاتصالات العالمية (الانترنيت) لتراقب مستجدات ألفاظ الحضارة وترجمتها في حينها وتخزينها داخل موقع خاص على الانترنيت في شكل نصوص علمية وتقنية أو صنافات أو معجمات افتراضية يسهل الوصول إليها واستغلالها من قبل القارئ العربي.

وهكذا يمكن تلخيص الحلول المقترحة فيما يلي، أن يشترك المصطلح التراثي مع المصطلح المستحدث بأي قرينة أو تشابه بينهما، فلا يشترط أن يستوعب المصطلح الحديث المعنى العلمي كله. كما يمكن اعتماد المنهج التاريخي من خلال تحري الألفاظ العلمية المبثوثة في المعجمات العربية ومن مختلف الكتب العلمية القديمة لوضع ضوابط للمصطلحات القديمة. أو باعتماد المنهج الوصفي بإجراء دراسة ميدانية وصفية تاريخية من أجل التحليل والمقارنة والمصالحة والمفاضلة لاستخراج المصطلح الحضاري الموحد المقيّس. بالإضافة إلى

[1] - أبو العزم، عبد الغني. المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية، ص 4-5.

[2] - أبو العزم، عبد الغني. المرجع نفسه، ص7.

الاستفادة من التقانات الحاسوبية التي يمكن من خلالها مسح التراث العربي وتخزينه واستثماره، بما يتلاءم ومفهوم المصطلح الجديد المبتكر، ويوفر الجهد ويختصر الوقت.

3- الألفاظ المحدثة ودورها في التنمية المصطلحية

ومن المنهج التاريخي وما خلفه على الصعيد الدلالي ظاهرة إحياء الألفاظ التراثية لإطلاقها على المصطلحات المستحدثة، سينتقل البحث إلى المنهج الوصفي، وما تركه من ظواهر دلالية لإغناء المصادر المصطلحية، استناداً إلى الإفادة من الاستخدامات الحية للألفاظ والاستعمالات الفعلية للغة، لإطلاقها على المصطلحات المبتكرة الجديدة. وإن من أبرز المستويات الدلالية إشكالاً في المنهج الوصفي، ظاهرة اللهجات العامية، لذا ستُدرس في هذه الفقرة المشكلات المصطلحية للمفردات العامية، واقتراح الحلول الممكنة لمعالجتها. ولكن بداية لابد من تقديم نبذة عن المصطلحات التي دلت على الألفاظ المستحدثة، وهي: المولد، والتوليد والمحدث، من خلال مفاهيمها والمواقف العامة منها.

3-1- المولد والتوليد والمحدث

ارتبط قديماً مصطلح " المولد" بالمعيار الزمني، للدلالة على التغيير الذي ظهر بعد عصر الاحتجاج أياً كان نوعه، سواء أكان التغيير حاصلاً عن طريق الاشتقاق والتجوز، أم عن طريق تحريف يتعلق بالأصوات أو بالدلالة أو بهما معاً، ولا يخرج عن الفصيحة، وهذا ما يسمى بالعامي أو الدارج، أم عن حدوث تعديل أو تحريف أو لحن في الصيغة أم التعريب[1].

أما التعريف الحديث فهو لفظ عربي الأصل أعطي مدلولاً جديداً عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو نقل الدلالة، ولم يعرفه العرب الفصحاء بهذا المعنى. هذا على المستوى اللغوي، إلا أن بعضهم حاول أن يحدد زمانياً مرحلة الألفاظ المولدة، بأنها تبدأ من القرن الرابع الهجري، وتنتهي عند عصر محمد علي في مصر، في العقد الثاني عشر الهجري، وعلى ذلك يعدّ عصر محمد علي في مصر بداية مرحلة تحديث اللغة العربية[2].

وقد عرّف مجمع القاهرة المولد بأنه: اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب وهو قسمان: قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز واشتقاق، أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربي سائغ. وقسم خرجوا فيه عن أقيسة العرب، إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعرّبه العرب، وإما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالاً، والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام[3]. وقد أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة، مع شدة حرصه على العربية وتراثها القديم، قراراً بجواز استعمال الألفاظ المولدة التي تجري على أسلوب القياس العربي

---

1 - للتفاصيل ينظر: وافي، عبد الواحد . فقه اللغة، ص182-183. وخليل حلمي. المولد في العربية، ص 167-168.وقدور ، أحمد ، المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص155. وياسين، مالك. كتب المصطلحات العلمية ، ص33-34.

2 - ينظر: شاهين، عبد الصبور، العربية لغة العلوم والتقنية. والسيد غنيم، كارم. اللغة العربية و الصحوة العلمية الحديثة، ص60.

3 - مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ، مجموعة القرارات العلمية، ص6-8.

ولاسيما مصطلحات العلوم العربية القديمة كالنحو والفقه والعروض والهندسة[1]. وقد أخذ بعضهم على هذا القرار أنه فات المجمع أن يربط بشكل واضح بين تلك القرارات والتوليد، والفرق بين هذين المصطلحين يأتي في زمن استعمال اللفظ، وخصصت اللجنة "المحدث" للفظ المستعمل في العصر الحديث، أما "المولد " فجعلته لما ولد في العربية بعد عصر الاحتجاج، واستعمل اللغويون القدماء لفظ المحدث للدلالة على المولد[2]. فلم يحدد المجمع تأريخ كل من "المولد" و"المحدث" بشكل دقيق.

كما بيّن مجمع اللغة العربية في القاهرة موقفه من الألفاظ والأساليب المحدثة:

1- تُدرس كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس على أن تكون مستساغة، ولم يُعرف لها مرادف عربي سابق .

2- يرى المجلس قبول السماع من المحدثين بشرط أن تُدرس كل كلمة على حدة قبل إقرارها[3].

3-2- اللهجات العامية:

لم يعتن علماء العرب القدماء باللهجات، لأنهم لم يفرقوا في الاستعمال بين اللغة، واللهجة، واللحن، إلا أنه جاءت إشارات إلى بعض الظواهر اللهجية التي تميز لغة (أو لهجة) من أخرى في تضاعيف بعض مؤلفاتهم. فقد صادفت إشارات عابرة في كتب الحديث والتفسير والاستطرادات التي يذكرها مؤلفو المعجمات أو كتب النحو، كما وردت في بعض كتب اللغة إشارات تحمل طابعاً فنياً، أي أنها تعرض لبعض القواعد النحوية والظواهر الصوتية، مثل الكشكشة والكسكسة والعنعنة[4].

فلم تكن اللهجات من جميع جوانبها ومستوياتها مسجلّة، لطغيان المعيارية عند القدماء آنذاك. وبدأ الاهتمام باللهجات في العصر الحديث، على يد اللغويين التاريخيين، من خلال دراسة أثر اللهجات في مسيرة تطور اللغة. فكان هذا المنهج يدعو إلى الاهتمام بألفاظ اللغة على مر العصور، فأدى إلى الاهتمام باللغات المحلية، التي تمثل رغم تقلص دورها في الماضي، جزءاً من إرث ثقافي تجدر العناية به لإغناء اللغة. وازداد الاهتمام بالعاميات بعد ظهور علم اللغة الجغرافي، الذي كان من نتائجه ظهور الأطالس اللغوية في بداية القرن العشرين. فكانت هذه العينات تمثل استعمال اللغة في مختلف المناطق، فكانوا يردون الاستعمالات المختلفة إلى خريطة البلد، وقد يرسمون خريطة لكل مفردة أحياناً[5]. وشكلت هذه الأطالس الحجر الأساس لعلم اللغة الوصفي، إذ يرجع إلى الوصفية الفضل الأكبر في دراسة اللهجات والعاميات التي ركزت على دراسة اللغات المستعملة والحية. كما برزت دراسة اللهجات في النظريات الاجتماعية التي رأت أن اللغة لا تقاس صلاحيتها بحسب التقدم

---

1 - مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، ص6-8.

2 - خليل، حلمي. المولد. ص633-634.

3 - عبد الباقي، ضاحي. المصطلحات العلمية والفنية وكيف واجهها العرب المحدثون ، ص246.

4 - أيوب، عبد الرحمن. العربية ولهجاتها، ص 34.

5 - ينظر : زكريا ، ميشال . الألسنية ، ص121، 122.

أو التأخر في الزمن، بل بحسب قدرتها على أداء دورها الاجتماعي بين من ينطقونها، إذ تستجيب للتعبير عن تجاربهم ومظاهر حياتهم وتحقيق الاتصال والتفاهم بينهم[1].

3-2-1- من هم المسؤولون عن وضع المصطلحات؟

3-2-1-1- إن قضية المسؤول عن وضع المصطلحات، أثارها بعض أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة في منتصف القرن العشرين. ومن أبرز مواقف هؤلاء المجمعيين أحمد أمين الذي رأى أن حق الوضع لا يجوز لكل أحد و إلا كانت فوضى، وتعرضت اللغة للاضطراب، ورأى أن يقتصر على من يكون مستوفياً شروطه، وهذه الشروط تماثل ما ينبغي أن يتوافر في المجتهد الفقهي، أي أن يكون مثقفاً ثقافة لغوية وأدبية واسعة متمكناً من النحو والصرف، وله ذوق قد أرهف بكثرة القراءة اللغوية والأدبية ومعرفة بسر الوضع.[2] وثمة من رأى في دعوة أحمد أمين إلى الاعتداد بالمحدثين بأن يقتصر على آثار كبار الأدباء والشعراء، وبشرط سلامة أسلوبهم وصحة عربيتهم، أن المشكل في هذا المعيار هو تحديد الأسس التي يعرف بها كبار الكتاب وهل هي فنية أم لغوية؟[3]

ووجه محمود تيمور الأنظار إلى أهمية الجمهور الجديد المثقف الذي ينبغي الاعتداد به، وهو جمهور يختلف عن الصفوة التي دعا إليها بعض المجمعيين مثل أحمد أمين وإبراهيم مصطفى[4]. فنبه تيمور على أن وقف اللغة على علماء اللغة وفقهائها، أولئك الدارسين لها في أصولها الأولى وأوضاعها الأصلية، سوف يؤدي إلى تحجر اللغة، فدعا إلى ضرورة الثقة بالجمهور المثقف من الكتاب والأدباء والصحافيين ورجال الصناعة والأعمال[5]. وأمام هذه المواقف المحافظة ثمة مواقف خرجت متأثرة بالمدارس اللغوية الحديثة، ولاسيما الوصفية، إذ لم يرتض أحمد الزيات أن يقيد الوضع، بل دعا إلى إطلاقه، ورفض تلك الحجة التي أسبغوها على اللغة العربية بقداستها لصلتها بالدين، لأن ألفاظ اللغة – برأي الزيات- يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، والأغراض لا تنتهي والمعاني لا تنفد، ورفض استشارة المجمع للقدماء في كل اصطلاح لغوي يقترحه أو يقره، نظراً لتغير الأوضاع وتقدم العلوم وتفاوت العقول واختلاف المقاييس، ولأنها في أكثر الأحيان مضللة ومعطلة، لأن القدماء ضيقوا الأمر زمانياً ومكانياً. ورأى أن حق الوضع حق مطلق لا يختص بأحد ولا يتعلق بظرف، يملكه الفرد والجماعة وتملكه الخاصة والعامة، من أطباء وفقهاء وصناع وزراع وتجار، ودعا إلى فتح باب الوضع على مصراعيه وإطلاق القياس في الفصحى، وإطلاق السماع من قيود الزمان والمكان.[6]

---

1 - - للتفصيل ينظر: زفنكي، صافية. التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العربية الحديثة، وزارة الثقافة، دمشق، 2007، ص156، وما يليها.

2 - ينظر: مجلة المجمع ، 7/ 358، وعبد العزيز، محمد حسن. القياس في اللغة العربية، ص255.

3 - عبد العزيز، محمد حسن. القياس في اللغة العربية، ص146.

4 - ينظر : عبد العزيز، محمد حسن . المرجع نفسه ، ص263، وما يليها .

5 - تيمور، محمود. معجم الحضارة. ص7.

6 - ينظر: مجلة المجمع، 8/ 110. وعبد العزيز، محمد حسن. المرجع نفسه، ص257-258.

وهكذا رفض بعض اللغويين المعاصرين معيارية القدماء، ودعوا إلى ضرورة العناية باللغة العامة، وعدم حصر اللغة على العلماء والفقهاء.

وكان موقف مجمع اللغة العربية في القاهرة من لغة العامة هو[1] " أن يستبدل بالكلمات العامية والأعجمية التي لم تُعرَّب غيرها من الألفاظ العربية، وذلك بأن يبحث أولاً عن ألفاظ عربية لها في مظانها، فإذا لم يجد بعد البحث أسماء عربية لها، وضع أسماء جديدة بطرائق الوضع المعروفة من اشتقاق، أو مجاز، أو غير ذلك". وقد كان لهذا الموقف الذي اتخذه مجمع القاهرة اعتراضات وانتقادات لدى بعضهم؛ فمنهم من رأى أن مجمع القاهرة بدأ نشاطه بتحريم العامية كذخيرة لتزويد العربية، إلا أنه في القرارات التي تخصّ المصطلحات الأجنبية يلاحظ أن المجمع فضّل اللغات الأجنبية على العامية، بعدّها مصدراً لإغناء الثروة المفرداتية العربية، ويشير الباحث هنا إلى أن الظروف التاريخية تغيرت، وأن العامية لم تهدِّد العربية الفصيحة، وأن التوحيد اللغوي أصبح حقيقة، ويلمّح إلى أنه على الرغم من قرار المجمع هذا، إلا أنه اعترف ضمناً بالعامية، فشرع قواعد العامية ثروة للغة. ومن أمثلة قرارات المجمع في هذا المجال إقراره كلمات مثل : خيشوم، وعصعص[2].

وانتقد باحث آخر موقف مجمع القاهرة ، بأن الصواب – في رأيه – لا يمكن أن تقرره سلطة مهما كانت مكانتها، سواء أكانت سلطة فرد أم كتاب، وسواء أتم ذلك عن طريق تطبيق المنطق والقياس أم تطور اللغة التاريخي. وبدلاً من ذلك فإن الصواب يجب أن يقرره الاستعمال الفعلي للمثقفين من الناطقين بتلك اللغة[3]. وثمة انتقاد آخر لموقف مجمع القاهرة بأنه سلفية لغوية، تنزع في بعض مظاهرها المتطرفة إلى نوع من التوقيف اللغوي، وأن هذه النزعة التمجيدية المثالية هي من خصائص الثقافات التي تدعو إلى التطور مع المحافظة على وحدتها[4].

وظلت مسألة العاميات مثار جدل ونقاش وتحفظ من قبل باحثين معاصرين خارج مجمع القاهرة، فهناك من دعا إلى قبول المصطلحات العامية مدعياً أنها تغني الفصحى، وتسدّ نقصاً حاصلاً، ولاسيما إن كانت هذه الألفاظ يمكن تهذيبها وتفصيحها، وردّ اعتبارها بإرجاعها إلى أصل فصيح، لأن استعمالها خير من السماح لألفاظ وتعابير أعجمية بدخول معجم استعمالنا ومصطلحاتنا[5]. ومثل هذه الآراء المتقبلة للعاميات جاءت متأثرة ببعض النظريات اللغوية الحديثة، ولاسيما المناهج الوصفية التي ركزت على اللغات الحية والمستعملة.

إلا أن ثمة فريقاً تحفظ تجاه الإفادة من المستويات الاجتماعية المختلفة للهجات في الاصطلاح، ورأى أن للعربية خصوصية في هذا المجال، فهي ليست – كغيرها– من اللغات متروكة لسنة التطور، والقياس فيها بأيدي

---

1 - مدكور ، إبراهيم . مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ، ص139.

2 - Shivtel, Avihai. Proceedings of colloquium on Arabic , p. 201

3 - القاسمي . علم اللغة وصناعة المعجم ، ص133.

4 - الحمزاوي . من قضايا المعجم العربي ، ص116 .

5 - للتفصيل ينظر: الحمد، علي توفيق .في المصطلح العربي(قراءة في شروطه وتوحيده) ، مجلة "التعريب"، العدد العشرون، ص 47.

الأطفال والعامة، بل القياس فيها مباح للموثوق من أدبائنا وشعرائنا[1]. وهناك من رأى أنه ينبغي أن تحارب المؤسسات المعنية الإقليمية البغيضة في وضع المصطلح واختياره، بل وتحث الخطا نحو تأطير العمل المصطلحي العربي بالمفاهيم المصطلحية الدولية واحترام عدد من ثوابتها النهائية[2].

وقد كان من توصيات ندوة **فاس (2000)** في هذا المجال، أن دعت إلى ضرورة إشراك اللغوي إلى جانب العالم المختص في ميدان معين في أثناء وضع مصطلح عربي لمفهوم علمي من دون غض الطرف عن رأي المستعملين.

ومن توصيات **المؤتمر الثالث لمجمع دمشق (2004)** فيما يخص العاميات والثروة المفرداتية، دعوته إلى التوجه إلى جامعة الدول العربية والحكومات العربية لإصدار القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية اللغة العربية والتمسك بالفصحى درءاً للعاميات المتعددة والألفاظ الأجنبية الغازية. فموقف مجمع دمشق يعكس موقفاً معيارياً محافظاً.

وهذه المواقف المتشددة تجاه إدخال العاميات في الرصيد اللغوي تستدعي وقفة والتفاتة، إذ يلاحظ أن اختلاف العاميات وانتشارها لم يهدد وجود أية لغة مهما اتسعت مساحاتها أو تباعدت رقعاتها، فما من أحد يستطيع أن ينكر أن الإسبانية هي لغة معظم دول أمريكة اللاتينية، وأن الإنكليزية هي لغة بريطانية والولايات المتحدة وأوسترالية وجزء من كندا، وأن الفرنسية هي لغة فرنسة وبلجيكة ولوكسمبورغ، فعلى الرغم من التباعد الجغرافي بين هذه الدول، ليس هناك من ينكر أصل اللغات المتداولة فيها، فكيف باللغة العربية التي تتمركز دولها في رقعة جغرافية واحدة ومتلاصقة. فلا يمكن أن يحدث أي خطر إذا استعان المصطلحيون بالمفردات العامية لإثراء المصادر المصطلحية، ومن ثمّ لا يعيب المعجم العربي إذا ضمّن مفردات عامية شائعة، ونسبها إلى إقليمها أو منطقتها، مادامت تشكل جزءاً من الثروة اللغوية العربية، فهي أحقّ في جعلها جزءاً من رصيد المخزون المصطلحي مقارنة بالمصطلحات الأجنبية، التي دخلت في رصيد المعجم اللغوي العربي، من مفردات وأساليب وتعابير بالإضافة إلى تراكيب صرفية لُقحت في مفردات عربية، وقد اعترفت بها المجامع اللغوية العربية وأدخلتها في معجماتها.

أليست اللهجات العامية أحقّ في جعلها جزءاً من رصيد المخزون المصطلحي؟ بما تمتاز من طاقات هائلة في المفردات والأساليب والأبنية الصرفية والصيغ، يمكن استغلالها لإغناء اللغة العربية، لأنها جزء من هذه اللغة، كما أن الاستعانة بالمفردات العامية وتراكيبها وصيغها وأساليبها قد تعمل على تقريب اللهجات بدلاً من تغريبها وتباعدها.

يشار هنا إلى أن هذه اللفتة إلى أهمية تدوين العاميات ومعجمتها، لا يعني إلغاء دور اللغة العربية الفصيحة، التي تبقى اللغة المشتركة بين البلاد العربية كافة. إنما الغرض هو لفت الانتباه إلى ضرورة تدوين العامية ومعجمتها في معجمات مستقلة عن المعجمات اللغوية الفصيحة، من أجل الاستفادة منها صرفياً ودلالياً،

1 - ينظر: عبد العزيز، محمد حسن. القياس في اللغة العربية، ص133.

2 - سماعنة، جواد حسني. منهجية في وضع المصطلح العربي، في " ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية"، ص 94.

لإغناء المصادر المصطلحية، لئلا يأتي يوم يحاسب فيه الخلف لأجدادهم السلف على إهمالهم للعاميات، كما يحدث الآن حين ينتقد المحدثون مناهج القدماء الذين حرموا تدوين مستويات لغوية مختلفة، نتيجة معاييرهم المنطقية المتشددة آنذاك[1].

وهكذا اختلفت الآراء تجاه إشكالية المسؤول عن وضع اللغة باختلاف المناهج التي أثرت في حركة التنمية اللغوية والمصطلحية، فقد احتار المحافظون المعياريون في حصر هذا الحق، بين اللغوي العارف بأصول اللغة ومسالكها وإمكاناتها، القادر على التصرف فيها وتطويعها، أو بين العالم المتخصص الملم بالموضوع الواقف على خباياه ومضامينه؟ وهناك من يرى أنهما يكملان بعضهما. مشيراً إلى أنه ليست المصطلحات العلمية من وضع العالم وحده بل يشاركه فيها أحياناً الناقل المترجم، ومن المترجمين من لم يتخصص فيما يترجمه ويكتفي بمعرفته للغة المنقول عنها والمنقول إليها، وقد تكون هذه المعرفة نفسها محدودة فتسيء إلى العلم والترجمة معاً[2].

في حين يحتار الوصفيون في مسؤولية وضع المصطلحات، فيما بين اللغويين والمستعملين، فيرون أنه على الرغم من أهمية دور اللغويين نظراً لاختصاصاتهم اللغوية، غير أن التجربة أثبتت أن ما وضعوه وجمعوه ظلّ شبه حبيس في صفحات المعاجم، لعدم قدرة التحكم في تقنية نقل هاته المصطلحات للمستعملين، أما المستعملون فنظراً إلى عدم تخصصهم اللغوي في الإنتاج الاصطلاحي، الأمر الذي يؤدي إلى الانزلاق في متاهات الأخطاء الإبداعية، لكن الفضل يرجع إليهم في أن المصطلح المبدع لا يبقى حبيس الصفحات، ويروّج له بالاستعمال مع مسمياته. إذ يلاحظ أن لكل فرضية حقها في التخوف، وثمة اقتراح ثالث يتمثل في إسناد العملية الاصطلاحية إلى رجل لغوي ومستعمل في الوقت نفسه، ليحقق الشرطين.[3]

3-2-1-2- أما المسؤولون عن وضع المصطلحات على مستوى الهيئات، فيلاحظ أن للتنمية المصطلحية جانبين، أحدهما خاص باللغة نفسها بتنميتها الموحدة للتعبير عن الحضارة المعاصرة، والثاني خاص بإيجاد الخطة اللغوية الهادفة إلى جعل هذه الجهود فعالة في المجتمع، ما يسهل التواصل اللغوي. ويرتبط تطبيق التوحيد اللغوي المعياري والتحديث بقضية التخطيط اللغوي language planning ، فلا تقتصر التنمية

---

1 - لعل من الشواهد التي تدل على تلافي هذا النقص في الثروة اللغوية العربية في العصر الحديث، المعجمات والكتيبات العديدة التي حاولت رصد جوانب من بعض اللهجات العامية، من مثل: "قاموس ردّ العامي إلى الفصيح" لأحمد رضا، و" معجم الألفاظ العامية" لأنيس فريحة، و" قاموس العوام" لحليم دموس، و" معجم عطية في العامي والدخيل" لرشيد عطية، غير أن من أهم هذه الأعمال من حيث تعدد المناهج وغنى المواد وتنوعها، هي "موسوعة حلب المقارنة" لخير الدين الأسدي، التي طبعت في معهد التراث في جامعة حلب، تقديراً لأهمية هذه الموسوعة، التي يمكن عدّها وثيقة تاريخية لتراث مدينة حلب في العصر الحديث. للتفاصيل: زفنكي، صافية. اللهجات العامية وشرعيتها اللغوية والتراثية - موسوعة الأسدي نموذجاً، ندوة التراث الثقافي غير المادي لمدينة حلب، ضمن احتفالية حلب عاصمة للثقافة الإسلامية، 2006.

2 - الديداوي، محمد. إشكالية وضع المصطلح المتخصص(توحيده وتوصيله وتفهيمه وحوْسبته)، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، 2004.ص5.

3 - طبي، محمد. وضع المصطلح، ص 42-43.

اللغوية على توحيد المصطلحات الحديثة ووضع المعجمات العامة والمتخصصة، ولكن القضية الأساسية تتمثل في الاستخدام المطرّد لهذه المصطلحات لدى القطاعات المعينة من المجتمع[1].

وأمام هذا الإشكال يتبادر إلى الذهن سؤال، على عاتق من تقع الأولوية في عملية التخطيط اللغوي، وفي تنظيم المصطلحات وتوليدها؟

فثمة من يرى أن العمل المصطلحي يتم بمساعدة أعضاء الجمعيات العلمية والتقنية الوطنية والدولية المختصة، ثم يأتي بعدهم في الأهمية دور اللغويين الذين يفضّل أن يكونوا مدربين في مجال علم المصطلح النظري والتطبيقي، فيرى أن وظيفة المتخصص في العلم التعامل مع المفاهيم وتوضيحها وتعريفها، وسلك كل منها ضمن مجموعة مفاهيم ذات علاقة، معروفة سابقاً، ووظيفة اللغوي اختيار مصطلحات (ألفاظ أو رموز لغوية) وفق قواعد الوضع المعروفة في اللغات وعلم المصطلح النظري، ثم وصف استخدام هذه الألفاظ، ثم يأتي دور المصطلحي المتخصص في علم المصطلح الذي يراجع ما تقدم ويقر المصطلح المفضل، والأنسب للاستخدام وفق المبادئ التي أقرتها دراسات علم المصطلح وتقييسه[2]. كما يرى الباحث أن التخطيط اللغوي هو مجال عمل المجامع اللغوية والمؤسسات المسؤولة عن وضع المصطلحات، وهو كذلك الأساس العام الذي يقوم عليه الخبراء اللغويون في المؤسسات الصناعية الكبرى وفي المنظمات الدولية الإقليمية والعلمية[3]. ويرى أيضاً أن عملية التخطيط اللغوي تتم أولاً باتخاذ القرار السياسي، ثم يأتي وضع الضوابط اللغوية، هي مرحلة يقوم بها في المقام الأول بالتعاون مع متخصصين في فروع أخرى، ويدخل عمل المجامع اللغوية والمؤسسات المماثلة المعنية بوضع المصطلحات والنظر في أصول اللغة في هذه المرحلة. تليها مرحلة التطبيق والتقويم من قبل المؤسسات التعليمية والإعلامية والإدارية[4]. ويدعو إلى ضرورة وجود اللغة العربية في المنظمات الدولية لأنه يلبي المتطلبات اللغوية المتزايدة من الجوانب التالية: كالتوحيد المعياري للمصطلحات العربية في كل فروع المعرفة. وللتعاون مع المؤسسات المعنية في المنظمات[5].

3-2-2- المشكلات المصطلحية لمفردات اللهجات العامية

مع الأهمية التي أولتها بعض النظريات اللغوية الحديثة للهجات العامية في إغناء اللغة والحركة المصطلحية، فإنها اصطدمت بعدد من المشكلات والعراقيل تتعلق بخصوصية العربية، وبنوعية اللهجات والمستويات التي يمكن اعتمادها في الاصطلاح؟

1 - حجازي . اللغة العربية في العصر الحديث، ص 115، وما يليها

2 - الحمد، علي توفيق. في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) عن فيلبر Felber، مجلة "التعريب" العدد العشرون ، ص45.

3 - حجازي، محمود فهمي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص 119.

4 - حجازي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص 121.

5 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ص 195.

3-2-2-1- ثمة من يرى أن من عوامل الارتباك في المصطلحات النزعة الإقليمية، التي تلعب دوراً كبيراً في الخلط الاصطلاحي، والتشتت في وضع المصطلح.[1]

فيكمن الإشكال الإقليمي في نوع اللهجة التي يمكن اعتمادها في المصطلح؟ فهل يمكن اعتماد لهجة، أو لهجتين من اللهجات الدارجة المألوفة لدى العموم، كالمصرية أو السورية أو الخليجية ؟ أي على اللهجات التي يكثر تداولها في وسائل الإعلام، أم بالإفادة من العامي المشترك بين الأقطار العربية؟ أو من جميع اللهجات العامية؟

3-2-2-2- فالإشكالات السابقة تقوم على أساس اللهجات الجغرافية أي على أساس التمايز الإقليمي، هناك إشكالات أخرى تتعلق باللهجات تقوم على أساس التمايز الاجتماعي. وفي هذا المجال ينبّه أحدهم إلى عدم حصر استعمال كلمة "لغة" في المطابقة الساذجة بين الجماعة البشرية بالمعنى السياسي والجماعة البشرية بالمعنى اللغوي[2].

وظهرت تصنيفات مختلفة للغات متأثرة بالنظريات الاجتماعية، فصنّف بعضهم اللغات استناداً إلى التقسيمات الجغرافية، كالكلام الشعبي للقاطنين في المناطق الريفية، والكلام العام الذي يطبع الغالبية العظمى من أهل اللغة. وثمة تصنيف آخر يقوم على تمييز لهجة طبقة اجتماعية من سواها من الطبقات، والمسمى بـ " اللهجة الطبقية أو الاجتماعية –class dialect social dialect " يقوم على أساس بيان المعلومات التي تتعلق بالمستويين الثقافي والاجتماعي، وتحت كل مستوى درجات متفاوتة، وقد يحدث خلاف في مفهوم هذه المصطلحات اللهجية. فمن مصطلحات المستويات الاجتماعية مصطلح "U. Language " لغة المثقفين والجامعيين ، ومصطلح " patois " لهجة الطبقات الدنيا، ومصطلح " jargon " للكلمات الاصطلاحية الخاصة بطبقة معينة أو حرفة. ومنهم من يطلقها على لغة الطبقات الدنيا. ومصطلح "slang " لغة العامة أو الفئوية عند بعض آخر، ويميز " slang " بين عدد من الدرجات منها " colloquial " العامية، وعند بعضهم هو لغة الإعلام ولغة الحديث اليومي وغير الرسمي، و"vulgarism " الابتذاليات، والكلام دون المعيار "substandard speech ". وهناك مستويات أخرى من مثل الكلام الشعبي " folk speech" واللغة الرسمية " official "، وغير الرسمية "informal "، واللغة الدعابية أو المرحة " humorous (jocular) "، واللغة الحميمة "intimate " وهناك ما يسمى باللغات المهنية " language saoccputional " ويشمل كذلك اللغة العلمية، واللغة الشعرية، وتحت كل لغة يمكن ملاحظة مستويات أو لغات محددة الاستعمال " Ted language " نحو، لغة الفلك والكيمياء والقانون، وغيرها. إلى جانب تمييز بعضهم بين لهجة الرجال ولهجة النساء

1 - للتفصيل في المواقف ينظر: الحمد، علي توفيق، في المصطلح العربي(قراءة في شروطه وتوحيده)، ص 48.

2 - مارتينيه ، أندريه . مبادىء اللسانيات العامة ، ص147.

والأطفال[1]. يذكر أن هذه المصطلحات تتداخل في عدد من المناهج اللغوية، من تاريخية واجتماعية ووصفية وجغرافية، إذ يتناول كل منهج هذه المصطلحات ويحللها من وجهة معينة.

فأي مستوى من هذه المستويات المتعددة يمكن تبني مصطلحاته، لما فيه من تفاوت اجتماعي وعلمي وثقافي وجغرافي وغيرها؟ فقد يتحفظ بعضهم إزاء مصطلحات بعض هذه الفئات، ولاسيما ما يخص المستويات الاجتماعية المتدنية. غير أنه لابد من الإشارة إلى أنه إذا دُرست هذه المراتب الاجتماعية للغة وفق المنهج التاريخي، فإنه يمكن أن تتغير هذه المستويات اللغوية مع الزمن، فما هو سوقي أو مبتذل أو غير رسمي قد يصبح رسمياً وأدبياً، أو العكس.

وجاء في ديباجة **ندوة فاس(2000)** حول موضوع التراث والألفاظ الحضارية، ما يلي: المصطلح يكون محدد الدلالة، يمكن أن يفهم معناه إذا ذكر مفرداً، أما تعدد الدلالة في الألفاظ فهي غير اصطلاحية لأن فهمها يكون حينئذ مرتبط بالسياق، ومن هنا كانت صعوبة التعامل مع الألفاظ التراثية. ويعكس هذا الموضوع ما أفرزته اللهجات والحدود الجغرافية والنزعات الاجتماعية من ألفاظ متباينة، ومترادفة للتعبير عن مدلول واحد، حتى لو كانت هذه الألفاظ من أصول عربية، نحو سجادة وزربية، وطِّنْفِسة وهي كلها بمعنى واحد.

وهكذا يمكن تلخيص مشكلات اللهجات العامية في محورين: محور أفقي يخصّ التمايز الجغرافي، ومحور عمودي يتعلق بالتمايز الاجتماعي. فتكمن المشكلات الجغرافية في النزعة الإقليمية التي تلعب دوراً في الخلط الاصطلاحي والتشتت في وضع المصطلح، أما الإشكالات المتعلقة بالتمايز الاجتماعي، فتبرز من خلال المستويات الاجتماعية المتباينة للغة من مختصين وعامة بدرجاتها (الشعبية والمهنية والثقافية والعلمية المختلفة) .

3-2-3- اقتراحات لحلّ مشكلات العاميات:

3-2-3-1- ففي المشكلات الجغرافية فيما يخص نوع اللهجة التي يمكن اعتمادها عند اللجوء إلى اللهجات العامية، ثمة حلول متأثرة بالمناهج **الوصفية**، تُفضل اللغات الشائعة والمستعملة على اللغات المهملة، واللفظة الرائجة الفصيحة على النادرة أو الغريبة، وضرورة تجنب الكلمات الفصيحة التي تتسم بطابع الغيب للهجة العامية، أو قد يحدث نطقها على طريقة العامي التباساً. وذلك بإجراء دراسة ميدانية، وجمع استبيانات على المصطلحات المترادفة المتعددة على مستويين: مستوى الاستخدام العلمي الخاص بين المتخصصين والعلماء، وفي البحوث والمؤلفات والترجمات، ومستوى الاستخدام الشعبي العامي العام في الوطن العربي، ثم محاولة معرفة نسبة شيوع كل منها على المستويين كل على حدة[2].

1 - ينظر : باي ، ماريو . أسس علم اللغة ، ص138- 139. ووافي ، علي عبد الواحد . علم اللغة ، ص168 ، وما يليها . والقاسمي . علم اللغة وصناعة المعجم ، ص67، وما يليها . وعمر، أحمد مختار. صناعة المعجم الحديث ، ص159 ، 160 .

2 - ينظر: الحمد، علي توفيق. في المصطلح العربي(قراءة في شروطه وتعريبه)، ص51052.

ومن ذلك أيضاً ما دعا إليه الأستاذ الزيات في فتح باب الوضع على مصراعيه وإطلاق القياس في الفصحى، وإطلاق السماع من قيود الزمان والمكان.[1] وقدم المقترحات التالية لتحقيق هذا الهدف، وتتمثل بأن يقوم المجمع بجمع ألفاظ الحضارة الموضوعة والمسموعة والمنقولة في مصر أو في غيرها من الأقطار العربية، فيكلّف محرريه بالخروج إلى المتاجر والمصانع والمزارع، فيسألون كل جزء من أجزائها وكل نوع من أنواعها، وتدوينها لتقديمها إلى اللجان المختصة لغربلتها وتصنيفها، وتفريغها في معجم حضاري خاص. ومن الواضح أن المشروع المقترح عمل كبير يتطلب عدداً كبيراً من المحررين المدربين على جمع البيانات اللغوية وعدداً آخر من الخبراء لوضع الاستبيانات وغيرها من النواحي الفنية، وهي أعمال تحتاج إلى مال وخبرة ووقت[2]. وكان تعقيب العقاد على ذلك أن :" هناك شيء يمكن أن نتفق عليه، هو أن المحدثين لهم حق في وضع اللغة، أما مدى هذا الحق فيجر إلى خلاف". ويشترط العقاد في الوضع أن يجري الكلام على أصول كلام العرب، لأن الحق المطلق الذي لا يلزم إلا صاحبه ليس بحق وإنما الحق ما يلتزمه الآخرون[3].

ومن قرارات **مجمع اللغة العربية في القاهرة** في هذا المجال، أن يعنى المجمع بجمع المصطلحات الفنية التي يستخدمها العمال في مصانعهم، والتجار في متاجرهم وأسواقهم، والزراع في مزارعهم، حتى إذا اجتمعت له طائفة صالحة من هذه المصطلحات نظر في وضعها في معجمه، بعد صياغتها وفق الأوزان العربية. وكل كلمة يقبلها المجمع يجب تخريجها وتدوين مقابلها العامي أو الأجنبي. ويحسن ذكر المناسبة أو الأصل اللغوي الذي يعتمد عليه في اختيار الكلمات[4].

ومن ذلك أيضاً توصيات **ندوة الرباط (1981)** التي دعت إلى: الاهتمام بالجمع الميداني للمصطلحات الحرفية التي يستخدمها العمال في مصانعهم والتجار والزراع. وتفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة المبهمة ومراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي من دون التقيّد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي. ومن توصياتها أيضاً تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء، ويشترط أن تكون مشتركة بين عدد من اللهجات العربية، وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلاً[5].

يشار إلى أن ثمة معجمات تخصصية استعانت بمصطلحات من أوساط العامة منها، **(معجم الألفاظ الزراعية)** لمصطفى الشهابي الذي صرّح في المقدمة بأنه عند وضع أسماء الحشرات الزراعية التي جهلها رجح الطريقة السهلة التي يعرفها الزراعيون والفلاحون في البلاد العربية، وهي إضافة اسم الحشرة أو شكلها إلى اسم النبات أو اسم الحيوان الذي تعرف به، فيقول مثلاً، سوسة العدس وسوسة الفول وسوسة الحمص وذبابة الحنطة

[1] - ينظر: مجلة المجمع، 8/ 110. وعبد العزيز، محمد حسن. القياس في اللغة العربية، ص257-258.

[2] - عبد العزيز، محمد حسن. المرجع السابق، ص272.

[3] - محاضرات جلسات المجمع دورة 16/ 377، وما يليها.وعبد العزيز، محمد. المرجع السابق، ص259.

[4] - الخطيب، عدنان. العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، ص 346، 347.

[5] - ينظر: الكتاني، عزالدين.بعض الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات، ص 104-105وسماعنة، جواد حسني. منهجية وضع المصطلح العربي، في" ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية"، ص90-91.

وقملة التفاح وفراشة الزعرور وبقة بذر القطن، وقَتُع الصفصاف، وخنفساء الدقيق[1]. (سيفصل ذلك في نهاية هذا الفصل عند دراسة المعجمات التخصصية في ضوء الجوانب الدلالية).

3-2-3-2- وهناك حلول متأثرة بالمناهج **الاجتماعية** من خلال تحديد المستويات الاجتماعية للغة المستعملة، فمن التوصيات المتأثرة بالاتجاهات الاجتماعية والوصفية في **ندوة الرباط (1981)** : ينبغي أن يكون المعجم ذا قيمة علمية وعملية لذا يجب أن يسجل فيه المفردات المستعملة فعلاً ويشمل ذلك :

1- اللغة العربية الإقليمية الفصيحة المستعملة في مختلف المجالات : القرآن، الكتب العلمية والأدبية، المقالات الصحفية، المواد المذاعة بالراديو والتلفزيون.

2- تسجيل الاستعمالات العربية الإقليمية الفصيحة، والنص على محليتها وعلى موطنها.

3- الكلمات المولَّدة والمعرَّبة ما دامت قد دخلت لغة الحياة، واستعملها المثقفون، على أن يشار إلى ذلك في المعجم برموز[2]. وأن يشار كذلك إلى المعلومات الخاصة بالاستعمالات والأسلوب الذي يرد فيه المدخل أو التعبير الاصطلاحي والسياقي، أو الشاهد أو الكلمة، وذلك بذكر التعبير المناسب كما يلي :

يرد فقط في التعابير التالية، قديم، لم يعدّ شائعاً، حديث، دارج، رسمي ، فكه، مهين، محظور، مستهين، عاطفي، محبب، نادر، شائع، أدبي، شعري، مجازي، خاصة بلغة الأطفال، سوقي، مأثور، قرآني، مع ذكر الآية والسورة، متعلق بالتخفيف البلاغي، صيغة مبالغة، من الأحاديث النبوية، كنسي، توراتي[3].

فهذه الملاحظات والتوصيات فيما يتعلق بالتصنيفات الاجتماعية للهجات يختصّ بالمعجم اللغوي العام، إلا أنه يمكن الاستفادة منها في المخزون اللغوي والمصطلحي، إذ يمكن أن تخدم المعجمات المصطلحية والمستندات المصطلحية وبنوك المصطلحات.

3-2-3-3- ويمكن إغناء المصادر المصطلحية، بالإفادة من جميع أشكال اللهجات العامية، بمستوييها الجغرافي، المتمثل بجمع المفردات من مختلف الأقطار العربية، والاجتماعي من خلال جمع مفردات من جميع التدرجات والمستويات الاجتماعية، من علمية وشعبية وأدبية ورسمية، وغيرها، بتحديد مستوى الاستخدام اللغوي للمصطلح، وتحديد سياقاتها. ويمكن ضبط هذه الطرائق وتنظيمها في تقانات الحاسب المتنوعة في الخزن والضبط والتنسيق، تجنباً للوقوع في مشكلة تعدد المصطلحات أو تشتتها.

4- تعدد المصطلحات والتنمية المصطلحية

(الترادف- الاشتراك اللفظي- تعدد المعنى)

إن المصطلح التقني ينزع إلى أن يكون وحيد اللغة، أو فريد الإحالة في كل مجال خاص من المعرفة، وأن تكون أشياء العالم مصنفة ومتميزة بعضها عن بعض، لتجنب الغموض واللبس[1]. فالأصل في اللغات أن

---

1 - ط2، 1957، المقدمة

2 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية ، ص6.

3 -- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المرجع السابق ، ص8.

يعبر اللفظ الواحد عن المعنى الواحد، غير أنه قد تدل ألفاظ عدة على معنى واحد، وهو ما يسمى بالترادف Synonymy وقد تقبل لفظاً واحداً للدلالة على أمرين مختلفين اختلافاً بيناً، وهو ما يسمى بالمشترك اللفظي. وهناك البوليزيمي Polysemy (تعدد المعنى) الذي يختلف عن الهومونيمي Homonymy (المشترك اللفظي)، إذ جعل بعض الباحثين، على ضوء النظرية التاريخية، كلاً من "الاشتراك اللفظي− Homonymy"[2]، و"تعدد المعنى− Polysemy"[3] مصطلحين مختلفين ومستقلين، فكلاهما يتفقان في دلالة كلمة واحدة على مدلولين اثنين، عكس الترادف، ورأوا أن الفرق بين الاشتراك اللفظي وتعدد المعنى متعلق بتاريخ الكلمة. فالدلالتان مختلفتان لصيغة صوتية واحدة تعدّان كلمتين مختلفتين في إطار تعدد المعنى، ويقوم ذلك على وسائل تأصيلية اشتقاقية. أما التحليليون فميزوا البوليزيمي إذا كان المثالان يملكان "ملمحاً دلالياً" مشتركاً بينهما على الأقل، أما الهومونيمي فعندما لا يوجد الملمح المشترك. فالهومونيمي مفردات تتفق نطقاً ولكن تقع في مجموعات مختلفة من الرصف[4].

ستحاول الفقرة القادمة بيان أسباب وجود هذه الظواهر من التعدد الدلالي مقابل مصطلح واحد، ثم الانتقال إلى دراسة مشكلاتها، واقتراح الحلول لمعالجتها.

4−1− أسباب تعدد المصطلحات وفوضويتها:

ستتطرق هذه الفقرة إلى بيان أسباب تعدد المصطلحات على أكثر من مستوى، قديماً وحديثاً، وعلى مستوى الأفراد والمنظمات، وعلى المستويين النظري والتطبيقي، وذلك بقراءة خطط هؤلاء المعجميين والمصطلحيين، من أفراد ومنظمات، ومدى تطبيق ذلك في معجماتهم ومساردهم، أو بأمثلة من مجالات وميادين مختلفة، (من خلال بيان الأسباب التنظيمية والتقابلية والتاريخية والاجتماعية والنفسية).

4−1− 1− ففي رأي **القدماء** أن من أسباب الترادف أن يكون من واضعين، بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ثم يشتهر الوضعان. أو أنه نتج عن تداخل اللغات واللهجات، أو هو من المتباينات بالنظر إلى الصفات[5].

---

1 - الشاوني، أحمد بد عبد الله. المصطلح وعلاقته باللغة العامة عند الغربيين، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، ص 78.

2 – يدل على اتفاق بين اللفظ مشافهة ، أو في الكتابة خطأ ، أو في كليهما معاً، مثلاً كلمة " الغروب" تدل على غروب الشمس وهي مصدر " غرب" وتدل على الدلاء العظيمة وهي جمع لكلمة " غَرْب "، ومن أمثلة الكلمات المتطابقة في النطق في الإنكليزية : (hair) شعر، و(heir) وريث .

3 - الذي يشير إلى الحالات التي يكون فيها الجذر المعجمي الواحد له أكثر من معنى أو several meaning of word ، مثال ذلك مصطلح (كلية) يدل هنا على مؤسسة أكاديمية تخصصية يختلف عن مصطلح (الكلاية) الذي يدل على العموم والشمول ، فالصيغة واحدة والدلالة مختلفة.

4 - للتفاصيل ينظر: كتابي(التطورات المعجمية)، ص176، وما يليها.

5 - للتفاصيل ينظر : السيوطي . المزهر ، 1/ 241- 325، وما يليها .

وعالج العرب ألفاظ لغتهم معالجة استثمار، فأكثروا فيها المترادفات لمعنى واحد، أو معانٍ متشابهة فتضاعفت المترادفات أضعافاً مضاعفة، لحشد ألفاظ كثيرة عدّت مترادفة على ضعف الشبه والصلة بينها. لانشغالهم بالموسيقا اللفظية وولعهم بها، فتضخم معجم المترادفات، ففرح المثبتون، وتهكم المنكرون[1].

ولوحظ التعدد الدلالي ضمن مصطلحات الحقل الواحد، إذ كان القدماء يطلقون على المصطلح نفسه في العلم نفسه تسميات مختلفة، من ذلك أن الغانمي – مثلاً– سمى باباً من أبواب البلاغة "الإشباع" وسماها أبو العسكري وابن الأثير "الإيغال" وأطلق بعضهم أسماء مختلفة على فن واحد كتسميتهم "التجنيس" جناساً ومجانساً ومماثلاً وتماثلاً، و"التورية" إيهاماً وتوجيهاً وتخييلاً.[2] إذ كان المؤلف يطلق على المفهوم الواحد عدد من التسميات أو العكس، تطلق تسمية واحدة، على عدد من العلوم، وقد تتعدد المسميات في المجال الواحد، من أمثلة ذلك في مصطلحات العلوم الأدبية واللغوية، (الإدماج) الذي يعني في علم العروض التدوير. وفي علم البديع أن يتضمن الكلام معنيين. وهناك (الازدواج) الذي يعني في علوم اللغة المشاكلة بين لفظين بالإبدال في حروف أحدهما، مثل مأزورات غير مأجورات. وفي علم البديع، تناسب المتجاورين، مثل، من سبأ بنبأ. وكذلك(الإرداف) يختلف مفهومه في النحو عن مفهومه في علم البيان وغيرها من الأمثلة العديدة.

4–1–2– غير أن ما يميز ظاهرة التنمية اللغوية عند القدماء أن العرب كانوا منتجي معظم العلوم والمعارف، بخلاف الحال في **العصر الحديث**، إذ أصبحت دول الشمال هي التي تنتج المعرفة وتبتكر المصطلحات الجديدة، في حين يكتفي الدارسون في دول الجنوب بالاستهلاك[3]. وأهم ما يتسم به وضع المصطلح أيضاً طابعه العفوي، وهي عفوية لا تقترن بمبادئ منهجية دقيقة، وقد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السلبية، وفي مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح، وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية[4].

والصعوبة الحقيقية ليست في التحكم في طرائق وضع المصطلح أو العجز في صياغته، ولكن الصعوبة الأساسية تكمن في الاعتراف العلمي بالمصطلح، لأن أساسيات المصطلح أن يكون واحداً موحداً، وأن يكون متفقاً عليه، فهو كاسم العلم لا يجوز أن يحمل الإنسان أكثر من اسم رسمي به.[5] وقد شهدت عملية نقل العلوم في العصر الحديث غزارة المترادفات والمتعددات والمشتركات اللغوية في المجالات المختلفة، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة، منها:

4–1–2–1– **الأسباب التنظيمية:**

---

1 - شاهين، توفيق محمد. المشترك اللغوي(نظرية وتطبيقاً)، ص 223-224.

2 – ينظر: مطلوب، أحمد. في (معجم المصطلحات البلاغية وتطورها) المقدمة، ص8-9.

3 - السباعي، عبد الناصر. مشكلة المصطلحات في علم النفس، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، ص821.

4 - الفهري. اللسانيات واللغة العربية، ص 394.

5 - طبي، محمد. وضع المصطلح، ص46.

4-1-2-1-1- وجد **ناقلو العلوم** أنفسهم في بداية عصر النهضة الحديثة أمام تراث ضخم لابد أن ينقلوه إلى العربية، في أسرع وقت، ولم يكن هؤلاء المترجمون في أول الأمر من العرب، وكانوا جميعاً ضعافاً في العربية، فلم تمكنهم ثقافتهم اللغوية من أن يضعوا مصطلحات عربية، ولم يكن هناك تخصص في الترجمة، فكان المترجم يعمل في علوم مختلفة، ولم يكن جميع المترجمين يُلمون بالعلوم التي ينقلونها[1]. إلى جانب اختلاف آراء المترجمين في تعريب المصطلحات الأجنبية إلى العربية، فثمة من يرى باقتباس المصطلحات الأجنبية كما هي إلى اللغة العربية، في حين يرى آخر بأن تترجم الكلمات بأمانة تامة عن طريق صوغ مصطلحات عربية خاصة بها[2]. بالإضافة إلى فقدان الاتصال بين النقلة والمؤلفين في مختلف الأقطار العربية، ففي كل قطر توضع مصطلحات جديدة لا يعلم علماء الأقطار الأخرى عنها شيئاً، وتكاد تكون الصلات مقطوعة بين أساتيذ الجامعات وكلياتها[3]. وفي هذا المجال يرى المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط ، أن اختلاف أستاذ الرياضيات مع أستاذ الفيزياء في كل ثانوية هو السبب في تعدد المقابل العربي للمصطلح العلمي الأعجمي.

و ازدادت هذه المشكلات الدلالية مع انتشار الترجمة الآلية، التي ارتبطت منذ بدء القيام بها عام (1949)، بالرغبة الشديدة في نقل الكتب العلمية، بصورة سريعة، من لغة إلى أخرى، ذلك أن الكتاب العلمي قد يفقد منفعته العلمية خلال وقت لا يتعدى الوقت الذي يتطلب الترجمة[4].

ويلاحظ أن معظم المعجمات التخصصية يغلب عليها سمة تعدد المصطلحات، سواء أكانت مؤلفة من قبل الأفراد أم المؤسسات. من مثل **(معجم اللسانية)**[5] إذ صرّح مؤلفه في المقدمة، أنه لم يكتفِ في معظم الأحايين بوضع مقابل واحدٍ للمفردة الفرنسية الواحدة، بل كان يعرض لمعظم الألفاظ العربية التي تتضمن دلالتها المعنى اللساني أو التي استعملها الباحثون العرب في المضمون ذاته، وذلك إيماناً منه بأن الزمن وحده هو الذي سيعطي الأسبقية لهذه اللفظة أو تلك. لذا يلاحظ شيوع ظاهرة التعدد الدلالي بكثرة في هذا المعجم، على صعيد اللغتين، اللغة المتلقية واللغة المرسلة، فقد يرد مصطلح عربي معين مقابل عدد من المصطلحات الأجنبية، من مثل: مصطلح (إدراك) الذي يرد أمام مصطلحات أجنبية مختلفة، منها:

Appre'ciation: تقدير، إدراك   Cognition: إدراك، معرفة، تفكير

Compre'hension: إدراك، فهم، استيعاب   Percept: مُدْرك حسياً

Perception: إدراك حسيّ   Perceptif: مُدْرك، حاس

Conception: إدراك ذهني.

1 - عبد الباقي، ضاحي. المصطلحات العلمية والفنية وكيف يواجهها العرب المحدثون، ص64، وما يليها.

2 - الدباغ، عبد الوهاب. تعريب المصطلحات الجغرافية وضرورة توحيدها في العالم العربي، اللسان العربي، ج4، ص 174.

3 - الشهابي، مصطفى. المصطلحات العلمية، ص116.

4 - ينظر: زكريا، ميشال. الألسنية .ص100، وما يليها.

5 - بركة، بسام.

أو العكس، فقد يقابل مشترك لفظي أجنبي معين عدداً من المقابلات العربية، مثل (Accent) الذي يقابل بالعربية المصطلحات التالية: 1- لَهْجة، لُكْنَة. 2-نَبْرَة.3- حَرَكَة، شَكْلَة، علامة مُميزة. ويرجع ذلك إلى اللغة الأجنبية نفسها إذ يحمل مصطلح (Accent) عدداً من المعاني، وهو ما يسمى بـ" Polysemy"

فتعدد المقابلات العربية أمام المصطلح الأجنبي الواحد يؤدي إلى هدر المواد وإلى التباس وفوضى في المصطلحات. (ستفصّل ظاهرة تعدد المصطلحات في المعجمات التخصصية في نهاية هذا الفصل عند دراسة هذه المعجمات).

4-1-2- 1-2- وهناك أسباب تتعلق بتعدد **الجهات** و**المؤسسات** التي تتولى عملية وضع المصطلح العلمي، كالهيئات اللسانية، والجامعات والمعاهد العلمية. من مثل المجامع اللغوية في كل من دمشق والقاهرة وبغداد وعمان والسودان، وهناك المكتب الدائم لتنسيق التعريب، وغيرها من مؤسسات ومعاهد وهيئات مختلفة. فمن أهم الإشكالات التي عرفتها المؤسسات العلمية العربية مع بداية هذا القرن هو كيفية التعامل مع المصطلحات الحديثة وضعاً أو تعريباً، إذ تعددت التوجهات وما صاحبها من خلط وإبهام والتباس، وعدم التمييز بين ما هو علمي تقني صرف ومستحدث، وما هو حضاري، وكان مرد هذا الخلط هو غياب نظرية مصطلحية، مع كل الجهود التي تبذل، فقد ترتب على غياب نظرية مصطلحية ارتباك في وضع المصطلح وتوحيده، كما حالت عن إيجاد نسق نمطي لتوحيد المصطلح[1].

تتنوع الصياغة العربية وتتعدد بتعدد طرائق توليد المصطلحات، من مجاز، واستعارة، واشتقاق ونحت وتركيب، وغيرها. فربما تنوع هذه الطرائق كان من أسباب عدم التنسيق في أنظمة الهيئات اللغوية العربية، فهذه المؤسسات والمنظمات، في أثناء قيامها بالترجمة وتعريب المصطلحات لم تستخدم طرائق علمية موحدة، بل متضادة، الأمر الذي أدى إلى التباين في البلدان العربية، إلى جانب أن جهود هذه المؤسسات العديدة في تعريب العلوم تتسم بضعف التنسيق، وبتضارب الاجتهادات، ويعود هذا إلى غياب التعاون المنظم بين الجامعات ومعاهد البحث العلمي، أو إلى فقدان الندوات الدورية في مختلف القطاعات، ويعزى أيضاً إلى أن مجامع اللغة في البلاد العربية لم تهتد بعد إلى أسلوب عملي لتنسيق جهودها، وجعل خططها الدراسية متضافرة متكاملة[2].

وإن فوضى تنظيم المصطلحات لا تعود إلى تعدد الجهات المختلفة فحسب، بل إلى تنوع مناهج الجهة الواحدة، فمثلاً في الوقت الذي يقرّ فيه مجمع القاهرة مبدئياً أن المصطلحات العلمية والفنية والصناعية يجب أن يُقتصر فيها على اسم واحد خاص لكل واحد، يلاحظ أنه بعد بضع جلسات يقرّ مادة أخرى تنصّ على أن تضاف كل لفظة سرت في البلاد العربية إلى جانب ما وضعته اللجنة المجمعية. من أمثلة ذلك، أن معجمَين متخصصين في الجغرافية والجيولوجية صدرا عن مجمع اللغة العربية في القاهرة، يلاحظ عند المقارنة بينهما اختلافاً بيناً في المرادف العربي للمصطلح الواحد. من مثل، مصطلح (agglomerate) جاء في المعجم الجغرافي (راهصة بركانية)، وفي المعجم الجيولوجي (رَصيص بركاني). ومقابل (alluvial plane) في

---

1 - أبو العزم، عبد الغني. المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية، ص 4.

2 - العيسوي، بشير. الترجمة إلى العربية، ص108.

الجغرافي (سهل غريني)، وفي الجيولوجي (سهل طميني). ومقابل (anticlinorium) في الجغرافي (حدَبة متغضنة)، وفي الجيولوجي (تحدّب مركّب). ومقابل (aquifer) في الجغرافي (طبقة خازنة للماء) وفي الجيولوجي(مستودع ماء أرضي). ومصطلح (ablation) جاء في المعجم الجغرافي (سَجْح)، وفي المعجم الجيولجي (تَذْرِيَة). ومقابل(abrasion) في المعجم الجغرافي (سَحْج)، وفي الجيولجي (بَري). ومقابل (aeolian deposits) في الجغرافي (رواسب هوائية) وفي الجيولوجي (رواسب ريحية)[1].

وفي مجال ذكر اختلاف التسميات العربية باختلاف البلاد العربية، لابد من الوقوف عند بعض **معجمات مكتب تنسيق التعريب**، من مثل، معجم الجيولوجيا، ومعجم الرياضيات، والفيزياء والكيمياء، والجغرافية، وغيرها التي صدرت في عام (1971). إذ يذكر القائمون على هذه المعجمات في مقدمة هذه المعجمات أنهم أخذوا على بعض الكراسات المصطلحية أنها اقتصرت على إيراد المقابل العربي المقرر من طرف الوزارة المصرية للمصطلح العلمي الإنكليزي، في حين يقتضي التنسيق أن يثبت أمام اللفظين الإنكليزي والفرنسي للمصطلح العلمي جميع مقابلاتهما من لدن سائر الهيئات والمراجع العلمية بمختلف البلاد العربية، وتحقيقاً لذلك جمع رجال المكتب كل ما توفر لديهم من هذه الحصيلة التعريبية وأثبتوا أمام كل مصطلح أعجمي مختلف مقابلاته العربية، وأشاروا إلى مصادر هذه المقابلات بمختصرات ورموز. والمصطلح الذي وضعه المؤتمر في الضلع المعنون بالجمهورية العربية المتحدة لا يعبر عن رأي القطر المصري بل يعبر عن رأي المؤسسة أو الهيئة التي ينتمي إليها ممثل مصر في المؤتمر فإذا عرض مثلاً للمؤتمر المصطلح الرياضي "Expression" وكان يمثل مصر عضو من مجمع اللغة العربية بالقاهرة فإن المقابل العربي هو "عبارة " هو الذي سيوضع في ضلع ج ع م وإذا كان هذا الممثل عضواً في المجلس الأعلى للعلوم بالقاهرة فإن المقابل الذي سيوضع في ذلك الضلع هو "صيغة" وإذا كان موظفاً بوزارة التربية والتعليم فإن المقابل سيكون "مقدار" وإذا عرض للمؤتمر المصطلح الرياضي Incommen surable quantities فإن المقابل العربي المصري سيكون إما " كميات لا تعد " وإما " مقادير غير مشتركة" ، و إما "مقادير غير قياسية " بحسب الهيئات التي ينتمي إليها ممثل الجمهورية العربية المتحدة من الهيئات الثلاث المذكورة. (للمزيد من الأمثلة في نهاية هذا الفصل عند دراسة الجوانب الدلالية في المعجمات التخصصية).

ولا شك أن مثل هذه الخطط تسهم في تعدد المصطلحات وتعقدها، بدلاً من وضع مقابل عربي موحد أمام مصطلح أجنبي محدد، مهما اختلف التخصص أو اختلفت الهيئات المصطلحية. وإن عدم استخدام مصطلح واحد لكل مفهوم على مستوى أقطار الوطن العربي، يؤدي إلى أن الخدمات اللغوية في المنظمات التابعة للأمم المتحدة ستكون عاجزة عن خدمة العرب والعربية في المحافل الدولية كما ينبغي[2]. ولاسيما أن العربية أصبحت واحدة من اللغات المعتمدة في الأمم المتحدة.

---

1 - الخطيب، أحمد شفيق. معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية، ص 746-747.

2 - الحمد، علي توفيق. في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده)، في مجلة " التعريب" ، العدد العشرون، ص48.

4-1-2-2- وهناك أسباب **تقابلية** تتعلق باللغات الأجنبية المرسلة، إذ يتعدد المصطلح العربي بتعدد اللغات الأجنبية لتي تستقي منها العربية مصطلحاتها العلمية. وقد تعددت اللغات المصدّرة إلى العربية، أو المؤثرة فيها مع اختلاف العصور، فقديماً دخلت إلى العربية الكلمات الفارسية والإغريقية والرومية، ثم شاعت اللغة العثمانية، ثم انتشرت في العصر الحديث اللغات الأوروبية الحديثة ولاسيما الإنكليزية والفرنسية.

فمن هذا التعدد المصطلحي في المجالات العامة، أن عدداً من الألفاظ ضمن الحقل الواحد، تعددت مسمياته باختلاف اللغات المرسلة، من ذلك على سبيل المثال أن كلمة (نُزل) يقابلها عدد من المفردات الأجنبية، تنوعت بتنوع اللغات الأجنبية المصدرة، منها، فندق(يونانية)، بانسيون(لاتينية)، لوكاندة (إيطالية)، بالاس(فرنسية)، أوتيل(فرنسية)، وغيرها. وقد تتعدد المقابلات العربية مع تعدد مصادر اللغات المؤثرة، من ذلك تعدد المقابلات العربية من، مقصف، ومقهى، ومطعم، واستراحة، وغيرها، أمام الكلمات الأجنبية المختلفة باختلاف مصادرها، مثل، خان(فارسية)، بار (فرنسية)، كافيتيريا(إيطالية)، كازينو(إيطالية)، كوفي شوب(إنكليزية)، وغيرها.

يذكر في هذا المجال أن كلمة (ورشة) التي هي تعريب للكلمة الإنكليزية Work shop، حاول المجمعيون إيجاد كلمة عربية مقابلة لها فوجدوا عدداً من الكلمات (مَشغَل، ومُحْتَرف، ومَرسَم، ومَصنع، ومَعمل) ولكل كلمة منها دلالتها الخاصة بها وهي غير مترادفة[1].

وهكذا تتعدد المصطلحات العربية مع اختلاف اللغات الأجنبية المؤثرة في كل بلد عربي، إذ تستعمل الإنكليزية لغة ثانية في بعض الأقطار العربية كما في معظم بلدان المشرق العربي، في حين تشيع الفرنسية في بلدان أخرى كما في بلدان المغرب العربي. الأمر الذي أدى إلى تعدد المصطلحات للمسمى الواحد، فمثلاً تستخدم الإنكليزية " إيدز Aids" للدلالة على مرض نقص المناعة المكتسبة، في حين تستخدم الفرنسية للدلالة نفسها مصطلح "سيدا ". كما تستخدم الإنكليزية "نتروجين Nitrogen"، في حين تستخدم الفرنسية "آزوت Azote " للمادة الكيميائية نفسها.

وقد تحدث الازدواجية في اللغة الأجنبية نفسها، فلفظة يستخدمها البريطاني غير التي يستخدمها الأميركي. فمثلاً يستعمل الفيزيائي الأميركي electron tube فتترجم عنه " أنبوبة الكترونية"، في حين يكتب الفيزيائي البريطاني electron valve فتترجم عنه "صمام الكتروني"، وقد يستعمل العلماء في البلد ذاته مصطلحين مختلفين استعمالاً متبادلاً، كما في كلمتي period، epoch فتأتي ترجماتهم لتلك المصطلحات غير محددة بواحدة منها، فيقال : "عصر" تارة، و" حقبة " تارة أخرى[2]. وقد يضطر عدد من المؤلفين إلى إثبات كشف بالمصطلحات الأجنبية ومقابلاتها العربية التي استعملوها في مؤلفاتهم حتى يتمكن القارئ من الرجوع إلى الأصل الأجنبي.

1 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص156.

2 - الخطيب، أحمد شفيق. معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية، ص747.

وقد يحصل هذا التنوع والتعدد في المقابلات العربية أمام اللغة المرسلة نفسها، من خلال تنوع طرائق وضع المصطلحات وتعددها، في كل من اللغتين، وعدم إقامة تنسيق أو تناظر بينها، فتعتمد المصطلحات الأوروبية في اشتقاقاتها على التركيب من لواحق مختلفة ومتنوعة، في حين تعتمد العربية على المجاز أو الاشتقاق، وغير ذلك، فهذا اللا تناسق في تركيب المقابلات يؤدي إلى عدم التناظر والتعدد والاضطراب. من مثل، foundation: مقابلاتها العربية، أساس. تأسيس. مؤسسة، إذ اتفقت هذه المقابلات في المادة وتنوعت في الاشتقاقات. أو العكس، فقد تتفق المقابلات في الاشتقاق ولكنها تختلف في المواد من خلال اعتمادها على مترادفات عدة، وما أكثر هذه الحالات في المعجمات، من مثل، Refined (adj): مُنَقّى، مُكرَّر، مهذَّب، مصقول.(ستُفصل هذه الأمثلة في نهاية هذا الفصل).

4-1-2-3- وهناك أسباب **تاريخية**، إذ تتطور دلالات الكلمات عبر الزمن، بالتوسع أو التخصيص أو التحويل، بتماثل المعاني، كتماثل في الشكل، أو تماثل في الوظيفة، أو تماثل في الحالة، وغيرها من مختلف أشكال المجازات والاستعارات.

ويمكن لمس هذه التطورات في الدلالات عند النظر في معاني المواد في المعجمات، فقد لا يجد القارئ في الوهلة الأولى ما يجمع بين معاني بعض المواد ، أما إذا أمعن في معانيها فسيلاحظ أن معظمها أشكال من التطور الدلالي حدث وفق تماثل في الشكل أو الوظيفة أو الحالة أو غيرها.

من أمثلة ذلك، (رفه) الذي كان يطلق على الإبل التي تورد كل ما شاءت كل يوم، ثم اتسع هذا المعنى ليدل (الإرفاه) على مظاهر التنعيم وسعة العيش، ثم صار (الرفه) يحمل معاني الراحة، يقال رفّه عنه أي كان في ضيق فنفس عنه،(فالرابط بين هذه الدلالات هو الاستعارة عن طريق تماثل الحالة). ومن ذلك(رحل) الذي كان يطلق على سرج البعير، ثم اتسعت دلالة (الرحل) لينتقل من موضع ركب الراكب إلى الدلالة على المنزل والمسكن،ثم ما يصحب المنزل من أساس، ثم اتخذت معاني ذهنية،فارتحل القوم أي انتقل، (فالتطور الدلالي هنا هو نتيجة الملابسة في المكان). ومن ذلك أيضاً (ركب) الذي هو من تقاليب (برك) الذي اختصّ ببروك الجمل أي جلوسه وقعوده، ثم اتسعت دلالة (ركب) لتطلق على راكب كل دابة، ثم على راكب كل شيء كالسفينة وغيرها. ومنها ركّب الشيء أي وضع بعضه على بعض، (تماثل في الوظيفة).

واعتماداً على المنهج التاريخي هناك من يرى أن قوانين الانتخاب الطبيعي تعمل في اللغة عن طريق الاستعمال والزمن وتطور الذوق اللغوي العام للأمة، فهناك ألفاظ تبدو ضعيفة وتَقوى مع الزمن وأخرى تبدو قوية سليمة ولا تصمد أمام الاختبار. من أمثلة كلمات كانت رائجة ثم زالت، المِسرّة والإرزيز والسفير (للتلفون)، والمائه (للهيدروجين)، والضريم (للبنزين)، والمَحِر (للأوكسجين وللترمومتر)، والمِرواز (للبارومتر)، والجُماز (للترام). وكلمات أخرى تعايشت مع المرادف العربي مثل، الأمونيا والنشادر، والبوليس والشرطة، والهاتف والتلفون، والمحرك والموتور [1]. فالترادف يتقلص مع الزمن ليقتصر على العدد القليل، فالكثرة الكاثرة تنحسر عن

1 - الخطيب، أحمد شفيق. معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية، ص 745.

ميدان الحياة اللغوية فتضمحل، ولا يبقى منها على الألسنة والأقلام إلا اليسير أو النادر، ليعيش الباقي في طيات التاريخ، وكذلك حال المشترك والأضداد، من التفرعات اللغوية المتقلصة مع الأيام[1].

4-1-2-4- وهناك أسباب **اجتماعية**، إذ تمثل لغات المجموعات الاجتماعية بصورة خاصة سمات مميزة تعود إلى الثقافة وطرائق العيش، كما تعود إلى النشاط الاقتصادي والتقني الذي تمارسه المجموعة، و يدل هذا بحسب تعبير ماييه Meillet على وجود تنضيد اجتماعي للغة. فبعض الكلمات التي تتضمن معنى عاماً إنما هي ملك مشاع ومشترك بين أعضاء الجماعة، وإن لبعض الكلمات الأخرى معاني سياقية متعددة وكل واحدة من هذه المعاني يكوّن معنى ما، له الحظوة عند مختلف الجماعات. وهناك أيضاً كلمات تنتسب فقط إلى مجموعة اجتماعية معينة، ويكون لهذه الكلمات معنى خاص كما في الكلمات التقنية[2]. وإن كثيراً من كلمات المصطلحات المهنية والفنية قد تجد طريقها إلى اللغة المشتركة وتنفذ إليها والعكس بالعكس. وبهذه الطريقة ذاتها تنتقل معاني الكلمات من مجموعة لغوية إلى أخرى، ويمكن القول إن الاتجاه في مثل هذه الحالات يميل نحو التضييق في معنى الكلمة حين تنتقل من الاستعمال العام إلى المجالات المتخصصة.

كما تنتج المترادفات باختلاف المستويات الاجتماعية، فتختلف المفردات الشعبية عن المفردات الراقية، والمتعلمة عن غير المتعلمة، والمتخصصة عن العامة، أو المحترفة عن غير المحترفة، هذا على المحور العمودي، أما على المحور الأفقي فتختلف المفردات من منطقة إلى أخرى. وثمة من يرد هذا التنوع إلى غياب المعيارية للمصطلحات في اللغة، فوجود مستويات معجمية مختلفة في إطار اللغة المختصة الواحدة، أدى إلى تعدد المصطلحات التي لم يتم حصرها بدقة وتقنينها في المعجم، إذ يقوم المترجم بأبحاث مضنية ليجد نفسه في مواجهة مشكلة الترادف، في حين أنه ينبغي أن تميل المفردات إلى المحافظة على المعنى، وإلى أحادية الإحالة كي لا تعيق التواصل.[3]

فمثلاً هناك بعض المفردات المشتركة بين الجماعات المختلفة، إلا أن مدلولها يختلف من مجال إلى آخر، من ذلك مصطلح (القرص disc) الذي يستخدم في مجالات مختلفة منها، قرص الشمس (عينها)، وقرص العجين، ولعبة (القرص) من الألعاب الرياضية، إلى جانب استخدامه في مجال الحاسب (القرص المرن والقرص الصلب)، وفي مجال الطب هناك القرص (الذي يوجد في فقرات العمود الفقري). فهذا الاشتراك في اللفظ يعود إلى اعتماد هذه المفردات والمصطلحات على الشكل.

ومن ذلك أيضاً، مصطلح (الضغط) الذي يستخدم في مجالات مختلفة، منها، في مجال الطب، بمعنى ضغط الدم الذي يحدثه تيار الدم على جُدُر الأوعية، وفي الهندسة والميكانيكا القوة الواقعة على وحدة المساحات

1 - للتفاصيل ينظر: قباوة، فخر الدين، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص32-33.

2 - ينظر: جيرو، بيير. علم الدلالة، ص116.

3 - الحمد، علي توفيق. في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده)، مجلة " التعريب"، العدد العشرون، ص 48.

في الاتجاه العمودي عليها. والضغط الجوي في الطبيعة هو الضغط الذي يتركز على نقطة معينة بفعل الثِّقل الذي يحدثه عمود الهواء على هذه النقطة، وغيرها.

4-1-2-5- وهناك أسباب **نفسية**، تتجلى في التسمية التعبيرية التي تميز الشيء بالنسبة لمن يتكلم، وتعبر عن القيمة الشعورية، والتمني، والقيمة الجمالية والأخلاقية التي يعمد المتكلم إلى وصفه بها[1]. ويأتي الترادف نتيجة اختلاف المعنى الانفعالي والتقويمي، فنجد ثنائياً من الكلمات تعبر الواحدة منها عن المعنى بمحتوى انفعالي أو تقويمي يختلف عن الآخر[2].

فقد تتساوى الكلمات في أدائها للمعنى إلا أن الذوق اللغوي يختلف، فقد يستعمل أحدهم "مَحِشَّة" و" منْجَلة" و" مِنقاش" يفضل آخر استعمال مرادفات أكثر شيوعاً مثل "مِحراك" ومِلْزَمة" و" مِلْقط"[3]. وقد يفضل بعضهم (ساهم) على (شارك) لأنها تشير إلى زيادة في المعنى لا تؤديه الكلمة الثانية، وذلك أنها تعني : شارك بسهم أي بجزء من رأس مال الشركة[4].

إن للعوامل النفسية أثرها في تبني بعض المصطلحات من دون غيرها، ومن ثمّ تعمل على انتشارها. فمثلاً يفضل بعضهم استخدام المصطلح العربي على المصطلح الأجنبي، لأنه أوضح في اللغة، وأقرب إلى الذهن، وأكثر طمأنينة إلى النفس، من ذلك في مجال الطب، تفضيل بعضهم مصطلح " الكَرْب " أو " الضغط النفسي" على المصطلح الأجنبي"stress" ، لما يثيره المصطلح الأجنبي من غموض مقارنة بالمصطلح العربي الذي قد يوحي بحالة أخف. ومن ذلك أيضاً ما يتعلق بالأمراض المستعصية والخطيرة أو بعض الحالات التي قد تسبب حساسية عند بعضهم، من مثل، تحفظ بعضهم من استخدام مصطلحات مثل، المراهقة، وسن اليأس، والشيخوخة، والكفيف، وغيرها.

وهكذا يمكن **تلخيص** أسباب تنوع الأنواع الدلالية إلى نقص في المعجمات العربية، بأنواعها المختلفة، والاقتراض المباشر للكلمات الأجنبية بلا قيود، واختلاف طرائق الوضع للمصطلحات العربية على الصعيدين الفردي والجماعي، وعدم التنسيق أو الاتفاق على مبادئ التقييس والمراجعة، واتساع اللغة العربية وأقطارها، وخضوع الأقطار العربية في مراحل من تاريخها لأنظمة أجنبية، والاجتهاد الشخصي والفردي بلا تنسيق، واختلاف مصادر الترجمة والأصول الثقافية للمترجمين في مجال المصطلحات، واختلاف لغات المصطلحات الأصلية الدولية التي تقوم بوضع مقابلات عربية[5].

4-2- المشكلات اللغوية لتعدد المصطلحات والدلالات:

---

1 - جيرو، بيير. علم الدلالة، ص113.

2 - حجازي. مدخل إلى علم اللغة، ص 147.

3 - الخطيب، أحمد شفيق. معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية، ص 745.

4 - ينظر: عبد العزيز، محمد حسن. القياس في اللغة العربية، ص260.

5 - ينظر: الحمد، علي توفيق. في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده)، في " التعريب" ، العدد العشرون، ص 48.

4-2-1- مشكلات الحقول المعرفية: ثمة اتجاه ربط الخصائص الدلالية بالخصائص الفكرية والثقافية التي تميز كل لغة، فرأى أن الفوضى ليست لغوية فحسب، لكنها فلسفية أيضاً، لنزوع العلم إلى أصوله الفلسفية، واستصحابه لثقافة الحضارة الحاضنة له والراعية لنشأته وتطوره[1]. وأن كل لغة تلتقط التجربة الخارجية بوسائلها الخاصة، وتبني نظامها التصوري الخاص الذي يضع علائق مفاهيمية معينة بين المفردات، فالحقول الدلالية بين اللغات تختلف فيما بينها كماً وكيفاً، تختلف في عدد الألفاظ الدالة على الحقل، وتختلف بطبيعة العلائق الدلالية والمرجعية بين الألفاظ، كما في ألفاظ الألوان وألفاظ القرابة والمصاهرة والثياب والمأكولات والحرف، وكذلك الأمر في مصطلحات العلوم والصناعات وتبويبها وفروعها التي تختلف من لغة إلى أخرى، ومن ثقافة إلى أخرى. فتعريب الثقافات (العلمية والفكرية) يقتضي اللجوء إلى المصطلح الخارجي، وإذا طوعت اللغة مبنى ومعنى لاحتضان مقابلات الصيغ والمفاهيم الواردة، فأن ذلك سيؤدي إلى عدد من المشكلات النظرية والمنهجية، إذ إن التصادم بين الجذور الثقافية المختلفة لا يمكن أن يمرّ من دون خلخلة النسق والنظام القائمين، وإعادة النظر في هندسة الحقول التي يمسها الصدم[2].

من أمثلة اختلاف الحقول الدلالية بين اللغات كماً وكيفاً، الاختلاف في ألفاظ القرابة، إذ يلاحظ أن من أثر الكونفوشيوسية في الصين، وعبادة الأسلاف (خضوع الأبناء للآباء)، أن المفردات الصينية للعلاقات الأسرية معقدة، فهناك تعابير متعددة لتحديد الأخ الأصغر أو الأكبر وكذلك الأمر في الأخت والخالة والعمة والعم والجد والجدة، فهناك كلمات مختلفة لابد من إضافتها لتبيان فيما إذا كانت هذه العلاقات هي من جهة الأب أم من جهة الأم، وفي المجموع هناك ألقاب خاصة لخمس عشرة ومئة رابطة قرابة مختلفة في العائلة الصينية الكبيرة[3]. على عكس اللغة الإنكليزية مثلاً فليس فيها تفصيلات في درجات القربى، أوفي التمييز بين الذكور والإناث، نظراً لعدم اهتمام الإنكليز بهذه العلاقات والخصوصيات، أما في اللغة العربية فأبدت اهتماماً في تفصيل العلاقات والخصوصيات، لأسباب اجتماعية ودينية.

فلابد أن يقع شيء من الاختلاف بين الألفاظ فلا يقابل كل لفظ نظيره من اللغة الأخرى مقابلة تامة دائماً، لاختلاف مفهوم الشعوب للوجود واختلافها في تصنيفه فقد تجمع لغة من اللغات في نوع واحد وتحت اسم واحد ما تفرقه لغة أخرى في نوعين أو أكثر وتسميه بأكثر من اسم واحد. من ذلك اختلاف المجال الدلالي للفظين يبدوان مترادفين في اللغتين: مثال كلمة "مكتبة" في العربية يقابلها في الإنكليزية book- collection, bookstore, library[4]. ومن ذلك في الفرنسية lettre التي تعني رسالة إلى صديق أو مقرب، و"e'pitre"

---

[1] - بريش، محمد. نحو صياغة معاصرة للمصطلح المستقبلي، في ندوة " الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية" ص 723.

[2] - ينظر: الفهري. اللسانيات واللغة العربية، ص396، وما يليها.

3 - سميث، هوستن. أديان العالم، ترجمة: سعد رستم، ص291.

4 - ينظر: عمر. أحمد مختار. علم الدلالة، ص251

رسالة في موضوع معين، و"message" رسالة الملوك والرؤساء (رسمية)، و"mission" رسالة الأنبياء والمصلحين، على عكس العربية التي تعبر بكلمة واحدة[1].

فتشمل مشكلات الترجمة دراسة الفروق الثقافية والاجتماعية بين لغة المصدر ولغة الهدف، ويتضمن ذلك دراسة الملامح ما فوق اللغوية كالدين، والخلفيات الثقافية، والظواهر الطبيعية غير المألوفة، وغير ذلك من الملامح[2]. إن درجة المحافظة على المعاني في عملية الترجمة ليست واحدة، وهي تتوقف على الأشياء والمفاهيم والمواقف الموصوفة، فهي وإن كانت متشابهة بالنسبة للجماعات اللغوية المختلفة، إلا أن علاقة هذه الجماعات بها قد تكون مختلفة[3]. وفي هذا المجال ثمة من يرى أن المقامات الاجتماعية هي نسيج الثقافة بمعناها الأنثربولوجي الأعم لا بمعناها التربوي الأخصّ أي إنها نسيج العادات والتقاليد والأعمال اليومية والفلكلور الشعبي والذاكرة الشعبية ثم الإحساسات والعواطف الشعبية ومن ثم لا تخضع هذه المقامات للتقعيد والضبط كما يخضع تقعيد الأنظمة اللغوية[4].

فمشكلة المصطلحات ليس في الثغرات الفاحشة فحسب، بل في المفردات غير الثابتة، والتي تختلف باختلاف الترجمات والمفاهيم والمناهج، وباختلاف الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، وبتنوع المجازات واستخداماتها اللغوية، وفي الأخيلة والتصورات. _وإن عدم مراعاة مثل هذه الخصوصيات عند التقابل والترجمة بين اللغات يؤدي إلى مشكلات مختلفة، مثال ذلك، وجود مصطلحات عشوائية لا تراعي في تسمياتها الخصوصيات الثقافية والدينية، كإطلاق بعضهم على النظام الإسلامي تسمية الاشتراكية أو الرأسمالية. فلابد هنا من التنبه إلى خطورة تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي في دخول مصطلحات وضعية إلى هذا الفكر من دون تدقيق أو تمحيص[5]، ولابد من تأسيس مرجعية عربية إسلامية موصولة بهوية الأمة الحضارية، تجد فيها المصطلحات والمفاهيم السائدة في مختلف المجالات أصولاً نظرية فلسفية، وأخرى نموذجية تطبيقية تجاوز مرحلة النظر إلى هذه المصطلحات والمفاهيم من خلال المرجعية الغربية. فرأى أتباع هذا المنهج أن الانفتاح الحقيقي هو عملية تفاعل مع الآخر من خلال معجمنا لا من خلال معجمه، فنبهوا إلى ضرورة التعامل الواعي معها بالشكل الذي لا تحجب عنا فيه رؤية واقعنا المحلي حضارة وهوية وانتماء[6].

يذكر هنا أن مثل هذه الآراء التي تربط بين الدلالة والجوانب الفكرية والثقافية للغات، متأثرة بالنظريات الفكرية والقومية التي سادت منذ القرن التاسع عشر، التي رأت عدم وجود التوافق اللغوي والفكري بين اللغات.

1 - المبارك، محمد.فقه اللغة، ص 175.

2 - موقت: أحمد. علم اللغة والترجمة، ص158.

3 - حكيم، أسعد مظفر الدين. علم الترجمة النظري، ص88.

4 - حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ص 42.

5 - يسري، أحمد عبد الرحمن. المصطلح الاقتصادي بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي في العصر الحديث، في " الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية" ص 790.

6 - شبار، سعيد. الاصطلاحية الغربية في الفكر الإسلامي المعاصر، في ندوة " الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية" ص 711.

وقد عاد الاهتمام إلى إبراز الخصائص الثقافية واللغوية للشعوب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، بغية التعرف إلى أفكار الشعوب ومعتقداتهم وثقافتهم.

4-2-2- المشكلات السياقية: ثمة مشكلات أخرى تخصّ عدم توافق الحقول الدلالية بين اللغات، فهناك كلمات وتعبيرات لا تملك المكافئات في اللغة المستهدفة، فقد لا تتوافق الحقول الخاصة في القواميس المزدوجة، ففي الترجمة، وضع مكافئ جزئي ليس مهماً، لأن السياق سيساعد القارئ على الفهم، أما في العمل المصطلحي فيشكل المكافئ الجزئي مشكلة كبيرة، فقد يتساءل مستعمل المفردة بأية طريقة يستخدم هذا المصطلح؟ وفي أي سياق يرد؟ إذ تبقى قيمة المكافئ المعروض مشكوكاً فيها[1].

كما أن هناك مصطلحات لا تُفهم خارج سياقها، من مثل، مصطلحات مشتركة ترد في تخصصات عديدة، ومصطلحات تصل علماً ما بعلوم أخرى، ويعود ذلك إلى اشتراكها في المفهوم المعتمد (في الشكل أو الوظيفة أو الحركة أو التركيب أو الاستخدام أو الصفة أو غيرها)، كما يرجع ذلك إلى تأثير العلوم السائدة التي تطغى على علوم أخرى، فقديماً استخدمت مصطلحات ومفاهيم فلسفية (منطقية) في العلوم المختلفة بما فيها العلوم اللغوية، من مثل: الاجتهاد اللغوي، والاستنباط، والاستقراء، والاستنتاج، والحدود، وغيرها. أما في العصر الحديث فطغت المصطلحات العلمية نتيجة تأثير النظريات العلمية في العلوم المختلفة، بما فيها العلوم اللغوية والأدبية، فهناك مصطلحات تصل علم اللغة ببعض العلوم الطبية والفيزيائية والرياضية وعلم الحاسب الآلي، فالإفادة متبادلة في هذه المجالات. من هذه المصطلحات والمفاهيم المشتركة (الاحتمال، والنسبية، والاطراد، والتناظر، والإحصاء، والرصيد، والجرد، والمعالجة، والتنمية، والتوليد، والبرمجة، والأتمتة، وغيرها).

ويصعب في مثل هذه الحالات فهم المصطلح المراد ما لم يوضح السياق المقصود، فمثلاً عند ذكر مصطلح" البؤرة"بمفرده لا يتضح المصطلح المراد، فهناك (البؤرة) في علم الطبيعة، وتعني نقطة تتلاقى أو تتفرق عندها الأشعة الضوئية أو الحرارية أو الصوتية. وهناك (بؤرة القطع المخروطي) في الرياضيات، التي تعني النقطة الثابتة متساوية الأبعاد عن المركز. إلى جانب (بؤرة العَدَسة) في الطب، وهي ملتقى الأشعة المتوازية أو امتدادها. ومن ذلك أيضاً مصطلح" الانفكاك" ومعناه في الطب انفصال عظم المفصل عن موضعه، وهذا المعنى يختلف عن الانفكاك الوظيفي، الذي يعني التسريح. فيصعب في مثل هذه الحالات فهم معنى المصطلح خارج السياق. فلابد من إيضاح المصطلح بإكمال مفهومه من انفكاك وظيفي أو مفصلي.

4-2-3- مشكلات المفاهيم: وهكذا يلاحظ في الأمثلة السابقة أن ثمة مصطلحات مشتركة في مختلف العلوم، لاشتراكها في المفاهيم نفسها، الأمر الذي أدى إلى مشتركات مصطلحية. وهنا تعرض تساؤلات، في حال اعتماد طريقة مراعاة المفاهيم عند وضع المصطلح، كيف يمكن تصنيف المفاهيم وتمييزها، لتنظيم هذه العملية وتفادي التكرار؟ وما هي أولويات أسس إطلاق المصطلح؟ وكيف يمكن ترتيب هذه الأولويات ؟ هل بإعطاء الأولوية للشكل، أو الوظيفة، أو الاستخدام، أو الطاقة، أو الحركة، أو التركيب، أو الوزن، أو على صفة

---

[1] - Terminfo , 2/2000.

من صفات الشيء أو على بعض أجزائه أو عمله، وغيرها. إلى جانب أن الابتكارات قد تتعدد مفاهيمها أو تراكيبها أو استخداماتها. فقد يصعب تحديد الأسس العلمية الدقيقة عند وضع المصطلح، لصعوبة استيعاب المصطلح لكل المعاني، فهو لا يعبر إلا عن جزء محدود من المفهوم. ولا شك أن تخصيص مقطع معين أو وزن صرفي محدد لكل مفهوم، وفق الأولويات التي تقرر أو تخصص، تحتاج إلى نظريات تتكامل فيها العلوم المتصلة بالمصطلحية(مثل علم اللغة وهندسة المعرفة وعلم الوجود والمعلوماتية)

وعلى صعيد التقابل مع اللغات الأخرى كيف يمكن إقامة تناظر مع اللغات الأخرى، واللغة العربية نفسها تعاني من التعدد على أكثر من صعيد؟ من تعدد في الصيغ والأوزان، وتعدد في الدلالات. وهذا التعدد في اللغة العربية يؤثر في عملية تنظيم وضع المصطلحات في حال اعتماد مفهوم ما. فمثلاً عند اعتماد أساس محدد كأساس الوظيفة أو الشكل، يلاحظ أن مرادفاتها اللغوية تتعدد، فهناك مصطلحات مترادفة في مفهومها غير أن موادها مختلفة، نحو (إعلان، إشهار) إذ اعتمد هنا أساس الوظيفة، فلو اعتمد أساس الشكل مثلاً لأصبح المصطلح من مشتقات (الأخبار والأنباء). ومن المصطلحات التي اعتمدت أساس الوظيفة أيضاً (مظاهرة، ومسيرة) فلو اعتمد أساس الشكل، لأصبح المصطلح من مشتقات (الحشد أو التجمع). وما أكثر المترادفات في اللغة العربية التي يمكن أن تدل على وظيفة أو شكل أو حركة أو غيرها. فمن الأفعال التي تحمل ضمن دلالاتها المختلفة معنى الحركة نحو الميل والانحراف في اللغة العربية على سبيل المثال، (مال، حرف، عرج، عطف، زاح، سحب، نقل، غيّر، حول، وغيرها). ومن الأفعال التي تدل على الحركة نحو الأسفل، هناك على سبيل المثال، (خفض، نزل، ذبل، سدل، سال، حدر، غار، غمر، غمس، هطل، همر، هبط، حطّ، سقط، وغيرها). ومن الأفعال التي تدل على معاني الفصل والتفريق (فصل، فرق، فرز، فكّ، وزع، نزع، خلع، قلع، صدع، بدد، حلّ، مزق، كسر، شتت، وغيرها). فكيف يمكن اختيار المصطلحات وتوحيدها وسْط هذا الكم من المترادفات الدالة على المفهوم الواحد؟ فمع الفروقات الدلالية الدقيقة بين بعض المفردات، ومع تخصيص بعضها في مجالات معينة، كاستعمال بعضها في مجال الطبيعة وبعضها الآخر في مجال الأحياء وغيرها، تبقى مشكلة المترادفات اللغوية قائمة تحتاج إلى تنظيم بما يتناسب مع كل مجال، و مع كل مفهوم. لذا على المعجمات اللغوية أن تحدد الفروقات الدلالية الدقيقة بين المترادفات، حتى يتمكن المصطلحيون الاستعانة بها، واختيار المعنى المراد بدقة وبما يخدم غرضهم، بغية التخلص من ظاهرة تعدد المصطلحات واضطراباتها.

4-2-4- المشكلات التوليدية: ارتأت النظرية التوليدية التحويلية معالجة مشكلات تعدد المعنى وألفاظ المشترك اللفظي، بالترابط العلاقي بين الوحدات والقواعد التي تحتسب العلائق الممكنة، أو ما يدعى بـ " قواعد الحشو – reduncyrules "، بتضمين المادة جانبين من المعلومات الواردة، هما : الإطار التفريعي، والخصائص الانتقائية. "فالإطار التفريعي – subcategoriztion frame " هو سياق المقولات المركبية التي تظهر فيها المادة، ولاسيما المعلومات المتعلقة بالمعلومات النحوية التي تظهر مع المادة (أي نوع الفعل اللازم أو المتعدي، أو مركب اسمي، أو مركب حرفي). أما الخصائص الانتقائية فتحدد القيود الدلالية على الوحدات التي تملأ محلات الجمل، فلا يقال مثلاً : بكى الحجر، لأن البكاء من خصائص الإنسان، وليس من خصائص

الجماد، وبذلك يكون أحد القيود الانتقائية على " بكى" هو (+إنسان). فتقوم هذه النظرية على بيان المفردات من خلال المقومات النحوية والمقومات الدلالية، فمثلاً تتعين كلمة "رجل" بالمقوم النحوي بأنه "اسم"، وبالمقومات الدلالية بأنه، مادي، عضوي ، حي، حيوان، إنسان، ذكر، راشد.

غير أن ما يؤخذ على هذا المنهج أن أنواع المقومات غير كافية لتفسير الخصائص الدلالية كلها. فهذه الخصائص الانتقائية قد يتجاوز عنها في المجالات الشعرية و الأدبية، لكنها ضرورية في مجال وضع المصطلحات. كذلك من الناحية المركبية النحوية إذ إن لكل كلمة خصوصيتها؛ فمثلاً قد يتوحد عدد من الأفعال مع الاسم نفسه؛ غير أن هناك فرقاً في المعنى، كما في: ارتكب جريمة، واقترف جريمة، فهذا التحديد ضروري، و إلا قد يسبب الخطأ في إنتاج اللغة، وفي استقامة الأسلوب على الأقل، فلابد هنا من ذكر "المميز" لتمييز بعض خصوصيات المواد اللغوية، فكيف يمكن تحديد المميزات هنا؟

وهناك مبدأ آخر تقوم عليه النظرية التوليدية التحويلية، هو الاطراد في علاقات مواد المدخل الواحد، إذ يلاحظ أن ثمة مواد تكون معانيها ودلالاتها متقاربة، وقد تكون مشتركة بين عدد من العلوم، من ذلك، فعل (ركب) الذي انتقل من ركوب الجمل إلى ركوب أي شيء، وركّب الشيء أي وضع بعضه على بعض. و(المُرَكَّب) في علم الكيمياء، هو اتحاد الجسم المتماثل ذي التركيب الثابت الخواص الناتج من عنصرين أو أكثر اتحاداً كيماوياً. وفي المنطق، ما يدل جزؤه على جزء معناه، مثل رامي الحجارة، والمركَّبات السلسلية في علم الكيمياء، مركّبات من ذرات كالكربون يتصل بعضها ببعض كالسلسلة، إلى جانب معان ذهنية مشتقة من هذه المادة ومترابطة مع المعنى العام(أي باعتماد الشكل).

غير أن الملاحظ في مواد أخرى عدم وجود ترابط بين مواد المدخل الواحد، من مثل، مادة(الرَّفد) التي تحمل دلالات متباعدة في معانيها، فمن معانيها، النَّصيب. والقَدَح الضَّخم. والمِحْلَب. وأُريق رَفْد فلان: إذا قُتل ومات[1]. إذ لا يلمح أي اشتراك في دلالات هذه المواد، وهناك العديد من مثل هذه الأمثلة في المعجمات. ومن ذلك أيضاً عدم اطراد المبنى الواحد للدلالة على المعنى الواحد، من مثل تعدد صيغ المكان، كما في (نفق)، فمن دلالات هذه المادة، نفد، أنفق، افتقر، روّج، فكلها معان تدل على النفاد والفناء. ومن اشتقاقاتها (نافِقَاء) إحدى جِحَرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها، وهو أصل النفاق. و(النفق) سرب في الأرض أو الجبل له مدخل ومخرج. فليس ثمة رابط واضح في هذه الدلالات لإطلاقها على مصطلح النفق، فلابد من رابط واضح يجمعها مع الدلالات العامة أو مع الدلالات الأكثر تداولاً، سواء أكان الرابط شكلياً أم وظيفياً أم حركياً و غيرها. إذ إن مثل هذه الاقتباسات المغمورة الناتجة عن تغيرات دلالية غير مدروسة من أبرز أسباب تعدد المصطلحات، فلا بد من تخصيص الحقول والأبنية وفق هندسات لغوية ومعرفية منظمة ومحددة، حتى لا ينتهي الأمر إلى اضطراب وتعدد وتشتت في المصطلحات .

---

[1] ـ ينظر: في هذه المواد في المعجم الوسيط

ويسهم النقل من لغات أخرى في عدم الاطراد في دلالات المادة الواحدة، بالإضافة إلى تعدد اللغات المؤثرة والمرسلة الذي ينمي هذا الإشكال، فيلاحظ في اللغة العربية مصطلحات عديدة ترجمت ترجمة حرفية عن اللغات الأجنبية المؤثرة، وهذه المصطلحات تنسب إلى وظيفتها أو شكلها أو غيرها، ولم يراع فيها مناسبتها لسائر مواد المدخل في اللغة العربية، ولا تربطها علاقة مع جذرها أو بقية اشتقاقاتها، من مثل: مصطلح "الحاسب " الذي يستخدم في المشرق العربي؛ فهو ترجمة حرفية للمصطلح الإنكليزي "computer" في حين يستخدم في المغرب العربي مصطلح " الرتّابة " الذي هو ترجمة حرفية لمقابله الفرنسي" ordinateur".

فالمشكلات الدلالية التوليدية تحتاج إلى إعادة المعلومات التصورية والانتقائية والمحورية نفسها لكل صورة من الصور التي ذكرناها، من خلال الترابط بين المداخل، لتفادي التكرار المفرط وتنظيم عملية وضع المصطلحات، ونقل المصطلحات.

4-3- حلول لمشكلات التعدد الدلالي:

أمام مشكلات تعدد المصطلحات واضطراب دلالات المصطلحات وتداخلها، لا بد من تنظيم دلالات مواد مداخل المعجم العربي على المستوى الداخلي، من مختلف اضطراباتها المعرفية والسياقية والتوليدية وفي المفاهيم، قبل تنظيم الدلالات على المستوى الخارجي، عند التقابل بين العربية واللغات الأجنبية. وسيعرض هنا بعض الاقتراحات لحل بعض هذه المشكلات، محاولة الحدّ من الاضطرابات، ولتنظيم دلالات المواد، على المستويين الداخلي والخارجي.

4-3-1- من أجل توحيد المصطلحات ثمة حلول **وصفية** من خلال مراعاة نسبة شيوع عنصر المصطلح، ومعنى هذا أنه عند وجود مقابلات متعددة على سبيل الترادف ينبغي اختيار أكثرها شيوعاً ليكون المقابل المعياري موحداً[1]. بالاعتماد على التواتر وكثرة الاستعمال، ووضع إحالات في حالات الترادف والتعدد. فتشتغل هذه المقاييس في ضوء استقراء النصوص وأعمال المجامع، والمعاهد اللغوية، وأعمال المترجمين[2].

والمشكلة التي يواجهها هذا المنهج، وفق أي أسس يمكن تحديد معيار الشيوع؟

ثمة من دعا إلى إجراء دراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعددة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي، وتطبيق مبادئ التقييس وشروط المفضل عليها، بالإضافة إلى تسجيل نسبة شيوع كل منها (أي عدد المستخدمين له تقريباً)، وسنة بدء استخدامه ثم الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعددة على أساس المعلومات المتوافرة، لاختيار المصطلح المفضل على أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة، ثم توثيقه، للتوصية باستخدامه ونشره والاقتصار عليه، أي بعد القيام بدراسة المشكلة دراسة وصفية أولاً، ثم تطبيق مبادئ التقييس عليها، واختيار المفضل واستبعاد المستهجن، وهي عملية معيارية فرضية[3].

---

[1] - ينظر: حجازي. محمود فهمي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص90.

[2] - ينظر: أبو العزم، عبد الغني. المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية، ص 4-5.

[3] - ينظر: الحمد، علي توفيق. في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده)، مجلة" التعريب"، العدد العشرون، ص50.

غير أن هذه الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً لا تتناسب وسرعة حركة تطور العلوم وشيوع مصطلحاتها. ومن صعوبات تطبيق هذا الاقتراح أيضاً إجراء المسح لاختيار المصطلح الأنسب والأكثر شيوعاً عند المستخدمين، إذ إن هؤلاء المستخدمين يتفاوتون في مستوياتهم العلمية والاجتماعية والثقافية. وثمة من دعا إلى ضرورة إجراء دراسة ميدانية، وجمع استبيانات في المصطلحات المترادفة المتعددة على مستويين: مستوى الاستخدام العلمي الخاص بين المتخصصين والعلماء، وفي البحوث والمؤلفات والترجمات. ومستوى الاستخدام الشعبي العامي العام في الوطن العربي، ثم محاولة معرفة نسبة شيوع كل منها على حدة. وبعد هذه الخطوة تجرى دراسة تأثيلية وصوتية وصرفية ودلالية على هذه المصطلحات جميعها بمستوييها، لبيان الفروق اللغوية بينها، وتطبيق معايير التقييس العلمية والمنطقية واللغوية الدقيقة عليها، لمعرفة الأفضل موضوعياًً والتوصية باستخدامه بكل حزم، وتصديق ومتابعة بعد توثيقه، مع جواز إبقاء مصطلح مرادف واحد مقبول، وتنحية الباقي[1].

ثمة مشكلة أخرى تتعلق بهذه الحلول الوصفية تخصّ عملية نقل المصطلحات بين اللغات، ففي حال تبني المنهج الوصفي من خلال اعتماد أكثر اللغات شيوعاً، فإن مبدأ الشيوع يختلف من منطقة إلى أخرى، ففي دول المغرب العربي مثلاً تشيع الفرنسية، في حين تشيع الإنكليزية قي دول المشرق العربي، وقد يختلف اسم المادة الواحدة في لغتين مختلفتين في لغات أوروبا، من ذلك، Nitrogen في الإنكليزية يقابلها Azote في الفرنسية، فأي لغة ستعتمد عند ترجمة المصطلح الأجنبي ووضع مقابل يناظره؟

وفي هذا المجال قررت الإدارة العامة للمكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط لهؤلاء المعربين بألا يلتزموا طريقة الترجمة الحرفية ضربة لازب وأن يراعوا العقلية العربية والذوق العربي والأسلوب العربي في صياغة المقابل للمصطلحات التي تختلف تسميتها بين اللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية اختلافاً تذهب أحياناً من النقيض إلى النقيض في الاسم اللفظي للمصطلح مع اتفاق اللغتين على المدلول العلمي.

ومع الاقتراحات السابقة، ماتزال مشكلة تراكم المترادفات والمتعددات اللغوية بين العلوم المختلفة واللغات قائمة، لصعوبة تطبيقها نظراً لحاجتها إلى كوادر مؤهلة، وجهود كبيرة، وتكاليف باهظة، ووقت طويل. واستطاعت التقانات الحاسبية تقليص حجم مشكلة تعدد المصطلحات من خلال التحقيقات الإحصائية، للوقوف على: المصطلحات المشتركة بين العلوم، والمصطلحات العامة والخاصة بكل علم، واللجوء إلى كل الأعمال المؤسساتية والفردية، وتوسيع شبكة المعلومات والمعطيات، لتشكل هذه الخطوة اللبنة الأولى لإنجاز معجم عربي عام يضم مجمل المصطلحات القديمة والحديثة، بجانب مداخل المفردات اللغوية على قاعدة المعطيات الأساسية في ضوء المؤلفات العلمية والأدبية التي خُزنت، وفق برامج مهيأة لهذا الغرض، وفي أفق الأهداف المرغوب تحقيقها، ويعد هذا التخزين القائم على برامج معلوماتية منهجية وسيلة من وسائل الحصر والضبط والسرعة قي الإنجاز، والتمكن من كمية المعلومات الخاصة بكل مصطلح ونسقه وتاريخه وتطوره. فمن خلال استرجاع أي

[1] - ينظر: الحمد، علي توفيق. المرجع السابق، ص51-52.

مصطلح يمكن الوقوف على صحته ودقته وتواتر استعماله في مجاله العلمي، وتعدد استعماله في مجالات علمية مختلفة، وسياقه اللغوي والعلمي وبداية شيوعه، وترتيبه بحسب نطقه[1].

غير أن اعتماد بنك المصطلحات لحل مشكلات تعدد المصطلحات، يكمن في أنه لما تدرس المواد دراسة تاريخية ووصفية وتحليلية في الكم والكيف، بالإضافة ما تنتجه كل مجلة، وبنوك المعلومات من الطرائق والوسائل والمناهج في معالجة المصطلح وقضاياه، ولا يُعتقد أنها تركز على رؤية تنظيرية شاملة للموضوع من جميع جوانبه.

4-3-2- ومن أهم الحلول لطرائق وضع المصطلحات وتوحيدها طريقة الاعتماد على **المفاهيم**. فكيف يمكن تصنيف المفاهيم وتمييزها، لتفادي التكرار عند تنظيم عملية وضع المصطلحات، وتناظر مصطلحات اللغة المصدِّرة؟

من هذه الحلول أنه عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها يمكن تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، ويتوافق جذرها مع المفهوم المراد.وهذا الحل يعرقله الإشكال التالي، كيف يمكن أن تكون المصطلحات مفيدة وموحية للمفهوم المقصود، وتصنيف المفاهيم يعاني من تعدد وتداخل وتشابك، وأن المصطلحات المستجدة لا تمثل إلا مفاهيم قليلة؟ فالمطابقة بين المصطلح وتمثيل المفاهيم الجديدة تحتاج إلى صوغ فكرة أو نظرية[2].

وهذا المنهج في المواءمة بين المصطلح والمفهوم قد يثير مسألة دور القياس والمنطق في المصطلحية. وشعوراً بأهمية التقييس، ثمة مبادئ وخطوات أُقترحت حتى تتواءم المصطلحية وعملية التقييس، تقوم على جانبين، هما: الجانب المنطقي، والجانب اللغوي، فالجانب المنطقي هو الذي يتناول المفاهيم (التصورات الذهنية) بالتقييس والتوثيق، ويهتم بالمنظومات المفهومية وتآلفها، ويحدد مكان المفهوم الجديد في حقل المنظومة المفهومية ذات العلاقة، ثم يضع تعريفاً دقيقاً واضحاً يميز المفاهيم من بعضها، بدراسة شبكات المصطلحات المقاربة، وشبكات منظومات التصورات أو المفاهيم ذات العلاقة، استعداداً للجانب اللغوي من العملية بعد توثيق هذه التعريفات، ويتناول الجانب اللغوي طرائق وضع المصطلح[3].

ويمكن تمييز المفاهيم المتداخلة والمتشابكة في علاقاتها وأسسها، من خلال اعتماد الأسس المنطقية بتحديد المعنى وتوضيحه ببيان خصائص الشيء المعرّف، بوضع الكلمة المعرّفة في جنس الشيء والذي يضم الأشياء المتشابهة، ثم تحديد ما يميز هذا الشيء المعرَّف من غيره من الأشياء الأخرى الداخلة في الجنس نفسه، ويكون بذكر جنس الشيء وفصله النوعي أو خاصته، فالجنس لتحديد الماهية، والفصل أو الخاصة لتمييزه من بقية الأنواع الداخلة تحت جنسه.

---

1 - ينظر: أبو العزم، عبد الغني. المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية، ص 7.

2 - ينظر: .Riggs, Fred W. IPS A/COCTA: PAST AND FUTURE , 1998

3 - الحمد، علي توفيق. في المصطلح العربي(قراءة في شروطه وتوحيده) عن (**wuster**)، " في التعريب"، العدد العشرون، ص 46.

واستطاعت معلومات علم اللغة من تنظيم المفاهيم في أنواع متنوعة من التسلسل الهرمي للتخصصات العامة الأكثر شيوعاً، (فيمكن أن تُعرف السيارة مثلاً أنها نوع من المركبات، والرأس جزء من الجسم، وهكذا)، فبإمكان المصطلحي أن يضيف عدداً من المميزات مع المفهوم. فعندما يكون المفهوم جزءاً من التسلسل الهرمي للتخصص العام، تنتقل المميزات آلياً من مفاهيم عامة إلى مفاهيم أكثر تخصصاً، وبذلك يمكن مضاعفة التسلسل الهرمي.[1]

وهناك اتجاه شائع الآن يدعى وجود أطر من المفاهيم العالمية المشتركة بين كل لغات البشر، يزعم أن كل اللغات تتقاسم الأطر الأساسية للتصورات أو المفاهيم. ومن الممكن القول – على هذا الرأي– إن هناك مجموعات من التصنيفات الدلالية العالمية إلى مثل: حي وغير حي، وحسي ومعنوي، وبشري وغير بشري، ومنها تأخذ كل لغة تقسيماتها الجزئية الأخرى، ويمكن القيام بهذا التصنيف على أساس من الوظيفة أو الحجم أو الشكل أو اللون[2].

فمدلول الكلمة مرتبط بالكيفية التي تعمل بها مع كلمات أخرى في الحقل المعجمي نفسه لتغطية الحقل الدلالي وتمثيله. فتكون الكلمتان في الحقل الدلالي نفسه إذا أدى تحليلهما إلى عناصر تصورية مشتركة، وبقدر ما يكثر عدد العناصر المشتركة بقدر ما يصغر الحقل الدلالي. وهناك من يميز بين نوعين من المفاهيم، مفاهيم مثل اللون والقرابة والحركة والملكية والإدراك وغيرها، ومفاهيم تزودنا بالبنية الداخلية لهذه الحقول، كالفضاء والزمن والكم والعلة والشخص[3].

وجاء في المبادئ الأساسية للمنظمة الدولية للمقاييس ISO أن الوظيفة النظرية لأي علم، أو تقنية،أو حرفة، تتضمن ثلاثة عناصر لذلك الغرض وفق المثلث التالي:

1– الموضوعات objects: لا يوجد في العالم موضوعات مادية فحسب، بل أمور معنوية، فهذا العنصر يصور نقطة محددة من زمان أو مكان، كما يملك خواص مثل علاقات الألوان، أو الهيئة أو المظهر، أو القياس أو الاستعمال، وغيرها.

2– المفاهيم Concepts: تحمل الأفكار العقلية، وهي وحدات من الأفكار أو من المعرفة، أو وحدات الاتصال، من اتصال شفهي أو كتابي، وتملك العلاقة مع المفاهيم الأخرى أو الأشكال أنظمة المفاهيم.

3– التمثيلات أو التصورات Representations: هدفها تصوير المفاهيم ووصفها، تمثل مفاهيم في إدراك الشكل، فتصف طابع المفاهيم، من خلال أشكال فيزيائية مختلفة، مثل: رموز لغوية، عناصر نظام أو شفرة code (رياضيات وكيمياء) رموز كتابية أو تصويرية graphic أصوات، حركات Motion، أيقونات Icons، رسم تخطيطي أو بياني Diagrams وغيرها.

---

[1] - ينظر: Douglas Skuce, University of Ottawa, Integrating linguistic.

2 - عمر، أحمد مختار. علم الدلالة، ص86-87.

[3] - ينظر: الفهري. اللسانيات واللغة العربية ، ص370، 371.

ويتم ذلك بأن يقوم المتخصص في العلم بالتعامل مع المفاهيم وتوضيحها وتعريفها، وسلك كل منها ضمن مجموعة مفاهيم ذات علاقة، ويقوم اللغوي باختيار مصطلحات (ألفاظ أو رموز لغوية) وفق قواعد الوضع المعروفة في اللغات وعلم المصطلح النظري، ثم وصف استخدام هذه الألفاظ، ثم يأتي دور المصطلحي المتخصص في علم المصطلح فيراجع ما تقدم ويقر المصطلح المفضل، والمناسب للاستخدام وفق المبادئ التي أقرتها دراسات علم المصطلح وتقييسه[1].

وفي هذا المجال ثمة من يرى أن من شروط المصطلح الدلالي(الدقة والوضوح والإيجاز). فمن حيث الدقة يتميز المصطلح بالتعبير عن مفهوم محدد وفصله عن مفاهيم أخرى، كما يتصف بأنه مشحون بالدلالة أي بالإيجاز الذي يغني عن كلمات كثيرة. ومن حيث الوضوح فمن سمات المصطلح العلمي التكثيف، حتى يتم الاتصال السريع بين المتخصصين في هذا الحقل وقد تغني كلمة واحدة بسيطة أو مركبة أو رمز أو علامة عن جملة أو فقرة بأكملها، وإذا تم ذلك في عدد من الكلمات أصبح التكثيف تراكمياً، وقد يشير الإيجاز إلى عملية معقدة أو جهاز معقد وحينئذ ينعكس ذلك في تركيب الكلمة التي تحوي بادئة أو بادئتين أو لاحقة أو لاحقتين أو كلمة مركبة (compounding)، بالإضافة إلى قابلية كل لغة ووسائلها في الإيجاز بأن لا يتعدى الإيجاز على حدود المفهومية وهي معيار هام أساسي في استعمال المصطلح الفني[2].

ومن العناصر الهامة التي تدخل مجال المصطلحية والمعجمية عنصر أنومسيولوجي onomasiological ، الذي بدأ من كلمات وتجارب لأخذ المعاني، من خلال تحليل الحقل domain لتنظيم حدودها، وعلاقاتها مع حقول أخرى، وحقول فرعية، من فهم معاني الحقول وفهم مفاهيمها وتحليلها، فهذه العناصر تشكل حجر أساس في المصطلحية، وهي من أكثر السمات صعوبة في المصطلحية، لأن المصطلحيين ليسوا خبراء عاديين في حقل معين ، فعندما يملك المصطلحيون كمية معينة من التحاليل المفهومية conceptual ، بإمكانهم أن يبدأوا بتعريف الطرائق ، ووصف المفاهيم المعجمية lexicalize في الحقل أحياناً ، وتتضمن مهام التحليلات المفهومية للمصطلحيين هندسة المعرفة، النابعة من التكيف الأنومسيولوجي في عملهم، فيحتاج المصطلحيون إلى المدونة corpora التي تمثل معرفة حقل مخصص، ويشرح من خلال هذه المدونة لماذا موضوع حقل معين المستعمل في المصطلحية ما يزال قليلاً جداً ؟ بعد ذلك يمكن أن تأتي المستندات المطلوبة من مصادر متنوعة بشكل مفرط، يحصل عليها في شكل آلي مقروء machine readable form[3].

---

[1] - الحمد، علي توفيق. في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) عن فيلبر **Felber**، مجلة "التعريب" العدد العشرون ، ص45.

[2] - ينظر: هليل، محمد حلمي. مجلة اللسان العربي، في" المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة" ، العدد21، 1983، ص113، وما يليها.

[3] - ينظر: .University of Ottawa. Integrating linguistic and conceptual Ingrid Meyer

وقد تعددت مصادر علم المصطلح بتعدد المستعملين في عصر الأتمتة، وأصبح هاجس المصطلحيين أنه كيف يمكن من خلال أنظمة معاملة علم المصطلح الاستفادة من علم الوجود، ومن ثمّ ابتكار مصادر متنوعة بتنوع المستعملين1.

وأصبح لعلم الوجود Ontology تأثير كبير في المصطلحية في عصرنا الحالي، ويقصد به طرائق تجميع بيانات علم المصطلح، إذ تستفيد طرائق تجميع علم المصطلح من تطورات علم الوجود الذي يملك خصائص هامة، فمثلاً عند بناء علم الوجود أو تجميع بيانات علم المصطلح، يبدأ كل من علماء الوجود والمصطلحيين من تحديد أغراضهم، كالتقيد في غرض الحقل، ومواصفات احتياجات المستعمل كاكتساب معرفة حقل. ويمكن تلخيص هذه النظرية المصطلحية كالتالي: يتم تعاون مغلق ومحصور في تخصصات حقل معين، من خلال مصنفات إطار حقل معين وعلاقات تصنيفية متطورة، هذا الإطار يسهّل العمل اليدوي والنصف آلي لاستخلاص المعرفة من موضوعات نصية معينة، الذي سيتطور باتجاه إغناء العلاقات الدلالية لجعل الشبكة (أي شبكة العلاقات بين تخصّصات حقل معين) أكثر مرونة، وتدمج تأثيرات تصورات ثقافات خاصة ونتائج التحاليل في البيانات المصطلحية في برنامج هندسة علم الوجود. كما تسهم في ذلك الطرائق الحاسبية، ومخزن المعرفة (الذي يصف شكلياً مزج المفاهيم والعلاقات المعنوية بينها)، فهذا المصدر (علم الوجود) أو أجزاء منه، يستغل تجارياً كموقع خدمات على الانترنيت Semantic Web، كما يمكن لعلم الوجود أن يزيد من ذاكرة بيانات لغوية أو أن يكون مصدر وصف نطاق مخطط مقترح2.

ويلاحظ أن معاني بناء مصادر علم المصطلح يتطور بشكل كبير، وأن نصوص حقل علم الوجود متاحة بسهولة، من خلال الانترنيت والتقانات الأخرى التي تفترض عملية الشكل، واسترداد المعلومة، وعلم اللغة لموضوع معين، وغيرها، التي تسهّل استخلاص معرفة خاصة. فمعرفة علم المصطلح تسهم في تعزيز تطوير تطبيقات رئيسية، كالترجمة بمساعدة الحاسب، ومعاملة الذاكرة3. كما أن علم المصطلح مع معلومات علم الوجود مصادر دلالية قيمة لعملية المعرفة الأساسية للمترجمين البشريين، فقاموس إيجاد كلمة مع غنى فهرس علم الوجود يتناسب مع قيم عملية في موضوعات تخصصية، ويمكن أن تؤدي معجمات الأغراض الخاصة مع المعلومة الموسوعية إلى بداية جيدة لتوضيح دلالة صريحة4.

ولهذه المصادر ميزة شائعة أنها تعرض الوصف البنائي لاستعمالات المفردة في حقل معين من المعرفة، فيمكن أن تتنوع الأوصاف بتنوع المستعمل. وحدث في السنوات الأخيرة تغير في بيانات علم المصطلح كما حصل في علم الوجود، فمخازن المعارف لا تصف مصطلحات المعرفة فحسب، بل تصف العلاقات بين هذه المصطلحات5.

---

1 - Temmerman,Rita an dr.Uus Knops. (ALL for PAPERS)Blgium-2000.

2 - Tummers, Jos. The ontology Shift in Terminology

3 - Temmerman, Rita.and dr. Uus Knops. ، المرجع نفسه.

4 - Tummers,Jos. Terminology whith Ontology for NLP.

5 - Temmers, Rita. And dr. Uus Knops. ،المرجع السابق.

وتتضمن التحليلات التوضيحية مستويات متنوعة من التعقيدات، فتفصّل الفهم أو الاحتياجات من خلال وضع سياق محدد. فهذا البناء التصوري يكون محدداً بمراجع موجودة، فتكون التمثيلات في علم الوجود من خلال بيانات المصطلحات منظمة في مصنفات ممثلة بوساطة قوالب أكثر تخصصاً يوّلد قيماً تظهر إرث تراكيب المعرفة في حقول تخصصية. فالمعلومات التوضيحية في كل مصطلح تظهر من خلال الترابط الإجمالي بمعلومات متعلقة بمصطلحات أخرى في المصنفات التصويرية نفسها[1].

4-3-3- **الحلول التقابلية:** وبعد عرض تلك الحلول من أجل توحيد وضع المصطلحات في اللغة العربية، هناك مشكلة توحيد المصطلحات على صعيد نقل المصطلحات بين العربية واللغات الأخرى. فثمة حلول متأثرة بنظرية الحقول الدلالية دعت إلى معاينة الحقول الدلالية في كل من اللغتين، وإقامة ما يمكن إقامته من مناسبات، وفرز ما ليس له مقابل في اللغة الهدف، ويحتاج إلى الوضع والتوليد، إذ يمكن من خلال استقراء الحقول الدلالية في كل من اللغتين ما يجعلنا نتلافى اضطراب الترجمة وفوضى الاصطلاح[2]. وعليه ينبغي إتمام المعجم وسدّ الثغرات، وإعادة تنظيمه وتقويمه (إعادة تنظيم الحقول، وتثبيت الحقول المضطربة)[3].

ويمكن تنظيم الحقول من أجل تجنب ظاهرة المترادفات، بتخصيص حقول تشتمل على مفردات تجمع مفاهيم محددة، من شكل أو تركيب أو استخدام أو وظيفة وغيرها، بما يناظر اللغة المتلقية. ويمكن تسجيل محتويات المعلومات، من المكافئ، ويتضمن هذا المحتوى أو المكافئ تعريفات، وشروحات، وأمثلة، وتعليقات في درجة المكافئ ونوعه. ويمكن أن يقوم هذا المكافئ على أساس الشكل، أو الاستخدام، أو الوظيفة، إذ غالباً ما يستعمل التناظر الوظيفي "كمكافئات" للمصطلحات، فتكون المكافئات كلمات وتعبيرات توحي إلى القارئ أن الوظيفة مماثلة، وتشبه مصطلحات اللغة المصدِّرة وتنشأ استجابة مماثلة عند قراء اللغة الهدف، وإن لم يكن التناظر مماثلاً تماماً. فالمكافئات المشروحة قد تنقل الرسالة بشكل جيد، غير أنها تبدو طويلة.

4-3-4- مناهج المؤسسات العربية تجاه توحيد المصطلحات :

قُدم عدد من الاقتراحات والقرارات والتوصيات، من جهات عربية مختلفة، من مجامع وهيئات ومنظمات ومكاتب مختلفة، بهدف توحيد المصطلحات، من ذلك:

خطة **المجمع العراقي**، وتتمثل في أن يدرس المصطلح المعروض عليه في لغة الاختصاص، ويراجع تعريفه عند المتخصصين فيما اختاره من كلمات عربية مناسبة له، ثم يستعرض ما ورد في الكتب العربية، قديمها وحديثها، لغوية كانت أو متخصّصة، من كلمات موافقة له. فإذا وقع على كلمة صالحة مؤدية للمعنى الاصطلاحي وآنس فيها الرشاقة والسلاسة، عقد رأيه وبت الأمر[4]. غير أنه لا يتضح من هذه الخطة منهج اختيار الكلمة الصالحة التي اشترطها المجمع، فاقتصرت خطته على الإشارة إلى الرشاقة والسلاسة، وهذه الأمور نسبية لا تحكمها معايير موضوعية ثابتة.

---

1 – ينظر: Benjamins, john PUBLISHING COMPANY. ARTICLE SUMMARY. 2002

2 - الفهري، عبد القادر فاسي. اللسانيات واللغة العربية، ص400.

3 - الفهري، عبد القادر الفاسي. المرجع نفسه، ص 359.

4 - ينظر: الزركان، محمد علي، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص184.

وكذلك الحال في قرارات **مجمع اللغة العربية في القاهرة** الذي أقرّ الاقتصار على اسم واحد لكل معنى في المصطلحات العلمية والفنية والصناعية. وآثر السهولة في اختيار ألفاظ الشؤون العامة، وتكون سهلة خفيفة على اللسان بقدر الإمكان، ويمكن أن يستسيغها الجمهور. فليس ثمة إشارة في هذه القرارات إلى الأسس العلمية لتوحيد المصطلحات، بل هو موقف عام يدعو إلى ضرورة توحيد المصطلحات، كما لا يلمح فيها توضيح لمعايير السهولة التي آثرها المجمع.

ومن وسائل النشر التي يتخذها هذا المجمع، إرسال المصطلحات قبل عرضها على المجمع إلى وزارة المعارف والهيئات العلمية في مصر والبلاد العربية، وغيرها والانتظار مدة كافية لتبدي هذه الوزارات والهيئات رأيها وتوافي المجمع به.[1] ومثل هذا الإجراء يستهلك وقتاً طويلاً لا يتناسب وسرعة انتشار المصطلحات، ما يؤثر في عملية شيوع المصطلح العربي.

وعلى المنوال نفسه من عدم توضيح لمناهج توحيد المصطلحات، توصيات **المؤتمر الثالث لمجمع اللغة العربية في دمشق(2004)**، الذي أوصى بالاقتصار على إيراد مقابل عربي للمصطلح العلمي الواحد في اللغة الأجنبية درءاً لتعدد المقابلات العربية للمصطلح الواحد، إلا إذا قضت الضرورة خلاف ذلك ولمرحلة زمنية محددة، مع وضع إشارة ترجيح إلى جانب المقابل المفضل.

وتعدّ توصيات **ندوة الرباط (1981)** أكثر تفصيلاً وتحديداً،، لتجنب ظاهرة التعدد الدلالي، بوضعها بعض قواعد لتوحيد المصطلحات، من ذلك فيما يخص المشترك اللفظي وتعدد المعنى، ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي دائماً. ووضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد في الحقل الواحد. وتجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد.

وفيما يخص المترادفات أوصت هذه الندوة بما يلي، في حال وجود ألفاظ مترادفة أو ألفاظ قريبة من الترادف تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح. وتحدد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، ويتم انتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها. ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المشابهة الدلالة وتعالج كلها مجموعة واحدة.[2]

أما الحقول الدلالية، فأوصت الندوة، بمراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين. واعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات بحسب حقولها وفروعها. وتقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها بحسب كل حقل. واشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

ويلاحظ في هذه التوصيات التي أقرتها ندوة الرباط، مبادئ لوضع المصطلحات وتوحيدها حددتها في، مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية. واعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف

---

[1] - حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 247.

[2] - ينظر: غنيم، كارم السيد. اللغة العربية والصحوة العلمية، ص 151-152.

المصطلحات. وتقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها بحسب كل حقل ووضع المصطلحات في ضوء هذه المبادئ.

وحاول **معهد الدراسات والأبحاث للتعريب** وضع خطط في مجال توحيد المصطلحات منها، إنشاء قاعدة للمترادفات العربية. ودراسة المقابل العربي في إطار حقل مفهومي عند تعدد المقابلات العربية أمام مفاهيم متقاربة تستعمل في الميدان نفسه في اللغة الأجنبية التي تعرب منها. وإعادة توزيع المقابلات العربية بالاعتماد على المعجمات العربية الأحادية لتجنب ظاهرة تعدد المقابلات العربية نفسها أمام المفاهيم الأجنبية المتقاربة المعنى. وإعداد النسخة العربية الأجنبية أي جعل المقابل العربي هو المدخل الرئيسي والمصطلح الأجنبي مقابلاً له وذلك للتأكد من عدم إعطاء مقابل عربي واحد لعدد من المفاهيم الأجنبية تستعمل في الميدان نفسه. واعتماد أكثر المصطلحات تردداً شريطة أن يعبر بكيفية دقيقة عن المفهوم الأجنبي المراد اقتناؤه. وعدم اللجوء إلى توليد مصطلحات جديدة إلا بعد استنفاد جميع إمكانات البحث المتاحة والوقوف على فراغ في اللغة يتعين سده. وبتتبع المولدات وتنقيحها باستمرار [1].

كما وضع **مكتب تنسيق التعريب** خطة حمل مسؤوليتها علماء العرب مجتمعين، تتمثل في أن يوضع المصطلح بلغتين أجنبيتين معاً هما الإنكليزية والفرنسية ويوضع أمامه جميع المصطلحات التي عرب بها منسوباً كل منها إلى صاحبه إن كان مجمعياً أو أستاذاً لغوياً مشهوداً له بالتفوق، أو معجمياً معروفاً، وينشر ذلك على شكل معجم ألفبائي الترتيب ويضعه تحت أنظار علماء العرب لمدة لا تقل عن ستة أشهر ثم يدعو إلى مؤتمر العلماء المتخصصين ليعقد في ظل الجامعة العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والإعلام) بالعواصم العربية على التوالي فيتدارسون المعجم وينقدونه ويختارون المصطلح الذي يريدونه فيصبح شبه إلزامي[2]. وثمة من يرى أن ما قام به مكتب تنسيق التعريب تكرار للجهود الكبيرة المبذولة في الدول العربية فأدى إلى الهدر الخطير في طاقات المعنيين بوضع المصطلحات، كما أدى إلى تعدد المقابلات العربية، ذلك أنه إذا كانت بنوك المصطلحات ترى ضرورة التعاون على مستوى العالم منعاً للازدواج والتعدد في الجهود والنفقات، فإن المنطقة اللغوية العربية أولى بهذا التعاون تجنباً للهدر في الإمكانات، ويمكن حصرها في توزيع العمل الأساسي في التخصصات المختلفة تمهيداً لخزن المصطلحات في بنك عربي مركزي للمصطلحات العلمية. إذ يتخذ التعاون الدولي في بنوك المصطلحات شكلين محددين، هما تبادل المعطيات وتبادل الخبرة[3]. وقد آن الأوان لأن تخطط المؤسسات المعنية بالمصطلحات في الدول العربية لإنشاء بنك للمصطلحات منعاً لتكرار الجهود وحرصاً على تكامل التخصصات[4]. ومواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتصال بدوام بين

---

[1] - الكتاني، عز الدين. بعض الوسائل اللغوية المستعملة في توليد المصطلحات، في ندوة " الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية" ، ص 100.

[2] - ابن عبد الله، عبد العزيز. التعريب ومستقبل اللغة العربية، ص 32.

[3] - حجازي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص83-84.

[4] - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 235.

واضعي المصطلحات ومستعمليها[1]. ويمكن من خلال أجهزة الاتصالات الدولية المتوافرة ولاسيما الإنترنيت، التواصل والتعاون والتكامل بين المعنيين في الوقت نفسه[2].

كما كان **للاتحاد العلمي العربي** خطط لتوحيد المصطلحات، إذ أقرّ في مؤتمره العلمي العربي الثالث الخاص بالمصطلحات التي تختلف باختلاف البلدان واللغات أن يوضع لها مصطلح مأخوذ من أصل عربي إما بطريقة النحت أو بطريقة الاقتباس على أن تطبق الأحكام السابقة على الرموز أيضاً[3]. يلاحظ من هذه القاعدة أنه أعطى الأولوية في اختيار المصطلح المناسب للمصطلح المنحوت، وهذا الشكل من أضعف الأشكال المقبولة في وضع المصطلحات، على المستويين العربي والدولي.

ومن منهجية **المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس** إصدار مواصفات خاصة بالمصطلحات كما تفعل المنظمة الدولية للتقييس ISO. والهدف من ذلك توحيد المواصفات والمقاييس في العالم العربي.

5- الجوانب الدلالية في المعجمات التخصصية في ضوء المناهج المصطلحية:

وبعد عرض المشكلات التي تواجه التطبيقات الدلالية، واقتراح الحلول الممكنة لمعالجة هذه المشكلات التطبيقية، سيتطرق البحث إلى عينات من بعض المعجمات المصطلحات التخصصية، للاطلاع على مناهجها العامة، في ضوء القضايا الدلالية التي بحثها هذا الفصل، من منهج تاريخي، يتجلى في دراسة أثر الألفاظ التراثية في بعض المعجمات التخصصية، ومن منهج وصفي، ويتمثل في دراسة مدى اعتماد بعض المعجمات على المصطلحات الشائعة والاستعمالات الحية، بما فيها المفردات العامية، وسينتقل إلى ظاهرة تعدد الدلالات في بعض المعجمات. وسيركز البحث على المعجمات اللغوية والأدبية، إلا أنه سيتناول عينات من معجمات علمية، من أفراد وهيئات مختلفة، ذلك أن المعجمات العلمية أكثر تنوعاً من المعجمات الأدبية، في المناهج والمواد، وكذلك للتعرف إلى مناهج مختلفة، في ضوء خطط بعض المعجميين والمصطلحيين، من أفراد ومنظمات، ومدى تطبيق ذلك في معجماتهم ومساردهم.

– ثمة معجمات لغوية انتهجت المنهج التاريخي، منها، **(معجم المصطلحات البلاغية وتطورها)**[4]، الذي كان يقف بداية على معنى المصطلح في اللغة ثم ينتقل بعد ذلك إلى أسماء المصطلح المختلفة إن كانت له تسميات عدة، ثم تعريف البلاغيين والنقاد وغيرهم للفن البلاغي، واعتمد تعريف التطور التاريخي، ثم تأتي أقسام الفن بعد ذلك موضحة بالأمثلة المقتبسة من الكتاب العزيز وكلام العرب البليغ. واستقى مادته من مصادر كثيرة، يتصل بعضها بالبلاغة والنقد، ويرتبط بعضها بكتب الأدب والنوادر، غير أن تنوع مصادر هذا المعجم أدى إلى بروز ظاهرة التعدد الدلالي للمصطلح الواحد، إذ يذكر المؤلف في مقدمة المعجم أنه حرص على إيراد

---

[1] - حجازي. المرجع نفسه، ص 251.

[2] - يذكر هنا أن مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يقوم بإنشاء بنك مصطلحي لتخزين المصطلحات وتنميطها والتعامل معها وتحديثها وتبويبها، ويهدف المكتب من إنشاء هذا البنك إلى: تجميع المصطلحات في مختلف ميادين المعرفة. ومواكبة المصطلحات الجديدة وتخزينها. وتزويد المستعملين بالمصطلحات الجديدة. وخلق مركز لتطوير علم المصطلح المحوسب نظرياً وتطبيقياً. وخلق نواة لشبكة عربية مصطلحية، تمكن من الاستفادة المتبادلة بين بنوك المصطلحات.

[3] - الكتيبي، زهير. اللسان العربي، توحيد المصطلحات العلمية، ج4، ص 141.

[4] - مطلوب، أحمد. مكتبة لبنان، ط2، 1996.

التسميات المختلفة والمتعددة للمصطلح البلاغي الواحد، فأشار إلى أنه قد يجد الباحث عنتاً وضيقاً حينما يجد للنوع الواحد من فنون البلاغة اسمين أو أكثر، فالغانمي – مثلاً– سمى باباً من أبواب البلاغة "التبليغ" وسمى باباً آخر "الإشباع" وسماها أبو العسكري وابن الأثير "الإيغال" وأطلق بعضهم أسماء مختلفة على فن واحد كتسميتهم "التجنيس" جناساً ومجانساً ومماثلاً وتماثلاً، و"التورية" إيهاماً وتوجيهاً وتخييلاً.[1] إذ اضطر المؤلف إلى ذكر التسميات المختلفة للمصطلح الواحد حرصاً منه على مراعاة الدقة والأمانة، وتماشياً مع منهجه التاريخي.(سيفصّل هذا المنهج بالأمثلة في الفصل الأخير عند دراسة مناهج المعجمات التخصصية).

وهناك معجمات أخرى استفادت من المفردات التراثية، وقابلتها ببعض المصطلحات اللغوية المختلفة، فأدى إلى تعدد المصطلحات العربية مقابل المصطلح الأجنبي الواحد، أو العكس في مقابلة عدد من المصطلحات الأجنبية أمام مصطلح عربي واحد، من ذلك، **(معجم اللسانية)**[2]، الذي يذكر في مقدمة المعجم، أنه لم يكتفِ في معظم الأحايين بوضع مقابل واحدٍ للمفردة الفرنسية الواحدة، بل كان يعرض لمعظم الألفاظ العربية التي تتضمن دلالتها المعنى اللساني أو التي استعملها الباحثون العرب في المضمون ذاته، كل ذلك إيماناً منه بأن الزمن وحده هو الذي سيعطي الأسبقية لهذه اللفظة أو تلك. كما يشير إلى أنه لم يكتفِ بوضع الكلمات المقابلة، بل حاول مواكبة كل كلمة بالسياق أو الركن الذي تُستعمل عادة فيه.

غير أن هذه الخطة أدت إلى شيوع ظاهرة التعدد الدلالي في هذا المعجم، من ذلك، قد يضع أمام مشترك لفظي أجنبي معين مقابلات عربية عدة، مثل(Accent) الذي يقابل بالعربية، مصطلحات عدة:1– لَهْجة، لُكْنَة. 2– نَبْرَة.3– حَرَكَة،شَكْلَة،علامة مُميزة.

وأمام Accentuation : تحريك، تنبير، نَبْر.

أو العكس فقد يرد مصطلح عربي معين مقابل مصطلحات أجنبية عدة، من مثل:

مصطلح إتباع) الذي وضع أمام مصطلحات أجنبية مختلفة:

Accord: إتباع، توافق، مزاوجة.

Allite'ration: استهلالي، صوتي، إتباع

Subordination: تَبَعيةَ، ثانَويّة، إتباع

وكذلك الأمر في مادة(إبدال)

–Commutation: استبدال، إبدال

Dissimilation : مُبَايَنَة، مُغَايرة، مُخَاَلَفة، إبدال.

Mutation: تَغَيّر، إبدال، انتقال، تَحَوّل.

Permutation: إبدال، تبادُل

---

1 – مقدمة المعجم، ص8-9.

2 - بركة، بسام. جرس برس، طرابلس، لبنان، 1985.

Substitution : تبديل، استبدال، إبدال

Transposition: إبدال، نقل

مصطلح (إدراك) الذي يرد أمام مصطلحات أجنبية مختلفة، منها:

Appre'ciation: تقدير ، إدراك

Cognition: إدراك، معرفة، تفكير

Compre'hension: إدراك، فهم، استيعاب

Perception: إدراك حسيّ

Conception: إدراك ذهني

ربما كان هذا التعدد في المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد يعود إلى اعتماد المؤلف على مصادر مختلفة، ومن علوم مختلفة، ومن جهات عدة، من أفراد ومجامع، من ذلك اعتماده على **(المعجم الفلسفي)** الصادر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة، فعلى سبيل المثال وضع هذا المعجم أمام مصطلح Appreciation: إدراك واع، وأمام Cognition: إدراك. يذكر في هذا المجال أن المعجم الفلسفي اعتمد المنهج التاريخي، من خلال إحياء بعض المفردات القديمة، فتقيد بالقرارات التي اتخذها مجمع القاهرة في إعطاء الأولوية للألفاظ التراثية عند وضع المصطلح. وجاء في مقدمة المعجم: أنه قصد إلى إحياء المصطلح العربي القديم ما أمكن، إلا إذا طغى عليه استعمال حديث أو أصبح لا يلائم المدلول الفلسفي المعاصر، ولم يأخذ من المصطلحات العربية الفلسفية الجديدة إلا ما أقرّه الباحثون والدارسون، وأيده الاستعمال زمناً كافياً، فكتب به وألف، واستخدم في التعليم العام والجامعي.

وفي **(معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب)**[1]، يلاحظ ملاحظات عدة منها، أن هناك مقابلات عربية لا تتوافق ومفهوم المصطلح الأجنبي، بل هي من وضع المؤلفين، اللذين لم يضعا المصطلح الأجنبي الدقيق، من ذلك أنهما وضعا تراكيب عربية تراثية أمام بعض المصطلحات الأجنبية، لا تتفق تماماً مع المفهوم، من مثل، corroboration: التوكيد اللفظي. وemphasis: التوكيد المعنوي. وequivoque: الجناس التام، اللفظ المشترك، مع الإشارة إلى أن المصطلح الأخير فرنسي على خلاف المقابلات الأجنبية الأخرى التي تعتمد اللغة الإنكليزية. وهناك أمثلة عديدة ابتكر فيها المؤلفان مصطلحات أجنبية مقابل بعض المصطلحات العربية، من ذلك، أركان التشبيه: elements of comparison، وأسماء الإشارة demonstrative pronouns. يشار هنا إلى أن المعجم لم يتقيد بإيراد المقابل الأجنبي أمام كل مصطلح عربي، ولاسيما في المصطلحات التراثية، فعلى سبيل المثال، وضع أمام مصطلح "التشبيه" المقابل الأجنبي Comparison. وقسم التشبيه بحسب أداته إلى مرسل، ومؤكد، وبحسب وجهه ستة: تمثيل، وغير تمثيل، مفصّل، مجمل، قريب، بعيد. فلا يضع أمام هذه المصطلحات المقابل الأجنبي، في حين يضع المقابلات الأجنبية أمام، التشبيه البليغ Comparison eloquent، وأمام التشبيه الضمني implicit Comparison.

---

[1] - وهبة، مجدي. وكامل مهندس. 1984.

وهناك مصطلحات أجنبية مفردة تقابلها مصطلحات عربية مركبة، محاولة استيعاب معناها، من مثل: diction: أداء الكلام ، تنسيق الألفاظ. و cant: لغة السوق. اللغة الطبقية.

أما ظاهرة التعدد الدلالي في هذا المعجم، فيذكر المؤلفان في مقدمة المعجم أنهما لا يدّعيان أن المصطلح الإنكليزي والفرنسي الذي أثبت في المعجم هو المصطلح الوحيد المتداول، كما أنهما لا يدّعيان أنه يرادف تماماً المصطلح العربي المقابل إذ إن الحقول الدلالية للمصطلحات العربية قد تختلف عن المصطلحات الفرنسية والإنكليزية، وأنهما آثرا الاجتهاد في اختيار المصطلح الفرنسي أو الإنكليزي الأقرب إلى مضمون المصطلح العربي.

– وبعيداً عن المنهج التاريخي، ثمة معجمات أخرى آثرت إتْباع **المنهج الوصفي** من خلال رصد المصطلحات الحديثة والمتداولة، مثل **(معجم المصطلحات اللغوية والأدبية)**[1]، إذ تذكر المؤلفة في مقدمة المعجم أنها اجتهدت أن يكون معجمها شاملاً لأهم المصطلحات اللغوية والأدبية المستخدمة في أحدث الأبحاث والتي يحتاج إليها الباحث أو الدارس أو المترجم. إذ ركزت المؤلفة في معجمها على المصطلحات اللسانية الحديثة المتداولة في المدارس اللغوية الحديثة، من تاريخية ووصفية وبنيوية وتوليدية وتوزيعية وتحليلية وغيرها، على مختلف الصعد الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

من هذه المصطلحات: Free morpheme: مورفيم منفصل، مورفيم حُر. Grammar: علم القواعد. و Morpheme: مورفيم، وحدة لغوية. و Morphology: علم الصرف والنحو.

أما (**معجم اللسانيات الحديثة)**[2]، فيذكر المؤلفون في مقدمة هذا المعجم أنهم استخدموا المصطلح العربي بمعناه الخاص المرتبط بعلم اللسانيات الذي قد تختلف دلالته في مجال آخر، مثال ذلك مصطلح " الحَدّ" والجمع " حدود" الذي يعني في الشريعة الإسلامية العقوبة، ويعني في العلوم الأخرى مثل المنطق والفلسفة والنحو التعريف الذي يحدد مفاهيم المصطلحات المتعلقة بهذه العلوم، فمثلاً يضع أمام (Boundaries) الحدود (اللغوية) : الفواصل التي تفصل بين الوحدات اللغوية... وبذلك فهو يشير إلى تعريف المصطلح اللساني فحسب، من دون الإشارة إلى المعاني الأخرى للمصطلح الذي قد يشترك مع علوم أخرى، وهذا أمر طبيعي في معجم يختص بالعلوم اللسانية فحسب، وليس معجماً لغوياً أو معجماً في المشتركات اللفظية.

وفي مجال ذكر تأثير المنهج الوصفي في مناهج بعض المعجمات التخصصية، لابد من التوقف عند ظاهرة إيراد **المفردات العامية** في هذه المعجمات التي شاعت بعد انتشار المنهج الوصفي.

فمن المعجمات العلمية التي اعتمدت الوصفية من خلال الرجوع إلى بعض المفردات العامية، **(معجم الألفاظ الزراعية)** لمصطفى الشهابي الذي صرّح بأنه لم يتبع في وضع أسماء الحشرات الزراعية التي جهلها العرب الطريقة التي اتبعها في وضع أسماء النباتات التي جهلوها، أي أنه لم يرجع إلى أصول الأسماء العلمية لتلك الحشرات إلا في الندرة، وأنه رجح الطريقة السهلة التي يعرفها الزراعيون والفلاحون في البلاد العربية، وهي

---

[1] - عياد، علية عزت. المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994.

[2] - حنا/ سامي عياد، وكريم زكي حسام الدين، ونجيب جريس ، مكتبة لبنان، بيروت،1997.

بإضافة اسم الحشرة أو شكلها إلى اسم النبات أو اسم الحيوان الذي تعرف به، فيقول مثلاً، سوسة العدس وسوسة الفول وسوسة الحمص وذبابة الحنطة وقملة التفاح وفراشة الزعرور وبقة بذر القطن، وقَتُع الصفصاف، وخنفساء الدقيق وهكذا. ويرى أن هذه الطريقة ليست علمية، ولكنها تتبع في تسمية كثير من الحشرات باللغات الأوروبية، مجاراة للعامة في ذكر السهل المتعارف من الأسماء، ويشير إلى أنه من المعلوم أن اتباعها يتعذر كلما كان للنبات الواحد حشرات عديدة تفتك به. وأنه في هذه الحال يلجأ الأوروبيون إلى النعوت، فيقولون مثلاً قملة الفرس الكبيرة، وقملة الفرس الصغيرة، وقملة البرتقال السوداء وهكذا، ولا مجال لرصد أسماء الحشرات إلا بذكر أسمائها العلمية إلى جانب أسمائها غير العلمية، لأن الحشرات آلاف مؤلفة وضعت لها أسماء علمية وليس لكثرتها أسماء حتى في اللغات الأوروبية الكبيرة، مثل أسماء كثير من النباتات المجهرية التي تولد أمراضاً في المزروعات.[1]

ومن المعجمات الوصفية التي حرصت على إدخال المفردات العامية مقابل بعض المصطلحات، **(معجم الحيوان) لأمين المعلوف**[2] الذي حاول عند تأصيل بعض المواد الإتيان ببعض المقابلات العامية، من ذلك مثلاً:

مَهَاة Addax. Adaxnasomacutatus بقرة وحشية بيضاء اللون سويداء العنق لها قرنان كبيران لولبيان تسمى في المغرب بأبي عَدَس وفي السودان بأبي عَقَص وبي عقس وأبي عكش (هذا كله عن اهرنبرغ وهوغلن وترسترام والمعلمة الفرنسية)....[3]

أما في **(معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية)** لأحمد شفيق الخطيب فصرّح في مقدمة المعجم بأنه حرص على إدخال كثير من المصطلحات الإنكليزية الدارجة على ألسنة العاملين في الصناعة النفطية، ولاسيما في ميادين الحفر والتنقيب ومد الأنابيب، مثل (weevil, roughneck, rocky, duster, barrele, stool pigeon, sand smeller)، وذلك لخدمة القارئ العربي الذي لن يجد مثل هذه الألفاظ بمعناه المقصود في أي من المعجمات العادية. ولكنه صرّح، بالمقابل، بأنه تحاشى قدر الإمكان إدراج المصطلحات العامية العربية في المعجم لاختلافها الشاسع بين قطر عربي وآخر، وأن المرادفات القليلة التي هي من هذا القبيل أوردها بين حاصرتين بعد نقطة أو شرطة، مثلاً: مفتاح ربطٍ انضباطي. (مفتاح إنكليزي) Adjustable spanner

مِرفاع نقّال ، رافعة السيارة (عفريت) Jack

سيارة شحن، شاحنة (لوري) Lorry

بكارة. ذاتُ البكر (بلَنْك) Tackle

---

[1] - ط2، 1957، المقدمة

[2] - أمين المعلوف(1871-1943) طبيب عالم بالنبات والحيوان والفلك من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق. من كتبه ، معجم الحيوان، معجم النبات، المعجم الفلكي.

[3] – دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1932.

نُكاف. (أبو كعيب)   Mumps

ومن جهة أخرى يلاحظ طغيان ظاهرة تعدد المقابلات العربية أمام المصطلح الأجنبي الواحد، إلى جانب ضعف التناسق بين المقابلات العربية، من ذلك:

Abandon : ترك .هجر. تخلى عن

Abandon acclaim: تنازل عن حقّ أودعوى

Abandon a well : ترك البئر (تخلى عنها أو ردمها)

إذ تعددت المقابلات العربية باختلاف السياق والاختصاص، ومن ذلك أيضاً:

access(n): مَنفَذ. موصِل. سبيل. مسلك

Access eye(Eng): فتحة نفاذ(في قناة تصريف)

Accessible(adg): سهلُ المنال. يمكن الوصول إليه

Accessories(n): توابع . لواحق

Accessory(adj): إضافي. ثانوي. عَرَضي

Accessory element(min): عنصر ثانوي

Accessory minerals(Geol): معادن إضافية. معادن ثانوية

Access road: الطريق الموصلة أو الموصلّة

ومن هذا التعدد أيضاً: زلزال. هزة أرضية. رجفة : earth quake

أساس قاعدة . تأسيس. مؤسسة : foundation

وكذلك الأمر في(**معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية**) للمؤلف نفسه أحمد شفيق الخطيب، فيمكن أن يعدّ هذا المعجم معجماً في المترادفات العربية، ذلك أنه يضع مرادافات كثيرة أمام معظم المصطلحات الأجنبية، ولاسيما المصطلحات العامة التي تضم أسماء وأفعالاً تدخل في معظم المجالات، من ذلك، أمام debar: منع، حرم، حظر. ومقابل direct: وجّه، أرشد، أدار. وهناك disposal: رتب، نظم، صّرف. و flock: قطيع، سِرْب، حَشْد. وأمام flood: فيضان، طوفان، غَمْر، فَيْض. وغيرها. ويمكن تفسير هذه الظاهرة إلى أن المؤلف جمع مواده من معجمات عربية وأجنبية عدة، من قبل أفراد وهيئات مختلفة، ومن مختلف التخصصات، الميكانيكية، والعسكرية، والجغرافية، والجيولوجية، والزراعية والحراجية، وغيرها.

يذكر في المقدمة أن المعاني العربية المترادفة مفصولة بنقطة، أما حين يختلف المعنى ففصل بين المعاني المختلفة بشَرطة(–)، فمثلاً :

نقَّص. خفّض. حسَر. انحسَر. انخفض.   abate (v)

تاخَمَ – ارتكزَ على   abut (v)

مِسمار – ظُفْر   nail (n)

وعلى مستوى المعجمات الجماعية التي اعتمدت المنهج الوصفي، هناك على سبيل المثال **(المعجم العسكري الموحد)** الذي أعدته لجنة توحيد المصطلحات العسكرية للجيوش العربية، إذ صرّح المعجم عن خطته في نوعية اختيار المواد بما يلي:

التزمت اللجنة باللغة العربية الفصيحة، ونبذ المصطلحات العسكرية الدخيلة. اختيار الألفاظ العربية السهلة البسيطة، وتجنب الألفاظ العربية الحوشية التي قد تصلح للتعابير الأدبية ولكنها لا تصلح للتعابير العسكرية، لأن اللغة العسكرية لغة علمية تتسم بالسهولة واليسر والوضوح. تفضيل المصطلح العسكري الشائع في أكثر الجيوش العربية ما استقام مع اللغة العربية الفصحى على المصطلح العسكري الشائع في عدد قليل من الجيوش العربية. فيلاحظ في منهج هذا المعجم طغيان المنهج الوصفي، من خلال اختياره للمصطلحات الشائعة على المصطلحات الحوشية.

يؤخذ على هذا المعجم شيوع ظاهرة تعدد المقابلات العربية أمام المصطلح الأجنبي الواحد، الأمر الذي يؤدي إلى هدر مواد عربية عدة، من ذلك:

Abandon : هجر. ترك. تخلى عن. عدل عن

Abandon ship: ترك السفينة.

Abandoning post: ترك المركز، ترك المخفر

Abandoned private property: مُلك مهجور

Abate : أرخى . حلّ. خفّف. نقص. أضعف

Abatementِ: حلّ. تخفيف. إنقاص. تخفيض

Pleain abatement: طلبُ بُطلان الدعوى

فيلاحظ في هذه الأمثلة تعدد الدلالات إلى جانب تعدد الاشتقاقات الصرفية. ومن أمثلة عدم التناسق في وضع المقابلات العربية وتعددها:

Accuracy: دقة . صحة. سداد. ضبط.

Accuracy chart: بياني الدقة. Accuracy inlaying: دقة التسديد

Accuracy chart: عمر السبطانة . Accuracy of faim: دقة التصويب

Accuracy of fire: دقة الرمي. Accuracy of practice: دقة الرمي

Accuracy of the shoot: دقة الرمي. Accuracy trial: اختبار الدقة

Accurate: دقيق. صحيح. مضبوط. سديد .

Accurate reading: قراءة مدققة

يلاحظ في هذه الأمثلة تنوع المصطلحات الأجنبية مقابل مصطلح عربي واحد، كما في " دقة الرمي"، أو العكس مصطلح أجنبي موحد أمام مقابلات عربية متنوعة دلالياً وصرفياً، كما في " دقيق ومدققة

أمام Accurate "، ويتجلى التنوع الدلالي في وضع مصطلح "سبطانة" مقابلAccuracy الذي طغى عليه هنا المقابل العربي "دقة".

أما معجمات مكتب تنسيق التعريب بالرباط، مثل **(معجم الجيولوجيا، ومعجم البترول، معجم الحيوان، معجم الكيمياء)**[1] فصُرِح في مقدمة هذه المعجمات، بأنه يقتضي التنسيق بأن يثبت أمام اللفظين الإنكليزي والفرنسي للمصطلح العلمي جميع مقابلاتهما سواء أكانت الرائجة في الأوساط الثقافية أم المعتمدة والمقررة من لدن سائر الهيئات والمراجع العلمية بمختلف البلاد العربية، وتحقيقاً لذلك جمع رجال المكتب كل ما توفر لديهم من هذه الحصيلة التعريبية وأثبتوا أمام كل مصطلح أعجمي مختلف مقابلاته العربية وأشاروا إلى مصادر هذه المقابلات بمختصرات ورموز.

وقد استخدمت المختصرات والرموز المستعملة في المعجمات العلمية وملحقاتها الصادرة عن المكتب والتي ترمز إلى الجهات التي أصدرت المصطلح: (ج) إجماع، (وم) وزارة التربية والتعليم في مصر. (مج ق) مجمع اللغة العربية في القاهرة. (مؤ) المؤتمر العلمي العربي الثاني المنعقد بالقاهرة في سبتمبر 1955، (علوم) المجلس الأعلى للعلوم بالقاهرة، (اتحاد) الاتحاد العلمي العربي بالقاهرة، و(ش) (أي الشهابي) وهكذا تختلف الرموز بحسب الهيئات داخل القطر الواحد، وليس بحسب الدول. من أمثلة هذا المعجم:

Alabaster: الباستر (علوم) – بَسْتَرٌ وبَسطَرٌ . هَيْصَمٌ (مج ق)

Alba^tre: الهَيْصَمُ، حجر يشاكل الرخام أبيض شاف قليل الصلابة سهل الصقل (ش). إذ وضع أمام المصطلح الأجنبي مقابلات عربية عدة بتعدد الجهات وباختلاف العلوم.

ويلاحظ في معجمات المكتب عدم تناسق تعريب المقابل العربي، من ذلك:[2]

Acetate خلات (اتحا)

Ace'tate: أسيتات (مج ق) وهي أملاح حامض الخليك (الأسيتيك) وأسترانة (مج ق)

Acetic acid: حامض الخَلِّيك

الحمض الأسيتي= الحمضُ الخلي= حمض الخل (مج ق)

Acetic acid (glacial) : حامض أسيتيك جليدي

Acetone

Ace'tone: أسيتون

Acetum: خل

Acetyl

Ace'tyle: أسيتيل مجموعة حمض الخل(مج ق)

---

1 - جميعها طبعة 1971، المقدمة ، ص 5، ومايليها.

2 - معجم الكيمياء

يلاحظ في هذه الأمثلة أن المقابلات العربية تتنوع اشتقاقاتها وتراكيبها، من عربية إلى أجنبية إلى معربة جزئياً، فلم يتقيد المعجم بالقرارات والتوصيات العديدة التي حضت على ضرورة تجنب تعدد المصطلحات وبوضع مصطلح عربي واحد مقابل المصطلح الأجنبي.

ومن المعجمات المؤسساتية أيضاً على سبيل المثال، **(معجم البيولوجيا في علوم الأحياء)**[1] لمجمع اللغة العربية في القاهرة إذ يلاحظ ملاحظات عدة من عدم التجانس واللاتناسق في وضع المقابلات العربية دلالياً واشتقاقياً، فأدى إلى ما يشبه المشترك اللفظي العربي، أمام التعدد الدلالي الأجنبي. إذ وضع أمام مصطلح adherent المقابل العربي (ملتحم)، وأمام مصطلح adhesion المقابل العربي (التحام)، ومقابل anchylosis (التحام عظمي)، فليس ثمة توافق، إذ أن المصطلحات الأجنبية متعددة في موادها واشتقاقاتها، في حين أن المقابلات العربية موحدة في مادتها غير أنها متنوعة في اشتقاقاتها.

يلاحظ أن المعجم حاول تطبيق قرارات مجمع القاهرة في وضع مقابل عربي واحد أمام المصطلح الأجنبي، غير أنه من جهة أخرى لم يتقيد بقرارات المجمع فيما يخص وضع صيغة (فُعال) الدالة على المرض أمام مصطلحanchylosis إذ وضع مصطلحاً مركباً من اسمين.

وفي **(معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا)**[2] **لمعهد الإنماء العربي** يلاحظ أنه قد وضع أمام المدخل الإنكليزي الواحد أكثر من مقابل عربي في المجال العلمي الواحد Anthracnose (مرض نبت) فُحُومة. قَتَامة. مرض فطري نباتي تسببه أنواع من رتبة الغباريات السود ويتميز بتهتكات محدودة قاتمة أو سوداء تصيب الساق.

وهكذا يلاحظ أن معظم المعجمات التخصصية – فردية أو مؤسساتية– تتعدد فيها المقابلات العربية، دلالياً وصرفياً، أمام مصطلح أجنبي محدد، أو العكس، سواء أكانت المعجمات تنتهج المنهج التاريخي أم المنهج الوصفي، فأدى ذلك إلى هدر المصطلحات العربية، وإلى عدم التناسق المصطلحي وإلى التشتت العلمي، ويرجع ذلك إلى أن معظم هذه المعجمات يعتمد على معجمات أخرى سبقتها.

---

1 - 1984

2 - 1986

الفصل الثالث

المشكلات المصطلحية للاقتراضات اللغوية

وطرائق حلولها في ضوء الدراسات الصوتية

1- الاقتراض اللغوي والتعريب الصوتي

2- الاشتقاق من المعرَّب

3- المعرَّب ومعجمات المصطلحات التخصصية

بعد دراسة الجوانب الصرفية والتركيبية والدلالية في المصطلحية، سيتطرق البحث في هذا الفصل إلى دراسة الجوانب الصوتية في المصطلحية، من خلال ظاهرة الألفاظ الأجنبية المقترضة التي تدخل اللغة العربية، إذ يمثل اللفظ الأعجمي حالة خاصة لانتمائه إلى لغات ذات خصوصيات تختلف عن خصوصية اللغة العربية. وقد ظهرت مصطلحات وتسميات مختلفة للدلالة على الألفاظ الأجنبية، من مولد وأعجمي ودخيل واقتراض وتعريب وتغريب وغيرها، واختلفت معاني هذه المصطلحات وتعددت مع اختلاف المناهج السائدة في كل عصر. لذا لابد هنا من إيجاز الفرق بين هذه المصطلحات، لبيان تطور هذه الظاهرة وتوسعها باختلاف العصور.

1- **الاقتراض والتعريب الصوتي:**

1-1- مصطلحات الاقتراض:

1-1-1- اختلفت دلالة " المعرب" و" الدخيل" قديماً بحسب المعيار الذي استخدم لتحديدها. فهناك فريق اعتمد المعيار الزمني الذي يستند إلى مفهوم الاحتجاج عند اللغويين، ويمتد من زمن الجاهلية إلى أواسط القرن الرابع للبوادي المنعزلة (أو في وسط الجزيرة العربية) . فالمعرّب عند هذا الفريق هو لفظ استعاره العرب الخلص في عصر الاحتجاج من أمة إلى أخرى، والدخيل هو لفظ أخذته العربية من مرحلة متأخرة في عصر الاحتجاج[1]، وفي هذا إهمال للطرائق التي عاملت بها العربية الأعجمي، وهو المعيار المعتمد عند الفريق الثاني الذي اعتدّ بالبنية اللغوية معياراً للتفريق بين المعرَّب والدخيل، فعدّ هذا الفريق المعرب هو اللفظ المقترض الذي وضع في الصيغ والقوالب العربية، أما الدخيل فهو لفظ دخل العربية من اللغات الأجنبية بلفظه أو بتحريف

1 - ينظر: ظاظا، حسن. كلام العرب، ص 79.

طفيف في نطقه[1]. وأصبح المعيار الصرفي هو المقبول عند معظم الدارسين المحدثين[2]. أما عند القدامى فساد عند معظمهم التداخل والتشعب في تحديد مصطلحي "المعرّب" و"الدخيل"، فلم يقلق القدماء التفريق بين المعرَّب والدخيل كثيراً، فاستعمل جمهورهم المعرَّب والدخيل بمعنى واحد، ومنهم السيوطي في " المزهر"، وشهاب الدين الخفاجي في " شفاء الغليل"[3].

1-1-2- ولتجنب هذا الالتباس والتداخل بين هذين المصطلحين استعمل المعاصرون مصطلح "الاقتراض emprunt" للدلالة على كل لفظ أجنبي دخل اللغة، فأصبح الاقتراض اللغوي يعني نقل لفظ أو أكثر من لغته الأصلية إلى لغة أخرى، ليستخدم فيها دالاً على المعنى، لموضوع بإزائه في لغته الأصلية[4].

1-1-3- وهناك مصطلح " التعريب " الذي استعمل عند المعاصرين للدلالة على الإعراب، وإزاحة بعض من غبار الغربة التي حملها اللفظ حال وفادته[5]. إذ أصبح التعريب والإعراب في اللغة معناهما واحد هو الإبانة والإفصاح[6]. وارتبطت مصطلحات مختلفة بمصطلح التعريب في العصر الحديث، منها، تعريب المصطلحات، الذي يتمثل في توليدها. وهناك التعريب اللغوي الذي يقصد به الترجمة، ويراد بها نقل معاني الكلمات أو العبارات أو النصوص الأجنبية والتعبير عنها بكلمات وعبارات مقابلة لها في اللغة المنقول إليها. كما يطلق التعريب في ميادين الثقافة العامة ويقصد به إخضاع النصوص أو الأعمال الأجنبية – علمية أو أدبية أو فنية– لشيء من التصرف في مبناها ومعناها، وذلك بتطويعها لمقتضيات الظروف وأنماط التقاليد الاجتماعية والثقافة العربية، وجعلها ذات سمة عربية في الإطار العام، وكثيراً ما يحدث هذا الضرب من "التعريب" في المسرحيات والأفلام ونحوها وبعض الأعمال العلمية. وقد يسمى بالاقتباس أحياناً، أي اقتباس الفكر الرئيسية وصوغها في بناء عربي[7]. فيتلخص التعريب اللغوي، بتعريب المصطلحات، ونقل النصوص، وترجمة العلوم والفنون.

وهناك التعريب القومي، الذي يعني جعل العربية أداة التفكير والكتابة والاستعمال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والأدبية والتربوية العربية، بغية التخلص من التبعية ومخلفات الاستعمار، ومواكبة التنمية، أي تعريب الحياة كلها في الوطن العربي، وجعل العربية عنوان الهوية الحضارية العربية الإسلامية[8]. وظهر مثل

---

1 - خليل، حلمي. المولد في العربية، ص202 .وابن مراد، إبراهيم. دراسات في المعجم العربي، ص 190

2 - ينظر:قدور، أحمد. المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص 154. و ياقوت، سليمان، معاجم الموضوعات، ص400-402، وظاظا ، حسن. كلام العرب، ص 72. والزيدي، كاصد ياسر. من جهود المجمع العراقي في التعريب، ، العدد العشرون، ص11. وابن مراد، إبراهيم. دراسات في المعجم العربي، ص190.

3 - ظاظا، حسن. كلام العرب، ص71.

4 - رواي، صلاح. فقه اللغة وخصائص العربية، ص245.

5 - عبد الجليل، عبد القادر. التنويعات اللغوية، ص 317.

6 - خليفة، عبد الكريم، اللغة العربية ولتعريب في العصر الحديث، ص266.

7 - بشر، كمال. دراسات في علم اللغة، ص310-311.

8 - الفيصل، سمر روحي. المشكلة اللغوية العربية، ص93.

هذا النمط من التعريب وسط الشعوب التي خضعت للخلافة الإسلامية في القرن الأول الهجري (في بداية القرن السابع الميلادي)، وأصبحت اللغة العربية منذ القرن الثاني الهجري (القرن الثامن الميلادي) لغة الإسلام والسلطة السياسية والإدارية للخلافة العربية[1]. أما في الوقت الراهن، فقد اتخذ التعريب القومي أشكالاً مختلفة تهدف جميعها إلى جعل اللغة العربية لغة الإنسان الأساسية والحياتية، أي أن تكون لغة العلم والعمل، لغة الفكر والشعور والحراك الاجتماعي[2]. ويتجلى ذلك في تعريب المؤسسات، أي في اتخاذ اللغة العربية أداة للتعليم والإعلام والإدارة.[3]

1-1-4- وعلى النقيض من التعريب هناك مصطلح " التغريب" Westernization الذي يعني البعد عن مقومات الأمة الإسلامية وهويتها المتميزة، ويدل على عملية مخطط لها من قبل الحكومات الغربية وأتباعها في بلادنا تهدف إلى صبغ المجتمعات الإسلامية في شتى المجالات بصبغة غربية تفقدها تميزها وتجرها إلى حالة من الرضى بالتبعية للغرب، ويتجلى التغريب اللغوي من خلال تغريب المصطلحات والتراكيب والأساليب، وغيرها.[4] ويتمم هذا المخطط في وقتنا الراهن ظاهرة العولمة Globalization، إذ يشكك دعاة العولمة بجدوى استعمال اللغات القومية والوطنية، ويتهمون اللغات العريقة بالمحدودية والفقر، وأنها لا تواكب العصر ومعارفه وتقاناته.

1-2- لمحة تاريخية عن ظاهرة الاقتراض اللغوي في اللغة العربية:

عرفت ظاهرة الاقتراض اللغوي بين الشعوب منذ أقدم العصور، فهناك ألفاظ سومرية دخلت الأكادية، كما دخل بعض أسماء حروف إلى الأبجدية اليونانية من الفينيقية[5]. وحدث هذا التلقيح نتيجة عوامل الاتصال المختلفة، السياسية والثقافية والتجارية، بين تلك الشعوب قديماً.

كذلك الأمر عند العرب فلم يكن العرب في الجاهلية أمة منطوية على نفسها، بل فرضت عليهم ظروف حياتهم الاتصال بمن جاورهم من الأمم سواء أكان ذلك عن طريق التجارة أم الغزو أم الوفادة[6]. وتدل على ذلك المفردات الأعجمية التي كانت تدخل اللغة العربية آنذاك.

ويلاحظ أن التعريب ظهر في المصطلحات التي تستورد مسمياتها من الخارج، ولم يكن للعرب بها سابق معرفة، ومن ثم في ألفاظ الحضارة، وفي مصطلحات العلوم الدخيلة، فظهرت المعربات في العصر الجاهلي في أسماء العقاقير، والأدوات والمصنوعات ونحوها مما يحمل إلى بلاد العرب من فارس أو الروم أو الهند أو

---

1 - ينظر: الصائغ ، فائز. اللغة والتعريب، ص 25.
2 - الخوري، شحادة. دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص 159.
3 - سعيد، عبد الوارث مبروك. اللسان العربي(الهوية- الأزمة- المخرج)، ص171.
4 - سعيد، عبد الوارث مبروك. المرجع نفسه، ص 122-123.
5 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص147.
6 - عيد، محمد. المظاهر الطارئة على الفصحى، ص156.

غيرها.[1] فاقترض العرب قبل الإسلام وبعده ألفاظاً أجنبية كثيرة، وجلّ ما اقتبسوه من الفارسية، ويليها اليونانية واللاتينية وسائر اللغات السامية.[2] واستعمل بعض الشعراء الجاهليين ألفاظاً مقترضة مثل عدي بن زيد العبادي، والأعشى، ثم تواتر ورود تلك الألفاظ الأعجمية في شعر بعض الشعراء الإسلاميين كالفرزدق وجرير والأخطل، إلى جانب ورود ألفاظ أعجمية عدة في القرآن الكريم.[3]

وازداد احتكاك العرب بالأجانب مع مجيء الإسلام، من خلال الفتوحات والهجرات والرق، ويبرز ذلك في بداية القرن الثاني الهجري حين اتسع نشاط الثقافة العربية تأليفاً وترجمة. فانتقلت من الفارسية إلى العربية في عصور الاحتجاج أسماء بعض الآنية والمعادن والأحجار الكريمة وألوان الخبز والطهي والرياحين والطيب والمنتجات الزراعية والصناعية والحربية التي اشتهر بها الفرس. ومن أشهر ما انتقل إلى العربية في عصور الاحتجاج من اليونانية عن طريق مباشر، أو عن طريق السريانية أسماء بعض آلات الرصد والجراحة وبعض مصطلحات الطب والفلسفة والمنطق والعلوم الطبيعية وأسماء بعض المعادن والوظائف والمنشآت المعمارية وأدوات البناء والموازين والأمتعة[4].

ويلاحظ أن عدد الألفاظ الدخيلة قليل جداً إذا ما قيس بمفردات اللغة العربية التي دخلت اللغات الأخرى، أو نسب إلى عدد مفردات الفصيحة. وتقتصر الألفاظ الدخيلة على الحسيات، أي ما استحدث من آلات ووسائل ولا تتجاوز ذلك إلى المعنويات. على عكس المصطلحات العربية التي ولجت ساح اللغات الأخرى من خلال المعنويات مثل المفاهيم الشرعية أو الخلقية أو النفسية[5].

فكان الاقتراض متبادلاً بين العرب وتلك الشعوب آنذاك، إذ نقل العرب تراثهم إلى تلك الشعوب، كما ترجم العرب علوم تلك الشعوب إلى العربية. وبدأ نقل علوم اليونان والفرس والهند إلى العربية في أواخر عهد الأمويين، فاقتبست العربية بعض الألفاظ الأعجمية، مثل: دينار، درهم، بريد، ديوان، طراز، رستاق. ومنذ ذلك التاريخ ظهرت نواة التأليف والترجمة، ولكن هذه الحركة الثقافية لم تتقدم إلا في العصر العباسي، أيام المنصور وهارون الرشيد، ولم تبلغ أوجها إلا في عصر ابنه المأمون، الذي يعدّ العصر الذهبي الذي نقلت فيه جملة كبيرة من علوم القدماء كالطب والفلسفة والرياضيات والفلك والكيمياء والطبيعة وغيرها. واستمر هذا النقل بعد المأمون. فظهرت مصطلحات معربة كالسرطان، والذبحة والربو والاستسقاء والبواسير والقولنج والسرسام.[6]

1 - ينظر: عبد الباقي، ضاحي. المصطلحات العلمية والفنية وكيف واجهها العرب المحدثون، ص 62-63.

2 - الشهابي، مصطفى. المصطلحات العلمية، ص21.

3 - ينظر: عيد، محمد. المظاهر الطارئة على الفصحى، ص156. ورواي، صلاح. فقه اللغة وخصائص العربية، وطرائق نموها، ص246-247.

4 - وافي، علي عبد الواحد. فقه اللغة، ص198، وما يليها.

5 - البرازي، مجد الدين الباكير. مشكلات اللغة العربية المعاصرة، ص160.

6 - ينظر: الشهابي، مصطفى. المصطلحات العلمية، ص15، وما يليها.

كما أُدخلت الكلمات الأعجمية إلى اللغة العربية مع الحروب الصليبية. إذ بدأ نجم المدنية العربية يخبو، ولاسيما بعد أن استولى التتر والمغول والسلاجقة والعثمانيون وغيرهم على البلاد العربية، وأصبحت البلاد الأوروبية تتقدم، والبلاد العربية تتأخر.

وظلّ الأمر على هذه الحال إلى العصر الحديث، إذ وجدت العربية نفسها أمام حضارة أخرى ذات ألوان مختلفة لم تنبت في أرضها أو بيئتها، وأخذت من هذه الحضارة منذ مطلع العصر الحديث جميع مخترعاتها بأسمائها وألفاظها الأعجمية[1]. وازداد انتشار الألفاظ المقترضة في اللغة العربية في العصر الحديث، مع نمو الاتصال بين الشرق والغرب، ومع قيام النهضة العلمية العربية الحديثة التي بدأت في مصر تليها الشام، ثم إلى سائر الأقطار العربية، ففي مصر بدأت نهضتها مع حملة نابليون في أواخر القرن الثامن عشر للميلاد، وما جلبه من مطابع وما أسسه من مجامع ومدارس وجرائد ودار كتب ومراصد جوية ومختبرات كيميائية ومسارح التمثيل. أما في الشام فتعزى طلائع النهضة الحديثة إلى مدارس الإرساليات الدينية في بيروت ولبنان ومدارس الجمعيات الإسلامية في دمشق[2]. ثم ازداد انتشار الألفاظ الأجنبية في العصر الحديث، نتيجة عوامل عدة، منها: ازدياد فرص الاحتكاك والاتصال تبعاً لتوثيق الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية. بالإضافة إلى عوامل الاتصال الحضارية كدور وسائل الإعلام المسموعة والمرئية التي حملت في بعض طياتها غزواً ثقافياً واجتماعياً وفكرياً،[3] إلى جانب توسيع شبكات الاتصال العالمية بين الشعوب.

وتنوعت المفردات الأجنبية في العصر الحديث، واختلفت باختلاف طبيعة الحياة الحضارية وتغير اللغات المؤثرة ؛ فشاعت المفردات العثمانية والفارسية، في المراحل الأولى من العصر الحديث، في بعض المجالات مثل، المهن والرتب العسكرية وبعض الألعاب والأطعمة والأدوات المنزلية والمفروشات والألبسة وفي المقامات الموسيقية، ثم تراجع تأثير هاتين اللغتين منذ النصف الثاني من القرن الماضي، لتحلّ محلهما اللغات الأوروبية كالإنكليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية وغيرها، إذ ظهرت مفردات أجنبية جديدة تعبر عن ظواهر حضارية مستجدة، تحمل هويّة الدول المصدرّة لتلك المستوردات العلمية والحضارية والفكرية المختلفة، من ذلك، اللغة الإنكليزية التي برزت في بعض المجالات ولاسيما في الألعاب الرياضية ووسائل النقل، إلى جانب مصطلحات فرنسية وإيطالية في مجالات الألبسة والأقمشة وأدوات الزينة والأطعمة، إلا أن نصيب الإيطالية كان أكبر من الفرنسية في مجالات الموسيقا والفنون المختلفة والمفروشات والمصطلحات التجارية، ومعظم هذه المصطلحات الأجنبية مقتبسة من أصول إغريقية ولاتينية، ولاسيما في المصطلحات العلمية.

---

[1] - خليل، حلمي. دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص 305.

2 - الشهابي، مصطفى. المصطلحات العلمية، ص35، وما يليها.

3 - الخوري، شحادة. دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص173.

وهكذا يمكن تلخيص أشكال الاتصال اللغوي بين الشعوب في شكلين، اتصال لغوي مفروض superposed، ينشأ نتيجة الأعمال العسكرية كالغزو والفتوحات والاحتلال. واتصال لغوي اختياري، يأتي نتيجة نزوح أفراد من مجتمعات مختلفة كما في الهجرة والعمالة، والبعثات العلمية، والعلاقات التجارية[1].

ويلاحظ أن المفردات التي تقتبسها لغة ما من غيرها من اللغات يتصل معظمها بأمور قد اختص بها أهل هذه اللغات أو برزوا فيها أو تميزوا بإنتاجها أو أكثروا استخدامها[2]. واتضح ببحث المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في التعليم العام في المؤتمر الثاني للتعريب 1973، ومجموعات المصطلحات العلمية والفنية التي أصدرها مجمع اللغة العربية أن التعريب مقصور على المجالات التالية: أسماء الأجهزة والآلات، وأسماء العناصر الكيميائية ذات الأسماء الدولية، ووحدات القياس المستخدمة في العلوم المختلفة، ومصطلحات علمية أساسية التي تعد من الرصيد العالمي المشترك للتعبير العلمي، والمفاهيم المنسوبة إلى أشخاص الأعلام، والمصطلحات الدالة على التيارات الفكرية المنسوبة إلى أشخاص (من الرصيد العالمي)، وأسماء علمية دالة على كائنات حيوانية وكلمات دالة على أجزاء في جسم الحيوان، وأسماء نباتات غير معروفة في البيئة العربية، وأسماء دالة على أجزاء النبات، وأسماء مؤسسات وأنظمة وطبقات، ومصطلحات أساسية في الفكر العالمي، ومصطلحات دولية في الحياة الاقتصادية المعاصرة، ومصطلحات تعتمد على الأبجديات الأوروبية، مثل أشعة غاما Gamma، وأشعة Beta. والمختصرات الدولية" اليونسكو UNESCO، وأوبيك OPEC.[3]

هذا على صعيد واقع ظاهرة الاقتراض اللغوي في اللغة العربية، أما على صعيد رصد جهود العلماء في دراسة هذه الظاهرة، فتناولها النحاة وأصحاب المعجمات والفقهاء والمفسرون تناولاً سريعاً في إطار الاتجاه العام لمؤلفاتهم. فالنحاة تناولوا هذه الظاهرة مهتمين ببنية الكلمات المعربة، وخضوعها لشرائط الصوغ العربية. أما أصحاب المعجمات فيوردون بعض الكلمات المعربة لذكر معانيها ويقفون على ذلك بأنها معربة. أما الفقهاء والمفسرون فقد أهمهم في ذلك كله وقوع المعرب في القرآن الكريم ومناقشته بالرفض أو القبول[4]. أما تخصيص ظاهرة التعريب وكلماته بمؤلفات مستقلة، فلم يُفرد العرب القدماء كتباً خاصة يقصرونها على البحث في هذا الموضوع، إلا أنهم تعرضوا إلى ما دخل العربية من اللغات الأعجمية في تضاعيف بعض الكتيبات أو الرسائل. ثم جاء الجواليقي، في القرن السادس الهجري، فأفرد لهذا الغرض كتاباً بتمامه سمّاه "المعرّب من الكلام الأعجمي " ثم تتالت المؤلفات في هذا الموضوع[5]، من ذلك "شفاء الغليل" للخفاجي.

1-3- مشكلات التعريب الصوتي

---

1 - ينظر: وافي، علي عبد الواحد. علم اللغة، ص229. والفلاي، إبراهيم صالح. ازدواجية اللغة، ص 175.ورواي، صلاح. فقه اللغة وخصائص العربية..وطرائق نموها، ص258-259.

2 - وافي، علي عبد الواحد. علم اللغة، ص 255-256.

3 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص160، وما يليها.

4 - عيد، محمد. الظواهر الطارئة، ص111.

5 - بوبو ، مسعود . أثر الدخيل على العربية الفصحى. مؤسسة النوري ، دمشق ، ط2، 1993، ص9.

يمكن حصر مشكلات التعريب في ضوء المناهج اللغوية والمصطلحية في المجالات التالية:

1-3-1- مشكلات **تقابلية** تتعلق بالمقارنات الصوتية بين اللغة العربية واللغات الأجنبية الأخرى. ثمة مواقف كانت متأثرة بقدرة المصطلحات الأجنبية على الدقة في التعبير والتصوير للمدرك العلمي والتقني، لا يرضيها التعريب والارتجال ولا الفوضوي المتنافر ولا المتعدد المتكرر أو الناقص في دقته وأحكامه[1]. فادّعت أن اللغة العربية لغة قديمة عاجزة عن مجاراة التطور العصري، وأن في حروفها نقصاً، فلا يمكن كتابة بعض الحروف الضرورية في المسميات العلمية أمثال G,U,V,P... وما شاكلها.

ورأت أن التغير الصوتي يأتي لاشتمال الدخيل على صوت ليس له نظير في الهجاء العربي، فيلجأ الناطق إلى استبدال صوت مقارب له، به إما لفظاً أو كتابة كما في صوت (v) إلى فاء، و(p) إلى باء، أو التحول من التاء إلى طاء، أو الكاف إلى القاف، و(G) إلى غين أو جيم.[2]

ولم تقتصر الإبدالات الصوتية على الأحرف غير الموجودة في اللغة العربية، بل شملت الأحرف المشتركة، فقد تلفظ الثاء تاء مثل تِرمومتر Thermometer، والتاء ثاء

مثل ثؤلون Tilos، وفخموا الدال ضاداً مثل (Moda) موضة، وفخمّوا السين صاداً مثل Stamba اصطامبة[3]. ويرجع مثل هذه الإبدالات إلى اختلاف نطق الحرف الواحد باختلاف اللغات المرسلة، إذ إن (Th) تلفظ تاء في الفرنسية، في حين تلفظ ثاء أو ذالاً في الإنكليزية، أما الإبدالات الأخرى كالضاد والصاد والطاء، فمثّل الحرف فيها كما ينطق وليس كما يرسم، فوفق النظرية التوزيعية يتغير لفظ الوحدة الصوتية بحسب توزيعه وموقعه، لتحقيق الانسجام والتناسق مع الأحرف المجاورة .

وهناك مشكلات تتعلق بالصوائت التي تكتب بأشكال مختلفة. إلى جانب مشكلات تتعلق بالأحرف المركبة، من ذلك صعوبة تمثيل أحرف صوتية مركبة في اللغة العربية، من مثل كلمة "Rouget" فقد يكتبها بعضهم (روكيت) وعند بعض آخر (رُكيت). فليس ثمة اتفاق في تمثيل الأحرف المركبة. ومن ذلك أيضاً عند وقوع صوامت معينة بجوار بعض الصوائت فقد ينتج تلفظاً مغايراً عند مجاورته أو مرافقته لصوائت أخرى، من ذلك في الإنكليزية (Sous) (مرقة) قد يكتبها بعضهم في العربية (سوس) وعند بعض آخر (صوس) فيصعب تمثيل هذا النطق في العربية بدقة.

1-3-2- ثمة مشكلات أخرى تتعلق بتطور الأصوات **التاريخي** historical phonetics . فعلى صعيد اللغة العربية، هناك مشكلة عدم اطراد قاعدة نقل الأصوات الأعجمية إلى العربية، ثمة من يردّ هذا الاضطراب إلى أنه نتج قديماً عن طريق اللغة السريانية التي كانت الوسيط الذي انتقلت عن طريقه الألفاظ اليونانية إلى العربية، فمن نتائج هذا الاضطراب مثلاً مقابلة صوتي الغين والجيم مثل حرف (G) في اليونانية، فهذه الثنائية

---

1 - ينظر: ابن عبد الله، عبد العزيز. التعريب ومستقبل اللغة العربية، ص 32.

2 - ينظر: عبد الصبور، شاهين. دراسات لغوية، ص240، وما يليها.

3 - ينظر: ألتونجي، محمد. المعرب والدخيل في اللغة العربية، دار المعرفة، بيروت، 2005، ص 138.

موجودة في البنية اللغوية السريانية. هذا فيما يتعلق باللغة الوسيطة، ثمة ملاحظة أخرى تخصّ المصادر التي تمت الترجمات العربية عنها، فنقل مترجمو المشرق التراث الأوروبي القديم من اليونانية مباشرة أو عن طريق السريانية، وأصبحت طريقتهم غالبة على غيرها في الكتب العربية، فقد نقل المترجمون في المغرب – وهم قلة– عن الأصول اللاتينية، فكان تعريبهم مغايراً لمترجمي المشرق. وفي العصر الحديث عندما حدث الاتصال الحضاري بين العالم العربي وأوربا الحديثة بدأت تُعرف مصطلحات أوروبية في قوالب مختلفة من إنكليزية وفرنسية وإيطالية وغيرها، مع أن هذه المصطلحات ترجع إلى أصول لاتينية أو يونانية[1].

فهذه العوامل من تنوع اللغات الوسيطة وتعدد اللغات المرسلة أو المصدِّرة، أدت إلى عدم اطراد نقل الأصوات بين العربية وتلك اللغات، بسبب تغير نطقها من لغة إلى أخرى. إذ إن هناك مشكلات صوتية تتعلق باللغات المرسلة والمصدرة، وثمة من ردّ هذه المشكلات الصوتية إلى تطورات تاريخية في تلك اللغات، إذ لا يوجد بين اللغات اللاتينية فرق بين أحرف المدّ وغيرها سواء أكان من جهة تبدلها وعدم استقرارها أم من جهة دلالتها ووظيفتها في تركيب الكلمة وليس في مفردات هذه اللغات عدد من الحروف الثابتة فقد تتغير كلها أو أكثرها في تصاريف الكلمة ومشتقاتها أو تحذف، وقد تتغير أصواتها على مر السنين والأعوام، وقد يقع هذا التغير في بعض مفردات المادة من دون بعضها الآخر فتنفك الصلة بينها، فالشين في كلمة (Cheval) (حصان) كانت كافاً في الأصل، وانقلبت إلى شين في بعض الألفاظ وبقيت كافاً في بعض مشتقات الكلمة مثل(Cavalier) (فارس). كما أن الحروف الصائتة في اللغات اللاتينية ليست ثابتة ولا فرق في ذلك بين حروف أصلية وزائدة، فكلها معرضة عند تطورها أو في تصرفها إلى الحذف والتبديل[2]. وقد تطورت الأصوات مستقلة عن المعنى الذي تعبر عنه ولو أضر التطور بذلك المعنى، وكثيراً ما يحدث أن تختفي العناصر الصوتية التي تكون جزءاً عضوياً من الصيغة النحوية وتتغير تغيراً يجعل تلك الصيغة غير مفهومة[3]. كما أن ظاهرة الأحرف الزائدة في بعض الكلمات الأوروبية، من صوائت وصوامت، التي تكتب ولا تلفظ، قد ترجع إلى أن الكلمة كانت تنطق من قبل بطريقة تبرز هذا الهجاء، ثم تطور هجاؤها، أو إلى عدم نشأة نظام كتابي متكامل من أول الأمر[4]. كما يمكن ردّ أسباب عدم توحيد الإبدالات الصوتية، إلى تاريخ اللغات الأوروبية، إذ حدث تغير صوتي بين اللاتينية واللغات الرومانية المختلفة، وتغير نطق أصوات كثيرة لاتينية عندما دخلت اللغات الأوروبية الحديثة كالإنكليزية والفرنسية والألمانية وغيرها[5].

وعند تطبيق المنهج التاريخي من خلال تمثيل نطق المصطلحات الأوروبية تبعاً لأصل هذه المصطلحات، من لاتينية أو يونانية، فإن هذا المنهج سيواجه **مشكلات**، من ذلك أن هناك أحرفاً تنطق ولا تلفظ،

---

1 - ينظر: حجازي، محمود. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص173.

2 - المبارك، محمد. خصائص العربية، ص22-23.

3 - ماييه. منهج ابحث في الأدب واللغة، تر: محمد مندور. ص104.

4 - ينظر: أيوب، عبد الرحمن. العربية ولهجاتها، ص6، وما يليها.

5 - ينظر: حجازي، محمود. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص174.

وأحرفاً قد يختلف نطقها في اللغات الأوروبية الحديثة، مع تشابه رسمها، فمثلاً الياء في اللاتينية تنطق جيماً في بعض اللغات الأوروبية الحديثة، وغيرها من صوامت وصوائت عديدة التي تغير نطقها في المصطلحات ذات الأصول اللاتينية واليونانية، عندما دخلت اللغات الأوروبية الحديثة. فثمة أحرف تتفق كتابة وتختلف لفظاً في بعض هذه اللغات، من ذلك ti,th,x,c وغيرها.

وفي حال اتباع المنهج التاريخي، بالرجوع إلى صيغة أصل اللغة المعتمدة، وليس باعتماد صيغة اللغة الوسيطة أو الحديثة، يلاحظ أن معظم المصطلحات الحديثة من إنكليزية وفرنسية وألمانية، والتي انتقلت إلى اللغة العربية تختلف عن أصولها اللاتينية واليونانية، نطقاً وصرفاً، من ذلك ترمومتر Thermometer فرنسية أصلها من اللاتينية Thermometrum ، وكذلك تقنية Technic إنكليزية أصلها من اللاتينية Technicus عن الإغريقية Tekhnikos، وتلغراف Telegraph إنكليزية عن اللاتينية Tileghrafon ، وتراجيديا فرنسية Tragedie، عن اليونانية Tragedia . فعند اعتماد لغة الأصل قد يصعب التواصل والتفاهم بين اللغات، نظراً لاختلاف لغات الأصل عن اللغات ألأوروبية الحديثة، صوتياً وصرفياً، لذا يصعب تبني المنهج التاريخي في مثل هذه الحالات.

1–3–3– وهناك المنهج **الوصفي** الذي يعتمد على الظاهرة الصوتية، بالانطلاق من الصورة المنطوقة إلى المكتوبة لا العكس؛ وحدث خلط عند كثيرين، فلم يميزوا بين اللغة في صورتها المنطوقة والمسموعة، وبين اللغة بشكلها المكتوب بأحرف. واعتقدوا بأن الكتابة صورة صادقة للغة المنطوقة، وعليه ثمة من رأى أن الكتابة المستعملة عند العرب والأوروبيين ليست إلا وسيلة تقريبية يتفاوت نصيبها من الدقة تعبيراً عن الواقع الصوتي[1]. فهناك اضطرابات تؤخذ على هجاء بعض اللغات الأوروبية الحديثة، من مثل، نظام الهجاء في اللغة الإنكليزية الذي يبتعد أحياناً عن حقيقة أصواتها، فكل رمز من الرموز الخمسة المتحركة فيها (a,e,i,o,u) يمثل بأكثر من صوت، وهذا ما يسمى بـ " التهجئة المتغايرة – heterography spilling " أي أن يمثل الحرف الواحد أصواتاً مختلفة في اللغة نفسها. ويقابلها " التهجئة المتجانسة – homographic spilling"، فأحياناً يمثل عدد من الأحرف للصوت الواحد مثل (q,k,c)[2]. كما تنشأ كلمات ذات معنى واحد أو لفظ واحد، لكنها تكتب بتهجئات مختلفة، مثل : (fare fair). وهناك أيضاً ظاهرة " المخالفة الصوتية – heteronymy " كلمة تطابق أخرى في التهجئة وتخالفها في اللفظ والمعنى، مثل (read) قرأ، ويقرأ. ومن هذا اللاتجانس أيضاً في بعض رموز السواكن، مثل : (t, k, p, s, th) فتكون انفجارية في مواقع وغير انفجارية في مواقع أخرى، وقد تكون دقيقة أو غليظة بحسب الموقع، وقد تلفظ أو لا تلفظ[3].

وهناك الجناس بين الألفاظ الدخيلة، شيك: صك وأصلها Che'que . و"شيك": جميل وأصلها Chic، فالفرق بين الكلمتين في النطق الفرنسي واضح، لكنهما عند بعض العامة جاءتا متطابقتين جناساً. وكذلك بنك :

---

1 - ينظر : حجازي . علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص23. ومدخل إلى علم اللغة، للمؤلف نفسه، ص29.

2 - ومن التهجئة المتجانسة في العربية تشابه النطق بين الألف المقصورة والألف الممدودة على الرغم من اختلاف رسمهما .

3 - السيد ، داود حلمي . المعجم الإنجليزي ، ص44- 45.

مصرف والأصل Banque. وبنك: منضدة عمل والأصل Banc، والكلمة الثانية تنطق في الفرنسية من دون الكاف، ولكنها في العربية تساوت مع الأولى في كل الأصوات، رغم اختلاف المدلولية، واختلاف هجاء الأصل في اللغة المصدر.

كما أن هناك بعض الأصوات تبدو متشابهة في اللغات المختلفة، إلا أنه لا يغيب عن الذهن أن هذه الأصوات تختلف من لغة إلى أخرى من الناحية النطقية، مثال ذلك صوت التاء (t) في الإنكليزية والأميركية، فنطق الأميركي لصوت التاء بين حركتين بصورة تقترب من صوت الدال في كلمات مثل little، butter، فالفرق بين نطق الأميركي ونطق الإنكليزي في نطق صوت (t) يتمثل في وضع اللسان.[1]

وعلى صعيد اللغة العربية هناك إشكالية تخصّ اختلاف نطق اللهجات العربية للحرف نفسه، (مثل، قاف، جيم، غين، بالإضافة إلى بعض الصوائت)، فكيف يمكن تمثيل نطق هذه الأحرف إذا اعتمد المنهج الوصفي أي من خلال مراعاة الصورة المنطوقة لا المكتوبة؟ إذ يصعب في هذه الحال تمثيل نطق عربي موحد للحرف نفسه. فمثلاً (G) يكتبها المصريون جيماً، في حين يكتبها أهل الشام غيناً، وكذلك الأمر في الصوائت، مثل (e) يكتبها معظم العرب ياء، في حين يكتبها اللبنانيون ألفاً. وهذا ناتج عن اختلاف النطق للحرف الواحد بين المناطق العربية.

وأمام هذا التنوع في النطق والكتابة على صعيدي اللغة المرسلة والمتلقية، ثمة إشكال يعرض هنا، في حال تعدد نطق الحرف الواحد باختلاف المصادر اللغوية من إنكليزية أو فرنسية أو ألمانية وغيرها، فأي من هذه اللغات يمكن اعتمادها عند وصف نطق الحرف؟ هل يكون بالاعتماد على اللغة الأكثر شيوعاً طبقاً للمنهج الوصفي؟ علماً أن مقياس الشيوع نسبي وغير محدد، يختلف من بلد إلى آخر، إذ تشيع الإنكليزية في المشرق العربي، في حين تشيع الفرنسية في المغرب العربي، كما أن تمثيله في اللغة العربية المتلقية يختلف من لهجة إلى أخرى. وأمام هذا التنوع في النطق والكتابة على صعيدي اللغة المرسلة والمتلقية، وأمام هذه المشكلات الوصفية هل يكون الحلّ بالرجوع إلى المنهج التاريخي باعتماد أصل المصطلح؟

1-4- اقتراحات في الإبدالات الصوتية :

1-4-1- حاول بعض المحدثين المتأثرين **بالمنهج التاريخي** وضع معايير وقواعد في وضع المقابلات الصوتية اتّباعاً لمناهج القدماء، التي كانت تتصف بالاضطراب والفوضى، وعدم التقييد بنظام صوتي معين ومضبوط في قواعد استبدال الأصوات. إذ إن عدم اشتمال اللغة العربية على بعض الحروف التي تنطقها الأقوام الأخرى دفع اللغويين العرب القدامى إلى إجراء إبدالات صوتية مختلفة، من مثل تفخيم أصوات الكلمات الأعجمية جرياً على عادات العرب في إيثار الفخامة في الأصوات، أو إلى استبدال الأحرف الأعجمية غير الموجودة في العربية بأحرف عربية من المخارج نفسها أو من مخارج متقاربة، فأحلوا مكان التاء طاء، ومكان الكاف قافاً، وتقلب الـ(G) إلى غين. ومن ذلك أيضاً قلب (p) فاء أو باء، و(Ch) صاداً، و(G) كافاً أو

[1] - حنا، سامي عياد، معجم اللسانيات الحديثة، المقدمة.

جيماً أو قافاً، و(J) استبدل جيماً أو كافاً أو قافاً، وهكذا[1]. من مثل : تيلسان إلى طيلسان. وأصبهان إلى إصبهان أو إصفهان. كَهرمان إلى قهرمان. وكَرده بان إلى جردبان. وكَردن إلى كردان. شاغول إلى شاقول. وغيرها.

وما قيل عن الحروف الساكنة يتشابه إلى حد كبير في طريقة نقل الأصوات اللينة، مثل (I,U,E,A,O)، إذ كانت تنقل بصور مختلفة، تارة فتحة طويلة أو همزة أو مفتوحة أو مكسورة أو فتحة قصيرة، أو ضمة طويلة أو محذوفة، أو كسرة طويلة.[2] وقد يحدث التحريف في الأصوات تارة بزيادة أصوات ساكنة أو لينة (أصوات مد طويلة أو قصيرة) لم تكن في بنية الكلمة الأعجمية، وتارة بحذف أصوات من بنيتها، وتارة باستبدال أصوات ببعض أصواتها الأصلية، وكثيراً ما كان ينال الكلمة الواحدة جميع هذه التغييرات أو معظمها[3].

كما كان للقدماء آراء فيما يخص توزيع الأحرف واقترانها، من ذلك آراء للجاحظ، في أن الجيم لا تقارن الظاء ولا القاف ولا الطاء ولا الغين بتقديم ولا بتأخير والزاي لا تقارن الظاء ولا السين ولا الضاد ولا الذال....[4] ويذكر السيوطي أن" الجيم والتاء لا تجتمع في كلمة من غير حرف ذولقي"[5]. ومن ذلك أيضاً رأي الخفاجي أنه " ليس في كلام العرب شين بعد لام في كلمة عربية"[6].

وهكذا يلاحظ فيما يخصّ تهجئة الألفاظ الأعجمية عند العرب القدامى، أنهم لم يعرّبوا تلك الألفاظ على نظام دقيق، أو نسق مطَّرد[7]. فليس ثمة منهجية محددة للإبدلات الصوتية عند القدماء. وكان تركيزهم ينصبّ على المستوى الصوتي المجرد، وعلى مستوى التوزيع. وكان الهدف من ذلك الاقتصاد في الجهد العضلي، متمثلاً بعدم تحقيق الانسجام، وبعدم جريان الأصوات على مألوف العادات الصوتية الراسخة عند أصحابها الأصلاء. فأحياناً كانوا يستبدلون السين شيناً أو العكس كاستجابة طبيعية لروح العادات الصوتية العربية ليتناسب مع النسق الفونولوجي العربي. وأصدروا قوانين عن طبيعة النسق الفونولوجي العربي[8]. فالتعريب في كل عصوره يرجع إلى عفوية لا طائل منها في نقل المعربات، لأن الذين تناولوه كانوا من سواد الناس، وتلقفها منهم حملة الأقلام من دون نقد، أو من باب التعصب للإغراب.[9] وترتب على ذلك أن المطلع على القوانين العلمية

---

1 - للتفاصيل ينظر: السامرائي. المعرب والتعريب- ابن بري، ص24-25. وأدطاكي. الوجيز في فقه اللغة . ص200-201. وألتونجي، محمد. المعرّب والدخيل في اللغة العربية وآدابها، ص 28، وما يليها، دار المعرفة، بيروت، 2005. وعبد الباقي ، ضاحي. المصطلحات العلمية، ص77، وما يليها.

2 - للتفاصيل ينظر: ابن مراد، إبراهيم. المعرب الصوتي ، ص150، وما يليها.

3 - وافي. فقه اللغة، ص197.

4 - البيان والتبيين، 69/1

5 المزهر، 270/1

6 - شفاء الغليل، ص7-8.

7 - بوبو . أثر الدخيل على العربية الفصحى ، ص153.

8 - بوبو، مسعود. الدخيل والدراسات الصوتية، ص105، وما يليها.

9 - شاهين، توفيق. عوامل تنمية اللغة العربية، ص164.

التي وضعوها للمعرب يلاحظ فيها القصور، عن تغطية استقرائية صحيحة لأمثلة التعريب، ويلاحظ أيضاً أنها غير مطردة على اتجاه واحد، فالقاعدة الواحدة تحتمل وجوهاً أخرى غيرها تذكر معها، فلا يؤدي ذلك إلى نتائج مقنعة[1]. فكانت اجتهادات لا اتفاق وكانت محل اضطراب وتعثر لأنهم نظروا إلى المعرب بالمنظار العربي الخالص وحاولوا دائماً إخضاعه للقواعد العربية[2].

وعلى الرغم من هذه الاضطرابات فإن هناك بعض الباحثين المحدثين الذين آثروا سلوك مسالك القدماء تأثراً بالمنهج التاريخي، منهم أحمد عيسى، ومحمد شرف، وأمين معلوف، ومصطفى الشهابي، إلى جانب إسهامات بعض المجامع اللغوية.

يتضح النهج التاريخي عند أحمد عيسى، من خلال اعتماده على نهج القدماء في معالجة المعرب، فيذكر مثلاً في (G): يجوز نقله إلى العربية وإبداله كافاً أو قافاً أو جيماً بناء على خاصيته في اللغة وهي: إن من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، فذكر ابن فارس وسيبويه وابن دريد في الجمهرة وابن درستويه في شرح الفصيح والسيوطي في المزهر الحروف التي يكون فيها البدل في المعرب عشرة خمسة يطرّد وخمسة لا يطرّد. ويلاحظ عدم الاطراد والتوحيد في الإبدالات الصوتية ولاسيما الأحرف الصوتية.[3] كما يلاحظ النهج التاريخي عند الشهابي أيضاً، من خلال ترديده في أكثر من مكان قاعدة (لغلبة استعماله عند العرب)[4].

للتفاصيل في موقف أحمد عيسى ومصطفى الشهابي ينظر في الجدول التالي:

الإبدالات الصوتية

الصوت الأعجمي	طريقة نقله حسب القدامى	طريقة أحمد عيسى	طريقة مصطفى الشهابي
Ai, AE		إ، أي،ي،ا	إ، أي،ي،ا
AO, Au		أ،أو	أ،أو
C		س،ك،ق	ق
CH		خ،ك،ش	خ
E		أ،ي،هـ،أ	أ،ا،ية
Eu		أ،أو،و	أ،أو،و
G	ق،ك،ج،خ، س، ف،ش	غ،ك،ق،ج	غ،ج
H	ء،هـ، ح،و،، مهملة	قد يهمل وقد يثبت	هـ،أ
I		إ،أي،ي،قبلها مكسور	إ،ي، قبلها مكسور
J	ج،ي،ء،ز،ش	ي،وقد يهمل	ج،ي
K	ك،ق،خ	ك،ق	ق
O		أ،أو،و	أ،أو،و
P	ب،ف،م	ف،ب	ف،ب
Q	ق، ك	قد يهمل وقد يثبت	قو
T	ط،ت،ث،د،س،ذ	ط	ط

1 - عيد، محمد. الظواهر الطارئة. ص119.

2 - بوبو. الدخيل والدراسات الصوتية، ص111.

3 - ينظر: التهذيب في أصول اللغة، ص130.

4 - المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث)، في مواقع متفرقة.

Th		ث	ث
U		و،ي،وقد يهمل	و، ضم قبلها
V	ب،ف،و،ق،غ،ي	و	و
W	و،غ،ب،د،ف	ف&،أو،و	
X	ش،قس،كس،ج،ز،كص، قش	إكس، اخس	ك س
Y		أو، و،ضم قبلها	و
S		س،ش	س،ص،ش
Z	ز،س،ج،ط،ص	ز	ز

كما كان المنهج التاريخي معتمداً في معظم قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة في مجال تعريب الأصوات، ولا سيما في مرحلة بدايات تأسيسه. من هذه القرارات في مجال الإبدالات الصوتية، إقراره بإتْباع الطريقة الشرقية التي جرت على عرف السريان غالباً في نقل الأعلام والألفاظ اليونانية[1]. وانطلاقاً من متابعة طريقة المترجمين المشارقة قرر المجمع (في الحرف T أن ترسم (طاء) لغلبة استعماله عند العرب)، وكانت هذه القاعدة موضع نقد، ذلك أن كثرة الطاءات كانت مقبولة في الذوق العربي القديم، وربما لا تكون ضرورية في ذوقنا. وقرر المجمع أيضاً في الحرف(C أو K) أن يكتب في الرسم اليوناني و اللاتيني (قافاً)، وفي الحرف (G) أن يرسم غيناً إلا فيما عربه العرب بالجيم.[2] فكان موقف المجمع بأن تخير أصواتاً قد لا تستساغ اليوم كثيراً، وغير وافية، ذلك أن التعريب لا يقتصر اليوم على اليونانية واللاتينية، بل يمتد إلى لغات أخرى غربية وشرقية. ومن هذا النهج التاريخي أيضاً قرار مجمع القاهرة فيما يخص (V) المجهورة، بنقله إلى العربية واواً، استمراراً لما عرفته اللغة الفارسية واللغة التركية في تبديل هذا الصوت بحرف الواو، في أثناء الحكم العثماني، وفي بداية النهضة.[3]

فمناهج العرب القدماء المضطربة في البدائل الصوتية لم تُهيئ قاعدة تكشف عن قانون مطرد، من أجل أن تتمخض عن استقراء التراث معطيات مغايرة، فلقد كان اقتراض الدخيل بلا ضوابط في ألفاظها، مدعاة إلى قيام اللغويين برصد هذا الأمر ومعالجته وتقليله بما لا يخلو من التكلف والتعمّل[4]. والغاية الأساسية وضع قواعد دقيقة لتعريب الأصوات الأعجمية، ولاسيما الأحرف التي لا مقابل لها في العربية. غير أن الملاحظ في هذه الاقتراحات أن ظاهرة التعدد في الأصوات العربية لمقابلة صوت أعجمي واحد كان من المنتظر أن توجد مع الأصوات الأعجمية ذات الأهمية الصوتية أكثر من غيرها والتي تفرض مشكلات في أثناء نقلها، مثل حرف"C"، ومعه حرف "K" و"Q" وحرف "G" والحروف التي لا مقابل لها في العربية الفصحى القديمة مثل"P"

1 - مجلة مجمع اللغة العربية، ج4،(1938)، ص32.

2 - ينظر: عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة لجنة البحوث واللهجات، 1963- 1964. وحجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص176.

3 - ينظر : القرارات العلمية، ص110، وكتابة الأعلام الأجنبية ص84.

4 - ينظر: بوبو، مسعود. أبحاث في اللغة والأدب، ص103.

و"V". ولكن الذي حصل هو أن التعدد شمل حروفاً ليست لها أهمية صوتية كبرى مثل حرف "S" و"D" و "Z".[1]

واعتماداً على المنهج التاريخي نجمت مقترحات لتوحيد المصطلحات خرج بها مصطلحيون غربيون، مثل فوستر الذي اقترح أن يكتب عنصر المصطلح بصيغته اللاتينية، وتعد طريقة تدوينه في الفرنسية والإنكليزية والألمانية أقرب إلى الصيغة اللاتينية من لغات أوروبية أخرى. ويعرض عنصر المصطلح في صيغته الأساسية البعيدة عن أية تغيرات طرأت عليه في لغة من اللغات، ويمكن بعد ذلك نقل هذه الصيغة الأساسية إلى اللغة الوطنية. وينبغي من أجل تدريس مفتاح المصطلحات نطق المكونات موحداً يرتبط بالصيغ اللاتينية، وهذه القاعدة تتصل بمشكلة المصطلحات المعربة، ينطقها بعض العرب على الطريقة الإنكليزية وينطقها بعضهم نطقاً فرنسياً ومن أجل توحيد نطقها ينبغي تثبيت نطقها على النحو الذي نطق به الأصل اللاتيني. والمصطلحات الدولية ذات النمط غير اللاتيني يمكن أن تدخل، من دون تعديل، مفتاح المصطلحات، على أن تنطق مثل نطقها في اللغة المصدر. هذه الأسس التي صاغها فوستر بخبرته الأوروبية، يمكن تطبيقها معدلة في بحث المصطلحات العربية، ووضع المقابلات العربية[2].

1-4-2- ويمكن الاستفادة من **المنهج الوصفي**، من خلال نقل المعربات إلى اللغة العربية، كما هي متداولة ومستعملة وبما يتلاءم وما ينطق به أبناء العربية، في الوقت الحالي.

وحاول بعض المعاصرين تنظيم معالجة المعرَّب صوتياً، وفق طرائق مختلفة، من أبرزها الطريقة التي دعت إلى إدخال الأحرف الأجنبية (مثل p, j , v , g ...) إلى العربية، لسدّ ما تنقص الأبجدية العربية من هذه الأحرف، إلا أن هذه الطريقة قوبلت بمواقف متباينة، من معارضين ومؤيدين ومعتدلين؛ فهناك من عارض إدخال الأحرف الأجنبية التي تخلو منها العربية إلى اللغة العربية، فلم يجد في نقصان اللغة العربية بعض الأحرف عيباً أو انتقاصاً، ولها أسوة بأقدر اللغات الحية المعاصرة، من ذلك خلّو بعضها من أحرف (ح) أو (ع) أو (ق) وغيرها، فاصطلح الغربيون على رسوم معينة أو إشارات تضاف إلى أحرفها ليلفظوها كما تلفظ في العربية.[3]

يذكر هنا أن سيبويه وصف هذه الأحرف- p, j , v , g - بالمستهجنة، وغير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرتَضَى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر؛ وهي: الكاف التي كالجيم، والجيم كالكاف والجيم التي كالشين والصاد التي كالسين والطاء التي كالتاء والضاد الضعيفة والطاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء[4].

1 - ابن مراد. المعرب الصوتي ، ص150.

2 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص91.

3 - ينظر: عبد الله ، عبد العزيز. التعريب ومستقبل اللغة العربية، ص29.

4 - ينظر: الكتاب. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت،ج4، 432.

وأمام هذه السمة في تحديد الحروف العربية في ثمانية وعشرين حرفاً، ثمة تساؤل يعرض هنا، لماذا حصر العرب القدماء عدد الأحرف في ثمانية وعشرين حرفاً؟ وهل صحيح أنهم اعتمدوا في ذلك على عدد منازل القمر، لارتباطها بالفلك والتنجيم والسحر؟

وكان لمجمع اللغة العربية في القاهرة قرارات في هذا المجال ، فبعد أن اعتمد في قراراته الأولى المنهج التاريخي، عدّل قراراته السابقة فيما يخص تعريب الأصوات بحسب ترجمة المترجمين المشارقة القدامى، واعتمد المنهج الوصفي، فقرر مراعاة النطق الأوروبي الحديث في المصطلحات الإنكليزية والفرنسية، بغض النظر عن الأصل اليوناني لها. كما أبقى على نطق بعض الأحرف كما تنطق، إذا كان للنطق مقابل له في العربية، من مثل إبقاء حرف (C) سيناً أو كافاً بحسب نطقه، وعدم نقله إلى القاف العربية كما كان مقرراً سابقاً، كذلك الأمر في حرف (K) بنقله كافاً، أيضاً بإبقاء (T) تاء وعدم نقله إلى طاء كما كان مقرراً[1].

وقد اقترحت لجنة اللهجات تغيير الأصوات الأجنبية إلى أقرب الأصوات العربية شبهاً بها إلا في الأصوات (p,g,v)، أما الحركات الأجنبية التي لا نظير لها في العربية، فرأت لجنة اللهجات تغييرها إلى أقرب الحركات العربية شبهاً بها[2].

الصوت الأعجمي	قرارات مجمع القاهرة
C	س،ك
CH	تش (بالانكليزية)
J	ي (بالألمانية)، ج (بالفرنسية)، خ (بالإسبانية)
K	ك
P	ب^
Q	ك
T	ت
Th	ث، ذ
V	ف^
W	و،ف^
X	كس،ك،س،كز،خ
S	س
Z	ز، تز،ز

هذا على مستوى تمثيل الأحرف غير الموجودة في اللغة العربية، ثمة قرارات أخرى أصدرها مجمع اللغة العربية في القاهرة فيما يخص التعريب الصوتي، متأثراً بالمنهج الوصفي، باعتماده النطق الفعلي، من ذلك:

1 - للتفاصيل في هذه القرارات ،(مجموعة القرارات العلمية)، لمجمع القاهرة، ص12-84-92-97-100-105-110-160، المجلد 12، عام 1963.

2 - مجمع اللغة العربية . في أصول اللغة ، القاهرة ، ص67- 68.

يرجّح أسهل نطق في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية. وتكتب الأعلام الأخرى التي ترسم بغير الحروف اللاتينية والعربية بحسب النطق بها في لغتها الأصلية، أي كما ينطق بها أهلها لا كما تكتب، مع مراعاة مع ما يأتي من القواعد. ويكتب العلم الأجنبي الذي يكتب في الأصل بحروف لاتينية بحسب نطقه في اللغة الإفرنجية، ومعه اللفظ الأجنبي بحروف لاتينية بين قوسين في البحوث والكتب العلمية، بحسب ما يقره المجمع في شأن كتابة الأصوات اللاتينية التي لا نظير لها في العربية مثل بوردو Bordeaux . ويكتب العلم الأجنبي بحسب نطقه في موطنه، وبذا نسلم من البلبلة التي نلمسها في نطق اللغات الأوروبية الحديثة لعلم واحد من أصل يوناني أو لاتيني بطرق مختلفة مثل وليم إنكليزي، فلهلم ألماني وإذا لم يعرف نطق العلم في موطنه كتب بحسب ما اشتهر به في إحدى اللغات العلمية الحديثة كأعلام الأشخاص والأمكنة في قارة إفريقية، باستثناء ما اشتهرت بنطق خاص فيحتفظون بأفلاطون وعسقلان[1]. وليبيا لا لوبيا، وباريس لا باري، وانجلترة لا انكلند.

وفي توصيات ندوة الرباط (1981) خرجت قرارات فيما يخصّ تمثيل النطق عند تعريب الألفاظ الأجنبية بمراعاة ما يأتي :

– ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية. والتغيير في شكله حتى يصبح موافقاً للصيغة العربية ومستساغاً. وضبط المصطلح عامة والمعرب خاصة بالشكل حرصاً على صحة نطقها ودقة أدائها.[2]

فحاولت هذه الاقتراحات مراعاة النطق الحقيقي للمصطلح، مجاراة التواصل والتفاهم بين اللغات المختلفة، وذلك تأثراً بالمنهج الوصفي، بعيداً عن المنهج التاريخي الذي يفضّل مجاراة قواعد القدماء التي قد تبتعد عن النطق الفعلي للمصطلحات. غير أن ترجيح مبدأ ما سهل نطقه، أمر نسبي، ويفتح باب الاجتهاد الشخصي أمام النقلة في رسم الأصوات الأعجمية، فيكون الاحتكام إلى الانطباع والذوق والعادة المتبعة في كل القطر.

كما ظهرت اقتراحات في وضع كتابات صوتية تجمع صفات معظم لغات العالم، ومن أشهر صور هذا النوع من الكتابة الصوتية، وأكثرها شيوعاً، "ألفباء الجمعية الصوتية الدولية" ويسمى بـ" الخط الرومي"، فقد حصر العلماء الذين قاموا على وضعها جميع الأنواع الصوتية الرئيسية في اللغات المعروفة على سطح الأرض، ورمزوا لكل نوع برمز خاص، فكل رمز من رموز هذه الألفباء ليس صوتاً أو ممثلاً لصوت، إنما يمثل نوعاً صوتياً، فمثلاً صوت الباء (P) مستعمل في الإنكليزية والفرنسية كلتيهما مع اختلاف صفة هذا الحرف في اللغتين. ولابد أن يصطلح العلماء العرب المختصون "ألفباء صوتية" يصلح استعمالها عند دراسة العربية.[3]

---

1 - ينظر: حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص242، 243.

2 - ينظر: حجازي. المرجع نفسه، ص252-253.

3 - ينظر: السعران، محمود. علم اللغة، ص120، وما يليها.

واتفقت الجمعية الدولية للدراسات الصوتية فيما بينها على حروف موحدة تستعمل في كتابة جميع اللغات، في مجال البحث العلمي. وأوصت باتّباعها في الكتابة الصوتية، من هذه المبادئ:

كتابة الصوت الواحد برمز واحد لا أكثر. وعدم كتابة صوتين مختلفين بطريقة واحدة، كما يحدث في كتابة الذال والثاء في الإنكليزية، وذلك بالحرفين (Th) وهما تنطقان ذالاً وثاء. وتنويع الأشكال الكتابية وتعدد أوضاعها لترمز إلى أصوات متعددة من دون الاعتماد على النقط. وكتابة جميع الأصوات التي تنطق فعلاً (أي حذف ما لا ينطق مثل اللام الشمسية وألف واو الجماعة).[1]

وأمام هذه الاقتراحات في الإبدالات الصوتية، فأيّ مناهج يمكن أن ترجح في التطبيقات المصطلحية؟ هل باعتماد المنهج التاريخي؟ من خلال إتّباع طرائق القدماء في التعريب، وذلك من أجل حفظ التراث وصيانة اللغة، مع ما يتضمن هذا المنهج من إشكالات، من مثل إبدالات غير مطردة وغير منهجية في اللغة المتلقية، وفي اختلاف نطق بعض الأحرف لاختلاف اللغات المرسلة المتنوعة والمتغيرة على مرّ العصور؟ أم في إتباع المنهج الوصفي؟ الذي يواجه أيضاً مشكلات في تعدد اللغات المرسلة والمصدِّرة وتنوع نطقها، وتعدد اللهجات المتلقية.

1-5- اقتراحات لتطوير الكتابة:

وبعد عرض مقترحات تتعلق بمعالجة مشكلات النطق، ظهرت دعوات إلى معالجة المشكلات المتعلقة بالكتابة، إذ شعر بعض أبناء العربية في مطلع النهضة، عند اجتياح المصطلحات الأجنبية، بتأثير الكتابة الناقصة، مقارنة باللغات الأجنبية، فاستنبط ممن يغارون على اللغة العربية، وممن لا يغارون عليها طرائق عديدة لتيسير كتابتها[2]. فظهرت دعوات إلى إصلاح الخط العربي من خلال المحافل العلمية والأوساط الثقافية العربية.[3] يمكن إيجازها في الاقتراحات التالية:

1-5-1- ثمة من دعا إلى معالجة مشكلة الحركات فحسب[4]، من خلال إدخال الشكل في بنية الكلمة حتى لا يتخطاه نظر القارئ، وذلك بأن تخترع أحرف للرمز إلى أصوات المد القصيرة (التي يرمز إليها الآن بالفتحة والكسرة والضمة)، وتدون هذه الأحرف في صلب الكلمة في مواضعها، أو بجانبها غير منفصلة عنها، واقترح آخرون أن يكون لكل حرف من حروف الهجاء العربي أربع صور مختلفة: صورة في حالة تحركه بالفتح،

1 - أيوب، عبد الرحمن. العربية ولهجاتها، ص8-10.

2 - ابن سلامة، البشير. اللغة العربية ومشاكل التربية، ص70.

3 - مجلة مجمع اللغة العربية ، المطبعة الأميرية، القاهرة، ج9، ص283، 1957.

4 - يمثل هذا الاتجاه أحمد لطفي السيد، وعلي الجارم، والجندي خليفة، والأب أنستاس الكرملي، وعبد المجيد التاجي الفاروقي، وعبد الله العلايلي.

وأخرى في حالة تحركه بالكسر، وثالثة في حالة تحركه بالضم، ورابعة في حالة تسكينه، وهذا في مجمله المنهج الذي يسير عليه الرسم الحبشي[1].

وظهرت دعوات عدة لتطوير الكتابة، بهدف التقليل من عدد أشكال الحرف الواحد تيسيراً للمطابع، وتقليلاً من تكاليف الطباعة، والإقلال من التنقيط أو رفع التشابه أو مطابقة الكتابة للفظ، وتبسيط الإملاء وتسهيل التشكيل كتابة طباعية.[2]

غير أن هذه المقترحات لم تسلم من النقد والاعتراض، وأكبر ما يثيره النقاد والمعترضون من مآخذ أن هذه المقترحات تقطع الصلة بين القديم والجديد[3]. كما أن وجوه الإصلاح هذه ضررها أكبر من نفعها، فمعظمها يطيل رسم الكلمة أو يزيد من حروفها، وفي هذا إسراف في الوقت والمجهود والنفقات المادية ومسائل الطبع.[4]

1-5-2- وثمة من دعا إلى اتخاذ الحروف اللاتينية[5]، فرأوا أن هذه الطريقة تضمن تمثيل الحروف الصحيحة، والحركات والعلل، وهي خلو من العلامات الإضافية.[6] لرأيهم أن هذه الطريقة أقرب إلى النظام العالمي، مما ييسر التواصل والتفاهم بين الشعوب، والتقارب بين اللغات. غير أن هذا الاقتراح من أكثر الحلول إجحافاً للغة العربية، لأنه يعني إلغاء التراث العربي وطمس خصوصية اللغة العربية، كما يعني تحويل اللغات إلى شكل موحد.

1-5-3- وهناك من دعا إلى مسايرة المناهج الدولية مع مراعاة خصوصية اللغة العربية، من ذلك موقف المجمع الأردني الذي دعا إلى تجنب استعمال الحروف الغربية رموزاً في كتب العلم العربية، وأن نأخذ الإشارات العلمية الدولية، ونجري عليها ما يلزم من تعديل تقتضيه الكتابة، وأن نستفيد بقدر الإمكان من نشرات مؤسسة آيزو، مع مراعاة أنها رسمت لتلائم اللغات الغربية، كما اقترح أربع مجموعات من الحروف هي: الحروف الهندسية، والحروف المعقوفة لمقابلتها بالحروف الأوروبية الكبيرة، وحروف الابتداء لمقابلتها بالأحرف الصغيرة، وحروف مقطوعة، ولكل واحدة من هذه المجموعات الأربع ثلاثة أشكال هي: حروف عادية، وحروف مجوفة، وحروف مستندة. ويشير المجمع في الختام إلى أن هذا المنهج اقتراح غير ملزم.[7]

---

1 - للتفاصيل في هذه الاقتراحات ينظر في: تيمور، محمود. مشكلات اللغة العربية، 58، وما يليها. ووافي، علي عبد الواحد. فقه اللغة، ص136. ويعقوب، إميل. الخط العربي، ص58، وما يليها.

2 - ينظر: قاسم، رياض. اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ج2، ص337-338 .

3 - تيمور، محمود. المرجع نفسه، ص63.

4 - وافي، فقه اللغة، ص136.

5 - وقد نادى بهذا الاتجاه عبد العزيز فهمي باشا، وسعيد عقل، وأنيس فريحة.

6 - ينظر: يعقوب، إميل. الخط العربي، ص57، وما يليها. وحسان، تمام. اللغة بين المعيارية والوصفية، ص150.

7 - سعيد، أحمد. مشروع مجمع اللغة العربية الأردني، ص14، وما يليها.

1-5-4- ومع انتشار تقانات الحاسب منذ أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، وإدخال الوسائل الآلية في مجال التطبيقات المعجمية والمصطلحية، خطا العالم العربي خطوات تمهيدية على جانب كبير من الأهمية، إلى التغلب على إشكالية الحروف العربية واستخدامه الآلي في الأجهزة الحاسوبية[1].

غير أن من المشكلات التقنية التي يمكن أن تواجهها معالجة المصطلحات في الانترنيت صعوبة دمج المستندات ذات الأبجديات غير الأوروبية في تطبيقات الانترنيت، فلا يمكن حلّ مشكلات تمثيل هذه الحروف بطريقة مريحة.[2]

2- الاشتقاق من المعرب

2-1- المواقف من الاشتقاق من المعرب(عند القدامى والمعاصرين):

ظهرت مواقف مختلفة إزاء الدخيل في اللغة العربية بأصواته وملامحه وخصائصه، فهناك مواقف مؤيدة، مقابل مواقف أخرى معارضة محافظة لم تقبل أن تدخل في أنساقها خصائص لغات مختلفة تفقدها شخصيتها، وتفسد لغتها.

ويمكن تقسيم القدماء إلى فريقين، فريق السماعيين الذين كانوا يرون أن الاشتقاق سماعي، فلا يجوز في نظرهم اشتقاق أفعال وأسماء غير التي سمعت عن العرب[3]. وحجة السماعيين أن التعريب مقصور على العرب أنفسهم لأن اللغة ملكهم الخاص يتصرفون فيها وحدهم تصرف المالك الطليق، وليس للدخيل أن يتناول بالتصرف ما ليس له. ويلاحظ أن ما عربه الأوائل من تلك الأسماء والأعلام – على كثرته – قليل بالقياس إلى ما لم يعربوه.[4]

والفريق الثاني هو فريق القياسيين كسيبويه وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم، الذين كانوا يجيزون الاشتقاق والتعريب، لكي تظل العربية تنمو.[5] وحجة هؤلاء القياسيين أن العرب أدخلت في كلامها ألفاظاً أعجمية كثيرة، سواء أكانت على بناء كلامها أم لم تكن. فكذلك يجوز إدخال هذه الكلمات المصنوعة في كلامهم، وإن لم تكن منه، قياساً على الأعجمية[6].

ثمة مواقف مناقضة من المعاصرين لمواقف القدماء، إذ هاجم بعض المعاصرين معيارية القدماء عندما قصروا المعرب على عصر الاستشهاد في الحضر، وبالغوا في الاحتياط لموقفهم، فقصروا المعرب على السماع

---

1 - أبو العزم، عبد الغني. المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية، ص1.

2 - U university of Gent and cator college, Department of Applied linguistics, MULTTLINGUAL GLOSSARY OF TECHNICAL AND POULAR MEDICALTERMS, Gent, Belguim 1995.

3 - الشهابي، مصطفى. المصطلحات العلمية، ص16.

4 - ينظر: حسن ، عباس. اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص224.

5 - الشهابي. المصطلحات العلمية، ص16.

6 - حسن، عباس. اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص223.

في عصر الاستشهاد، ورفضوا القياس عليه بعد ذلك، ثم ازداد هذا الاحتياط شدة بأن حاولوا جاهدين إخضاعه لمسلك الصيغ العربية في الإلحاق والتغيير والعلامات، لكن هذا الجهد قصر عن الإحاطة التامة باستعمال الكلمات الأجنبية المتعددة المصادر والاستعمال، فجاءت نتائجه عامة غير منضبطة وغير مقنعة[1]. ورأوا أن أدلة الفريقين من القدماء– أي السماعيين والقياسيين– واهنة، لا تثبت على البحث ولا تقوى على التمحيص فمن ثم لا تتخذ طريقها إلى العقل.[2] وأنه ليس في كلام أهل اللغة من القدماء ما يشير صراحة إلى سماعية التعريب بمعنى أنه لا يجوز لغير العرب من المتكلمين بالعربية أن يعربوا الكلمات الأعجمية، كذلك ليس في كلامهم ما ينص صراحة على قياسيته، بمعنى أنه يجوز لغير العرب المحتج بلغتهم أن يعرب[3].

2-2- من مناهج اشتقاق المعرب عند القدامى

قبل عرض مشكلات التعريب، لابد من التعرف إلى مناهج القدماء في التعريب.

كان العرب القدماء عندما يضطرون إلى استخدام لفظ أجنبي في كلامهم، يعمدون إلى تعريبه، وذلك بأن يجروا عليه من التغييرات والتعديلات ما يجعله على نسق الألفاظ العربية في نطقه، وإعرابه، واشتقاقه، فيصبح خاضعاً لكل القوانين والأحكام التي يجري تطبيقها على الألفاظ العربية.[4]

وعاملت العرب المعرَّب معاملة العربي، فاشتقوا منه كاشتقاقهم من العربي، فقد أجاز الخليل بن أحمد الفراهيدي أن يشتق من كلمة (باشق)، وهو الصقر الصغير، الفعل (بَشَقَ) ، فقال :"ولو أُشتق من فعل الباشق : بَشَق لجاز، وهي فارسية عربت للأجدل الصغير"[5].

واختلف أهل اللغة قديماً في شرط التعريب: فذهب جمهور إلى أنه لا يشترط فيه سوى الاستعمال، فمتى استعملت العرب الكلمة الأعجمية صارت معربة، سواء أألحقوها بأوزان كلماتهم أم لم يلحقوها. وإلى هذا ذهب سيبويه، في عبارته " هذا باب ما أعرب من الأعجمية[6]: اعلم أنهم يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوها ببناء كلامهم ، فـ(درهم) ألحقوه ببناء (هجرع)، و(بهرج) ألحقوه ببناء (سلهب)، و(دينار) ألحقوه ببناء (ديماس)، و(ديباج) ألحقوه ببناء (ديماس) كذلك، لما أرادوا أن يعربوه ببناء كلامهم، كما يلحقون الحروف بالحروف العربية، وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية في إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره، وغيروا الحركة، وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يبلغون به

1 - عيد، محمد. الظواهر الطارئة، ص128.

2 - حسن، عباس. المرجع نفسه، ص225.

3 - أنطاكي. الوجيز في فقه اللغة، ص 436-437.

4 - رواي، صلاح. خصائص العربية وطرائق نموها، ص252.

5 - ينظر: العين، 46/4 .

6 - ينظر: أنطاكي، محمد. الوجيز في اللغة، ص 424.

بناء الكلمة، نحو : آجر، وابريسم، واسماعيل، وسراويل. وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، نحو : خراسان وخرّم والكركم، وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم، ولم يغيروه عن بناته في الفارسية، نحو فرند، وبقم، وآجر، وجربز"[1].

فيلاحظ أنهم يجرون هذا التصرف من الإبدال والحذف والزيادة وتغيير الحركات على الأعجمي وإن لم يلحقوه بأبنيتهم، لقول سيبويه " دينار ألحقوه بديماس" توهماً منه أن لفظة ديماس عربية، على حين هي لفظة يونانية، واختار لها وزن فيعال[2]. وهناك أمثلة عديدة من الكلمات الدخيلة التي افتعل لها العرب القدماء أوزاناً.[3]

ويقول ابن جني في المعرّب : "هو انتماء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتشبيه والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك".[4] كما كان ابن جني يرى أن الأعجمي يصبح عربياً إذا تعرض للتصرفات التالية، أن يعرب **بتحريك أخره:**" قال أبو علي الفارسي: إذا قلت : طاب الخشكنانُ– فهذا من كلام العرب، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب". وأن تدخل على الأعجمي **الألف واللام**، قال ابن جني:" ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون في العلم، نحو : آجرّ، وابريسم، وفرند، وفيروزج، وجميع ما تدخله لام التعريف، وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج، والفرند، والسهرين، والآجُرّ، أشبه أصول كلام العرب، أعني النكرات، فجرى في الصرف ومنعه مجراها". و**الاشتقاق من الأعجمي** يجعله عربياً، قال :" ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تشتق من أصول كلامها، (درهمت مدرهم)[5].

وذكر الجواليقي في " المعرّب" أن الأسماء المعربة على ضربين: أحدهما: لا يعتدُّ بعجمته. وهو ما أدخل عليه لام التعريف، نحو "الديباج"و" الديوان". والثاني: ما يُعتدُّ بعجمته، وهو ما لم يدخلوا عليه لام التعريف كـ" موسى" و" عيسى".[6]

وجاء في المزهر للسيوطي: أن ما عرّبته العرب من اللغات على ضربين:

أ- أسماء الأجناس – كالفرند والإبريسم، واللجام، والمهرق، والرزدق، والآجر، والفيروز، والفسطاط، والاستبرق.

---

1 - ينظر: الكتاب، 342/2.

2 - بوبو، مسعود. أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصور الاحتجاج، ص117.

3 - من ذلك : إفعال : اسما إعصار، و صفة اسكاف، وإفعيل اسما إكليل، و صفة إصليت، وأفعيل أنجيل، وإفْعَوْل: اسما إردون، وصفة إزمول، وإفنعل إفرند، وإفعنل إسفنط. وأنفعيل انقليس، وقال الخليل، أنقليس وإنقليس أنفعيل وإنفعيل وأفعليل وألبسيس، وقيل وزنه أفعليس، و فاعلوس آبنوس. وفعنعول سقنقور، وفعفعيل: اسما سلسبيل، من سلب ، وقيل وزنه فَعْفَليع من سبل. وفنعليل منجنيق، وقال سيبويه: هو من الخماسي، وقال ابن دريد: هو ثلاثي وزن همَنْفعيل، فَعنلال (حرنباش) ينظر: السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. حققه محمد أحمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي.، ج2، ص21.

4 - الخصائص، 34/1.

5 - ينظر: الخصائص، 357/1-358

6 - مقدمة المعرب، ص5.

ب- ما كان في تلك اللغات علماً فأجروه على علميته كما كان، ولكنهم غيروا لفظه وقربوه من ألفاظهم، وربما ألحقوه بأمثلتهم، وربما لم يلحقوه، ويشاركه الضرب الأول في هذا الحكم لا في العلمية، إلا أن ينقل كما نقل العربي، وهذا الثاني هو المعتد بعجمته في منع الصرف.[1]

وهكذا أصبحت الألفاظ الدخيلة في جريانها على الألسنة بمثابة العربية، جذراً يشتق منه أفعال وصفات متنوعة الدلالة. ولعل هذا المقياس برهان على أن الكلمة صارت جزءاً من الرصيد اللغوي، وبرهاناً على أن الكلمات المعربة قديماً هي من معجم العربية الفصحى، بعد أن عاملها المتكلمون معاملة العربي الأصيل، وذلك حين تلصق بالمعرب سوابق الكلمة العربية ولواحقها، كأدوات التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.[2]

2-3- مشكلات الاشتقاق من المعرب في العصر الحديث:

كثر الخلاف عند المعاصرين حول مسائل الاقتراض اللغوي منذ مطلع القرن التاسع عشر، وتباينت مواقفهم بين القائلين بتعريب الألفاظ الأجنبية الجديدة على صيغ وأبنية توافق البناء العربي، أو بنقل الكلمات الأعجمية بصقل يسير أو بغير صقل، ولو خالف أوزانها اللغة العربية، إلى جانب الخلاف في أنواع المعرَّبات التي ينبغي نقلها إلى العربية، أو التي يفضّل وضع كلمات عربية جديدة تدل على معاني الكلمات الأجنبية الأصلية في لغاتها. وغيرها من مسائل لغوية تمس معالجة مسألة التعريب في اللغة العربية.

ويمكن حصر مشكلات الاشتقاق من المعرَّب في المستويات اللغوية التالية، الصوتية والصرفية والدلالية.

2-3-1- مشكلات المقاطع الصوتية:

من أبرز المشكلات الصوتية التي تواجه المعربات، أن العربية لا تبتدئ بساكن أو تجمع بين ساكنين، على خلاف اللغات الأجنبية التي قد يتوالى فيها عدد من الصوامت لا تفصلها صوائت، في حين تميل العربية إلى التخلص من توالي الصوامت، سواء أكانت في أول الكلمة أم في وسطها أم في أخرها، من أمثلة الابتداء بصامت أو توالي الصوامت في اللغة الإنكليزية، pragmatism براجماتية، وsanskrit سنسكريتية، وgestalt جشطلت.

2-3-2- المشكلات الصرفية وظواهرها في العصر الحديث:

شاعت في اللغة العربية الحديثة، صيغ من الإلحاق والاشتقاق من أصول غير عربية، مثل، بستر، مغنط، أكسد، هدرج، ميكن، أتمت(حول إلى نظام تشغيل آلي)، تلفن، منتج، صهين، مَسْوَن، (جعله ماسونياً).

1 - السيوطي. المزهر. 2/ 286.

2 - شاهين، عبد الصبور. دراسات لغوية، ص239.

واشتقوا من بعضها مصادر على أوزان عربية، بسترة، مكيجة، دبلجة، تلفزة، برمجة، مكننة، أتمتة، هدرجة، قرصنة، وغيرها. أو بإضافة علامات النسبة إليها، مثل، كلاسيكية، وورومانسية، وأرستقراطية، وغيرها.

كما أن الاشتقاق من المعرب وصرفه في العصر الحديث، أدى إلى ظهور ظواهر صرفية لم تكن معروفة في اللغة العربية. من ذلك أن اشتقاق المعرب قد أخذ طرقاً مختلفة لتعريبها أو إدخالها في بنية اللغة العربية، من مثل استعمال "ات" علامة جمع المؤنث السالم لجمع الأسماء الأجنبية المقترضة من مثل تلفونات أو أوتومبيلات أو فيلات أو تلغرافات. مع أن مفرداتها ليست بالصورة المؤنثة الصيغة[1]. كما كثر وزن "فعاليل" للدلالة على الجمع، في المعربات، من ذلك مشاوير من مشوار، ومغاوير من مغوار، وفراديس، وطرابيش، وطقاطيق.[2]

وهناك مصطلحات أجنبية تدخل إلى اللغة العربية مع ملحقاتها الصرفية، فأدت هذه الظاهرة إلى إثارة مشكلة، هل يعتمد المصطلح كاملاً مع ملحقاته، أم تفصل الزوائد الصرفية عند اعتماد المصطلحات الأجنبية؟ من ذلك دراماتيكي dramatic(إنكليزية من اليونانية drama)، وديناميكي(dynamic إنكليزية من اليونانية dunamis)، وكذلك Federal. وكان الرأي في مجمع اللغة العربية بإقرار الصيغة المتداولة عند المثقفين، فاعتمد القرار على جانبين وظيفي وبنيوي. فكان الاعتراض أول الأمر على أن كلمة (كلاسيكي) النسبة فيها وردت مرتين بالأداة العربية، والأداة الإفرنجية، أي بالياء والكاف، ولكن الاتجاه العام كان بتعريب الكلمة كاملة من دون فصل نهايتها الأوروبية، فأصبحت الكلمة كلها وحدة معجمية واحدة. وشبيه بهذا ما فعله العرب القدماء في تعريبهم للموسيقا وبوليطيقا، وكلتا الكلمتين مكونتين من أصل ونهاية أو أكثر[3].

2-3-3- المشكلات الدلالية:

وظهرت مشكلات دلالية تتعلق بالطريقة الفضلى لاعتماد المصطلحات، هل يكون باعتماد الألفاظ الأجنبية حرصاً على مواكبة التطورات السريعة والكبيرة، ولضمان التواصل بين الشعوب؟ أم بوضع مقابلات عربية لحماية اللغة العربية من الضياع والتهجين؟

أثيرت هذه المشكلة منذ بداية النهضة العربية الحديثة، رأى بعض المتعصبين أن اللغة العربية لا تصلح للعصر التقني الحديث لضعفها الذاتي ومجافاتها العلم وعنايتها التاريخية بالآداب والفنون[4]. وبأن العربية جامدة غير متطورة، وقفت مادتها وقوالب التعبير فيها عند حد لا يمكنها مواكبة العلوم الحديثة أو الوفاء بوسائلها اللغوية، وهي وسائل متجددة سريعة الخطو في الخلق والإبداع.[5] وأنه إذا وضعت مقابلات عربية لتعريب أسماء المخترعات والمصطلحات العلمية والفنية، وكل ما طلعت به المدنية، لنفد العمر قبل تحقيق بعض ما نصبو

1 - أيوب، عبد الرحمن. اللغة والتطور. ص119.

2 - التوني، مصطفى زكي. علل التغيير اللغوي، من حوليات كلية الآداب، الكويت، ص57.

3 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص152.

4 - الفيصل، سمر روحي. المشكلة اللغوية العربية، ص85.

5 - بشر، كمال. دراسات في علم اللغة، ص320.

إليه. وأن طريقة اعتماد المعرَّبات قد سبقنا إليها أهل العصور الإسلامية السابقة، ولاسيما العصر العباسي، في زمن المأمون حين بغتتهم الحضارة بمثل ما بغتتنا، فانبرى علماؤهم وفلاسفتهم يعربون من غير نكير عليهم من أئمة الدين واللغة في زمانهم، وجاء من بعدهم من سار على نهجهم كابن سينا والرازي والبيروني والفارابي وابن البيطار وغيرهم.[1]

وعليه اقترح هؤلاء اللجوء إلى البديل المتمثل في اللغات الأوروبية ولا سيما الإنكليزية والفرنسية، لأن المعربات – برأيهم– تتوافر فيها صفات المعاصرة، والقدرة على مواكبة التقانات الحديثة والنظريات العلمية[2]، وبأن المصطلح المعرَّب أقرب في الدلالة إلى المفهوم المقصود وأكثر وفاء بأغراض التعبير من الترجمة[3]. ورأوا أن الألفاظ المعربة لا تضر ببنية اللغة، وهي مصطلحات علمية عامة تكاد تكون مشتركة بين العلماء والباحثين والمخترعين في مختلف البلاد المتحضرة[4]. والعرب جزء من "العالمية" التي ينبغي أن تواكب الحضارة المعاصرة. وأن المعرب لا يستهلك الوقت لإيجاد المقابل المناسب كما في الطرائق المصطلحية الأخرى من توليد واشتقاق.

وحجة القائلين بالتعريب أن اللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية في العصر الحديث محشوة بالألفاظ العلمية العصرية ذات أصل يوناني أو لاتيني، ولم تعدّ ذلك عيباً وعاراً عليها، بل عدتها فخراً تعتز به، على عكس العربية التي وضعت مقابلات عربية لها لزيادة التعقيد[5]. غير أنه لابد من الإشارة إلى "أن الألمان قبل الحرب العالمية الثانية (في أثناء الحكم النازي) لم يبقوا الألفاظ الأصلية، بل وضعوا لها ألفاظاً ألمانية تعبر عنها، وهذا منهج مجمع القاهرة"[6].

ولابد هنا من توضيح خلفيات هذه التجارب الأوروبية، فالاتجاه الألماني الذي تبنى منهج وضع ألفاظ ألمانية مقابل المصطلحات الجديدة، جاء متأثراً بالعصبية القومية السائدة في ألمانية آنذاك. أما المواقف الأوروبية التي فضّلت الاستعانة بالألفاظ اليونانية واللاتينية، فجاءت متأثرة بالمناهج التي سادت في أوروبة من مذاهب كلاسيكية وتاريخية اللتين دعتا إلى إحياء التراث اليوناني واللاتيني لإغناء اللغة العلمية والحضارية الحديثة، ذلك أن معظم اللغات الأوروبية تنتمي إلى المجموعة اللغوية نفسها، اللغات الهندو الأوروبية، غير أن العربية لا تنتمي إلى هذه المجموعة اللغوية، لكي تعتمد على التراث اليوناني واللاتيني لإحياء اللغة العربية، في حال أرادت تطبيق المنهج التاريخي، فمثل هذه الانتقادات والاستشهادات تنمّ عن خلط في الأمور، وعدم وعي لخلفيات هذه المناهج وطبيعتها. فلا بد من التنبه إلى ضرورة وعي هذه الخلفيات حفاظاً على خصوصية كل لغة وظروفها.

---

1 - ينظر: حسن، عباس. اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص227، وما يليها.

2 - فيصل، سمر روحي. المرجع نفسه، ص85.

3 - كمال، بشر. دراسات في علم اللغة، 312.

4 - عباس، حسن. اللغة والنحو بين القديم والحديث. ص 234.

5 - ينظر: صادر، حبيب. اللسان العربي، في" لغتنا في خدمة الطب والعلم"، 5/ 205.

6 - حجازي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص68.

ويمكن تلخيص حجج القائلين بالترجمة مع التعريب المحدود: إن هناك مصطلحات مأخوذة من كلمات عامة وعند ما أخذ العلماء مصطلحاتهم من اللاتينية واليونانية، لم تكن في أصلها غير ألفاظ عامة، والتواضع هو الذي جعلها علمية ومتخصصة. وإن الصلة التاريخية بين الأوروبية المحدثة واللاتينية وثيقة، إذ كانوا يدرسون العلوم باللاتينية حتى عهد قريب، أما نحن فلنا موقف غير هذا الموقف. ومن هذه الحجج أيضاً، إن اللفظ المترجم أقرب إلى ذهنه وأسرع إلى دلالته على المعنى المقصود من المصطلح الأجنبي الذي يعود إلى مكونات يونانية ولاتينية. ويجب التمييز بين الألفاظ العلمية التي تدل على صفة، وهذه تصلح لها الترجمة لأن العربية غنية بالصفات، فلا بأس بترجمة الكلمات التي تدل على صفات في المصطلحات العلمية.[1]

وابتعدت آراء أخرى عن عمومية نقل المعربات إلى اللغة العربية، حفاظاً على اللغة العربية من الضياع والتهجين، ولكنها أثارت خلافات في المجالات التي ينبغي اعتماد المعربات، والمجالات التي يجب اعتماد وضع مقابلات عربية لها. فثمة من رأى أنه إذا كان المصطلح منقولاً من لغة أجنبية، لخصوصية في وصفه وتوظيفه أو لشهرته وعلميته، أو لأي سبب علمي آخر، فإن هذا النقل يشكل صعوبة حقيقية في التعامل معه، وفي " أقلمته"، لشدة ارتباطه بمادته التي تصنع هذا المصطلح لبلورتها والكشف عن مغاليقها، وليس من النادر أن تكون هذه المادة نفسها غير واضحة تمام الوضوح للناقلين، إما لجدتها أو ضعف استيعابها وهضمها، الأمر الذي من شأنه أن يزيد المسألة تعقيداً واضطراباً[2].

بينما رأى باحث آخر أنه لا خلاف في تعريب المصطلحات المنسوبة إلى أعلام أجنبية وفي تعريب أسماء الأدوية والعقاقير والمركبات الكيماوية وأسماء النباتات والحيوانات.[3] وهناك من رأى أنه يجب أن ندع مصطلحات العلم كما وضعها العلماء، لأن قرار المجمع تعريب ألفاظ كثيرة كان نتيجة شيوع هذه الألفاظ في العلم، وعدم وجود ما يرادفها في العربية، فأقر أن تبقى في العربية بلفظها العالمي[4]. كما رأى أنه ساد تعريب المواد الكيماوية مثل أوكسجين ونتروجين وهيدروجين، اعتماداً على الاتجاه الدولي في هذه المصطلحات ولم تأخذ اللغة العربية بما دعا إليه بعض العلماء الألمان عندما حاولوا إيجاد كلمات ألمانية بديلة لهذه الكلمات الدولية[5].

ثمة من رأى أن معظم ما أقرته المجامع اللغوية من الاصطلاحات العلمية، جاء ركيكاً من الناحية اللغوية وبعيداً عن المعنى الدقيق من الناحية العلمية، وسبب ذلك أن معظم الباحثين من المتخصصين في العلوم والرياضيات لا يجيدون اللغة العربية إجادة حسنة، كما أن بعضاً منهم يقتنع بالدعوة القائلة بوجوب استعمال

---

1 - ينظر: حجازي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص69، وما يليها.

2 - بشر، كمال. دراسات في علم اللغة، ص324.

3 - الشهابي، مصطفى. ملاحظات على وضع المصطلحات العلمية، في مجلة" مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد 11، 1945، ص32.

4 - حجازي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص69، وما يليها.

5 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص245.

المصطلحات العلمية كما جاءت في لغتها الأجنبية، ما أدى إلى دخول كلمات نابية في اللغة العربية أو بعيدة عن معانيها الدقيقة[1]. وهناك من رأى أن الألفاظ العربية وضعت وضعاً عاماً لم يقصد به إلى دقة علمية[2].

2-4- اقتراحات لتنظيم الاشتقاق من المعرب :

2-4-1- اقتراحات في حلّ مشكلات المقاطع الصوتية:

اقترح بعضهم أن الكلمة الأعجمية إذا ابتدأت بحرف ساكن أن تزاد في أول الكلمة المعربة همزة قطع أو يحرك هذا الحرف الساكن بحركة[3]. بينما اقترح آخر إضافة ألف الوصل في أول الكلمة، وإقحام حركة وسط بين الصوامت المتتالية على نحو ما، فمثلاً عند توالي الصوامت في مثل: Orchestre, Street، تصبح أوركِسترا، اِستيريت، أو سِتريت، وأن سيادة هذا المبدأ لا تمنع أن ينطق بعض المثقفين الكلمة الدخيلة على نحو ما تنطق به في لغتها الأصلية، وبذلك يكون خاضعاً لتأثير ثقافته، لا لحكم البيئة العامية، وتقاليدها العربية.[4]

وأجاز باحث آخر الابتداء بالساكن وهو أمر ليس بالغريب على اللهجات العربية قديماً وحديثاً. وأن إضافة حرف الألف عند تعريب الألفاظ الأجنبية التي تبدأ بحرف ساكن أو تحريك الحرف الساكن نفسه فيهما تحريف لا مسوغ له يبعد منطوق اللفظ عن صورته وبيئته الأصلية. كما يجدر التساهل في التقاء الساكنين أو عدد من السواكن[5]. وقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة عند تعريب المصطلحات الأوروبية المبدوءة بصامتين بشأن الأسماء اليونانية واللاتينية التي تبدأ بحرف ساكن، أن تزاد همزة قطع مكسورة في أولها إلا ما عرب قديماً، فيحافظ عليها كما نطق بها العرب، أما إذا كان المقطع الثاني من الاسم المراد تعريبه محركاً بالضم، مقصوراً كان أو ممدوداً، فيحرك الحرف الأول بالضمة، مثال ذلك من الأعلام Statius إسطاطيوس. ثم عدلت اللجنة هذا القرار بأن جعلت فك التقاء الصامتين في أول المقطع بإضافة ألف وصل لا همزة قطع وأضافت حلاً آخر، نص قرارها على أنه "يتوصل إلى النطق بالساكن في أول العلم بألف وصل تشكل بحركة تناسب ما بعدها، أو بتحريك الحرف الساكن الأول فيه. ويترك ذلك للحس العربي. وبذلك أصبح مقبولاً في ضوء هذا القرار أن يقال افرنسا بهمزة وصل في الأول، أو فرنسا بفتح الفاء. وأخذ المعجم الموحد للمصطلحات بعدم إضافة همزة قطع أو ألف وصل : بلازما Plasma، بروتين Protein[6].

2-4-2- الاقتراحات الصرفية:

1 - الظاهر، محمد واصل. اللسان العربي، في " مصطلحات الرياضيات الحديثة" ج5/ 200-201.

2 - حجازي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص69، وما يليها.

3 - عيسى، أحمد. التهذيب في أصول التعريب، ص130.

4 - شاهين، عبد الصبور. دراسات لغوية. ص47.

5 - الخطيب، أحمد شفيق. وضع المصطلحات العلمية وتطور اللغة، اللسان العربي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب، جامعة الدول العربية، الرباط، المجلد التاسع، الجزء الثاني، ص5.

6 - حجازي. الأسس العلمية لعلم المصطلح، ص186.

ثمة آراء متأثرة بالمنهج التاريخي رأت أن القدماء اشتقوا من المعرب، فقالوا هندس: ودرهم، وخندق، وقرطس، وعلى ذلك سار المعاصرون فقالوا مغنط، وأكسد، ورأى أن أقيسة الاشتقاق معلومة في اللغة وليس لنا أن نتعداها إلى ما ليس له قياس أو ما لا يشتق منه كما نبه عليه أئمة اللغة، اعتماداً على مسلك أحمد بن فارس، وأنه ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها[1]. فهذا الرأي يدعو إلى التقيّد بمناهج القدماء في التعريب حصراً، وبعدم تجاوزها.

وهناك من اقترح بإخضاع بعض الاقتراضات اللغوية للصيغ العربية، من مثل أخذ الألفاظ التي لها أشباه في اللغة فتنضم بسهولة تامة إلى السلاسل اللغوية كقلم على وزن علم، وتلفزة على وزن فلسفة، وغاز على وزن نار.[2] وثمة من رأى أن الأعجميات الثقيلة على اللسان والمخالفة للعربية تنبذ أو تقصر، لتوزن وزناً حتى يأنس إليها أبناء لغتنا، أما الأعجميات الخفيفة اللفظ والوزن فتقبل وتدوّن "فلم، بالون، مناورة" من المستحسنات، ومثل ذلك فعل أجدادنا[3]. واقترح آخر أن يستعاض عن بورجوازية بـ (برجزة) قياساً على (تلفزة) الدالة على المصدر، في حين أن (تلفاز) يمكن أن يعتمد للدلالة على الجهاز، وسَتْرَجة عوضاً عن " استراتيجية"، وعن "تكنولوجية" بـ " تقنلة"، وذلك كله قياساً على تلفزة، وكذلك ميكانيكا بـ " ميقنة" قياساً على "صيدلة وبيطرة" الدالتين على المهنة.[4]

فهذه الاقتراحات جاءت متأثرة بالمنهج التاريخي، في اتّباع نهج القدماء في التعريب في الاشتقاق من المعرب، من خلال تقريب المعربات إلى أوزان وصيغ عربية والقياس على مقاييسهم. وعلى هذا المنهج سار المجمع العلمي العربي بدمشق الذي أقرّ قاعدة لنقل الألفاظ الأجنبية إلى العربية، وهي: إنه إذا كانت اللفظة مما عرفه العرب فيجب البحث عنها ونشرها، وإذا كانت مما استحدث بعد العرب ولم يكن في ألفاظهم ما يشبهها بأقل ملابسة نظر فيها فإن وافقت الأوزان والحروف العربية كانت هي المراد بلفظها وإلا غير بعض أحرفها أو حركاتها لتوازن العربية ويسهل اللفظ بها. فكان لمجمع دمشق موقف محافظ تجاه اشتقاق المعرب، آثر فيه اتباع منهج القدماء، السماعيين والقياسيين.

وعلى هذا المنهج جاءت قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة تجاه التعريب: فمن حيث المبدأ، لا مانع من التعريب، طوعاً لقرار المجمع في إجازة استعمال بعض الألفاظ الأعجمية، عند الضرورة، على طريقة العرب في تعريبهم، ولا مانع أيضاً من الاشتقاق من المعرب، طوعاً لقرار المجمع في جواز اشتقاق الفعل من الاسم الجامد المعرب، ووزنه من الثلاثي وغير الثلاثي، أما في التطبيق فيقتصر في الاشتقاق من المعرّب على الحاجة العلمية، ويعرض ما يوضع من المشتقات من المعرّب على المجمع للنظر فيه، طوعاً لقرار المجمع. وتوافق اللجنة على أن يقرّ المجمع ما جرى به الاستعمال من تلك الأفعال التي أوردها الباحث لمجيء اشتقاقه

1 - عيسى، أحمد. التهذيب في أصول التعريب، ص 117.

2 - بيلا، شارل. اللسان العربي، ج5، ص54.

3 - الكرملي، عبد القادر.اللغة والتجدد، ص142، عن الأب أنستاس الكرملي.

4 - ابن عيسى، حنفي. في المعجمية العربية المعاصرة، ص428.

علـى وزن عربـي صـحيح، ولكونـه سـائغاً فـي الـذوق، وهـو الأفعـال الآتيـة : بَسـتَر، بَلْـوَر، بَلْشَـف، تَلْفَـن، فبـرَك، جَبَس، كَهْرَب[1].

وأبدى بعضهم ملاحظات تجاه موقف مجمع القاهرة بإجازة استعمال الألفاظ الأعجمية عند الضرورة، فثمة من رأى أن المجمع لم يوضح ما نوع هذه الضرورات ؟ وأنـه قصـر الضـرورة علـى بعض المصطلحات العلمية التـي لامندوحـة عـن تعريبهـا، وعلـى بعـض مصـطلحات الحضـارة، مثـل : التـرام، السـينما، الفلـم، وأشـباهها مـن كلمات خفيفة على السمع[2]. وانتقد باحث آخر موقف المجمع بتبني الكلمات الأجنبية بشرط أن تكون مناسبة للقوالب العربية الفصيحة، أنـه حدَّ من استعمال المعرب، وأن الظروف فرضت على المجمع بالتنازل عن مبدأ تنظيمه للأشكال العربيـة، منذ عـام (1950)، حين تبنى المجمـع كلمات أجنبيـة ومصطلحات بالشكل الأجنبي الأصـلي، مثـل: بـارومتر، بنـك. إذ رأى أنـه تميـز نشـاط المجمـع فـي حقـل علـم المصـطلح عمومـاً بـالتطور التدريجي، ويمكن القول إنـه من خلال تجدد النظام المعجمي (lexical)، تطور المجمع بطريقة غير مباشرة مع تجديد اللغة العربية العامة[3].

ومن قرارات مجمع القاهرة في الاشتقاق من الاسم الجامد المعرب، أن يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرّب الثلاثـي على وزن (فعّل) متعدياً نحـو (أيَّن) ولازمـه (تفعل) نحـو(تـأبى) (كَبْرَت) ولازمـه تفعلل نحـو تكبرت، من(الكبريت).[4] وهناك مصطلحات كثيرة بوزن فعلل، منها ورنش، وأستل acetyl، ودرجن، وبلمر، كما قـرر فـي (الموسـيقا) جـواز تـذكير لفظهـا علـى معنـى العلـم أو الفـن، والتأنيـث علـى معنـى الصـناعة.[5] ويكـون المصدر بوزن فعللة، مثل ورنشة، أستلة، درجنة، بلمرة.[6]

ويلاحظ أن جميـع هذه الاشـتقاقات قيدت بالحاجـة العلميـة، غيـر أن العامـة تجـاوزت الضـرورة والحاجـة واستعملت، تلفن، فرمل، مكيج، كهرب، دوش، وغيرها.

وأصبح بعض الألفاظ المعربة جزءاً من الرصيد المعجمي الأساسي، من ذلك كلمـة (قرصـان) والمصدر (قرصنة)، فوافق مجمع اللغة العربية في القاهرة على الإفادة من هذه الكلمات في ترجمة مصطلحيين أوروبيين:

---

1 - ينظر : مجمع اللغة العربية ، كتاب في أصول اللغة ، ص251- 252.

2 - الشهابي . المصطلحات العلمية ، ص19.

3 - ينظر : Shivtel, Avihai. Proceedings of colloquim on Arabic , Lexicology and Lexicography,p. 201

4 - مجموع القرارات العلمية، ص17، وما يليها.

5 - العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، جل 10 د/ 6، ص344.

6 - ينظر: مجمع اللغة العربية، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية، المجلد 2، ص24، ص156، ص159، ص164، ص177، ص182.

قرصنة piraterie قرصان (ج قراصنة) pirate [1]. علماً أن (قرصان) كلمة فرنسية الأصل corsaire، فبذلك أصبح المجمع يشتق من كلمات أجنبية لمقابلته بكلمات أجنبية أخرى.

وكان لمجمع القاهرة قرارات في مجال تعريب الزوائد الصرفية:

رجح كتابة الكلمات الأجنبية التي يعربها المجمع مما ينتهي بالحرف a أو باللاحقة gie الدالة على العلم بتاء في أخرها".[2] وذلك على غرار القدماء في تعريبهم لغرناطة وإشبيلية. أما انتهاء بعض الألفاظ في التراث العربي بالألف فثمة من يرجعها إلى تغلب اللهجة السريانية في مثل داريا ويافا.[3] ثم عدلت اللجنة المختصة بعد ذلك قرار المجمع بالتدوين بالتاء، ورأت أن يرمز للحركة (a) في أخر العلم بألف مد مثل أمريكا ويرمز للحركة (e) بتاء مربوطة مثل نيتشه. ورجح مجمع القاهرة كتابة الكلمات الأجنبية المعربة المنتهية بـ logy الدالة على العلم :" تاء" في أخرها فيقال: جيولوجية، بيولوجية، سوسيولوجية. والكلمات التي شاعت بصيغة خاصة تبقى كما اشتهرت نطقاً وكتابة.[4]

وهكذا يلاحظ على قرارات مجمع القاهرة أنه آثر بداية المنهج التاريخي عندما قرر اتّباع طرائق القدماء في التعريب، ثم عدّل قراراته بما يتناسب والنطق المستعمل والمتداول، وذلك تأثراً بالمناهج الوصفية، فهذا التعدد لا يدل على اضطراب في الخطط، بل يدل على تطور في المناهج، محاولة مواكبة التطورات العلمية والحضارية والفكرية.

كما كان للمجمع العلمي العراقي محاولات في صياغة اللفظة المعربة صياغة عربية من جانبيها: الصوتي والبنيوي، من ذلك تعريبها (شُكْلة) من الشوكلاته، مختاراً لها صيغة (فُعْلة) العربية الشهيرة، قياساً على نظائرها في الزنة مما يؤكل، مثل (قُرصة) و(لُقْمة)، و(خُبزة) و(بُلعة)، مع صفة القلة والصغر عموماً[5].

وكان لندوة الرباط (1981) التي عقدها مكتب تنسيق التعريب، توصيات تجاه التعريب، منها: التغيير في شكل المصطلح المعرب حتى يصبح موافقاً للصيغة العربية ومستساغاً. واعتبار المصطلح المعرب عربياً يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقة للصيغة العربية. وتصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.[6]

كما كان لبعض اللجان في مكتب تنسيق التعريب مناهج تجاه التعريب:

---

1 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص157.

2 - مجموعة القرارات العلمية، ص92.

3 - الشهابي. المصطلحات العلمية في اللغة العربية، دمشق، 1965، ص172.

4 - كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية، ص85.

5 - الزيدي، كاصد ياسر. من جهود المجمع العلمي العراقي في التعريب، مجلة (التعريب)، العدد العشرون، ص13، وما يليها.

6 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص252-253.

التعريب عند الحاجة، ولاسيما عندما ينصب المصطلح الأجنبي على اسم علم أو يكون من أصل يوناني أو لاتيني شاع استعماله دولياً. ويحتفظ المعرب بصورته الأجنبية مع مراعاة المناسبة مع الصيغ العربية، مثال بيولوجيا biology. استخدام أدوات البدء والإلحاق، على أن يقاس كل ذلك على اللسان العربي، مثال ذلك لفظ" أيون" مقابل " ion" الذي اشتق منه الفعل "أين" فيقال "تأيَّنَ". يكتب اسم العالم الأجنبي بالصورة التي ينطق بها في لغته، مع الإشارة إلى جنسيته وتخصصه، ويضاف إليه الاسم مكتوباً بالحروف اللاتينية. وعند طباعة المعجمات تكتب المصطلحات الأجنبية مبدوءة بحروف صغيرة، ما لم تكن أعلاماً، ويكتب المصطلح العربي المقابل غير معرَّف بالألف واللام، لتيسير الكشف عنه في المعجم.[1]

وهكذا يلاحظ أن معظم هذه الاقتراحات والحلول حاولت مجاراة نهج القدماء، في تقريب المعربات إلى الصيغ العربية. غير أن هناك اقتراحات أخرى حاولت ابتكار طرائق جديدة في الاشتقاق من المعربات، من ذلك، ما اقترحه باحث عند تكوين مصطلح جديد بطريقة التعريب يتمثل في تحديد الجذر أولاً، واختيار الأحرف التي تحافظ على "نغم" الكلمة الأجنبية، من دون اجتياز العدد الأقصى لأحرف الجذر العربي، أي أربعة ليصبح المصطلح الجديد هو الجذر نفسه أو أحد مشتقاته. من ذلك، اشتقاق الفعل "كبتر" من الكومبيوتر اعتماداً على الجذر(ك، ب، ت، ر) على قالب هندسة وتلفزة.[2]غير أن هذا الاقتراح غير موضوعي، ويصعب تطبيقه، لأنه يصعب تحديد المعيار الذي يمكن اعتماده (أي تحديد الأحرف التي تحافظ على نغم الكلمة الأجنبية) ليستخرج في النهاية مصطلح يمثل الجذر أو أحد مشتقاته؟ فتحديد هذا المعيار أمر نسبي وغير علمي إلى جانب أنه يصعب تحديد الجذر من مصطلحات أجنبية قد يتألف معظمها من مقاطع وكلمات من لغات عدة.

2-4-3- الحلول الدلالية:

أمام مشكلة تفضيل استخدام المصطلحات الأجنبية أو استخدام مقابلات عربية لها، ظهرت اقتراحات لحل هذه المشكلة، من ذلك، أنه لا مانع من نقل المصطلح الأجنبي بصورته الأصلية كاملة غير منقوصة، حتى يستقر مفهومه ويتضح بصورة لا لبس فيها ولا غموض، ولا ضير بعدها أن يعود إليه الدارس لترجمته إن استطاع إلى ذلك سبيلاً[3]. غير أن مثل هذا الاقتراح يسهم في تأخير تداول المصطلح العربي بعد انتشار استعمال المصطلح الأجنبي، وشيوعه.

أما مجمع اللغة العربية في القاهرة فكان يؤثر سلوك مناهج القدماء في التعريب، إذ رأى بعض المجمعيين أن العرب في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية كانوا يعربون كثيراً من الكلمات الدالة على الأنواع الأدبية الأجنبية، فكانوا يذكرون (قوميدية) و(تراغودية). وفي هذا الصدد كانت القضية المعروضة تتناول مدى جدوى الترجمة أو التعريب، فرأى بعض المجمعيين تعريب هذه الكلمات كما فعل العرب وكما فعلت الشعوب

---

1 - خليفة، عبد الكريم. اللغة العربية والتعريب، ص62، وما يليها.

2 - ينظر: بوحجرة، عبد المالك. اقتراح في تكوين المصطلحات العلمية العربية، مجلة جامعة قسطنطينة، العدد 9، 1998.

3 - بشر، كمال. دراسات في علم اللغة، ص326.

الأوروبية في أخذها الكلمات ذات الأصول اليونانية، ولاسيما أن لكل كلمة منها تاريخها الدلالي وهي بعيدة الأصول عن مدلولها الذي يدور الآن بين الناس، ولا تعني فيها الكلمات العربية المقترحة[1]. في حين رأى فريق آخر من المجمعيين أن التعريب في الحضارة الإسلامية كان ممهداً – في حالات كثيرة – للترجمة، وأنه آن الأوان لأن تستعمل كلمة فصيحة مثل الملهاة والمأساة بديلاً عن Trage'die, Come'die، وليس أقل من أن تجمع بين العربي والمعرَّب في مثل هذا المقام، وكان المترجمون الأوائل يستخدمون في المنطق (قاطيغوراس)، ثم ترجموها إلى (المقولات) وظل بعضهم يستخدمون الكلمتين المعربة والعربية معاً. وأخذ مجمع اللغة العربية بالتعريب والترجمة معاً في أكثر هذه الكلمات، ومنها التمثيلية Drama، وتمثيلية غنائية ope'ra، وغنائية هزلية ope'rette[2].

غير أن الملاحظ عند اعتماد طريقتي التعريب والترجمة معاً، ترجيح طريقة التعريب على الأغلب، لأنها تنتشر بشكل أسرع وتضمن التواصل بين المختصين بشكل أيسر، لذا يفضّل ألا يُجمع بين هاتين الطريقتين، لأنها تؤدي إلى هدر الجهود والمصطلحات، كما أنها تؤدي إلى شيوع المصطلحات الأجنبية وإهمال العربية.

وأوصت ندوة الرباط(1981) بحصر التعريب على الحاجة ولاسيما المصطلحات ذات الصبغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة من مصطلحات أو العناصر والمركبات الكيماوية[3].

وعلى الرغم من مثل هذه التوصيات التي حصرت التعريب على الألفاظ العلمية ذات الأصل اليوناني واللاتيني، غير أن بعض هذه المصطلحات قد ترجم، من مثل. المصطلحات المشتقة، من (logy)، و(tele)، و(osis)، و(ectomy) وغيرها.

3- المعرَّب ومعجمات المصطلحات التخصصية:

ستعرض هنا عينات من بعض المعجمات المصطلحات التخصصية لبيان مواقفها من إيراد المعرَّبات وطرائق معالجتها للمعرّبات.

عبر مجمع اللغة العربية في القاهرة عن موقفه تجاه مسألة المعرّب في (**المعجم الفلسفي**) فذكر أنه لم ير بأساً في التعريب إن دعت إليه الضرورة على أن يعرَّب المعرَّب من الصيغ العربية ما أمكن، وعلى أن يشكل ما لم يؤلف نطقه، وذلك مبدأ أخذ به مجمع اللغة العربية من قديم، ونسبة المعرَّب ضئيل جداً[4].

ويلاحظ أن المعجم لم يتقيد بمنهج محدد، فقد يتتبع أسلوب القدماء، فيقلب الكاف قافاً، كما في أنالوطيقا Analytics(التحليلية)، إذ آثر المعجم إتباع المنهج التاريخي من خلال سلوك طرائق القدماء بما فيها من

1 مجمع اللغة العربية، محاضر الجلسات في الدورة العشريين، القاهرة، 1978، ص114.

2 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص150-151.

3 - غنيم، كارم السيد. اللغة العربية والصحوة العلمية، ص ص152-153.

4 - مجمع اللغة العربية، القاهرة، المقدمة ص: د-هـ

اضطرابات منهجية. وقد يتبع المنهج الوصفي في مصطلحات أخرى، من خلال تمثيل هذه الأحرف كما تنطق في تلك اللغات، من دون قلب الكاف قافاً، كما في، Cosmic, Cosmos, cosmology. كما تقيد المعجم بقـرارات مجمـع اللغـة العربيـة فـي القـاهرة فيمـا يتعلـق برسـم (V) فـاء منقوطـة بـثلاث نقـط، كمـا فـي vision,(^فنشوية)، و Advaita (أد^فايتا) بما في ذلك حرف(w) كما في Weber ^فيبر، فتقيد في هذه الأمثلة بالنطق وليس بالرسم. أما في حرف (G) فقد رسمها جيماً، كما في، ألجورتم Algorithm، واثنوجرافيا Ethnography، واثنولوجيا Ethnology. أما ما يتصل بالابتداء بالصوامت فلم يبدأ بهمزة وصل أو قطع، في مثل، براهما Brahma ، بهاجافادجيتا Bhagavadgita .

أما في (**معجم الألفاظ الزراعية**) فصرّح فيه مؤلفه مصطفى الشهابي أنه حرص في الأجناس النباتية المسماة بأسماء الأعلام على تعريب أسمائها العلمية اضطراراً، لأن هذه الأسماء، برأيه، أسماء لعلماء النبات أو أسماء ملوك أو أمراء أو حكام أو آلهة أو مدن. أما الألفاظ العلمية الدالة على الأنواع النباتية فمعظمها نعوت وصفات قابلة للترجمة، كلها تترجم باللغات الأوروبية، فلا يجوز أبداً تعريبها، بل لابد من مجاراة الأوروبيين في ترجمتها. وعرّب أسماء الأجسام الكيماوية، بسيطة كانت أو مركبة، لرأيه أنه من المتعذر ترجمة الصدور واللواحق العديدة التي تضاف إلى أول الاسم الفرنسي أو إلى أخره، فتقلب مدلوله مادة جديدة، فيرى أنه من الصعب ترجمة بعض المركبات الكيماوية التي ربما يبلغ طول الاسم الواحد منها نصف سطر أو أكثر، فعربت هذه المركبات التي هي الأسماء السهلة التي عالجتها الجامعة السورية وغيرها ترجمة ما فيها من صدور أو لواحق، فقال مثلاً حامض كبريتيك Acide sulfurique ، ولم يقل حمض الكبريت على رأي بعضهم ولا حامض كبريتي على رأي آخرين. وقال أنهدريد كبريتيك Anhydride sulfurique ولم يقل بلا ماء حمض الكبريت، ورأيه في التعريب الشامل للصدور واللواحق الكيماوية مبني على ما أمكن ترجمته منها قليل بالنسبة إلى ما مست الحاجة إلى تعريبه مثل اللاحقة " آت Ate" في كلورات" و" إيت Ite" في كلوريت و" آن Ane" في ميثان وإيثان.[1]

وفي (**معجم مصطلحات المعلوماتية**) [2]تذكر اشتقاقات من بعض المعربات، من مثل: يكود : Encode(to) (ك)، Chiffrer (ف): وهو تمثيل معلومات معينة بوساطة الكود، أو ترجمة نهج إلى لغة المكتبة.

وفي (**معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**) وكذلك في (**معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية**)، أشار مؤلفهما أحمد شفيق الخطيب إلى أنه حين تختلف التهجئة بين الاستعمال الأميركي والإنكليزي للكلمة يغلّب الاستعمال الإنكليزي ويبيّن الشكل الهجائي الأميركي، إما في موقع الكلمة الألفبائي وإما بإتيان اللفظة مع الحرف أو المقطع الذي يجوز إسقاطه بين حاصرتين. مثلاً تجد color = colo(u)r وgage= ga(u)ge ويدرجه تحت الشكل المغلب للكلمة تحاشياً للتكرار. وكذلك استعمل الحاصرتين لبيان

---

[1] - ينظر: (معجم الألفاظ الزراعية) ط2، 1957، المقدمة.

2 - لعبد الحسن الحسيني.

جواز ورود الكلمة بأكثر من شكل، أي بوجود الجزء المحصور بين القوسين أو من دونه، مثل: flap (per) valve

Sink (ing) he

وفي كتابة الأحرف اللاتينية التي لا نظير لها في العربية فأراد الإفادة من قرارات مجمع القاهرة فيما يخصّ هذه الأحرف، فاستعمل (^ب) مقابل (p) و^ف مقابل (v)، و^ج أو غ مقابل (g) بحسب النطق.

كما أن الألفاظ العربية مضبوطة ضبطاً وافياً، وفي كثير من الحالات بيَّن إمكانية جواز التحريك على شكل مغاير بوضع أكثر من حركة على الحرف المختَص، مثلاً:

ضِ َفَّة، قُ ِنَّب، طُنُ ْف، رَ ِغوَة، عِ ُنوان، رَ ِخْو، ذُ ِروَة...

الفصل الرابع

معجمات المصطلحات المتخصصة

1- نبذة تاريخية عن التأليف في المعجمات التخصصية
2- المناهج العامة في وضع المصطلحات (عند الأفراد والمؤسسات)
3 - صناعة معجمات المصطلحات التخصصية (المشكلات والحلول)
4- المعجمات المتخصصة في ضوء المناهج المصطلحية

أصبحت قضية المصطلح العلمي من أهم قضايا تنمية اللغة العربية للوفاء بمتطلبات الحياة المعاصرة، وذلك في ضوء مجموعة من المتغيرات، أهمها كثرة الإنتاج المعاصر في المجالات العلمية والتقنية وتعدد التخصصات المعنية، وضرورة التعبير باللغة العربية عن ذلك الفيض من المصطلحات العلمية والتقنية التي وضعت أساساً في اللغات الأوروبية والتي تتطلب إيجاد المقابل المناسب في العربية. وكان من عوامل ازدهار هذا المجال في العصر الحديث تبادل المعلومات وتوثيقها، من خلال النمو السريع في التعاون الدولي في الصناعة والتجارة والإقدام على استخدام الحاسبات لخزن المصطلحات ومعالجتها وتنسيقها. فلم تعد تجدي الطرائق القديمة في جمع المصطلحات وترتيبها أبجدياً، ووضع مقابلاتها في اللغات الأخرى[1]، فأصبحت الحاسبات من السمات المعاصرة في البحث النظري والتطبيقي بين المعنيين بالمصطلحات العلمية والتقنية بهدف تقنين الاستخدام وتحديد المقابلات الدقيقة في اللغات المختلفة تحقيقاً للدقة في التواصل[2].

أما في مسألة الوسيلة المناسبة لتدوين المصطلحات فثمة من يرى أن علم المصطلح هو مفهوم، يجب أن يوثق في المسرد، وليس في المعجم، إذ ينتظم مسرد علم المصطلح بوساطة الفكرة، وليس بالتصنيف اللغوي، إذ كلما ازدادت تقنية الموضوع، ازدادت أهمية المعارف غير اللغوية، وتناقص دور المعجم، وأنه ينبغي الحصول على المعارف غير اللغوية، من نصوص أصلية قيمة (الكتب الوجيزة والمجلات) فهي لا تساعد على فهم النص فحسب، بل تساعد على إعداد مدونة من اللغات المتخصصة تشمل سياقات توضح استخدام المصطلحات[3]. هذه القضية ترتبط بتطور العلوم وخصائصها، كما ترتبط بتطور التقانات، إذ حدث تقدم في مجال المعلومات والتوثيق، وفي مجال وسائل الاتصال ووسائل نقل المعطيات، الأمر الذي أعطى إمكانات جديدة لتسجيل المصطلحات على نحو ييسر نشرها، وتعددت وسائل نقل المصطلحات تعدداً يفرض اختيار الوسيلة المناسبة

---

[1] - كنوان، الحسين. ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، في " الدراسة المصطلحية (مفهومها ومنهجها) ، ص 40

[2] - حجازي، محمود فهمي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص 37.

3 – ينظر: *Shrev, Gregory M.*. Language Resources Terminology and Translation standard.

لنقل المصطلحات وفقاً للظروف المتاحة. وقد يكون الشكل المناسب هو الكتاب أو الدورية السنوية أو الفصلية أو النشرات التي تصدرها المؤسسات المتخصصة أو الشرائح المصغرة (الميكروفيش) أو الشريط الممغنط[1]. غير أنه ما تزال المعجمات المتخصصة إحدى الوثائق المهمة للمعلومات، فالمعجم المتكامل يمكن أن يقدم معلومات موسوعية وشاملة، مقارنة بالوسائل السابقة التي يمكن أن تقتصر على أحدث المعلومات أو تنحصر في مجال محدود.

1- نبذة عن الإسهامات في تأليف المعجمات المتخصصة:

المعجمات المتخصصة هي التي تعالج شريحة بعينها من النشاط الإنساني، علمياً كان أو أدبياً أو فلسفياً أو غيرها، وتهتم بحصر مصطلحات علم بعينه أو فن بذاته، وتتناول كل مصطلح بحسب استخدام المتخصصين فيه.

وعرف العرب هذا النوع من المعجمات بأشكال مختلفة عبر التاريخ. فيمكن عدّ المعجمات المتخصصة تطوراً لمعجمات المعاني أو معجمات الموضوعات، التي تعدّ من أقدم أشكال المعجمات التي عرفتها الشعوب، إذ عرفها العرب من خلال الرسائل والوريقات التي جمعت الألفاظ المختصة من ذلك رسائل عديدة للأصمعي، في الإبل، والشاء، والخيل، والوحوش، والنبات والشجر، وغيرها.

أما المؤلفات العلمية العربية فيرجع أكثرها إلى قرون لاحقة من عصر الاحتجاج، إذ أسهم علماء عرب ومسلمون في وضع مؤلفات مصطلحية عديدة، وفي مجالات مختلفة، من خلال مؤلفات شاملة تضم مصطلحات من مختلف المجالات العلمية والفكرية، من هذه المؤلفات: (رسالة المصطلحات الفلسفية) للكندي يعقوب بن إسحاق (ت260 هـ) جمع فيه ثمانية وتسعين مصطلحاً فلسفياً. وكتاب (الزينة في الألفاظ الإسلامية) لأبي حاتم الرازي (ت322)، و(إحصاء العلوم) للفارابي أبي نصر محمد بن محمد (ت 339 هـ) تناول فيه المصطلحات الأدبية والرياضية والطبيعية والفلك. وهناك (مفاتيح العلوم) للخوارزمي أبي عبد الله محمد بن أحمد (ت 387 هـ) درس فيه مصطلحات الشريعة والفقه، وعلم الكلام، والفلسفة، والطب، وعلم النجوم، وغيرها. (التعريفات) للجرجاني (ت816)، وهو معجم ضم طائفة كبيرة من المصطلحات الفقهية والنحوية والصرفية. و(كشف الظنون عند أسامي الكتب والفنون) للحاجي خليفة(-1067) و(الكليات)لأبي إبقاء بن موسى الحسين الكفوي(ت 1094 هـ) وهو معجم في المصطلحات العلمية، والفروق اللغوية، جمع فيه مصطلحات علوم مختلفة، كالفقه الحنفي، والفلك، والرياضيات، والعمران، والفيزياء، وغيرها.

أما في العصر الحديث فبدأت قضية المصطلح العلمي العربي تعرض لأول مرة في إطار حركة الترجمة والتأليف في الربع الثاني من القرن التاسع عشر[2]. وازداد شيوع المعجمات المتخصصة بعد انتشار دراسات علم

---

1 – حجازي، محمود فهمي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص21.

2 - ظهرت أسماء كثيرة أسهمت في إحياء الحركة المصطلحية، منهم بطرس البستاني صاحب " محيط المحيط" و" دائرة المعارف" اللذين اشتملا على عدد كبير من الألفاظ العلمية العربية. وهناك إسهامات أحمد فارس الشدياق وإبراهيم اليازجي وبشارة زلزل ويعقوب صروف في مجلة " المقتطف". و في مصر هناك جهود رفاعة الطهطاوي (1801-1872) وأحمد تيمور وأحمد عيسى ومحمود تيمور. و في العراق رضا الشبيبي وأنستاس الكرملي (1866- 1947) ومعروف الرصافي (1877- 1945).

اللغة الاجتماعي، التي ركّزت على تصنيف اللغات وفق فئات متنوعة، من اجتماعية وعلمية ومهنية، وغيرها. فبدأت بجهود فردية، فظهر فريقان، فريق صنف معجمات أعجمية شاملة، وآخر اختص بعلم من العلوم، أو حقق في مصطلحات، ونشرها في المجلات العلمية أو اللغوية أو صنف فيها رسالة أو معجماً أعجمياً عربياً خاصاً[1].

وتتالت المعجمات المصطلحية من أحادية، وثنائية، ومتعددة اللغات، من مختلف الاختصاصات في الجيولوجية، وفي الجغرافية، والطب، والفلك، والعلوم السلكية واللاسلكية، والفيزياء، والكيمياء، وعلوم الحاسبات، وغيرها من مختلف المجالات ومن مختلف الجهات، سواء أكانت صادرة من أفراد أم من هيئات ومؤسسات مختلفة، رسمية أو غير رسمية2. وتعددت المؤسسات المعنية بوضع المصطلحات في العالم العربي، واختلفت توجهاتها، منها: مؤسسات ذات أهداف لغوية، ومؤسسات ذات أهداف علمية أو تقنية أو ثقافية، ومؤسسات ذات أهداف تجارية.

فمن المؤسسات ذات الأهداف **اللغوية**، المجامع اللغوية، مثل مجمع اللغة العربية بدمشق (تأسس عام 1919)، ومجمع اللغة العربية في القاهرة (تأسس 1932). وهناك المجمع العلمي العراقي (تأسس 1947) ، ومجمع اللغة العربية الأردني (تأسس 1976)، فوضعت هذه المجامع معجمات عديدة من مختلف العلوم[3]. كما أسهمت في هذا المجهود اللغوي العلمي الكبير الجامعات العربية وأساتذتها. واتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، والمكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي في الرباط (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، وهذه المؤسسات اللغوية تعنى بوضع المصطلحات وتوحيدها على أسس لغوية ومنهجية محددة.

إلى جانب إسهامات المؤسسات ذات الأهداف **العلمية**، منها: أكاديمية البحث العلمي بالقاهرة. وهناك جهود المؤسسات ذات الأهداف **التقنية والتخصصية**، مثل المنظمة العربية للعلوم الإدارية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس4. إلى جانب إسهامات اتحاد الأطباء العرب، واتحاد البريد العربي.

وفي فلسطين خليل السكاكيني وغيرهم من الكتاب والعلماء والمترجمين.

[1] - من هذه الإسهامات، أحمد عيسى بإصدار معجمه " معجم أسماء النبات" عام (1926) وفي العام نفسه أصدر معجم في العلوم الطبية والطبيعية، وقد اشتمل على كثير من مصطلحات علوم الحياة ، كما أصدر أمين معلوف عام (1932) "معجم الحيوان" ، وأصدر مصطفى الشهابي عام (1943)" معجم الألفاظ الزراعية". إلى جانب جهود بعض المستشرقين في هذا المجال، فهناك من صنف معجمات أعجمية عربية، أو عربية أعجمية، أوحقق فيها كثيراً من الألفاظ العربية. من أشهر هذه المعجمات معجم لين بالعربية والإنكليزية، ومعجم دوزي بالعربية والفرنسية، وهناك إسهامات سوينفرث Sehweinfurth الألماني في أسماء النبات، ودرسر Dresser في أسماء الطير، والبارون هوغلن Heuglin الألماني في أسماء الحيوان ولاسيما الطير.

[2] - للتفاصيل ينظر: حجازي، محمود فهمي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص 37. والزركان، محمد علي. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، في مواقع متفرقة.

3 - للتفاصيل ينظر : غنيم ، كارم السيد . اللغة العربية والصحوة العلمية ، في مواقع متفرقة . والزركان ، محمد علي . الجهود اللغوية العربية في المصطلح العلمي الحديث، في مواقع متفرقة .

[4] - وهي كيان ساعدت المجامع العربية على إنشائه، هدفها توحيد المصطلحات والمقاييس في العالم العربي، ويرمز له

بالإضافة إلى جهود المؤسسات ذات الأهداف **الثقافية** مثل المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة. وهناك إسهامات المؤسسات **التجارية** المعنية مثل دور النشر الكبرى، وفي مقدمتها مكتبة لبنان في بيروت، والأهرام بالقاهرة، إلى جانب بعض المراكز المتخصصة في التعريب والترجمة التابعة لمنظمات وجامعات، بالإضافة إلى المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق (التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم). والمركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية (أكمل) بالكويت (مجلس وزراء الصحة العرب). وهناك معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط[1]. إلى جانب جهود لجان الترجمة والتعريب في الوزارات المختلفة في بعض الدول العربية، التي أصدرت مجلات متخصصة بالتعريب[2].

وهكذا سارعت المراكز والمكاتب والمعاهد إلى إحداث الشِّعب وخلق اللجان والخلايا، وإنشاء قاعدات المعطيات وتصنيف المؤلفات وإصدار المجلات وإعداد المعجمات، محاولة الحد من تسرب المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية وتقديم البديل المضبوط والمقبول[3].

أما على المستوى العالمي، فأدى التعاون العلمي بين أصحاب التخصص الواحد من أبناء الدول الأوروبية المختلفة ذات اللغات المتعددة إلى الاهتمام بوضع المعايير الدولية المبكرة للمصطلحات من أجل جعلها موحدة في اللغات الأوروبية قدر الإمكان، وكانت الجهود الدولية المبكرة في محاولات تقنين المصطلحات داخل التخصص الواحد صادرة من اللجنة الدولية للصناعات الكهربية عام (1906)[4]. كما صدر بين عامي (1906– 1928) معجم شلومان المصور للمصطلحات التقنية في (16) مجلداً وفي ست لغات، وشهد عام(1931) صدور كتاب التوحيد الدولي للغات الهندسية[5]. وفي ظل المنافسة بين الصناعات في الدول الغربية قامت اللجنة الفنية في الفيدرالية الدولية للاتحادات الوطنية للتقييس عام(1934) ببحث موضوع توحيد المصطلحات الدولية في مجالات الصناعة والعلم. ولم يحدث تقدم ملموس في هذا المجال إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحلول المنظمة الدولية للمواصفات القياسية ISO Standards (The international

---

بالحروفASMO، التي وجدت ضرورة إصدار مواصفات خاصة بالمصطلحات كما تفعل المنظمة الدولية للتقييسISO، و هي تستعين بالفن اللغوي و بالخبرات الفنية اللغوية للوصول إلى ما تريد، فتوحيد المصطلحات إقليمياً وعالمياً دفعها إلى الاهتمام بالمصطلحات التي تدل على المدلولات كالأوزان والمكاييل وألفاظ القياس والمساحة، وكيف تضبط بها السلع، و من هنا كان الاهتمام بالعنصر اللغوي من مهمات دوائر المواصفات والمقاييس.

[1] - يهدف هذا المعهد إلى وضع اللغة العربية في محيطها الوطني والطبيعي كلغة رسمية، و في محيطها الدولي كواحدة من بين اللغات الستة في الأمم المتحدة، وتزويد اللغة العربية بالأدوات اللغوية والاصطلاحية والحاسوبية، تجعل منها لغة للتواصل والمعرفة. وتعقد ندوات ومؤتمرات عدة حول قضايا المصطلح .

[2] - مثل : مجلة" التعريب" الصادرة عن المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) التي تعنى بالأبحاث اللغوية والدراسات المتعلقة بقضايا المصطلح والترجمة والتعريب، ومشروعات معاجم المصطلحات .

[3] - الكتاني الإدريسي، عز الدين . ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، في " بعض الوسائل اللغوية المستعملة في توليد المصطلحات.

[4] - ينظر : حجازي، محمود فهمي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ص 16.

[5] - ينظر: الزركان، محمد علي. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث.

Organization) آيزو، محل الفيدرالية الدولية للاتحادات الوطنية للتقييس . وكثرت المؤسسات المعنية بقضايا المصطلحات على المستوى القومي والدولي، ولكن التحول الكبير في تاريخ المؤسسات القائمة حدث في عصر الحاسب الآلي[1].

وهناك مؤسسات عالمية عدة تهتم بالأسس المنهجية لعمل المصطلحات في دول العالم المختلفة مع بيان القضايا اللغوية في ذلك، منها قضايا التجديد المعجمي في المصطلحات وتقنين المصطلحات وتنميتها. وتعرض المؤسسات المعنية بقضايا المصطلحات خبراتها، من هذه المؤسسات أكاديميات العلوم في دول أوروبا وبنوك المصطلحات الأوروبية والأمريكية والدولية. وناقشت في مؤتمراتها المختلفة قضايا منهجية، منها النظرية اللغوية في علم المصطلح ومعايير قياس الفاعلية الوظيفية للمصطلح والعلاقة بين نظم المفهومات والمكانز، وغيرها[2]. وهناك منظمات دولية تستخدم اللغة العربية بوصفها لغة عمل، وتعنى بإصدار معجمات لها مع لغات العمل الأخرى، وصدرت معجمات عن منظمة الأمم المتحدة(إدارة الخدمات اللغوية)، وعن اليونسكو، وعن المراكز الإقليمية لمنظمات دولية مثل المركز الديموغرافي لشمال إفريقية بالقاهرة التابع للأمم المتحدة، وتعتمد هذه المؤسسات على الأسس المجمعية في وضع المصطلحات، وتفيد من الجهود الفردية للمؤلفين المشتركين في كل معجم[3].

وتعد مدينة فيينا من أهم مراكز البحوث المصطلحية، إن لم تكن أهمها لأنها رائدة في هذا الباب. ففيها مقر ما يسمى بالمجموعة العالمية، التي تضم المركز الدولي للإعلام المصطلحي (الإنفوتيرم INFOTERM) والشبكة الدولية المصطلحية (التيرمنيت TERMNET) والمركز الدولي للبحوث المصطلحية والجمعية المعنية بالمصطلحية ونقل المعرفة، و(الفريق 37) التابع للمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (الآيزو ISO)[4].

وبعد أن أشار التمهيد إلى جوانب من إسهامات المؤسسات المعنية في مجال المصطلح، لابد من الإشارة أيضاً إلى مناهج وضع المصطلحات عند بعض الأفراد والمؤسسات.

2- المناهج العامة في وضع المصطلح(عند الأفراد والمؤسسات):

2-1- المناهج اللغوية:

---

[1] - ينظر: حجازي. المرجع نفسه. ص 17-18؟

[2] حجازي. محمود فهمي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 24.

[3] - ينظر: حجازي، محمود فهمي. اللغة العربية في العصر الحديث، ص 55.

[4] - يعدّ مركز الإنفوتيرم - الذي أنشأته اليونسكو والحكومة النمساوية في عام 1971- مركزاً للإعلام عن الأنشطة المتعلقة بالمصطلح ولإسداء المشورة في استحداث المصطلحات واستعمالها، وقد تغيّر وضعه القانوني منذ سنوات. أما التيرمنيت، فهدفها تعزيز التعاون الدولي في المجال المصطلحي وتطوير سوق المصطلح والمعرفة. ويحتضن المركز الدولي للبحوث المصطلحية، الذي أنشئ عام 1989 في فيينا، ثلّة من الباحثين والأساتذة المرموقين في هذا الميدان ويصدر نشرة علمية قيّمة عنوانها علم المصطلح وبحوثه (Terminology science and research). أما (الفريق 37)، فإنه يتولى مهمة التقييس المصطلحي وفقا لمعايير المنظمة الأم. وهناك الجمعية المعنية بالمصطلحية ونقل المعرفة، التي تأسست عام 1986 في مدينة ترير بألمانيا، وهي محفل وطني ودولي لتشجيع البحث والتطوير فيما يتصل بالإجراءات التكنولوجية لأغراض التواصل باللغات التخصصية على أساس المصطلح ومعطياته. وتعقد هذه الجمعية مؤتمراً دورياً مهمّاً حول آخر مستجدات المصطلح والهندسة المعرفية. ومن أفيد التظاهرات في مجال المصطلح مؤتمر التّاما (TAMA)، المعني بالتطبيقات المصطلحية المتطورة في مجال تدبير المعلومات. وهناك المدرسة المصطلحية الصيفية، التي ينظمها سنوياً المعهد المذكور آنفاً، بالتعاون مع التيرمنيت. وهي فرصة سانحة لمن يريد التحصيل والإطلاع والمتابعة.

أشار البحث في الفصول السابقة إلى بعض المناهج اللغوية التي اعتمدها بعض الأفراد والمؤسسات في مجال تطوير المصادر والطرائق المصطلحية، من تركيبية ودلالية وصوتية(التعريب) وغيرها، وستتطرق هذه الفقرة إلى المناهج العامة التي وضعها بعض الأفراد والمؤسسات المعنية، فيما يخصّ أولويات ترتيب الطرائق المصطلحية، سواء أكانت من توليد في المبنى من نحت وتركيب واشتقاق، أم توليد في المعنى من مجاز وعاميات ومختلف أشكال التطورات الدلالية، ومن معربات، وغيرها.

لقد وضع بعض العلماء العرب والمجامع اللغوية المتعددة، منذ مطلع النهضة العربية الحديثة، منهجيات مختلفة في المصطلحية. وقد اختلفت طرائق وضع المصطلحات وأولويات ترتيبها، باختلاف المناهج التي تبنوها. فيلاحظ أن هناك إجماعاً بين اللغويين على الاستعانة بالترجمة فالمجاز فالاشتقاق، أما النحت والتعريب فكان هناك خلاف حول الاستعانة بهما[1]. إذ رأى بعضهم في الترجمة أصلح الطرائق لنقل العلوم ولاسيما العلوم القديمة، لأن في القواعد اللغوية ألوف المصطلحات لترجمة الألفاظ ضمن قيود يصلح تطبيقها على أصول القياس في صيغ اللغة، وإذا حصل العجز فالمجاز، لرأيهم بأنه من أوسع طرائق النقل. وإذا حصل العجز يعرب اللفظ تعريباً مطابقاً لقواعد اللغة وأصول أقيستها وأوزانها ونطق حروفها حتى يشبه اللفظ العربي الفصيح[2]. ويلاحظ في هذه الآراء تداخل الطرائق المقترحة؛ ذلك أن الترجمة تتضمن المجاز والاشتقاق، أي ترجمة دلالية وصرفية. وفي هذا المجال ثمة من يقسِّم الترجمة إلى أنواع عدة، منها، النقحرة أو التعبير بالرموز الصوتية وهو ما يسمى بالتعريب، وهناك المحاكاة اللغوية، أي نقل تعبير من لغة إلى أخرى بترجمة حرفية، من خلال نقل المفردات غير المطابقة في لغة الأصل، بالاستعاضة عن أجزائها التركيبية– المورفيمات أو الكلمات في العبارات الثابتة– بمطبقاتها المعجمية المباشرة في لغة الترجمة، مثل هيئة المحلفين الكبرى grain drain. وهناك الترجمة الوصفية (الإيضاحية) أي بوساطة تعريفها في لغة الترجمة[3].

ويلاحظ مثل هذا الخلط في قرارات **مجمع اللغة العربية في القاهرة** الذي حدد طريقة في وضع المصطلحات؛ بالتنقيب عنها أولاً في كتب اللغة والعلوم القديمة، فإذا وجدها اعتمدها، وإذا لم يجدها لجأ إلى الاشتقاق أو المجاز، أو نحو ذلك من القوانين اللغوية[4]. يظهر هذا الخلط في أن المجمع قرر اللجوء أولاً إلى الكتب القديمة، وهذه الطريقة شكل من أشكال المجاز وإذا لم يجدها لجأ إلى الاشتقاق أو المجاز، فبذلك كرر طريقة المجاز، بالإضافة إلى أنه ساوى بين الاشتقاق والمجاز، علماً أن المجاز ينحصر في الأشكال الدلالية بما فيها المفردات التراثية، ولا يمكن أن يناظر الاشتقاق الذي يعتمد على التنمية الصرفية. وقد أقرّ مجمع القاهرة في مؤتمراته في الدورة الخامسة والأربعين قرارات عدة، إذ وضع المبادئ الأساسية لاختيار المصطلح منها:

---

[1] - عبد الباقي، ضاحي. المصطلحات العلمية والفنية وكيف واجهها العرب المحدثون، ص 214-215.

[2] - ينظر: عيسى، أحمد . التهذيب في أصول التعريب، ص 112-113. والشهابي. معجم الألفاظ الزراعية، المقدمة. و صادر، حبيب. مجلة اللسان العربي، في" لغتنا في خدمة الطب والعلم"، ج5، ص208-209.

3 - ينظر: مظفر الدين حكيم. علم الترجمة النظري، ص112، وما يليها.

[4] - خليفة، عبد الكريم. اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص 235-236.

– الحفاظ على التراث العربي، ولاسيما ما استقر منه من مصطلحات علمية صالحة للاستعمال الحديث.

– مسايرة النهج العلمي العالمي في اختيار المصطلحات العلمية، ومراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بين المشتغلين بالعلم والدارسين[1].

كما لجأ بعض المجامع اللغوية الأخرى إلى وضع أولويات في استخدام أدوات نمو اللغة، في الاشتقاق والنحت. فوضع المجمع اللغوي **العراقي** عند تأسيسه عام (1926) خطة في وضع الكلمات والمصطلحات العلمية، جاء فيها: إن وضع الكلمات الحديثة في اللغة يجرى إما على طريقة التعريب أو الاشتقاق، ولا مانع من الجمع بينهما، ويرجع إلى النحت عند الحاجة، وكذلك: لا يذهب إلى الاشتقاق في وضع كلمة حديثة إلا إذا لم يعثر في اللغة ما يؤدي معناها، بخلاف التعريب، فإنه يجوز تعريب كلمة أعجمية مع وجود اسم لها في العربية، وكذلك: يرجّح الشائع المشهور من المولد والدخيل على الوحشي المهجور من الكلمات التي في معجمات اللغة. يلمح في هذه الخطة إشارة إلى تفضيل المعرّب على التراث.

ومن منهجيات **مكتب تنسيق التعريب** في الرباط الأسس التي وضعتها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي (الرباط 1981) منها:

ترتيب الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات الجديدة ترتيباً يقوم على جعل الأفضلية للمصطلحات ذات الأصول العربية على النحو التالي:

أ– المصطلحات الواردة في كتب التراث العلمي العربي.

ب– المصطلحات المأخوذة عن كلمات من اللغة العربية، مع ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية، ولا يشترط أن يستوعب كل معناه العلمي.

ت – المصطلحات المولدة طبقاً للأوزان العربية.

ث – المصطلحات المعربة.

ج – المصطلحات المكونة بطريقة التركيب (المزجي أو الإضافي أو الوصفي) أو في حالة الضرورة بطريقة النحت[2].

وهكذا يلاحظ أن معظم هذه الجهات أعطت الأولوية للألفاظ التراثية في وضع المصطلحات، وفي هذا المجال ثمة من يرى أن تفضيل الجزء المتوافر في المعجم القديم (أو التراث) على اللفظ الجديد (معنى أو لفظاً بما في ذلك المجاز)، رغبة غير مفهومة في عدم تجديد التعبير باللغة، بالإضافة إلى أنه اختيار يقود إلى خلط المفهومات[3].

---

[1] - خليفة، عبد الكريم. المرجع نفسه، ص61

[2] - حجازي، محمود فهمي. اللغة العربية في العصر الحديث، 70-71.

[3] - الفهري، عبد القادر الفاسي. اللسانيات واللغة العربية، ص 359.

كما يلاحظ في هذه المواقف تفضيل المصطلح الفصيح الرائج على المهمل والغريب، وتفضيل المصطلح الذي يسمح به الاشتقاق على الذي لا يسمح به، والاستعانة بالتعريب عند الحاجة، ومسايرة المناهج الدولية في وضع المصطلحات.

وهذه التصنيفات تتفق مع ما أشارت إليه **اللجنة التي شكلتها اليونسكو** لدراسة استعمال اللغات الإقليمية في التربية، إذ حصرت طرائق زيادة مفردات اللغة في خمس وسائل مختلفة، هي: 1- استعارة الكلمات الأجنبية. 2- النحت. 3- إعطاء معنى جديد لكلمة موجودة. 4- التوسع في دلالة الكلمات الموجودة. 5- اشتقاق كلمات جديدة من أصول مستمدة من اللغة ذاتها أو منها ومن لغة أخرى. وأوصت اللجنة بأن تكون الوسائل ذوات الأرقام ثلاثة وأربعة وخمسة الأفضلية على الوسيلتين رقم واحد واثنين، وأن تكيف الكلمات المستعارة للنظام الصوتي والنحوي للغة المستعيرة، وأن تكون المصطلحات العلمية المستعارة متناسقة في نوعية المعلومات ولغة الأصل وأن يتم التأكد من تقبل الجمهور للكلمات الجديدة قبل إقرارها[1].

2-2- المناهج التنظيمية:

يأخذ بعض الدارسين على العاملين في مختلف البلاد العربية أنهم ما يزالون منذ القرن الماضي يبذلون جهودهم في مجال تنظيم طرائق في وضع المصطلحات وتطويرها، لكن من دون خطة مرسومة ولا طريقة محددة ولا منهاج معلوم بل كل يعمل على شاكلته وفي عزلته ليسدّ بعض ما يواجهه من فراغ[2].

وحاول بعض المؤسسات والهيئات المختصة، وضع منهجيات لتنظيم الحركة المصطلحية العربية وتطويرها، فكان لاتحاد مجامع اللغة العربية هدفان أساسيان: أولهما تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية وتنسيق جهودها اللغوية والعلمية. وثانيهما العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها .

ولمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب إسهامات في مجال تعريب المصطلحات، تستنبط من أهدافها في: وضع اللغة العربية في محيطها الوطني والطبيعي كلغة رسمية، وفي محيطها الدولي كواحدة من بين اللغات الستة للأمم المتحدة، وتزويد اللغة العربية بالأدوات اللغوية الاصطلاحية والحاسوبية تجعل منها لغة للتواصل والمعرفة. وقام المعهد بإعادة النظر في تصور خطط التعريب ومناهجه. من أهم هذه الخطط فيما يخصّ المصطلحية: اختيار التعريب في إطار التعددية اللغوية والتنوع اللهجي. وتوفير الأدوات التصورية والمنهجية والتقنية والتعليمية لمعالجة اللغة العربية على غرار لغات الحضارات الكبرى. وإقامة بحث تطبيقي من شأنه إنتاج أدوات ضرورية لتطور اللغة العربية ونشرها في ميادين اللسانيات المعلوماتية واللسانيات التعليمية والتخطيط والتطويع.

كما جاء في التقرير الختامي لندوة المسؤولين عن تعريب التعليم العالي في الوطن العربي المنعقد بدمشق (ما بين 9-2000/10/11) ما يلي:

---

[1] - القاسمي، علي. علم اللغة وصناعة المعجم، ص 93-94

[2] - ابن عبد الله، عبد العزيز. التعريب ومستقبل اللغة العربية، ص 35-36.

دعوة مختلف الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال المصطلحات إلى تطوير طرائق عملها المصطلحي بمواكبة ما يستجدّ من نظريات ومنهجيات مصطلحية تطبيقية تتعلق بإعداد المصطلحات وبناء منظوماتها المفهومية وتوحيدها وتقييسها ونشرها، والمشاركة في النشاطات الأجنبية والدولية ولاسيما في إطار المنظمات ذات العلاقة.

الدعوة إلى إحداث التخصصات الأكاديمية في مختلف فروع تقانات المعالجة الآلية للغة العربية، وتشجيع البحوث المشتركة بهدف إيجاد نظم التشغيل واللغات والبرمجيات الصالحة لمختلف التطبيقات ولاسيما التطبيقات المصطلحية المساعدة على تذليل صعوبات التعريب. والدعوة إلى إنشاء مصارف للمصطلحات لتكون في خدمة العمل والإعلام المصطلحيين، والسعي إلى إنشاء مصرف عربي مركزي للمصطلح. وإنشاء شبكة عربية مُحَوْسبة لها.

كما كان لمجمع اللغة العربية بدمشق في المؤتمر الثالث (2004) الذي حمل عنوان "قضايا المصطلح العربي"، توصيات عدة في هذا المجال، من أهمها :

السعي الحثيث لتوحيد المصطلح العلمي في البلدان العربية. وبضرورة تنمية اللغة العربية بوضع المقابلات العربية للمصطلحات العلمية، لذا أوصى بإنشاء مراصد مصطلحات. كما دعا إلى الاهتمام بعلم المصطلح، وعلم اللسانيات، وعلم الدلالة، وعلم الترجمة، وتدريس هذه العلوم، والإفادة منها في وضع المصطلحات العربية وتوحيدها، على ألا يتعارض ذلك مع خصائص اللغة العربية الصرفية والدلالية والصوتية، والسعي لإنشاء بنوك للمعلومات والكلمات والمصطلحات تكون أداة نافعة في جميع الأنشطة المصطلحية. ودعا كذلك إلى استخدام التقانات الحديثة في الإعلام المصطلحي والإفادة من الانترنيت وإحداث مواقع لمجامع اللغة العربية واتحاد المجامع لتكون في خدمة المعنيين بالمصطلح من باحثين ومؤلفين ومترجمين ومدرسين. والإفادة من تقانة المعلومات لتعريب التعليم الجامعي والعالي وترجمة العلوم إلى العربية ترجمة علمية آلية، ووضع المصطلحات بمساعدة الحاسوب.

3- صناعة معجمات المصطلحات التخصصية(المشكلات والحلول)

3-1- **طرائق تعريف المداخل المصطلحية:** المصطلح هو كلمة أو وحدة معجمية تستعمل للإشارة إلى مفهوم مفرد في اللغة لحقل أو موضوع معين، فمفهوم تنظيم نظام علم المصطلح/ المسرد يعكس تنظيم المعرفة لحقل معين[1]. ولا ريب أن التعريف هو مفتاح المفهوم المصطلحي، إذ يحصر إطار معالمه ويقربه إلى المدارك بإتاحة التصور، وعدّ في توصية للآيزو (المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس)،أن التعريف هو "الوصف اللفظي للتصور". وكان من أبرز المبادئ التي أقرتها لجنة الصياغة في ندوة إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي، المعقودة في دمشق من(15-18 / 1999/11) مبدأ إلحاق كل مصطلح بتعريف موجز دقيق يبين دلالته[2]. ولابد هنا من عرض طرائق تعريف المدخل المصطلحي.

---

1 - Shrev, Gregory M. Language Resources Terminology and Translation standard.

2 - الديداوي، محمد. إشكالية المصطلح المتخصص، ص 7.

لقد أثبتت التجربة أن الممارسة العفوية لا تكفي، وأن توليد المفردات تخضع لمبادئ وقيود نظرية ومنهجية من شأنها أن تكون علماً مستقلاً هو المصطلحية. وبديهي أن يكون هذا العلم فرعاً من فروع علم اللسان، يستورد أصولاً نظرية وحلولاً عملية من هذه الفروع، فمن موارد بناء هذا العلم ضوابط التوليد (neology) والأثالة (Etymology) والمعجميات (lexicology) بما تضم من جوانب دلالية وصرفية على الخصوص، وكذلك ضوابط الترجمة حين يتعلق الأمر بمعجم متعدد اللغات[1].

ومن هنا ستُعرض الطرائق المختلفة لعرض المداخل المصطلحية– أي التحديد اللغوي– على أساس فكري أو على أساس الكلمات، ويلاحظ فيها إفادة من الخبرة العامة في صناعة المعجمات[2]، بمختلف مناهجها.

ثمة من حاول أن يحدد المفهوم وأسسه، فرأى أن الوحدة الأساسية للمعالجة تتضمن تعريف المفهوم، الذي يتضمن مثلثاً أساسياً من ثلاث نقط A,B,C يمكن من خلالها تحديد مميزات المفهوم، فتبدأ دلالة هذه العناصر عادة بـ A للإشارة إلى (كلمة، مقطع، رمز) يستعمل لتمثيل المفهوم، ويشير B في المثلث إلى القصد أو الهدف (معنى ضمني، تعريف، وصف) لتوضيح المميزات الضرورية للمفهوم، ويمكن أن يسمى (C) الموسع ويتضمن (الرمز، أو الموضوع، أو المرجع)[3].

ويتألف المدخل المصطلحي البسيط من سلسلة مداخل على شكل إشارات ورموز تدل على التطور الصوتي للمصطلح، وعلى المعلومات النحوية والصرفية للمصطلح، من كلمة أو شكل، أو قسم الكلام (اسم، فعل، صفة)، وأيضاً من تصنيف الجنس والجمع والصرف وتحديد العدد، مفرد ومثنى وجمع، وكذلك بيان العائلة المفهومية للمفردة (فمثلاً هناك contract اتفاق، accord عقد، و convention تعاقد، pact اتفاق، ميثاق)، وطبيعة المصطلح حيوي أو غير حيوي (جامد)، اسم شائع، اسم مناسب تام، و يتضمن الوصف قائمة من مداخل المصطلح، ومحتويات التعريف، والسياق، والتعريف، ويعطي كل المعلومات اللازمة لتمييز فكرة واحدة من الأفكار المتعلقة بالأخرى في الحقل المحدد. ولابد من تعريف المصطلح المدخل كما ورد في نص مختص، ويتضمن قائمة المصادر المعتمدة، وتاريخ وضع المصطلح، وما يدل على اللغات وعلى البلدان وعلى المؤسسات التي اقترحت المصطلح. كما تتضمن المداخل على ملاحظة أو تحشية علمية (note)، وعلى (ref) الذي يحدد المرجع في موقع آخر من مستند سار في مصطلح أو أكثر، وعلى عناصر المعرفة، المكيفة بوساطة نص إضافي أو تعليق[4].

وهكذا يلاحظ أن شروح المداخل المصطلحية أفادت من بعض المناهج اللغوية والمعجمية، فمن المنهج التاريخي في تأريخ وضع المصطلح وتحديد الجهة التي اقترحت المصطلح، ومن الوصفية في تحديد الاسم من

---

1 – الفهري، عبد القادر الفاسي. اللسانيات واللغة العربية، ص 395.

2 – ينظر: حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 20.

3 – Riggs, Fred .w INTELLECTUAL ODYSSEY.

4 – ينظر: . Bading, Gerhard. TermNet News. No 40, P. 55….Vienna Encoding and interchange and 13 terminological Databases

حيث الشيوع والمناسبة، ومن البنيوية في تحديد المداخل النحوية والصرفية- علماً أن ثمة من يرى أن البيانات الصرفية والنحوية تؤسس لطلاب قليلي الثقافة[1]- فلا بد من مراعاة مستوى المستعملين لكل نوع من المعجمات. كما أفادت شروح المداخل المصطلحية من التحليلية في تمييز أهم خصائص المصطلح العلمية. واستفادت من نظرية الحقول الدلالية، من خلال الترابط بين مواد العائلة المفهومية، ومن النظرية السياقية من خلال تعريف المصطلح كما ورد في نص أو سياق، ومن التوليدية في تحديد حيويتها أو جمودها والعلاقات المميزة.

أما العناصر الأخرى فثبتت أهمية الإفادة من نظم الإحالات والإشارات في داخل المعجم المتخصص. فهناك أهمية لبيان العلاقات التي تربط المفهومات المختلفة داخل المجال الكبير، وأهمية بيان العلاقات بين العناصر المكونة للمصطلح[2]. وغالباً ما يحتاج المعنيون إلى تبادل البيانات من أجل إدخال (أو خزن) أنظمة معلومات خبيرة، لمنع تطابق الجهد، غير أن اختلاف الطرائق والبرامج hardware, software يعرقل التبادل أو التقاطع، فصيغ التبادل العالمية عناصر حاسمة لجعل التبادل أسهل[3].

وحاولت هندسة علم الوجود حل بعض مشكلات تصميم مخطط قواعد البيانات أو دمج قواعد بيانات، يكمن هذا الحل في معرفة المصطلحات واستعمالها في تراكيبها اللغوية، ومعرفة العالم، وكيف يرمز إلى المرجع بوساطة مصطلحات متبادلة في الواقع، وفي رموز كتابية معطاة بالسياق، فهذه الأمور تشكل أرضية علم الوجود.[4]

وتطورت هذه البيانات المصطلحية مع تقانات الحاسب المختلفة، إذ كانت نماذج بيانات علم المصطلح وفق التطبيقات التقليدية، تعتمد أغراضاً أحادية، وبيانات نصية، ومصنفات البيانات، وعناصر بيانات مكررة بوسائط لغوية وغير لغوية، عن طريق مصطلحيين وعلماء المصطلح ومعجميين. أما في التطبيقات الجديدة، فأضافت أغراضاً ووظائف عدة، إذ أضافت إلى البيانات النصية رموزاً تصويرية، وصوراً مرئية، وقوانين لحقوق النشر، ووسائط ونماذج متعددة[5].

ويملك المصطلحيون والمعجميون تقليدياً النتائج لتحليل قواعد البيانات، وعند المقارنة يستعملون نماذج قواعد المعرفة في تطوير صناعة البحث الذكي. وعندما يستعمل المصطلحيون مدونة إلكترونية سيحتاجون إليها بشكل سريع، على نقيض المعجميين، الذين يحتاجون إلى سنوات أو شهور لبناء مدونة لموضوعات علم ما، بالإضافة إلى أن حاجتهم إلى أدوات تحليل موضوعات علم ما تساعدهم على التعريف، وليس على التحليل فحسب. وتحتاج البنود المعجمية إلى دعم جهود القياس، كالأدوات التي تسهّل العمل الجماعي الدولي. وينشغل المصطلحيون كثيراً بالمصطلحات الجديدة، كتغيير المقاييس وتنميتها، ويوثقون التغيرات المعجمية المرافقة، على

---

1 - Bading, Gerhard.، المرجع نفسه، ص57.

2 - ينظر :حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 20-21.

3 - ينظر : Bading, Gerhard. TermNet News, no 40, p.60, Vienna, Austria.

4 - Tummer, Jose. Ontology for MULTLINGUAL TERMINOLOGY, Leipzig.

5 - Time Berners Lee- One of The Key Factors fore-business.

نقيض المعجميين، الذين لا يهتمون بهذه المسائل، كما يختلف المصطلحيون عن المعجميين في أن المصطلحيين يقضون معظم وقتهم في البحث عن بنود معجمية سيصفونها لاحقاً، في حين لا يهتم المعجميون بهذه المسائل، ويحتاج المصطلحيون غالباً إلى جعل الأحكام موضوعية في علاقتها الشرعية مع المصطلحات المتبارية في التكاثر غير المنظّم للمصطلحات المختارة الزهيدة. هذا العمل المعياري ينفذ غالباً من قبل هيئات المقاييس، التي تتضمن مصطلحيين وخبراء في حقول معرفية على المستويين القومي والدولي[1].

المصطلحية والمعجمية غير مستقرين بشأن وصف البنود المعجمية بجعلها طبيعية سهلة الاستعمال في المعجم، فطبيعة التخصص في البنود المعجمية درست في المصطلحية. والمفهومات الطارئة قد لا تكون مسجلة في المعجمات وربما يحتاج المصطلحيون إلى اقتراح مستحدثات جديدة. والمصطلحيون أكثر اعتماداً على النصوص مقارنة بنظرائهم المعجميين. ويحتاج المصطلحي إلى كل من علم اللغة والمعلومات المفهومية، وتحتاج السمة الأخيرة إلى تطوير أدوات التحليل المدونة، بالإضافة إلى اعتماد المصطلحيين على تفاعلات مع الخبرات بشكل كبير[2].

ودخلت التقانات الحاسبية (المعلوماتية) في مشاريع توثيق المصادر المصطلحية- تأثراً بالمنهج التاريخي- منها: مشاريع وأشكال تتعلق بتحديد رموز النصوص الأدبية واللغوية في استعمالات على شكل إلكتروني، من خلال قواعد بيانات لمستندات هذا النص الإلكتروني بالتبادل مع علم المصطلح. فتستطيع البيانات أن تأخذ شكل قاعدة بيانات مصطلحية (TDBs)، أو تُستعمل لطبع وثائق مصطلحية مستنسخة كالمعجمات المصطلحية[3]. إذ أن المعجمات المصطلحية المطبوعة تختلف عن البيانات المصطلحية.

يذكر في هذا المجال أن من مبادئ منظمة الآيزو في تنسيق مداخل الحقائق (البيانات): أن تسجل الأشكال في صفحة أو جدول (sheet) وفق قالب مناسب، وأن يمثل قالب soft بناء منطقياً للمعلومة، ومن خلال بطاقة الحقل، تُجهّز التصاميم من أجل أن تكون عمليّة وترتيبها تذكري لفئة البيانات، ومن أجل مزج الروابط بين عناصر البيانات، بأن تكون متقاطعة ومتبادلة مع عناصر البيانات، ويمكن إضافة الملاحظات، لتكون طريقة فعالة لإدخال معلومات المصطلح[4].

ومن التقانات المستخدمة في تطبيقات الانترنيت في مجال المصطلحية، أنه إذا أدخل المستعمل البيانات، فأمامه ثلاثة طرائق:

أ- طريقة اللغة المتخصصّة، أن يختار المستعمل أولاً لغة العمل ويستطيع أن يتصفح قائمة من مصطلحات تقنية وعامة (قائمة ألفبائية للمصطلحات بارتباط يتقاطع مع المكافئ التقني أو العامي) من خلال المصنف (وهو نص ممتلئ يتضمن تعليقات وانتقادات المترجم والمستعمل) .

---

1 - Douglas Skuce, University of Ottawa Integrating linguistic and conceptual …

2 - ينظر: Ingrid Meyer. University of Ottawa. Integrating linguistic and conceptual analysis in a www- based tool for terminography

3 - Bading, Term Net, no 40.p. p 60. Vienna, Austria.

4 5th TermNet Symposium (TAMA 2001)

ب- الطريقة المفهومية (concept-oriented) يختار المستعمل هنا مصطلحاً من فهرس ألفبائي، ليرى جميع المترجمين لذلك المصطلح في اللغات المختلفة من المجموعة المتعددة.

ت- البحث السريع عن الكلمات المتخصصّة (specific) من خلال وضع المستندات في أضابير أصغر ليسمح بإجابات أسرع لمتطلبات المستعملين.

كما أصبح World wide web مخصصاً لتطوير المصنف في تطبيقات الانترنيت الذي أزال تكاليف الطبع المادية، والأكثر من ذلك يحتوي على مصنفات تسمح باستغلال (HTML)[1] لأتمتة ابتكار آلاف النصوص المكتوبة على الإنترنيت Hypertext.[2]

يشار هنا إلى أنه قد تغير نموذج الرواية في مصنفات المصطلحات الأنوماتيك Onomatics (الذي أصبح ينتقل من المفهومات إلى إشاراتها) على خلاف الشكل الدلالي المألوف (الذي يذهب من الكلمات إلى تعريفاتها). فيبدأ دليل التكثيف الدلالي –الذي يكون على شكل مصنفات– من الكلمات الرئيسية بوساطة تعريفات المفهوم، يدعم ليكون سجلاً، ولكنه يظهر كمدخل معجمي، ويبرز ذلك في مصنفات ISO 87[3].

3-2- مشكلات معجمات المصطلحات التخصصية:

3-2-1- المشكلات التنظيمية: يلاحظ أن المصطلحات الجديدة لا تحظى بالتوزيع والانتشار، وقد يرجع ذلك إلى عدم قبول جمهور الأكاديميين لها وعدم استحسانهم للنطق بها، وإيثار الاختصار والسهولة في اقتراض كلمات أجنبية، وعدم توافر المعجمات العلمية العربية الحديثة في العلوم المختلفة، كما أن إعداد هذه المعجمات يشوبه تشتيت الجهود والاختلاف المنهجي وعدم التوازن في النوعيات، بالإضافة إلى التخلف الزمني والتقني[4]. ويلاحظ أن معجمات المجامع بما فيها معجمات مكتب تنسيق التعريب التابع لمنظمة الألكسو متناثرة ومحدودة التوزيع وقد لا ترسل من غير طلب إلا قليلاً[5]. فمع جهود المجامع اللغوية والعملية، غير أنها لم تستطع إشاعة المصطلح وتوحيده على نطاق الأقطار العربية، وستؤول هذه الجهود إلى الضياع إذا ظلت هذه المصطلحات حبيسة الأوراق والمجلدات من غير أن تتداولها الألسن والأقلام، ولو نقلت تلك الجهود إلى معجمات منظمة فإن الحال ستظل كما هي، ما لم توجد وسائل لترويج المصطلحات وشيوعها[6].

ومع كل ما تحقق من إنجاز علمي في مضمار الحواسيب، فمازال علم اللغة ولاسيما مجال الصناعة المعجمية العربية يعرف بطئاً إن لم نقل تأخراً، إذ لم تتمكن بعد من الإفادة من المعلومات المخزنة، وتكييفها

---

1 - HTML وصف هيئات النصوص التشعبية، لغة برمجة تستخدم في (Hypertext Markup Language) .

2 – University of Gent and Mercatorcollege, Deportments of Applied Linguistics, MULTINGUALOSSARY OF TECHNICAL AND MEDICAL TERMS- GENT, BELGUIM..

3 – ينظر: Fred. w. Riggs. ONOMANTICS AND TERMINOLOGY.

4 - غنيم، كارم السيد. اللغة العربية والصحوة العلمية، ص 126.

5 - ينظر: الديداوي، محمد. إشكالية المصطلح المتخصص، ص6

6 - الزركان، محمد علي. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص205.

بحسب حاجات الأبحاث المعجمية، فإذا كانت معاهد اللغة، ومعاهد التعريب في العالم العربي استطاعت تخزين عدداً هائلاً من المصطلحات والمعجمات محاولة معالجتها، فإنها لم تدخل بعد عالم الإنجاز المعجمي في مجال صناعة المعجمات، ومازال العديد من الباحثين المعجميين عاجزين عن تداولها في أبحاثهم ومشاريعهم المعجمية[1].

يلحظ أن معظم المعجمات العربية الورقية لا يخضع للتجديد المستمر بما يواكب التطورات، أما المعجمات الرقمية فيعتمد معظمها على التخزين والأرشفة لمصطلحات من معجمات ومسارد مختلفة، أومتداولة في بعض المصادر والمراجع، فليس هناك مواكبة للتطورات، سواء أكان في مجال تجديد المواد أم في مجال التبادل مع الجهات المختلفة، كما في المعجمات و المسارد الغربية التي تشهد تطورات هائلة، إذ تعتمد معجماتها الرقمية في برمجتها بما يتقاطع مع العلوم المختلفة، ويتناسق مع بعض الجهات، ويساير التجديدات المتطورة باستمرار، كما استحدثت معجمات مباشرة (on- line) للتواصل المباشر والمستمر مع المستجدات، وللتواصل مع المتلقي لإجراء بعض التعديلات أو إضافة مصطلح جديد وغير ذلك من تغييرات ومستجدات.

ثمة عراقيل أخرى تخصّ المسائل القانونية، فهي ممكنة من الناحية النظرية، وغير ممكنة من الناحية العملية، فلا يمكن التأكيد على مشاركتها، فمثلاً لم تحل مشكلة مصادر اللغة مع الأتمتة وطاقاتها الصناعية، ولم تحلّ مع الزبائن حقوق التأليف ومسائلها المعنوية[2]. فما يزال مجال تأليف المصطلحات ووضعها من أكثر المجالات التي تتعرض للتداول والانتشار من غير حماية لحقوق مبتكريها.

وهناك العراقيل الاقتصادية، فما تزال المصادر المصطلحية غير ميّسرة للمعنيين، لأن هذه المصادر غالباً ما تكون أسعارها محظورة أو محرمة، كما أن العودة إلى استثمار شراء المصادر سيكون متأخراً جداً، إلى جانب مسائل الأسعار والفواتير والتأمينات والإجراءات مع مراعاة احترام المصادر المصطلحية، فهذه الأمور غير راسخة. وهناك الموانع المعلوماتية، فالزيادة المحتملة للمصادر المصطلحية تحتاج إلى دعم هذه الأنظمة المتدفقة[3].

3–2–2– المشكلات الوظيفية: ثمة مشكلات وظيفية تتعلق بمدى مراعاة مستوى مستعملي المعجم، فالمتلقي قد يكون متخصصاً في مجال ما، أو طالباً مبتدئاً، أو مترجماً، فكل شريحة تحتاج إلى طريقة في الشرح تتناسب ومستوى تعليمها أو ثقافتها، فهل من الممكن اعتماد طريقة في الشرح تتناسب مع أكبر شريحة ممكنة من المتلقين؟

3–2–3– المشكلات الدلالية: يلاحظ أنه مع تنوع هذه المعجمات والمسارد المصطلحية، إلا أنها مازالت فقيرة في موادها على الصعيدين الكمي والكيفي، مقارنة بما يحصل في العالم من التطورات السريعة والهائلة من مختلف المجالات العلمية والتقنية والحضارية وغيرها. فلا يمكن مجاراة معجمات اللغات الأخرى التي تطعمها

---

1 - أبو العزم، عبد الغني. المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية، ص 2.

[2] Bading, Gerhard, Alan K, Melby- Accessibility of Multingual terminological Resources- Current Problems and Prospects for The Future

[3]- Bading, Gerhard, Alan K, Melby ، المرجع نفسه.

بآلاف مؤلفة من المصطلحات الجديدة سنوياً فالمعجمات العربية بحاجة إلى المتابعة والاتساق والاستكمال[1]. إذ تغيب مصطلحات كثيرة مقارنة مع المعجمات الأوروبية، فاضطر المعجميون العرب إلى حذفها أو وضع مقابلات عربية لها من دون أن تكون هذه المقابلات مقننة أو متفقاً عليها. فالمنطقة العربية بحاجة إلى آلاف المترجمين المتخصصين ومئات الخبراء في المصطلحات لتجاوز هذه الأزمة الكامنة في قلة المصطلحات المتاحة[2]. وأن سمة افتقار العربية للمعجمات المتخصصة متصلة بوضع اللغة العربية في النظام المعرفي العالمي، إذ العربية في موقف ضعف نسبي اعتماداً على مقاييس الابتكار والإبداع. لذا لجأت العربية إلى الأخذ والاقتباس الكثيفين[3].

3-2-4- مشكلات ترتيب المصطلحات: ثمة مشكلات تتعلق بترتيب المصطلحات في المعجمات التخصصية المتعددة اللغات، إذ يعرض هنا تساؤل في طريقة تحديد المدخل المعجمي في متن المعجم، هل يكون بجعل المدخل المعجمي مصطلحاً أجنبياً يتبعه المقابل العربي، أم العكس، بأن يكون المصطلح العربي هو المدخل المعجمي ثم يردفه المصطلح الأجنبي، وفي نهاية المعجم يوضع مسرد، ترتب فيه المصطلحات ترتيباً مخالفاً لترتيبها في المتن[4]؟

هذا على صعيد المدخل الرئيسي، ثمة مشكلة أخرى تتعلق بالمواد الداخلية، التي تواجه مشكلة تعدد المصطلحات والتسميات المتضاربة وأحياناً المتناقضة، في هذه الحال يصعب على المصطلحي أن يختار المصطلح الملائم، إذ لا يملك إلا سلطة لغوية معنوية سواء أكان في الاختيار أم الإقصاء، فمهمته تنحصر في إطار الترتيب والتعريف والتنسيق، وفي ضوء مقاييس خاصة لا بد من مراعاتها فالإشكال الذي يعرض أمام تراكم المصطلحات وما تم تخزينها في بنوك المعلومات المصطلحية، هو أنه لم تدرس هذه المواد دراسة تاريخية ووصفية وتحليلية في الكم والكيف، فضلاً عما تنتجه كل مجلة وكل بنك من بنوك المصطلحات من الطرائق والوسائل والمناهج في معالجة المصطلح وقضاياه، ولا يُعتقد أنها ترتكز على رؤية تنظيرية شاملة للموضوع من جميع جوانبه[5]. وأمام ظاهرة تعدد المصطلحات، تعرض مشكلة اختيار المصطلح المناسب، فهل سيكون باعتماد المنهج التاريخي من خلال اختيار المصطلح التراثي، أم باعتماد المنهج الوصفي بانتقاء المصطلح الشائع، أم بتطبيق المنهج التقابلي استناداً إلى المصطلح الأقرب إلى المصطلح المقابل، دلالياً أو تركيبياً؟

3-2-5- المشكلات المعرفية: تعرض هنا إشكالية تنحصر في كيفية اختيار المصطلح الملائم لإدخاله ضمن مداخل المعجم، ويفترض على المعجمي أن يحدد منذ البداية المقاييس والمعايير التي سيعتمدها في المعجم[6]. ومعظم جهود المقاييس بعيدة جداً، في التطبيقات المختلفة، والتخطيطات المتنوعة، وهناك تعقيدات

---

1 - ينظر : الديداوي، محمد. إشكالية المصطلح المتخصص، ص6

2 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 215.

3 - الفهري. اللسانيات واللغة العربية، ص 393.

4 - ينظر: زفنكي، صافية. مشكلات المجرد والمزيد في المعجم العربي، مجلة المنهل، عدد(595)، ص114، وما يليها.

5 -ينظر: أبو العزم، عبد الغني. المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية، ص 5.

6 – أبو العزم، عبد الغني. المرجع نفسه، ص4.

مهارات هذه التخطيطات المتنوعة، وأنظمة تصنيف المعرفة، ونماذج البيانات، وتصنيفات علم الوجود، وبرامج تصنيف البيانات، فيمكن تقدير هذه الأمور بصعوبة. إذ تحدث المشكلات غالباً بوساطة الثقافات المختلفة، والمفردات المختلفة، والأشكال المختلفة للمراجع، بابتكار فهم شائع، ومفردات شائعة، وثقافة مبتكرة، من خلال أشخاص يريدون التعاون تحت برنامج معاملة المعرفة. فاللغة الواضحة والشائعة مع المعنى المشترك ليست قاعدة أساسية في أية ثقافة خاصة، فالمطلوب في أي مصطلح ناجح أن يساهم استراتيجياً في التصنيفات المتنوعة، وفي العادة تحدث التأثيرات المتصلة بين الثقافات، من خلال مشاركة المصادر المصطلحية عبر المنظمات[1].

3-3- الحلول المقترحة لمعالجة مشكلات المعجمات التخصصية:

3-3-1- الحلول التنظيمية: هناك اقتراحات تدعو إلى أن تُحَوْسَب المعجمات الموجودة كلها وشبكها على الإنترنت والربط بينها تسهيلاً للتوحيد، والأخذ بأسباب التكنولوجية الحديثة، ومنها أدوات الذاكرة المصطلحية، ويجهّز المترجم العربي بمحطة ترجمية حاسوبية تحتوي على أحدث الأدوات، ولابد من توعية طلبة العلوم بالمسائل المصطلحية، وتلقينهم اللغات على أعلى المستويات، مع التركيز على النصوص التي تدخل في دائرة اختصاصهم وفرز المصطلحات وتدقيق معانيها في اللغة الأصلية وإيجاد مقابلاتها العربية بحثاً واختراعاً، وتوحيد القوائم بين المؤسسات العربية المماثلة، وتزويدها بموقع شبكي للتفاعل والتنسيق بينها[2].

وبشأن المشكلات المتعلقة بعدم التنسيق بين الجهات المختصة، يمكن من خلال التزود بموقع شبكي للاتصالات إقامة التنسيق والتفاعل والتكامل، بين الخبراء من مختلف أنحاء العالم، ومن مختلف الجهات العربية والدولية. إذ ازداد الاتجاه نحو التعاون الدولي في مجال توحيد المصطلحات لتسهيل تداولها بين المعنيين وغير المعنيين، مع تطور شبكات الاتصالات الإلكترونية والعالمية وانتشار تقنية تبادل الأعمال، وازدادت الحاجة الماسة إلى مصادر علم المصطلح مع العولمة، وأصبحت معالجة إيجاد مصادر علم المصطلح المتعددة اللغات حقيقة واقعة، للإسهام في ترجمات نوعية أفضل وأكثر تأثيراً في الاتصال[3].

أما المشكلات القانونية فأصبحت بيانات المصنفات على درجة عالية من الصرامة، من مصنفات بيانات علم الوجود، وبيانات العناصر المكررة، والإحصاءات والشرائع ومعاملة حقوق الطبع، من خلال مصطلحيين ومعجميين وأي شخص ذي خبرة، إذ أصبحت طرائق معاملة البيانات متطورة (من خلال بناء مقاربات بيانية عن التوزيع والشرائع والصيانة ومعاملة حقوق الطبع)[4]. وأصبح من احتياجات مصنفات علم

---

1 - Bading, Gerhard, Alan K, Melby- Accessibility of Multingualterminological Resources- Current Problems and Prospects for The Future. USA , 2001.

2 -- ينظر: الديداوي، محمد. إشكالية وضع المصطلح المتخصص، ص20-21

3 -ينظر: Temmerman, Rita. And dr.Uus Knops. CALL FOR PAPERS,Belgium,2000.

4 - Time Berners Lee- One of The Key Factors fore-business,2002.

المصطلح، الدمج المسبق مع عملية معرفة الموضوع والحصول على بيانات عن تقنية احترام حقوق التأليف والنشر للمؤلف، وتخزين بيانات لتقانات الحقوق المختلفة للتعامل مع المشتركين والمستعملين[1].

لا بد من الإشارة هنا إلى أنه إذا أمكن شراء حقوق الطبع لمؤلفات قديمة فقد يكون بعض البرامج قد أُسقط وسط التطورات الكبيرة لبرامج الحاسب التي قد تصل إلى أن تناقض بعضها، أوقد تفقد بعض المصطلحات والمفهومات القديمة أهميتها وسط التطورات العلمية والمعرفية الكبيرة. وعليه ثمة تساؤل يعرض هنا، ما مصير المصطلحية أمام تنوع برامج الحاسب وتناقضها؟

3-3-2- هناك حلول **وظيفية** ترى المعجم المتخصص من أهم الوثائق والمستندات المصطلحية، فهو مخزون مفهومي معرفي لا غنى عنه، لأنه يقيد المصطلح ويحدد قسماته في ميادين المعرفة ذات الصلة، وعليه يؤكد هذا الرأي على أن المعجم المفيد هو الذي يوضع لخدمة غرض معلوم[2].

ويقوم المنهج الوظيفي على طبيعة الاختيار التي ترتبط بالتوجه العام لمادة المعجم ولمن هو موجه؟ واعتماداً على هذا المنهج ثمة من دعا إلى ضرورة إجراء بحوث كثيرة لتحديد الحاجات النوعية للمتلقين والحاجات المتكررة للمتخصصين في المصطلحات، ومعنى هذا أنه ينبغي تحديد مجموعات المستفيدين منهم، المتخصصون العلميون والمترجمون واللغويون والعاملون في مجال المصطلحات[3]. في حين رأى باحث آخر أن أولى العمليات الإجرائية تتحدد في، تحديد مجمل المصطلحات المشتركة بين العلوم، أي ما يعبر عن مفهومات عامة ومشتركة في اللغة العلمية والتقنية والعلوم الإنسانية[4]. غير أن هذه الوسائل لا تلبي حاجة العاملين في مجال المصطلحات. وهناك اقتراح آخر مبني على أن يعمد المتخصصون في المجامع العلمية والمجامع اللغوية إلى وضع المصطلحات بحسب الاختصاصات ووفق ما يرونه مناسبا[5]. ويمكن تحديد المصطلحات النوعية والمتخصصة من خلال عملية جرد وإحصاء للمصطلحات التي تتداول في التخصصات المعينة، في الكتب والدوريات المختصة والبرامج وغيرها من المنشورات.

وأصبح للمصنفات المتعددة اللغات مواقع للمعلومات العامة على الانترنيت، إذ يستطيع المستعمل أن يتصفح عبر قائمة من مصطلحات تقنية وعامة، قائمة ألفبائية للمصطلحات بارتباط متقاطع مع المكافئ التقني أو العامي. كما قد يتضمن المصنف تعليقات المترجم والمستعمل من خلال البريد الإلكتروني (الإميل)، ويستطيع المستعمل أن يختار المصطلح بسرعة هائلة، ويرى جميع المترجمين لذلك المصطلح في اللغات المختلفة من المجموعات المتعددة[6].

---

1 - Oliver Streiter and Leon Hardvotmer- Document classification for corpus- based Legal Terminology.

2 - الديداوي، محمد. إشكالية المصطلح المتخصص، ص6

3 - حجازي، محمود فهمي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص21.

4 - أبو عزم، عبد الغني. المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية، ص 6.

5 - محي الدين، عبد الرزاق. اللسان العربي، في" ليس في العربية الآن ما يسد حاجة الباحث"، ص14

6 - University of Gent…… MULTILINGUAL GLOSSARY.

ولا تقتصر الحلول الوظيفية على انتقاء المواد فحسب، بل تؤكد على طرائق تعريف المواد كذلك، إذ يقوم المنهج الوظيفي على التعريف الاستهدافي، الذي يختلف في دقته باختلاف المعرف له، من قارئ عادي، أو تلميذ ثانوي، أو باحث أو مترجم[1]. فلابد عند تعريف المصطلحات من مراعاة مستوى المستعملين، وبما يتناسب مع اهتماماتهم وتخصصاتهم.

3-3-3- الحلول الدلالية: أمام مشكلة قلة المصطلحات المتاحة، هناك طرائق مختلفة لحلها منها، تأهيل المترجمين المتخصصين وإعداد هؤلاء في مجال المصطلح، كما حدث في الدول الأوروبية عند إنشاء بنوك المصطلحات، فيمكن الانطلاق من النظم القائمة في الجامعات العربية والخبرات العالمية لتلبية حاجة الدول العربية إلى متخصصين في علم المصطلح للعمل في المجامع اللغوية وفي مراكز البحوث اللغوية وفي المنظمات العالمية والإقليمية المختلفة والمؤسسات اللغوية، وغيرها[2]. فإشراك المختصين في عملية ضبط المصطلحات ضرورة لإدخال ما يغني من مصطلحات أجنبية في أثناء عملية الضبط، وحذف ما لا ضرورة لإدراجه ضمن صناعة المعجم، وللتأكد من مدى تقبلهم للمقابل المقترح بصفتهم المستعملين الرئيسيين والمروجين للمصطلحات الموضوعة. ومن خلال إنشاء قاعدة للمعطيات المعجمية المتعددة اللغات ربما ييسر عملية البحث، بالرجوع إلى أكبر عدد من المراجع المختصة والعامة المخزنة لاختيار أنسب ما تتضمنه. ولابد من تحسين هذه القاعدة باستمرار بإدخال كل ما يظهر من معطيات جديدة فيها[3].

ويمكن الإفادة أيضاً من تجارب الهيئات والمنظمات المختلفة المعنية في هذا المجال، إذ تعدّ وثائق الأمم المتحدة الصادرة والمتوازية في ست لغات وفي الموضوعات نفسها- المتاحة على الإنترنيت- رصيداً معتبراً ومصدراً مهماً للمصطلح العلمي حول طائفة متنوعة من الحقول المعرفية[4].

ومن المفيد أن يستمر العمل التسجيلي لتدوين المصطلحات المستخدمة والمستجدة في الكتب والدوريات المتخصصة، لمواكبة آخر التطورات العلمية والتقنية وإعادة النظر فيه في ضوء ما يستجد . ولابد من الإكثار من إصدار المجلات المتخصّصة المحكّمة التي تتضمن خلاصات الأبحاث المستجدّة في شتى فروع المعرفة، بالتوازي مع اللغات الأخرى.

3-3-4- حلول لمشكلات الترتيب: وفي طرائق ترتيب مداخل المصطلحات، ثمة من يقترح وضع قائمة مصطلحية بأهم المصطلحات والتعابير المصطلحية تكون مزدوجة اللغة، انطلاقاً من العربية، ترفق بكل مؤلف علمي[5]. ويمكن إعادة توزيع المقابلات العربية بالاعتماد على المعجمات العربية الأحادية لتجنب النسخة العربية – الأجنبية، أي جعل المقابل العربي هو المدخل الرئيسي والمصطلح الأجنبي مقابلاً له للتأكد من عدم إعطاء

---

1 - الديداوي، محمد. إشكالية المصطلح المتخصص(توحيده وتوصيله وتفهيمه وحوسبته)، ص7.

2 - حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 215.

3 - الكتاني الإدريسي، عز الدين. بعض الوسائل اللغوية المستعملة في توليد المصطلح، ص99-100.

4 - الديداوي، محمد. إشكالية المصطلح المخصص، ص6.

5 - الديداوي، محمد. المرجع نفسه، ص9

مقابل عربي واحد لعدد من المفهومات الأجنبية تستعمل في الميدان نفسه[1]. غير أن مثل هذا الاقتراح في الانطلاق من المصطلحات العربية كمداخل رئيسية، قد يحمل إشكالاً، ذلك أن معظم القراء أو المستعمليين يستفسرون عن مصطلحات أجنبية غريبة المعنى أو جديدة، وليس العكس، لذا يُفضل في المعجمات العلمية ترتيب المواد وفق المسارد الأجنبية، أما المعجمات الأدبية والفكرية والنظرية فيجوز الابتداء بالمسارد العربية، لعراقة العلوم العربية وغنى موادها في هذه المجالات.

هذا على صعيد المداخل الرئيسية، أما على صعيد مشكلة تعدد المواد الداخلية مقابل المصطلح الواحد، فيمكن حلها وفق مناهج مختلفة، منها، تطبيق المنهج التاريخي من خلال تفضيل المصطلحات القديمة على الجديدة، للإبقاء على العلاقة المتواصلة بين القديم والجديد، غير أن مشكلات هذا الحل تكمن في أن المصطلحات القديمة قد تلتبس مع المصطلحات الجديدة، إلى جانب أنها قد لا تؤدي المعنى الدقيق للمفهوم، وقد تختلف عنه.

ثمة حلول أخرى متأثرة بالمنهج الوصفي يركز على المفردات المتداولة والشائعة، من خلال حصر مصطلحات التعليم العام وضبطها، إذ يمكن التعامل مع مصطلحات مختلف العلوم بشتى تشعباتها وتخصصاتها على أساس التواتر وكثرة الاستعمال، من خلال التحقيقات الإحصائية بالاستعانة بتقانات الحاسب[2].

وهناك طريقة أخرى في ترتيب عناصر المصطلح، تقوم في المقام الأول على المفهومات، ثم ترتب في داخل المفهوم الواحد هجائياً، ومعنى هذا أن السوابق واللواحق الأوروبية لا يجوز أن توضع في مثل هذه الطريقة في قائمة هجائية غير دالة، فضلاً عن اختلافها من لغة إلى أخرى، بل أن تصنف هذه السوابق واللواحق وفق المفهومات وتبحث على هذا الأساس، أما ترتيبها في المعجم فله شأن آخر وفق نظام الترتيب في المعجم[3]. يلاحظ أن اقتراح ترتيب المصطلحات وفق المفهومات متأثر بنظرية الحقول الدلالية، ويتناسب مع المنهج القائم على أساس الانتقال من المفهومات إلى الرموز، إذ أصبح الترتيب يعتمد على المفهومات في الدرجة الأولى وليس على الترتيب اللغوي الصرفي.

3-3-5- الحلول المعرفية: مع أن معظم المسائل والظواهر والقضايا مشتركة بين معظم دول العالم، من مختلف فروع العلم والمعرفة، غير أن ثمة فوارق وخصوصيات تميز كل بقعة من العالم، لابد من مراعاة هذه الخصوصيات، الاجتماعية أو البيئية أو الطبيعية أو الفكرية وغيرها، فلا يكتفى بالاقتصار على المسارد المعجمية للغات الأخرى.

وقد وضعت مجامع وهيئات مختلفة منهجيات لضبط المعجمات والمسارد المصطلحية، من ذلك، **مجمع اللغة العربية في دمشق** الذي أوصى في المؤتمر الثالث (2004) بما يلي: إغناء المعجمات العلمية بتعريفات دقيقة للمصطلحات العلمية لأن التعريف يوضح المعنى. ومراعاة خصائص اللغة العربية الصرفية والصوتية

---

1 - الكتاني الإدريسي، عز الدين. المرجع نفسه، ص99-100.

2 - أبو عزم، عبد الغني. المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية، ص 6.

3 - حجازي، عن فوستر. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص90.

والدلالية عند تطبيق الطرائق المستخدمة في توليد المصطلح، والالتزام بمبادئ وضع المصطلح من أجل الوصول إلى توحيد المصطلحات، كذلك السعي لتكوين مصطلحيين في كل اختصاص علمي يمتلكون القدرة اللغوية والعلمية، وفق تدريب معين، وتعتمدهم المجامع والجامعات في الأعمال المصطلحية والمعجمية التي تقوم بها. ودعا المؤتمر أيضاً إلى تأليف معجمات للمصطلحات تواكب تدفق المصطلحات العلمية التي ترد إلى البلاد العربية، وتكون هذه المعجمات ثلاثية اللغة. ودعا إلى إصدار مجموعات مجلاتها منذ أول صدورها على أقراص مكتنزة (CD Rom) لتسهيل إتاحتها لكل المهتمين.

ومن منهجيات **معهد الدراسات والأبحاث للتعريب:** إعداد المدونة (corpus) أو الصنافة (Nomenclature) المراد تعريبها من طرف المختصين في ميدان المعجم تحت إشراف أحد اللغويين العاملين في المعهد، لضمان توافر الأسس المعجمية المتداولة والقواعد المنهجية التي يطبقها المعهد في مثل هذه الأعمال.

ودعت **توصيات دولية** إلى وضع مرشد لمشروع المعجم، لدراسة مشكلات النقل منذ البداية، من أجل تجنبها في المراحل التالية من المشروع. وإلى ضرورة وضع مراقبين لتعزيز دور الناقلين والمستعملين، ستمتثل لبحث أكاديمي صارم، لتقديم الاقتراحات المتحرية، لتعزيز التطورات والبحث المعجمي المقارن، والدراسات اللغوية المتبادلة والتحليلات الثقافية والاجتماعية[1].

4- المعجمات المتخصصة في ضوء المناهج المصطلحية

في هذا المجال يعرض بعض التساؤلات، ما هو المنهج المناسب في شرح المصطلحات في هذه المعجمات؟ أيصلح المنهج **التاريخي** من خلال الإتيان بجميع مصطلحات علم ما، قديمها وحديثها، ويعمد في الشرح إلى رصد أهم التطورات والانعطافات التي حصلت في تاريخ كلّ مصطلح أو مفهوم؟ أم يُعمد إلى المنهج **الوصفي**، بالاكتفاء بإيراد المصطلحات الحديثة فحسب، أو على مصطلحات معينة لأهميتها أو شيوعها أو حداثتها، وفي الشرح يرصد أبرز أسسها أو أهم مبادئها الرئيسية؟ أم باعتماد المنهج **الوظيفي** بمراعاة مستويات المستعمليين وخصائصهم، وبما يخدم أيديولوجيا ما ؟ أو بتسجيل جميع المصطلحات المتخصصة المتنوعة من النواحي الإقليمية و**الاجتماعية** والرسمية، مع وصف مستوى أو درجة استعمال المصطلح، ما قد يؤدي إلى زيادة المترادفات، أم يُكتفى بمصطلح تقره جهة أو مؤسسة ما، وهذا الشكل قد يعدّه بعضهم نوعاً من **المعيارية؟**

أمام هذه التساؤلات ستُعرض هنا عينات من بعض المعجمات المصطلحات المتخصصة الصادرة من مصادر وهيئات مختلفة من أفراد ومؤسسات عدة للتعرف إلى مناهج مختلفة. وسيبدأ البحث بمعجمات المصطلحات اللغوية والأدبية لأنها أكثر اهتماماً بمسألة شرح المواد، نظراً لخصوصية هذه العلوم وعمق جذورها في تاريخ العلوم العربية. على عكس معجمات العلوم الأخرى التي تقتصر على وضع المقابل العربي، من دون أي شرح، فتحولت إلى مسارد مصطلحية متعددة اللغات، وقد تكتفي بإعراب دلالة المصطلح في أحسن الأحوال، يصل إلى درجة من الغموض في أحوال أخرى، ويجعل القارئ يحمل في حالات كثيرة دلالة كلمة في لغة ما

1- University of Gent , MULTILINGUAL GLOSSARY ,1995.

على كلمة أخرى في علوم أخرى، ويبدو أن هذه الظاهرة فرضتها طبيعة هذه العلوم التي تشهد تطورات سريعة وكبيرة، إذ قد يطرأ على بعض النظريات العلمية ومبادئها ومفهوماتها التغير والتطور بشكل مستمر. غير أنه لابد من دراسة عينات من معجمات علمية مختلفة، صادرة من أفراد وهيئات متنوعة، لأنها أكثر تنوعاً في المناهج والمواد من جهة، ومن جهة أخرى للتعرف إلى المناهج المختلفة من أفراد ومؤسسات، ذلك أن اهتمام البحث ينصبّ على دراسة المناهج العامة للمصطلحية، إذ إن المعجمات الأدبية واللغوية تصدر من أفراد.

من هذه المعجمات الأدبية واللغوية (**معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**)[1]، يلاحظ الدارس فيه عدم الإلمام بتعريف المصطلح في العلوم اللغوية المختلفة، من ذلك مصطلح (الإسقاط elision) الذي أُقتصر فيه على التعريف الصرفي فحسب، وهو حذف صوت لتسهيل النطق، من دون التطرق إلى مفهومه الأدبي. ومن ذلك أيضاً مصطلح "الإضمار" الذي عُرف عروضياً فحسب(تسكين الثاني المتحرك)، من غير التطرق إلى مفهومه النحوي. ويلاحظ أن معظم شروح هذا المعجم يقتصر على مصطلحات العلوم العربية القديمة من نحو وصرف وعروض وبلاغة، وهي شروح تقليدية عامة، تكتفي بتعريف المصطلح بشكل مقتضب والاستشهاد بأمثلة وشواهد للإيضاح، أما في شروحاته للمدارس والنظريات الأدبية الغربية فهي شروحات تاريخية تتبع تطور مفهوم المصطلح منذ نشأته ثم عرض تدرج أبرز تطوراته، كما في شرحه للمدارس (الانطباعية، البرجوازية، البوهيمية، التصويرية...).

من أمثلة هذا الشرح التاريخي شرحه لمصطلح (التصويري) الذي يعرفه على الشكل التالي: في الأدب صفة لأسلوب غني بالصور المرئية يوحي إلى النفس برؤيا خيالية لا تدركها الملكات الأخرى. ويرجع هذا المصطلح إلى علم الجمال الأوروبي في القرن الثامن عشر حينما كان لفظ " تصويري" يطلق على هذا المنظر البري الذي يثير الإعجاب.... لما فيه من عناصر تحاكي التصوير الفني للمناظر البرية. وتستعمل هذه الصفة بمعنى عكسي في الوقت الحاضر لتنطبق على المنظر الطبيعي الجديد بالتصوير. وفي منتصف القرن الثامن عشر بإنجلترا ازدهر فن تصميم البساتين...فاستعمل لفظ "تصويري" ليصف تصميم الحدائق ....

ثمة شروحات أخرى تعتمد على المعنى العام أو الشائع كما في (البرجماتية، والتجريدي، والبنيوية أو التركيبية..)، فمن تعريفه للبراجماتية: (مذهب فلسفي أمريكي أسسه ويليام جيمز وتشارلز ساندرز بيرس، مؤداه أن معيار صدق الفكرة أو الرأي هو النتيجة العملية التي تترتب عليها من حيث كونها مفيدة أو ضارة). فلم يتطرق إلى تطور تعريف هذا المفهوم من فيلسوف إلى آخر.

وقد يعتمد على المعنى القديم كما عرف عند القدماء، من دون التطرق إلى معناه الحديث، أو إلى تطورات هذا المفهوم، كما في تعريف (الأنطولوجية: علم الوجود، دراسة الكائن في ذاته مستقلاً عن أحواله وظواهره...).

فهذه الأمثلة نماذج من المناهج المختلفة من الشروحات المعجمية.

---

[1] - لمجدي وهبه وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984.

أما (**قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**)[1]، فيلاحظ أنه لم يقف عند المصطلحات النحوية والبلاغية والعروضية فحسب، بل أضاف مصطلحات أدبية، وأثبت من أعلام الأشخاص بعض الألقاب والكنى المشهورة مع ترجمة موجزة لها، من مثل (الألوسي، الإلياذة، الآمدي، الأندلس، الإنياذة، الأوديسة). ويلاحظ أن هذا المعجم وضع أمام كل مصطلح ما يقابله في الإنكليزية والفرنسية، ثم أتبعه التعريف مع بعض الشروحات والإيضاحات أحياناً، وقد ألحقه بمسردين: مسرد للمصطلحات الإنكليزية الواردة فيه، وآخر للمصطلحات الفرنسية، فأصبح المعجم وكأنه خمسة معجمات في واحد، عربي عربي في أصله، وعربي إنكليزي، وعربي فرنسي بإثبات المصطلح الإنكليزي والفرنسي مقابل المصطلح العربي، وإنكليزي وعربي وفرنسي وعربي. ومنهج هذا المعجم في حال وجود مصطلحين مترادفين وضع الشرح في أحدهما واعتماد الإحالة في المصطلح الثاني.

ويلاحظ في مجال الترتيب أن معظم المعجمات الفكرية والأدبية تبدأ بالمسرد العربي، في حين تبدأ المعجمات العلمية بالمسارد الأجنبية. غير أن ثمة معجمات غير فكرية جعلت المصطلحات العربية المدخل الرئيسي، والمصطلح الأجنبي مقابلاً له، مثل (معجم المصطلحات المعلوماتية)[2]، و(قاموس التعابير الاقتصادية والمالية)[3].

ثمة معجم آخر متخصص في العلوم اللغوية العربية، هو (**معجم علوم العربية**) لمحمد التونجي[4]، الذي اعتمد في الشرح عدد من المناهج، من منهج تاريخي ووصفي ووظيفي وغيرها، من ذلك شرحه لـ (علم الدلالة) الذي عرفه وفق المنهج الوصفي والتاريخي (هو العلم الذي يدرس المعنى، أو يتناول نظرية المعنى والعلاقة بين الرمز اللغوي ومعناه، كما يدرس معاني الكلمات تاريخياً، وتنوع المعني والمجاز اللغوي)، ومن مثل هذا التعريف، تعريفه للـ (الفونيم) الذي عرفه عند الاتجاهات المختلفة، من تعريف تاريخي وظيفي وسمعي ومخبري { الفونيم هو الصوت المفرد، أي الصوت اللغوي البسيط الذي يمكن تسجيله بالآلات الحساسة في المعمل اللغوي. ومصطلحه الغربي Phone'me أي الوحدة الصوتية على مستوى التشكيل أو التنظيم الأدائي، وعلى أساس عضوي (هو تكوينه بواسطة أعضاء النطق)، وعلى أساس سمعي (هو الصفة الموضوعية أو الشخصية للسمع) ويصنف علم الأصوات الفونيمات إلى : حركات وصوامت، وأنصاف حركات (أو أنصاف صوامت)، تداوله علماء الأصوات أولاً في فرانسا عام 1873، في عصر دوسوسير}.

غير أن شروحاً أخرى يلحظ فيها خلطاً في التعريف، من مثل تعريفه لمصطلح (علم اللغة) (هو علم يبحث في اللغة من جوانبها الصوتية، والصرفية، والمفرداتية، والدلالية، والنفسية، والاجتماعية، والمعجمية،

---

[1] - لإميل يعقوب وبسام بركة، ومي شيخاني ، 1987.
[2] - الحسين، عبد الحسن، 1987.
3 - برنار ، ايف ، وجان كلود كولي ، ترجمة لجنة تحت إشراف كمال الخولي ، 1990
[4] - عمل في التدريس، لأكثر من خمسين عاماً، في جامعات عربية وأجنبية، له أكثر من مئة وستة وثلاثين كتاباً، في مختلف المجالات، بما فيها مؤلفات عديدة في المعجمات اللغوية والتخصصية، منها، المعجم المفصّل في الأدب، ومعجم علوم العربية، ومعجم الأدوات النحوية، والمعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات) بالاشتراك، ومعجم أعلام العرب، ومعجم أعلام الحديث النبوي، والمعجم المفصل في غريب القرآن، ومعجم أعلام القرآن، ومعجم أعلام النساء، والمعجم المفصل في غريب متن الحديث، والموسوعة القرآنية، وغيرها.

والتطبيقية. وينضوي تحته علم الأصوات العام، وعلم الأصوات التشكيلي، وعلم الدلالة ويقابله المصطلح الأوروبي"Linguistique" وتعرض العرب القدماء له ضمن موضوعات "فقه اللغة"). فلم يميز في هذا التعريف بين قسمي علم اللغة، النظري والتطبيقي، كما أنه خلط بين علم اللغة Linguistique وفقه اللغة (philology)، وقد جاء هذا الخلط من بعض الدارسين المحدثين الذين اعتقدوا أن هذين المصطلحين متناظران ومتكافئان، غير أنهما يختلفان في المفاهيم والتأريخ والأسس، حيث أن philology انبثق من علم اللغة التاريخي الذي يتركز على دراسة اللغات دراسة تاريخية، بينما فقه اللغة عند العرب فقد قصد به دراسة الجوانب اللغوية المختلفة، الصوتية والصرفية والدلالية وغيرها وفقاً للمناهج والأفكار السائدة آنذاك.

ومن جانب آخر ليس هناك تقيد بوضع المصطلح الأجنبي أمام المصطلحات، ولاسيما في العلوم الغربية المستحدثة، فيحمد للمؤلف تحاشي ذكر المقابلات الأجنبية للعلوم العربية القديمة، إذ أن ذلك أفضل من اصطناع مصطلحات أجنبية لمقابلتها بمصطلحات عربية قد لا تتفق مع مناهجها ومفاهيمها، لأن مصادر هذه العلوم داخلية، تتضمن المصطلحات النحوية والبلاغية والعروضية القديمة. غير أن المصطلحات اللسانية الغربية الحديثة هي من مصادر خارجية أجنبية، تأتي وتنمو عن طريق الترجمة والتعريب، فلابد من ذكر مقابلاتها الأجنبية، لأن القارئ يجد صعوبة في العثور على المصطلح المراد، إذا اعتمد على الترتيب بحسب الأبجدية العربية نظراً لتعدد المقابلات العربية أمام مصطلح أجنبي محدد.

ويعدّ هذا المعجم أنموذجاً للمعجم الأحادي اللغة، يقتصر على ذكر المصطلح العربي ثم شرحه. ويلاحظ أيضاً أن المصطلحات التي ذكر مرادفاتها الأجنبية لم يتقيد فيها بنظام محدد، فتارة يذكر المقابل الإنكليزي كما في مصطلح (ٍSemantic) وتارة أخرى يذكر المقابل الفرنسي كما في (Linguistique)، و(Phone'me). أما المصطلحات الغربية الأخرى فلم يتقيد بذكر المقابل الأجنبي من مثل، علم اللغة والمورفيم والبنيوية وغيرها. فلم يذكر المقابل الأجنبي للمصطلح، لا في المتن ولا في الكشافات المرفقة، بل احتوى فهرس المحتويات على المصطلحات العربية بالترتيب نفسه الذي اعتمده في المتن.

وهناك **(معجم المصطلحات اللغوية والأدبية)**[1]، الذي رتب المصطلحات ترتيباً هجائياً طبقاً للغة الألمانية وإلى جوار المصطلح الألماني وضع المقابل باللغة الإنكليزية واللغة العربية، ويتبع ذلك شرح وتعليق على المصطلح باللغة العربية، مع تقديم كشافين وفق ترتيب الهجاء الألماني وترتيب الهجاء العربي. أما طرائق شرحه في المواد، فتتنوع، من شرح تاريخي إلى شرح وظيفي، وقد يكون الشرح مشمولاً بالأمثلة الموضحة له، وأحياناً أخرى يكون شرح المصطلح شرحاً سريعاً بحكم شيوع اللفظ ووضوحه لدى القارئ، وقد يكون الشرح مستفيضاً وذلك لغرابة المصطلح أو صعوبته وتعقيد معناه أو أهميته، بحسب ما تقتضيه الحاجة.

غير أن الملاحظ على هذا المعجم، عدم مراعاة المؤلفة لاختلاف المفهوم الواحد تبعاً للمدارس المختلفة، فمثلاً تذكر عند تعريف Grammatik(f), grammar: علم القواعد، فرع من فروع علم اللغة النظري يُعنى بتلخيص العادات اللغوية التي يمارسها شعب ما في استعمال لغته كلاماً أو كتابة. ويشمل القواعد التالية: أ–

---

1 - عياد، علية عزت، 1994.

علم الصرف الذي يعنى بتركيب الكلمات morphologie. ب – علم النحو الذي يعنى بتركيب الجمل syntax. وعند تعريف Morphologie(f), morphology: علم الصرف والنحو، هو العلم الذي يعالج الكلمات مستقلة عن علاقاتها في الجملة، فيمكن تقسيمها إلى ما يسمى أجزاء الكلم (الاسم والفعل ...) من ناحية ومن ناحية أخرى يعالج التغيرات المختلفة التي تلحق هذه الكلمات بحسب قواعد متعارف عليها خاصة بالتذكير والتأنيث والإفراد والجمع، وتصريف كل من الأسماء والأفعال). ومع أن هذا الشرح اعتمد على المنهج الوصفي، اعتماداً على تعريفات المدارس الوصفية الحديثة من بنيوية وتوزيعية، غير أن المؤلفة ضمنت المصطلحين (grammar و morphology) قسمي النحو والصرف، وهذا التداخل في المصطلحات ناتج عن اختلاف مفهومات هذه المصطلحات وعلاقاتها تبعاً للمدارس المختلفة.

وهناك **(معجم علم اللغة النظري)**[1]، الذي يعدّ من أكثر المعجمات إثراء بالمصطلحات اللسانية من خلال مختلف المدارس اللغوية الحديثة، كالمقارنة والتاريخية والوصفية والتوليدية والتحليلية والسياقية والتوزيعية، ومن مختلف المستويات اللغوية، الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية. ومن أكثرها تنوعاً في طرائق شرحه، من شرح وصفي باعتماد تعريفات المدارس اللسانية الوصفية الحديثة، ومن شروح تاريخية بتتبع تطور مفهوم بعض المصطلحات من مدرسة إلى أخرى.

من ذلك تعريفه لـ"علم الأصوات، الصوتيات Phonetics": فرع من علم اللغة يدرس الأصوات من حيث نطقها وانتقالها وإدراكها، وينقسم علم الأصوات إلى فروع منها علم الأصوات النطقي articulator phonetics الذي يعنى بوصف مخارج الأصوات ووصف الجهاز النطقي، ومنها علم الأصوات الفيزيائي acoustic phonetic الذي يدرس الأصوات من ناحية فيزيائية، ويعنى بحركة مصدر الصوت وتردده وسعة الذبذبة والموجة الصوتية والرنين. ومنها علم الأصوات السمعي auditory phonetics الذي يعنى بماهية إدراك الأصوات، وبالعملية السمعية، ومنها علم الأصوات التجريبي أو المعملي experimental phonetics الذي يستخدم الآلات والأجهزة لرسم مخارج الأصوات وخصائصها، ومنها علم الأصوات التاريخي الذي يدرس تطور أصوات لغة ما عبر الزمن، ومنها علم الأصوات الوصفي الذي يصف أصوات لغة ما في مرحلة ما.

يذكر المؤلف في المقدمة أنه لم يكتفِ في المعجم بوضع المقابل العربي للمدخل الإنجليزي، بل شرح المصطلح العربي في معظم الحالات، كما أعطى أمثلة توضح المقصود، وجاءت الأمثلة من اللغة الإنجليزية غالباً لأن المداخل إنجليزية، وجاءت الأمثلة من اللغة العربية أحياناً لينطبق المدخل على الإنجليزية والعربية أو على العربية وحدها. غير أنه يذكر أمثلة إنجليزية ولا يذكر أمثلة عربية مشابهة لها، من ذلك تعريفه لمصطلح "تشابه صوتي Phonetic similarity ":

أ- أن يشترك صوتان كلاميان في نقطة النطق، مثل (b)، (m) اللذين يشتركان في الشفتانية.

ب- أن يتشابه صوتان في طريقة النطق مثل (b) ، (k) الانفجاريين.

---

[1] - الخولي، محمد علي، 1982.

ج- أن يتشابه صوتان في نقطة النطق وطريقة النطق مثل (t)، (d) والتشابه الصوتي أحد شروط الألوفونات التي تنتمي إلى فونيم واحد.

إذ اكتفى هنا بالأمثلة الإنكليزية، ولم يشر إلى الأمثلة العربية.

ومن أمثلة المعجمات اللغوية أيضاً، هناك **(معجم اللسانية)**[1]، الذي لم يتطرق إلى شرح المصطلحات إلا فيما ندر، وكانت شروحه عامة، فاكتفى بوضع المقابل العربي، من دون الإشارة إلى اختلاف مفهوم المصطلح تبعاً لاختلاف المدارس اللغوية، من ذلك:

Morphe(n): مورف، وَحْدَة بنيوية

Morphe'me(nm): مورفيم، وَحْدة بنيوية صغرى

Morphologie(nf): علم الصرف

ويشير أحياناً إلى الميدان الذي ينتمي إليه، وذلك بوساطة رموز خاصة محدودة، ومعظمها صرفية، مثل: adj، nf ، nm ، path، phon، se'm، semio، styl، v. وهذه الرموز تشير إلى: صفات، واسم مؤنث، واسم مذكر، وباثولوجيا اللغة، ودلالة، وسيميولوجيا، وأسلوب، وفعل.

وهناك أيضاً **(معجم المصطلحات البلاغية وتطورها)**[2]، الذي يذكر في المقدمة أنه حاول وضع معجم تاريخي لهذا الفن الذي لم ينضج، بجمع الآراء المختلفة في الفن الواحد، لتسهيل معرفة أول من بحث فيه، فربط مصطلحات البلاغة بالمتقدمين منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم، واللغويين والنحاة الأوائل كالخليل بن أحمد وسيبويه والأصمعي وأبي عبيدة والفراء وغيرهم ممن لم يدرسوا بلاغة أرسطو، أو يقرؤوا صحف الفرس والهنود، وكان يقدم للدارس أحياناً معرفة الجديد عند البلاغيين والمحققين.

فهو يحاول أن يقدم الفن البلاغي خلال العصور المختلفة ويرصد التطور التاريخي، من خلال تتبع تطور دلالات المصطلحات البلاغية، وعرض اختلاف مدلولاتها بين اللغويين والنحاة والعلماء، موثقاً معلوماته بذكر المصادر التي اعتمدها.

فيبدأ في الشرح بمعنى المصطلح في اللغة، لينتقل بعد ذلك إلى أسماء المصطلح المختلفة إن كانت له تسميات عدة، ثم تعريف البلاغيين والنقاد وغيرهم للفن البلاغي، وهو تعريف اعتمد التطور التاريخي، وتأتي أقسام الفن بعد ذلك موضحة بالأمثلة المقتبسة من الكتاب العزيز وكلام العرب البليغ. والمصادر التي استقى المعجم منها مادته كثيرة، يتصل بعضها بالبلاغة والنقد، ويرتبط بعضها بكتب الأدب والنوادر.

ومن أمثلة منهجه التاريخي في الشرح، ما يذكره في " الاستعارة ": هي مجاز لغوي عند أكثر البلاغيين، وإن كان عبد القاهر قد تردد فيها فجعلها مجازاً عقلياً مرة ومجازاً لغوياً تارة أخرى، ففي "دلائل الإعجاز" يميل إلى أنها مجاز عقلي أو هي من أبوابه، ويذكر في الكتاب نفسه أنها مجاز في الكلمة نفسها أي مجاز لغوي

---

[1] - بركة، بسام.(ف - ع)، 1985.

[2] - مطلوب، أحمد. مكتبة لبنان، ط2، 1996.

ويؤكد ذلك ما ذكره في كتابه الآخر [1]، وقد أشار المتأخرون إلى هذا التردد كالرازي الذي رأى أنها مجاز لغوي[2]، والسكاكي الذي أنكر المجاز العقلي، وسلكه في الاستعارة المكنية[3]، أي مجاز لغوي كله. والاستعارة من أوائل فنون التعبير الجميلة في اللغة العربية، ولعل أبا عمرو بن العلاء كان من أقدم الذين ذكروها.

– ومن المعجمات المتأثرة بالمنهج التاريخي(**المعجم الفلسفي**) لمجمع اللغة العربية في القاهرة[4]، الذي حاول توثيق المصادر المعتمدة في الشرح، واعتمد في الشرح على عرض الأفكار الأساسية، والإشارة إلى أهم الآراء والمذاهب، من دون دخول في التفاصيل الدقيقة، أو الوقوف عند الخلافات المدرسية ووجهات النظر المتباينة، واكتفى بذكر بعض النصوص في غير توسع، ويشير إلى بعض المصادر.

من أمثلة هذا المعجم: (مصطلح (إدراك حسي) Perception(f), Perception(E): سيكولوجية: معرفة مباشرة للأشياء عن طريق الحواس. قال الجرجاني: " الإدراك هو حصول الصورة عند النفس الناطقة " (التعريفات). ومن الإدراكات ما لايدخل في نطاق الشعور، وهو عند ليبنتز" الإدراكات الصغيرة". ....)

فيلاحظ من هذا التعريف أنه يقدم تعريفاً مقتضباً، ويحاول أن يتتبع التعريفات المختلفة على مر العصور، كما أنه يوثق المصدر الذي اعتمده. وجاء هذا الاقتضاب لأن مؤلف المعجم صرّح في المقدمة أنه لا يسعى إلى أن يعدّ موسوعياً يستقصي البحث ويستوفي الشرح والبيان، ولا أن يعد معجماً تاريخياً يتتبع الفكرة منذ نشأتها، ويعرض لما ألم بها من تعديل وتغيير في شتى المذاهب والعصور.

و(المعجم الفلسفي) لمجمع القاهرة يختلف عن (**الموسوعة الفلسفية العربية**) لمعهد الإنماء العربي[5]: إذ أراد المعهد أن يضع عملاً موسوعياً، كما هو واضح من العنوان، فجاءت شروح الموسوعة أكثر اتساعاً من المعجم السابق. فمن أمثلة هذه الشروح، مصطلح "الاحتمال" إذ يُعرف مفهومه اعتماداً على القضايا أو الصفات، من خلال الأقسام التالية، استقرائي وابستيمي ووصفي ورياضي، ويختم التعريف بذكر المصادر والمراجع المعتمدة، كما يوضع في النهاية اسم المؤلف الذي وضع التعريف المعتمد في الموسوعة، وكأننا أمام أبحاث في الفلسفة، وليس أمام موسوعة التي عادة ما تكتفي بذكر أهم المبادئ أو الأسس أو الأقسام، من دون دخول في تفاصيل الخلافات. من ذلك، (مصطلح إدراك –حسي) Perception, Perception, Empfindung-Wahrnehmung : الذي يُصنف في ثلاثة اتجاهات، مع الإشارة إلى التحفظ على نسبة التعسف الذي يتضمنه كل تصنيف فلسفي، وهو:1–الاتجاه التجريدي – البعدي 2–الاتجاه الفطري– القبلي 3– الاتجاه النقدي. وكان يُفضل إظهار السمة الموسوعية في تنوع المواد وليس في إطالة الشرح، إذ إن مواد الموسوعة قليلة وشروحها طويلة. كما يلاحظ من هذين التعريفين للمصطلح نفسه اختلاف مفهومه وتقسيماته

---

1 - أي أسرار البلاغة ص29

2 - نهاية الإيجاز ص84

3 - مفتاح العلوم ص 89

4 - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983.

5 - 1986

باختلاف المنهج الذي يؤثره واضع التعريف. غير أنه لابد من الإشارة إلى أن شروحات هذه الموسوعة أفضل من شروحات المعجم الفلسفي السابق، في عرض الأفكار وأهم التطورات التي أصابت المفهوم.

وعلى منوال هذا المنهج التاريخي التوثيقي ثمة معجمات غير فكرية وأدبية لجأت إلى توثيق المصادر المعتمدة في الشرح، مثل **(معجم الحيوان)** لأمين المعلوف[1]، الذي يقول في المقدمة: "جميع الأسانيد التي ذكرتها كانت من المؤلفات التي أخذت عنها بالذات فنسبت كل قول إلى قائله... ثم إنه إذا لم يكن هناك إسناد بل كانت اللفظة مما وصلت إليه بالبحث والاستقراء فقد أتيت بأدلتي على ذلك أي أنني لم أثبت لفظة بمجرد الحدس أو الظن. كذلك لم أترجم أو أعرب أو أضع إلا ألفاظاً قليلة جداً لأن الغرض من هذا المعجم كان تحقيق ألفاظ وردت في كتب اللغة والمؤلفات العربية وصحة ما يقابلها بلسان العلم الحديث... وكان رائدي في العمل الصدق في الرواية والأمانة في النقل."

من أمثلة شروحات هذا المعجم: قُنْفُع وقِنْفِع وقُنْفُعة :Acomys. Porcupine Or Spinymouse:فأر شائك موطنه مصر وفلسطين وجزيرة العرب. ذكروا منه أنواعاً كثيرة ولاسيما في البلاد العربية إذ ذكر لها العرب أسماء عديدة يتعذر معرفة مدلولها. ثم إن هذا الجنس معروف في البلاد العربية ذكره أرسطو في مصر وهو موجود فيها وفي جنوب فلسطين وجزيرة العرب. ولابد أن العرب عرفوه باسم خاص و أظنه القُنفع لاختلاف اللغويين فيه فقالوا تارة الفأرة وتارة القنفذة، ففي تاج العروس ما نصه"القنفع كقنفذ أهمله الجوهري وقال ابن دريد هو الخسيس. وقال أبو عمرو القنفع الفأرة...والقنفعة أيضاً من أسماء القنفذة الأنثى وتقنفعت القنفذة إذا تقبضت" انتهى. ومثل ذلك في مادة قنفع. أما اسمه العلمي الذي وضعه جفروي فمنحوت من لفظين معناهما الفأر الشائك.

أما المعجمات العلمية، فيلاحظ أن معظمها يخلو من الشروحات، من ذلك **(معجم المصطلحات العلمية والفنية)** لأحمد شفيق الخطيب، الذي أورد في معظم الأحيان مختصراً يشير إلى الوصف الصرفي للمصطلحات. كما يلاحظ في هذا المعجم أيضاً أن الشرح اقتصر على المصطلحات المعربة فحسب، مثل: electrum(Met): مزيج طبيعي مصغر من الذهب والفضة كهرمان معدني(Min)

وكذلك الأمر في **(معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية)** للمؤلف نفسه، من مثل، acrylonitrile (chem): أكريلونيتيل، سيانيد الفنيل: مركب هيدروكربوني آزوتي تستخرج من مبلمراته الأنسجة والمطاط. وفي شرح (American Chemical Society (ACS) الجمعية الكيمياوية الأميركية. وفي شرح (actinie (adj أكتيني: مُحدِث تغييرات كيماوية بالإشعاع، (.actinism(chem الأكتينيات: العناصر التي يزيد عددها الذري عن 88. ويلاحظ في هذين المعجمين، أنهما تضمنا اختصارات للدلالة على التخصصات الهندسية المختلفة، (من كهرباء، وإلكترون، ومدني، وتعدين، وميكانيك ورياضيات، وجيولوجيا، وتلغراف، واتصالات، وغيرها)، إلى جانب بعض الاختصارات الصرفية، (من مثل، اسم، فعل، صفة، ظرف). وحاول أن يقدم الوضع الصرفي الأشهر للكلمة على سواه.

[1] - دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1932.

وكذلك الأمر في **(معجم البترول)** للمكتب الدائم لتنسيق التعريب،الذي اقتصر في شرحه على الكلمات المعربة فحسب، وذكر المصطلح في اللغتين الإنكليزية والفرنسية، ثم اتبعهما الشرح. مثل: Barrel, Baril : برميل، وحدة حجمية للمواد البترولية تساوي 0.158984 متر مكعب.

وفي **(معجم البيولوجيا في علوم الأحياء والزراعة)** لمجمع اللغة العربية في القاهرة، اعتمد في ترتيب المواد بحسب الأبجدية الإنكليزية يتبعها المقابل العربي، ثم شرح المادة، ومعظم شروحاته يعتمد على الوصف الشكلي. من مثل:(التجويف الحقي accetabulum): تجويف مستدير في عظم الورك يستقر فيه رأس عظم الفخذ).

(لابذري acryotogamy): وصف للنباتات التي لا تنتج بذوراً.

(ولا كلورفيلي (لا يخضوري) achlorophyliaceous): وصف للنباتات أو الأجزاء النباتية الخالية من الكلورفيل (اليخضور) مثل الفطريات والأوراق الحرشفية).

وفي **(معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا) لمعهد الإنماء العربي** يلاحظ:

أنه يذكر في المجال العلمي الواحد تعاريفات عديدة، لكل تعريف مدخل عربي خاص به Apoplexy: (طب)1- سكتة.2- نزف فجائي.1- أعراض معقدة سببها إصابة حادة في أوعية الدماغ تتميز بفقد الوعي مع درجات مختلفة من الشلل. والعجز الحسي. 2- نزف مفاجئ شديد في أحد أعضاء . وهناك بعض التعريفات يتقاسم مدخلاً عربياً واحداً .

After body: (هـ فضا)[1] 1- جرم رديف. 2-3- قسم لاحق

1-جسم مُترافق يُلحق بالتابع . 2- قطعة أو جزء من صاروخ أو مركبة فضائية يدخل الغلاف الجوي من دون وقاية خلف مخروط أمامي أو جسم آخر تحت وقايته من أجل ذلك. 3- الجزء الخلفي من مركبة ما.

Apex: (تشر) (أي تشريح) ذِرْوَة . 1- ذروة الجزء العلوي من الرئة. 2- الطرف المدبب للقلب. 3- نهاية جذر السن.

(جيو) قِمَّة. أقرب أجزاء عِرق معدني من سطح الأرض.

(ر)[2] رأس. 1- رأس مثلث مقابل للضلع الذي يعد قاعدة. 2- رأس مخروط أو هرم.

(نبت) قِمَّة. أَسَلَةٌ حادة في ورقة.

---

[1] - أي هندسة الفضاء

[2] - أي رياضيات

الخاتمة

أبرز نتائج البحث:

بعد هذه الدراسة لا بد من إيجاز أبرز المشكلات التي تواجه المصطلحية، والحلول المقترحة لمعالجة هذه المشكلات، من مختلف المناهج، المنطقية (المعيارية) والمقارنة والتاريخية والوصفية والبنيوية والتحليلية والحقول الدلالية والتوليدية والتقنية، ومن مختلف المستويات اللغوية، الصوتية (من خلال الاقتراض اللغوي)، والتركيبية (بظواهرها الاشتقاق والنحت والتركيب والتعبيرات التركيبية)، والدلالية (من خلال الألفاظ التراثية والكلمات العامية والأشكال الدلالية المختلفة، من ترادف ومشترك لفظي وتعدد المعنى)، والمعجمية (بدراسة معجمات المصطلحات المتخصصة، وسمات هذه المعجمات في ضوء هذه المناهج).

أثبت البحث أن هناك **مناهج** تحكم عملية وضع المصطلحات ونقلها، فبيّن هذه المناهج التي هي انعكاس للعلوم المؤثرة في كل عصر، والتي أثرت في المجالات المعرفية المختلفة، بما فيها المجالات اللغوية والمصطلحية، وتتلخص هذه المناهج، أنها بدأت قديماً على شكل محاكاة لأصوات الطبيعة، ثم تطورت في العصور الوسطى، من خلال سيطرة المعايير المنطقية على المصادر اللغوية آنذاك، أما في العصر الحديث، فتأثرت المناهج اللغوية والمصطلحية ببعض النظريات العلمية، من ذلك النظرية الطبيعية الداروينية، والنظرية الوضعية النيوتونية، والنظرية النسبية الأنشتاينية، فانبثقت منها علوم لغوية مختلفة، كعلم اللغة المقارن وعلم اللغة التاريخي والوصفي والبنيوي والتحليلي والسياقي والتوليدي وغيرها، أما في الوقت المعاصر فطغت تأثيرات التقانات الحاسبية، التي أخذت من معظم ثمار هذه المناهج وطورتها من خلال تقاناتها المتنوعة بتطوير هذه المناهج وتوسيعها وضبطها وتنظيمها ثم تنسيقها بين مختلف الجهات ونشرها في أنحاء العالم من خلال شبكات الاتصال (الانترنيت). وبذلك أصبحت المصطلحية terminography صناعة تجمع علوماً مختلفة، من علم الوجود وهندسة المعرفة، وهندسة اللغة، وعلوم اللسانيات، وتخضع للتطوير المستمر من خلال التقانات الحاسبية والمعلوماتية المختلفة.

ويمكن تلخيص أهم مشكلات هذه المناهج على الصعيدين، **التركيبي والدلالي**، في النقاط الآتية:

ثمة مشكلات تاريخية تتعلق بنمو الأوزان الصرفية وتغير الأشكال الدلالية، فقد يشهد بعض الصيغ والدلالات جموداً أو موتاً، ويشهد بعضها الآخر اتساعاً ونمواً، وقد تنشأ صيغ جديدة ودلالات مستحدثة، من عصر إلى آخر، ومن مدرسة إلى أخرى. ومشكلة هذه الصيغ والدلالات التي تتجدد و تتغير، تداخلها مع المفردات القديمة، الأمر الذي يؤدي إلى التباس في فهم هذه المصطلحات. إلى جانب مشكلات تقابلية تتعلق بنقل المصطلحات بين اللغات، منها عدم التوافق التركيبي بين اللغات، وعدم التناظر في الاشتقاقات والتصريفات بين اللغات المختلفة، كتنوع دلالة صيغة ما في لغة ما مقابل فقرها في اللغة الأخرى، أو العكس، وقد تختلف الحقول الدلالية كماً وكيفاً، في عدد الألفاظ الدالة على الحقل، وباختلاف العلائق الدلالية والمرجعية

بين الألفاظ، فقد تشهد حقول دلالية معينة في لغة تنوعاً كبيراً، مقابل فقر هذه الحقول في اللغة الأخرى. وقد يختلف التوزيع السياقي للمصطلحات المترادفة. وهناك مشكلات توليدية تتعلق بعدم الاطراد بين الدلالة المعجمية والدلالة الصرفية، فهي ليست نسقية في اللغة. بالإضافة إلى مشكلات معرفية وفكرية تتعلق بالخصوصيات اللغوية، التي تختلف وتتميز مع اختلاف مفاهيم الجماعة تبعاً لاختلاف الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والدينية للشعوب.

كما أن هذه المناهج نشطت وفعّلت ظواهر لغوية مختلفة، إذ أحيا المنهج التاريخي ظاهرة استخدام **المفردات التراثية** في المصطلحات الجديدة، غير أنها اصطدمت بمشكلات، أهمها أنها قد تؤدي إلى توقيف لغوي، إلى جانب اختلاف مفهوم المصطلح الجديد عن المفهوم القديم، فيؤدي إلى حدوث لبس وسوء فهم، ولاسيما على الصعيد الدلالي. وأبرز المنهج الوصفي الإفادة من اللغات الحديثة المتداولة بما فيها **اللهجات العامية** وذلك على الصعيدين التركيبي والصرفي، لإغناء المصادر المصطلحية، إلا أن هذه الطريقة جوبهت بعدد من المشكلات منها، التمايز الجغرافي(الأفقي) والاجتماعي (العامودي)، إذ تكمن عوامل الارتباك من الناحية الجغرافية في النزعة الإقليمية التي تؤدي إلى الخلط الاصطلاحي، والتشتت في وضع المصطلح، أما مشكلات التمايز الاجتماعي فتعنى بتباين مستوى المتكلمين واختلاف مستوياتهم الاجتماعية، من شعبيين ومثقفين، ومن عامة ومختصين، إلى جانب تعدد الاختصاصات والمهن .

ومن مشكلات المناهج المصطلحية على صعيد **الأصوات** (من خلال ظاهرة الاقتراض اللغوي)، مشكلات تقابلية تتجلى في عدم تناظر جميع الأصوات بين اللغات، ومشكلات تاريخية تتعلق بعدم اطّراد نقل الأصوات بين اللغات على مرّ العصور، ومشكلات وصفية تهتم باختلاف النطق للأصوات، سواء أكانت للحروف المتناظرة المشتركة بين اللغات، أم في الحروف التي تتفق كتابة وتختلف نطقاً فيما بين اللغات.

وهناك مشكلة عامة مشتركة بين المستويات اللغوية المختلفة، هي ظاهرة تعدد المصطلحات، التي تظلّ من أكثر المشكلات التي تواجه توحيد المصطلحات وشيوعها وتنظيمها وتنسيقها، وذلك على المستويين، الداخلي(أي في اللغة العربية)، والخارجي (مع اللغات الأخرى)، وعلى الصعد اللغوية المختلفة، الصوتية (في الألفاظ المقترضة)، من خلال الاضطرابات في الإبدالات الصوتية، أوفي مقابلة عدد من الأحرف العربية أمام حرفٍ أجنبي محدد أو العكس. وعلى الصعيد الصرفي، من خلال دلالة صيغ وأوزان صرفية محددة مقابل معان عدة، أو العكس. وعلى الصعيد الدلالي من خلال دلالة مصطلح محدد على مفاهيم عدة أو العكس.

وتتلخص المشكلات **المعجمية** في المسائل التالية، مشكلات تنظيمية تتعلق بمشكلات التأليف والتوزيع والنشر والعوائق القانونية والاقتصادية. ومشكلات دلالية تتعلق بافتقار معجمات المصطلحات التخصصية العربية كماً وكيفاً مقارنة بالتطورات السريعة التي تحصل في مختلف مجالات العلم والمعرفة. ومشكلات وظيفية تخصّ مراعاة مستويات المتلقين (أو القراء) المتفاوتة والمختلفة. ومشكلات تكمن في طرائق ترتيب المداخل والمواد في المعجمات التخصصية. ومشكلات معرفية تتمثل في اختلاف المفردات والثقافات والمراجع بين اللغات، والتي قد لا تتناسب وبرامج معاملة المعرفة.

- وتتلخص **الحلول** المقترحة لمعالجة المشكلات المصطلحية في النقاط التالية:

الحلول المنطقية، في إنشاء قاعدة اطّرادية للأوزان والدلالات، وفق المعايير التي وضعها اللغويون، تكون جاهزة لاستخدامها عند ابتكار أي مفهوم جديد.

والحلول المقارنة، المستنبطة من بعض الأوزان الصرفية أو الدلالات، التي تشترك في بعض الملامح في مواد الأسرة اللغوية الواحدة. وهناك حلول المنهج التاريخي، بتحريك الميزان الصرفي، وعدم الوقوف عند السماع، والإفادة من العاديات التاريخية وتطويعها، وصياغة المهملات من الألفاظ للدلالة على المعاني المستجدة. إلى جانب الحلول الوصفية، بالتركيز على اللغات الحية المنطوقة، بملاحظة الواقع اللغوي، وتسجيل قواعده من الأمثلة الحية، والاستخدامات اللغوية، كما هي متداولة ومستعملة، بخلاف حلول المنهج التاريخي التي ركزت على اللغات القديمة وكتابات النقوش، وفي حال تعدد المصطلح يتم اختيار المصطلح الأكثر تواتراً وشيوعاً واستعمالاً. وثمة حلول بنيوية يمكن أن ترفد المصطلحية بمصادر جديدة من خلال النادرات والشواذات اللغوية، الصرفية والدلالية، التي منعها القدماء المعياريون. بالإضافة إلى الحلول الوظيفية، في تنوع المباني الصرفية، بجعلها متعددة الوظائف والمعاني. أما على صعيد نقل المصطلحات بين اللغات المختلفة، فيمكن اعتماد التناظر الوظيفي على أنه مكافئات للمصطلحات. وهناك حلول تقابلية بمحاكاة المصطلحات الأجنبية، تركيبياً ودلالياً. كما يمكن الأخذ بنظرية الحقول الدلالية من خلال إقامة تناظر بين الحقول الدلالية، تركيبياً ودلالياً، على صعيد اللغتين، المتلقية والمرسلة. وهناك الحلول الحاسبية والمعلوماتية الناجمة عن استثمار معظم نتائج هذه المناهج المصطلحية وتطويرها عبر تقانات الحاسب المختلفة في الحفظ والدمج والاختزال والاسترداد وغيرها.

ويمكن حلّ مشكلات الاستعانة بالألفاظ التراثية القديمة بطرائق مختلفة، من ذلك الإفادة من المنهج التاريخي اعتماداً على تصنيف المصطلحات القديمة وضبطها لربط العلاقة بين المفهومين القديم والجديد، أو باعتماد المنهج الوصفي بإجراء دراسة ميدانية للمقارنة والمفاضلة والمصالحة بين المصطلحات القديمة والحديثة، أو بالأخذ من التقانات الحاسبية تساعد على إجراء مسح الألفاظ التراثية وحفظها واستثمارها.

أما مشكلات الاستعانة باللهجات العامية، فهناك حلول واقتراحات عدة لحلها منها، حلول وصفية تتمثل في جمع المصطلحات من مختلف الأقطار العربية، بلهجاتها الإقليمية كافة، ومن مختلف مستوياتها الاجتماعية، وتنظيمها وتطويرها بالاستعانة بتقانات الحاسب لتسهيل هذه الإجراءات.

أما الحلول المتعلقة بالإبدالات الصوتية، فيمكن إتباع أحد المنهجين، إما بإتباع المنهج التاريخي من خلال نهج مسالك القدماء في الإبدالات الصوتية، مع ما فيها من اضطرابات، وعدم تنظيم وتنسيق أواطراد في الإبدالات الصوتية عند القدماء. وإما بإتباع المنهج الوصفي بتمثيل الأصوات كما تنطق فعلاً في اللغة السائدة، من دون العودة إلى اللغة الأصلية.

أما الحلول المعجمية، فهناك حلول تاريخية وصفية بأن تُخزن المعجمات الموجودة كلها في الحاسب وشبكها على الإنترنت والربط بينها للتنظيم والتوحيد، وتوفير الجهد والوقت. وهناك الحلول الوظيفية باختيار

المواد بما يتناسب ومستوى القراء من مصطلحيين أو مترجمين أو طلاب من مستويات متفاوتة، وكذلك في مراعاة هذه المستويات في شروح المواد أيضاً. ولحل مشكلات ترتيب المواد المتعددة للمصطلح الواحد، ثمة طرائق مختلفة، منها اعتماد المنهج التاريخي بتفضيل المصطلحات القديمة على الحديثة، أو بتطبيق المنهج الوصفي باختيار أكثر المصطلحات استعمالاً وتواتراً، بالإضافة إلى طريقة ترتيب المصطلحات وفق المفاهيم، ثم ترتيبها داخلياً وفق الترتيب الهجائي. وبضرورة تطوير القوانين التي تخص حماية حقوق التأليف في مجال صناعة المصطلحات، التي كانت عرضة للتداول والانتشار من دون حماية لحقوق مبتكريها أو واضعيها، سواء أكان على صعيد إسهامات الأفراد أم إسهامات المؤسسات المعنية.

– وفي صعيد **التطبيقات المعجمية** فقد لوحظ في المجال التركيبي، التعدد الصرفي والتركيبي على الجانبين، اللغة المرسلة واللغة المتلقية، فقد يشترك وزن صرفي عربي في أكثر من معنى، وتقابله اشتقاقات أجنبية عدة، أو العكس، قد يتعدد الوزن الصرفي العربي ودلالاته أمام المشتق الأجنبي نفسه. كما أن الزائدة الصرفية الأجنبية الواحدة قد تقابلها صيغ عربية عدة، فليس ثمة تناظر أو تناسق في التراكيب الصرفية العربية والأجنبية. إلى جانب عدم الدقة في وضع المقابلات تركيبياً. أما في التعبيرات التركيبية، فلوحظ تنوع المقابلات العربية، من مصطلح مفرد إلى مصطلح مركب إلى مصطلحات معربة كلياً أو جزئياً، ومعظم العبارات المركبة العربية تتسم بالإطالة، إذ كثيراً ما يورد المعنى وبه كلمة أو أكثر، للشرح و التوضيح.

وعلى الصعيد الدلالي، اتسمت المعجمات التخصصية العربية بضعف تناسق الدلالات العربية وعدم تجانسها، الأمر الذي أدى إلى تعدد المصطلحات وهدر مواد عربية عدة أمام مصطلح أجنبي محدد، أو العكس بتنوع المصطلحات الأجنبية أمام مقابل عربي معين. ويعود هذا التعدد إلى تنوع مناهج الهيئات والأفراد، فهناك معجمات اعتمدت المنهج التاريخي، حرصت على إيراد جميع المصطلحات الرائجة منها في الأوساط الثقافية، أو المقررة من الهيئات المختلفة من جميع الدول العربية، وباعتماد المراجع المختلفة. وثمة معجمات أخرى اعتمدت الوصفية فركزت على المصطلحات الجديدة والحديثة، وتجنبت المصطلحات النادرة والحوشية. كما برزت مع الوصفية ظاهرة الاستعانة بالمفردات العامية لإغناء المصادر المصطلحية، سواء أكانت العاميات من جهة اللغة المرسلة الأجنبية أم من جهة اللغة المتلقية العربية. فثمة معجمات عربية، وضعها أعضاء من المجمع العلمي بدمشق، استعانت ببعض المفردات العامية العربية المتداولة في أوساط البيئة العربية كالمفردات التي يستخدمها المزارعون في الزراعة والحيوان.

وهكذا يلاحظ أن معظم المعجمات قد غلبت عليها سمة تعدد المصطلحات، دلالياً وصرفياً وصوتياً،على الرغم من جميع القرارات والتوصيات الصادرة من الهيئات المختصة التي حضت على ضرورة التقيّد بمصطلح عربي واحد أمام المصطلح الأجنبي.

وعلى الصعيد الصوتي، فليس ثمة اطراد في تعريب الأصوات، وهذا يعود أيضاً إلى تنوع المناهج المتبعة، من منهج تاريخي من خلال إتباع مناهج القدماء في الإبدالات الصوتية، التي كانت تتسم بالاضطراب

وعدم الاطّراد. أو بإتباع المنهج الوصفي بتمثيل الحرف كما ينطق فعلاً، مما دفع بعض المعجمات إلى إدخال أحرف غير عربية من مثل الفاء المثلثة مقابل (V) ، أو الباء المثلثة (P) كما في معجمات مجمع القاهرة.

وعلى الصعيد المعجمي، عمدت معظم المعجمات المتخصصة إلى البدء بالمسارد العربية وجعلها المدخل الرئيسي ولاسيما في معجمات العلوم النظرية، وهذا يتناسب وطبيعة هذه العلوم التي يغلب عليها المصطلحات العربية لعراقة العلوم العربية بهذه المصطلحات وغناها، أما المعجمات العلمية فاعتمد معظمها على جعل المسارد الأجنبية المدخل الرئيسي، وهذا يتناسب وطبيعة هذه العلوم التي يغلب عليها المصطلحات الأجنبية التي تدخل إلى العربية عن طريق الترجمة والتعريب، إذ إن القارئ أو المستعمل يستفهم عن المصطلحات الأجنبية، وقلما يلجأ إلى الاستفهام عن المصطلحات العربية. أما طرائق الشرح فتنوعت من شرح تاريخي من خلال تتبع تطور المفاهيم، أو شرح وصفي باعتماد أحدث التعريفات المتداولة، أو باعتماد الشرح الوظيفي بالاستعانة بمفاهيم المدرسة الوظيفية. أما المعجمات العلمية، فخلت من الشروح وتحولت إلى معجمات متعددة اللغات، ما عدا المصطلحات المعربة إذ عُمد إلى شرحها بإيضاح دلالة المصطلح.

– طرائق وأفكار لتطوير المصطلحية :

وبعد عرض المشكلات التطبيقية للمصطلحية والحلول المنهجية المقترحة لمعالجتها، ثمة طرائق وأفكار مبتكرة يمكن عرضها هنا في محاولة لتطوير عملية صناعة المصطلحات وتنويعها وتوسيعها وتنظيمها، من ذلك :

– الطريقة الدلالية: من خلال الاستفادة من المناهج المفهومية، من ذلك الاستفادة من أسس العلوم المستجدة، من مفاهيم وتراكيب ومعالجات واستخدامات وغيرها مما يتصل بالعلم المستحدث. فعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة من نظرية الاستنساخ والهندسة الجينية في تطوير المصطلحية، من خلال الاستفادة من أسسها ومفاهيمها ومعالجاتها وإسقاطها وتطبيقها على العلوم اللغوية والمصطلحية.

ثمة طريقة أخرى يمكنها إثراء الطرائق الدلالية، من خلال استثمار نظرية الحقول الدلالية بتصنيف حقول خاصة لكل نوع من أنواع الأفعال، من ذلك تخصيص حقل خاصّ بالأفعال المتعلقة بالقوة، مثل:(شدّ، وطأ، ضغط، نبر، أجهد، ...) ، أو تخصيص أفعال تتعلق بمعاني الفصل كـ(ترك ونزع وقلع وخلع...)، وحقول أفعال مختلفة كالوصل مثلاً ، أوالتثبيت، أوالإعمار، أوالسحب، أوالرفع، أوالهبوط، وغيرها من أنواع الأفعال التي يمكن أن تؤدي وظائف معينة.

كما يمكن توسيع المترادفات وتنظيمها من خلال إجراء جرد لمترادفات كل معنى على مستوى اللغتين المتلقية والمرسلة، بتخصيص كل فعل من المترادفات لمجال أو حقل معين، من خلال تتبع تردد الكلمات المعينة في مجال ما. وبذلك يمكن تخصيص كل فعل أو صيغة لمجال معين إذا أريد تجنب مشكلة تعدد المصطلحات، أما إذا فُضلت ظاهرة تعدد الدلالات من أجل الاستفادة من جميع الصيغ والأفعال الأخرى لمجالات مختلفة، فيمكن الإبقاء على ظاهرة تعدد الدلالات، وسيتضح المصطلح المقصود من خلال السياق.

– الطريقة الاشتقاقية: ويمكن تطبيق الطريقة الدلالية السابقة على الاشتقاقات الصرفية، بتخصيص حقول مختلفة لصيغ ووظائف محددة، من خلال تخصيص زائدة صرفية معينة لمجال محدد، أو تخصيص وزن معين لفعل محدد لكل مجال أو علم، من فيزياء أو كيمياء أو طب أو جيولوجيا وغيرها من العلوم المختلفة، مع مراعاة أسس وضع المصطلحات الشائعة بما يخصّ الوظيفة أو الحركة أو السعة أو اللون أو التركيب أو الطاقة أو القوة أو الآلات وغيرها. فمثلاً، إذا اعتمد في وضع المصطلح أساس (الوظيفة)، وقد اختير له على سبيل المثال فعل (خزن)، في هذه الحال يختار لمجال الأدب مثلاً وزن (تفعيل– تخزين)، وفي مجال الطب وزن (تفعال – تخزان)، وفي مجال الكيمياء وزن (إفعال – إخزان)، وهكذا. وبتصنيف كل وزن في حقول معينة، من حجم أو شكل أو وظيفة، مع مراعاة الأرقام التي يمكن أن تحدد السعة أو الطاقة أو القدرة أو الحجم وغيرها إذا دعت إليها الحاجة. وقد يستهجن بعضهم هذه الأوزان المفتعلة والغريبة في تصريفاتها، من أجل تخصيص كل وزن لمجال أو علم محدد، في هذه الحال يمكن اللجوء إلى طريقة أخرى، بالاستفادة من المشتركات الصرفية، من خلال اشتراك أوزان معينة للدلالة على معان عدة من حِرَف أو مهن أو آلات أو صفات وغيرها، بتخصيص كل وزن من أوزان الآلة مثلاً لمجال معين، من مثل تخصيص وزن(مِفْعَل) لمجال الطب، ووزن (مَفعَل) لمجال الميكانيك، ووزن (فاعول) لمجال الكهرباء، وذلك بغرض التخلص من مشكلة المشتركات اللفظية التي قد تؤدي إلى التباس أو سوء فهم.

وبذلك يمكن الاستفادة من الصيغ والأوزان الصرفية العديدة التي كانت تشترك للدلالة على معنى واحد(كالصيغ المتعددة التي تدل على المطاوعة والجعل والصيرورة والآلة والمهن) يمكن تنظيمها بتخصيص كل وزن أو صيغة للدلالة على معنى ما ولمجال محدد. وكذلك الأمر في اللغات الأوروبية، يمكن الاستفادة من تنوع بعض الملحقات الصرفية، من مثل(al, tion, ic, …) التي تدل على الاسمية، بحيث يخصص كل زائدة صرفية للدلالة على أساس مصطلحي ما من حركة أو شكل أو وظيفة وغيرها، لكل مجال علمي. ويفضل أن يكون هناك اطراد وتوافق في الاشتقاق بين اللغات المختلفة.

أما مشكلة اختيار الأساس المصطلحي المناسب، في حال تعددت الأسس المصطلحية للمفهوم أو المبتكر، من حيث تعدد وظائفه وتنوع أشكاله؟ فيمكن وضع المصطلح من خلال أبرز صفات المفهوم المبتكر، وما يميزه عن المفاهيم الأخرى.

واعتماداً على هذه الطريقة يمكن الاستفادة من المخزون اللغوي، وتجديده دون ابتكار تراكيب غريبة عن اللغة (كما في النحت)، من خلال جرد جميع مواد المعجمات العربية، اللغوية والتخصصية، القديمة والحديثة، وتصنيفها إلى حقول متخصصة، دلالياً وتركيبياً، ثم فرزها في أوزان وصيغ عديدة بما يتلاءم مع دلالات كل حقل في كل علم.

– الطريقة التركيبية: ويمكن الاستفادة من الطريقة السابقة على صعيد التراكيب أيضاً، من خلال اختيار تركيب ما لوظيفة معينة، بتخصيص كل تركيب اشتقاقي أو فعلي لكل أساس مصطلحي، ولكل مجال علم ما. فمثلاً يمكن اختيار السابقة (است) (استفعال) للمجالات العلمية عموماً أو لأحد المجالات تبعاً لتصنيفات علم

الوجود أوالتصنيف العشري، في كل مجال من فيزياء أو كيمياء أو جيولوجية، ووزن (استفعول) للمجالات الأدبية على سبيل المثال، ووزن (استفعيل) للمجالات الصناعية والتقنية، وهكذا. وتهدف هذه الطريقة إلى التخلص من ظاهرة التعدد اللفظي والترادف، بحيث يخصص لكل مجال لاصقة صرفية معينة تدل على أساس مصطلحي ما من حركة ووظيفة وشكل، وغيرها. وهذه الأوزان والصيغ نقترحها على سبيل المثال لفهم الطريقة المقترحة، أما كيفية استخراج هذه الصيغ والأوزان، فيمكن استنباطها من خلال مناهج مختلفة أشار إليها البحث، فعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة من سوابق ولواحق منطقية تقليدية، أو من صيغ تاريخية قديمة نادرة أو مندثرة، كما يمكن الاستفادة من بعض اللواصق الصرفية التي قد تشترك في العائلة اللغوية نفسها، ويمكن استنباط اشتقاقات عامية وإقليمية شاعت في اللغات الحديثة، واعتماداً على هذه المناهج، يمكن ابتكار لواحق صرفية، بحيث تستخدم بطريقة اطرادية على طريقة المنهج التوليدي، كما يمكن الاستعانة بالمدارس التحليلية والحقول الدلالية، من خلال الاستفادة من تقسيمات الحقول الدلالية، ومن المميزات التي تخص بعض الفروع والمجالات، بحيث يمكن أن يوضع أمام كل حقل معين رمز لغوي محدد. فيمكن استقراء مصطلحات كل علم، من فيزياء وكيمياء وطب وغيرها لتصنيف حقول مفاهيم كل علم، من قوة أو سعة أو كثافة أو حجم أو وظيفة، بالاستعانة بعلم الوجود وهندسة المعرفة وغيرها، عبر تقانات الحاسب المتنوعة، من أجل اطراد صناعة المصطلحات وتوليدها وتنظيمها وتنسيقها، بما يتناسب ومجالات المعرفة المختلفة، وبحيث لا يؤدي إلى التشتت والتعدد وغيرها من مظاهر الفوضى المصطلحية.

ويمكن الاستفادة من هذه الطرائق ليس في إغناء الحركة المصطلحية العربية فحسب، بل في إغناء الحركة المصطلحية العالمية التي تحاول الاستفادة من طبيعة بعض اللغات العالمية من أجل إيجاد طرائق لإغناء المصادر المصطلحية. كما يمكن عدّ هذه الطرائق المقترحة توسيعاً وتنظيماً وضبطاً لمناهج عدة، من خلال الاستفادة من المناهج المصطلحية المختلفة، كالمناهج الفلسفية، والمناهج اللغوية، من تاريخية ومقارنة ووصفية وتوليدية وتوزيعية وتحليلية وغيرها، ومن خلال الاستفادة من تقانات الحاسب المتنوعة، (في الخزن والاسترداد والتنظيم والدمج والفرز وغيرها)، لضبط طرائق هذه المناهج المصطلحية المقترحة. ويمكن من خلال هذه المعلومات ضبط عملية اقتباس الألفاظ الموجودة لإطلاقها على مصطلحات جديدة، واكتشاف طرائق لزيادة المصطلحات وتوسيعها أو تطويرها، ويمكن أيضاً استنتاج طرائق لم تكن ممكنة قبل ذلك، في المستويات التركيبية والمعجمية والمعلومات السياقية تضاف إلى سجلات علم المصطلح. كما يمكن اختزال الجهد والوقت، وكذلك في جعل المصطلحات جاهزة مسبقاً، فإذا استحدث مفهوم أو مصطلح جديد يتم اللجوء إلى بنك المصطلحات لاختيار المصطلح المناسب وفق القوانين المعرفية والعلمية واللغوية، وبذلك تصبح عملية وضع المصطلح عملية عكسية، بحيث يُجهز المصطلح قبل استحداث المفهوم، بخلاف ما كان معهوداً، حيث يظهر المفهوم المستحدث، وبعد مدة يوضع المصطلح. كما أنها عملية عكسية للحركة المصطلحية، التي تحدث حالياً حيث توضع المصطلحات من خلال الانتقال من المفاهيم إلى رموزها وإشاراتها.

وفي الختام أتمنى أن أكون وفيت البحث بعض حقه، مع فيه من اتساع وتشعب، إذ حاولت إثارة عدد من المشكلات والحلول وفق المناهج المختلفة، بما تسمح به إمكاناتنا وطاقاتنا المحدودة. كما أتمنى أن يكون البحث قدم ما يفيد المجالين النظري والتطبيقي، وما يخدم صعيدي المكتبات والهيئات المصطلحية المعنية والمختصة، لتحقيق التواصل العلمي والمعرفي في العالم.

فهرس مواد المصطلحات الأجنبية

فهرس مواد المصطلحات العربية

	وزع 162 وَصَبيات الأجنحة 86 وَصْل 78 وقعن 51	

فهرس المصادر والمراجع

المصادر :

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952.
- ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1964.
- ابن منظور/ جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب، دار الصادر، بيروت، 1956
- بركة/ بسام. معجم اللسانية(ف . ع) ، جرس برس، طرابلس، لبنان، 1985.
- برنار/ايف، وجان كلود كولي. قاموس التعابير الاقتصادية والمالية، ترجمة لجنة تحت إشراف كمال الخولي(عربي . فرنسي
- إنكليزي . ألماني . إسباني) نوفل، 1990
- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المكتب الدائم لتنسيق التعريب. ومعجم الفيزياء أو الطبيعة (ك ف ع) 1971.
- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المكتب الدائم لتنسيق التعريب. ومعجم الجغرافية والفلك والفلسفة والصحة(ك- ف- ع) ، معاجم المؤتمر الثالث للتعريب، دار الكتب ، الدار البيضاء، 1977.
  - ومعجم الجُيولوجيا (ك- ف- ع) ، الرباط، 1971.
  - ومعجم الحيوان (ك- ف- ع) ، الرباط، 1971.
  - ومعجم البترول (ك- ف- ع) الرباط، 1971.
  - ومعجم الكيمياء (ك -ف- ع) الرباط، 1971.
- الجواليقي / أبو منصور ، المعرّب من الكلام الأعجمي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، القاهرة .
- الحسين/ عبد الحسن. معجم المصطلحات المعلوماتية، دار القلم، بيروت، 1987.
- حنا/ سامي عياد، وكريم زكي حسام الدين، ونجيب جريس.، معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان، بيروت،1997.
- الخطيب/ أحمد شفيق. معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية(ك- ع)،مكتبة لبنان، 1981
- ومعجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية، مكتبة لبنان، بيروت، ط6، 1985
- الخولي/ محمد علي. معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، 1982.
- الزبيدي/ محمد مرتضى. تاج العروس في جواهر القاموس، وزارة الأنباء بالكويت، 1965
- سيبويه / أبو بكر عثمان بن قَنبر ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، عالم الكتب، بيروت .
- السيوطي / جلال الدين . المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1969.
  والاقتراح في علم أصول النحو،تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976
- الشهابي/ مصطفى. معجم الألفاظ الزراعية(ف – ع)،جامعة الدول العربية، مطبعة مصر، ط2، 1957.
- عياد/ علية عزت. معجم المصطلحات اللغوية والأدبية (ألماني . إنكليزي . عربي) ، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994.
- لجنة توحيد المصطلحات العسكرية للجيوش العربية. المعجم العسكري الموحد (ك-ع) ، دار المعارف، مصر، 1970
- مجلس الوزراء الصحة العرب(منظمة الصحة العالمية) و اتحاد الأطباء العرب(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، المعجم الطبي الموحد(ك-ع-ف)، سويسرا، ط3، 1983.
- مجمع اللغة العربية. المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983.
  - ومعجم البيولوجيا في علوم الأحياء والزراعة، الجزء الأول، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984.

- والمعجم الوسيط، القاهرة، ط3، 1986.
- مطلوب/ أحمد. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، (ع . ع)، مكتبة لبنان، ط2، 1996.
- المعلوف/ أمين. معجم الحيوان، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1932.
- معهد الإنماء العربي. الموسوعة الفلسفية العربية، 1986.
- و معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا، الجزء الثالث، 1986.
- وهبة/ مجدي. وكامل مهندس. معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984.
- يعقوب/ إميل، وبسام بركة، ومي شيخاني. قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية (ع . ك . ف) دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

المراجع :

- ابن سلامة / البشير . اللغة العربية ومشاكل الكتابة ، الدار التونسية ، 1971.
- ابن عبد الله / عبد العزيز . التعريب ومستقبل اللغة العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، 1975.
- ابن مراد / إبراهيم . دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1987.
- ابن مراد / إبراهيم . والمعرّب الصوتي عند العلماء المغاربة ، الدار العربية للكتاب، تونس ، 1978.
- أبو الصالح / محمد بدر الدين . المدخل إلى العربية ، منشورات مكتبة الشرق ، حلب ،1963.
- أبو الفرج / محمد أحمد ،المعاجم اللغويّة في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، دار النهضة العربية، الإسكندرية ، ط2، 1966.
- الأفغاني / سعيد .حاضر اللغة العربية ، معهد دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1980.
- ألتونجي/ محمد. المعرب والدخيل في اللغة العربية وآدابها، دار المعرفة، بيروت، 2005.
- أنطاكي / محمد . الوجيز في فقه اللغة ، دار الشرق ، حلب ، ط2، 1969.
- أنيس/ إبراهيم . أسرار اللغة العربية، مطبعة البيان العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،ط2،1958
- أنيس/ إبراهيم. ودلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط3 ،1972.
- أولمان / ستيفن . دور الكلمة في اللغة ، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب ، القاهرة،1962 .
- أيوب /عبد الرحمن . العربية ولهجاتها ، مطابع سجل العرب ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، 1960.
والتطور،معهد البحوث والدراسات بجامعة الدول العربية،القاهرة ، 1969.
- باي / ماريو. أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر. عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1983
- البرازي / مجد محمد الباكير . مشكلات اللغة العربية المعاصرة ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان، الأردن ، 1989.
- بشر / كمال محمد . دراسات في علم اللغة ، دار المعارف بمصر ،القاهرة ،1969.
- و خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة ، دار غريب ، القاهرة ، 1995.
- بوبو / مسعود . أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصور الاحتجاج ، مؤسسة النوري ، دمشق، ط2 ، 1993.
- بوبو / مسعود . أبحاث في اللغة والأدب ، دار شمأل ، دمشق ، 1994.
- تيمور / محمود . مشكلات اللغة العربية ، المطبعة النموذجية ، مصر ، 1956.
- جيرو / بيير . علم الدلالة ، ترجمة منذر عيا شي ، دار طلاس ، دمشق ، 1988.

- حجازي / محمود فهمي . مدخل إلى علم اللغة، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1955.
- و علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، الهيئة المصريّة العامة،1970 .
- و علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1973 .
- و اللغة العربية في العصر الحديث (قضايا ومشكلات)، دار قباء، مصر، 1998
- و الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، دار غريب ، مصر .
- حسان / تمام .اللغة العربية (معناها ومبناها)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،1973.
- و مناهج البحث في اللغة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ،المغرب ، 1979.
- و اللغة بين الوصفية والمعيارية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب، 1980
- حسن / عباس . اللغة والنحو بين القديم والحديث ، دار المعارف ، مصر ، 1966.
- حسين / محمد الخضر . القياس في اللغة العربية ، المطبعة السلفية ، القاهرة ،1353.
- الحمزاوي / محمد رشاد . من قضايا المعجم العربي ، دار الغرب الإسلامي ، تونس، 1986
- و المصطلحات اللغويّة الحديثة في اللغة العربية ، الدار التونسيّة، تونس،1987.
- الخطيب / عدنان . العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ، دار الفكر ، دمشق ،1986 .
- خليل/حلمي . المولّد(دراسة في نمو وتطور اللغة العربيّة بعد الإسلام)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1978.
- و العربية وعلم اللغة البنيوي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1996.
- و دراسات في اللسانيات التطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.
- الخوري / شحادة . دراسات في الترجمة و المصطلح والتعريب ، دارطلاس ، دمشق، 1989.
- دراز/ طنطاوي محمد . في أصول اللغة ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة، 1985
- دوسوسير/ فرديناند. محاضرات في الألسنيّة العامة، تر:يوسف غازي ومجيد النصر، دار نعمان، جونيه، لبنان، 1984.
- روّاي / صلاح . فقه اللغة ، وخصائص العربية وطرائق نموها ، مكتبة الزهراء ، القاهرة
- الزركان / محمد علي ، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث ، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، 1998.
- زفنكي / صافية. التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العربية الحديثة، وزارة الثقافة، دمشق، 2007.
- زكريا / ميشال . الألسنية (علم اللغة الحديث ، المبادىء والأعلام) ، المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط2 ،1982.
- زوين / علي. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1986.
- زيدان / جرجي . اللغة العربية كائن حي ، دار الهلال، مصر.
- و تاريخ اللغة العربية ، دار الحداثة ، بيروت ، 1980.
- و الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ، دار الحداثة ، بيروت ، ط2، 1982.
- السامرائي / إبراهيم. فقه اللغة المقارن ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1968.
- و مع المصادر في اللغة والأدب، دار الفكر، بيروت، 1983.
- و في التعريب والمعرب، المعروف بحاشية ابن بري على كتاب "المعرب" للجواليقي، مؤسسة الرسالة، 1985.
- و في شعاب العربية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1990.
- السعران/ محمود.علم اللغة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، مطبعة الروضة، دمشق، 1994
- سعيد / عبد الوارث مبروك . سلسلة اللسان العربية (الهوية – الأزمة – المخرج)، دار الوفاء، مصر / 1997.

- سعيدان / أحمد. مشروع مجمع اللغة العربية الأردني للرموز العلمية و العربية ، شركة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن، 1985.
- سميث/ هوستن. أديان العالم، ترجمة: سعد رستم، دار الجسور الثقافية، حلب، سورية، عام 2005
- السيد / داود حلمي . المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر، مطبعة قهوي، الكويت، 1978.
- شاهين / توفيق محمد . علم اللغة العام ، دار التضامن ، القاهرة ، 1980.
- و المشترك اللغوي (نظرية وتطبيقاً) مطبعة الدعوة إسلامية ، القاهرة ، 1980.
- و عوامل تنمية اللغة العربية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط2، 1993.
- شاهين / عبد الصبور . في علم اللغة العام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1980،3.
- ودراسات لغوية(القياس في الفصحى–الدخيل في العامية) مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1986،2
- الشهابي / مصطفى . المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث)، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1955.
- الصائغ / فائز . اللغة والتعريب ودور الإعلام ، دار مجلة الثقافة ، دمشق ، 1992.
- الصافي / عبد الباقي . الترجمة بين النظرية والتطبيق ، دار الطباعة الحديثة ، بصرة، عشتار .
- االصيادي/المنجي. التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1980.
- ضومط / جبر . فلسفة اللغة العربية وتطورها،مطبعة المقتطف والمقطم ، مصر ، 1929.
- الطبي/ محمد. وضع المصطلح. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. وحدة الرغاية ، الجزائر، 1992
- طليمات / غازي . في علم اللغة ، دار طلاس ، دمشق ، 1997.
- ظاظا / حسن . اللسان والإنسان ، دار الفكر العربي ،القاهرة ،1971.
- و كلام العرب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1976.
- ظبيان / نشأة . حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام ، دار التقدم ، دمشق ،1976.
- عبد الباقي/ ضاحي. المصطلحات العلميّة قبل النهضة الحديثة،مطبعة الأمانة،عالم الكتب، 1979.
- و المصطلحات العلميّة والفنيّة وكيف واجهها العرب المحدثون، مكتبة الزهراء، القاهرة ،1992.
- عبد التواب / رمضان . بحوث ومقالات في اللغة ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ،ط2، 1988.
- عبد الجليل / عبد القادر . التنويعات اللغوية ، دار صفاء ، عمان ، الأردن ، 1997.
- عبد العزيز / محمد حسن . مدخل إلى علم اللغة، دار الفكر العربي، مصر، 1988.
- و القياس في اللغة العربية ، دار الفكر العربي، القاهرة،1995.
- عزام/ محمد. مصطلحات نقدية من التراث الأدبي العربي، وزارة الثقافة، دمشق، 1995.
- عزوز/ أحمد. أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1988.
- العلايلي / عبد الله . مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد ، المطبع العصرية بالفجالة، مصر ، 1938.
- عمر / أحمد مختار . علم الدلالة ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ،1992.
- و صناعة المعجم الحديث ،عالم الكتب ، مصر ،1998.
- عيد / محمد . المظاهر الطارئة على الفصحى ، دار الثقافة العربية للطباعة ، القاهرة ، 1980.
- عيد / يوسف . النشاط المعجمي في الأندلس ، دار الجيل، بيروت، 1992
- عيسى / أحمد . التهذيب في أصول التعريب ، مطبعة مصر ،القاهرة ، 1923.
- العيسوي / بشير .الترجمة إلى العربية (قضايا وآراء)دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1996.

- غنيم / كارم السيد . اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة ، مكتبة لبنان ،1990.
- فك / يوهان . العربية ، تر : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي، مصر، 1980.
- الفلاي / إبراهيم صالح ، ازدواجية اللغة (النظرية والتطبيق) ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، 1996.
- فليش / هنري . العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ، دار المشرق، بيروت، ط2 ، 1986.
- الفهري/عبد القادر الفاسي. المعجم العربي (نماذج تحليلية جديدة) ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، المغرب،1985.
- و اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، دار توبقال ، الدار البيضاء، المغرب ، 1986.
- و المعجمة والتوسيط، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1997
- الفيصل / سمر روحي . المشكلة اللغوية العربية ، جروس برس ، طرابلس ، لبنان ، 1992.
- فيصل / شكري . الحركة اللغوية في الوطن العربي ، طلاسدار ، دمشق ، 1992.
- قاسم / رياض . اتجاهات البحث اللغويّ الحديث في العالم العربي، مؤسسة نوفل ، ج1 ، ج2 ، بيروت ، 1982.
- و المعجم العربي (بحوث في المادة والمنهج والتطبيق)، دار المعرفة، بيروت،1987
- القاسمي /علي . علم اللغة و صناعة المعجم الحديث ، جامعة الرياض ،1975.
- قباوة/ فخر الدين . تطور مشكلة الفصاحة ، دار الفكر المعاصر، دمشق ، بيروت 1999.
- و الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان ، القاهرة، 2001
- قدور / أحمد . المدخل إلى فقه اللغة العربية ، منشورات جامعة حلب ، 1991.
- و مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، وزارة الثقافة، دمشق، 1996.
- و مبادىء اللسانيات ، دار الفكر ، دمشق ، 1996.
- الكراعين / أحمد نعيم . علم الدلالة بين النظرية والتطبيق ، المؤسسة الجامعية ، بيروت، 1993.
- مارتينيه ، أندريه . مبادىء اللسانيات العامة، تر: أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985.
- ماييه ولانسون . منهج البحث في الأدب واللغة ، تر: محمد مندور ، دار العلم للملايين ، بيروت،1946.
- المبارك / مازن . نحو وعي لغوي ، مكتبة الفارابي ، دمشق ، 1970.
- المبارك / محمد . خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد، معهد الدراسات العربية، نهضة مصر،القاهرة، 1960
- و فقه اللغة وخصائص العربية ، دار الفكر ، بيروت ، ط3 ،1963.

- مبروك / عبد الوارث . اللسان العربي (الهوية – الأزمة- المخرج)، الكويت.
- مجاهد / عبد الكريم . الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء ، عمان ، الأردن ، 1985.
- مجمع اللغة العربية. كتاب في أصول اللغة،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1969.
- مدكور / إبراهيم . مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، مجموعة القرارات العلمية.
- مظفر الدين/ أسعد . علم الترجمة النظري ، دار طلاس ، دمشق ، 1989.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ندوة صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية ، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، 1981.
- المهيري/ عبد القادر. أهم المدارس اللسانية، في" اللسانيات الوظيفية"، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990

– موقت / أحمد . علم اللغة والترجمة(مشكلات دلالية في الترجمة من العربية إلى الإنكليزية) ، دار القلم العربي ، حلب، سورية ،1997.
– مونان/ جورج . تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين ، ترجمة بدر الدين القاسم، جامعة حلب ، 1982.
– نصار/ حسين. المعجم العربي(نشأته وتطوره)، دار الكتب العربي، القاهرة، 1956.
– هرملاني/ عماد. العلم والأيدولوجيا (دراسة في إشكاليات منهج البحث العلمي)، منشورات دار معد، دمشق، 1995
– وافي / علي عبد الواحد . فقه اللغة ، لجنة البيان العربي، ط4 ، 1956.
– و علم اللغة ، دار النهضة ، مصر، ط7، 1967.
– ياسين / مالك. كتب المصطلحات العلمية العربية إلى عصر النهضة الحديثة، جامعة حلب ، 1998.
– ياقوت/محمد سليمان. معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية، ط2، 1994.
– و منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.
– يعقوب / إميل ، الخط العربي ، جروس بروس ، طرابلس ،لبنان ، 1986.

الدوريات والمؤتمرات والندوات :

– أبرش / محمد . نحو صياغة معاصرة للمصطلح المستقبلي ، ندوة (الدراسة المصطلحية العلوم الإسلامية ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ، 1996.

– ابن عيسى / حنفي . في المعجمية العربية المعاصرة ، دار الغرب الإسلامي ، تونس 1988.

– ابن مومن / الحاج . بعض النماذج المصطلحية من لغة التواصل ، ندوة (الألفاظ العلمية الحضارية والتراثية) ، كلية الآداب في جامعة سيدي محمد بن عبد الله و مكتب تنسيق التعريب ، فاس، 2000.

– أبو حجرة / عبد المالك . اقتراح في تكوين المصطلحات العلمية العربية ، مجلة جامعة قسطنطينة للعلوم الإنسانية ، العدد9 ، الجزائر ،1998.

– الإدريسي/عزالدين الكتاني . (بعض الوسائل اللغويّة المستعملة في توليد المصطلحات)، ندوة (الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط، 1996 .

– الإدريسي / فرحات. منزلة الحركة المعجمية في القرن التاسع عشر، ندوة (في المعجمية العربية المعاصرة) دار الغرب الإسلامي ، تونس 1988.

– الأزهري / محمد . أهمية الدراسة المصطلحية ومدى إدراك الدارسين لها ، ندوة (الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1996 .

– البوشيخي/ الشاهد. مفهوم الدراسة المصطلحية، ندوة (الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط، 1996 .

– بيلا / شارل . اللسان العربي ، ج5، مكتبة التعريب ، الرباط ، المغرب .

– التوني / مصطفى زكي . علل التغير اللغوي . من حوليات كلية الآداب ، الحولية الثالثة عشر، السنة الرابعة والثمانون ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، 1992–1993.

– الحاج صالح / عبد الرحمن . الألفاظ التراثية والتعريب في العصر الحاضر ، ندوة (الألفاظ العلمية الحضارية والتراثية) ،

كلية الآداب في جامعة سيدي محمد بن عبد الله و مكتب تنسيق التعريب ، فاس ، 2000.

– الحماش/ خليل إبراهيم . في "مشكلات الدلالة في المعجم الثنائي من الوجهة العلمية"، صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1981.

– الحمد / علي توفيق . في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) ، في (التعريب)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد العشرون ، كانون الأول ، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، دمشق ، 2000. www.acatap.htmlplanet.com/arabization-j/accessories/Jour-3.htm

– الحمزاوي / محمد رشاد . المصطلح العربي الحضاري والتراثي قضايا ومبادرات ، في ندوة (الألفاظ العلمية الحضارية والتراثية) ، كلية الآداب في جامعة سيدي محمد بن عبد الله ومكتب تنسيق التعريب ، فاس ، 2000.

– الخطابي/إبراهيم. تنمية الألفاظ الحضارية، ندوة(الألفاظ العلمية الحضارية والتراثية)،مكتب تنسيق التعريب، فاس، 2000.

– الخطيب/ أحمد شفيق. وضع المصطلحات العلمية وتطور اللغة، اللسان العربي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب، جامعة الدول العربية، الرباط، المجلد التاسع، الجزء الثاني.

– الخطيب/ حسام. الترجمة الرقمية انعطافة عضوية في مسيرة الترجمة الآلية. مجمع اللغة العربية بدمشق، المؤتمر السنوي الخامس، اللغة العربية في عصر المعلوماتية ، 20–22 / 11/ 2006.

– خليل/ حلمي. علم المعاجم عند أحمد فارس الشدياق، ندوة "في المعجمية العربية المعاصرة"، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1987

– الخوري/ شحادة. مجلة اللسان العربي، في" تعريب التعليم العلي وصلته بالترجمة والمصطلح"، العدد الواحد والعشرون، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1982–1983

– الخولي / محمد علي. مجلة اللسان العربي، في" العلاقة بين طول الكلمة وشيوعها، العدد الواحد والعشرون، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1982–1983

– الدباغ / عبد الوهاب ، (تعريب المصطلحات الجغرافية وضرورة توحيدها في العالم العربي) ، اللسان العربي ، ج4، مكتبة التعريب ، الرباط ، المغرب .

– الديداوي / محمد. إشكالية وضع المصطلح المتخصص، مكتب الأمم المتحدة، جنيف، 2004. www.emro.who.int/ahsn/meetings/sep03/day1/Didawi.doc

– الربيعي/عبد الرحمن مجيد. نحو مصطلحات عربية، ندوة(الألفاظ العلمية الحضارية والتراثية)، كلية الآداب في جامعة سيدي محمد بن عبد الله ومكتب تنسيق التعريب، فاس، 2000.

– زفنكي / صافية. مشكلات المجرد والمزيد في المعجم العربي، مجلة المنهل، عدد(595)، المجلد(67) العام(71)، فبراير ومارس 2005.

– و اللهجات العامية وشرعيتها اللغوية والتراثية – موسوعة الأسدي أنموذجاً، ندوة التراث الثقافي غير المادي لمدينة حلب، ضمن احتفالية حلب عاصمة للثقافة الإسلامية، 17/ 9/ 2006.

– الزيدي / كاصد ياسر . من جهود المجمع العلمي العراقي في التعريب ، في مجلة (التعريب)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد العشرون، كانون الأول ، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، دمشق ، 2000.

– السامرائي / إبراهيم. من قضايا المعجميّة العربيّة المعاصرة. ندوة (في المعجمية العربية المعاصرة)، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1987.

– و (مع لغة الصحافة) مجلة مجمع اللغة العربية، ج1، القاهرة.

– السباعي / عبد الناصر . مشكلة المصطلحات في علم النفس، ندوة (الدراسة المصطلحية العلوم الإسلامية)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1996.

– سعود / عبد الوهاب النازي. المعاجم المصطلحية الحديثة ، في ندوة (الألفاظ العلمية الحضارية والتراثية)، كلية الآداب في جامعة سيدي محمد بن عبد الله ومكتب تنسيق التعريب،فاس، 2000.

– سماعنة / جواد حسني . (منهجية وضع المصطلح العربي وتجلياتها في المعجم المتخصص)، ندوة (الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ، 1996 .

– الشاوني / أحمد بن عبد الله . (المصطلح وعلاقته باللغة العامة عند الغربيين). ندوة (الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،1996 .

– شبار / سعيد. الاصطلاحية الغربية تجاه الفكر الإسلامي ، ندوة (الدراسة المصطلحية العلوم الإسلامية) ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1996.

- الصالح، أسمهان. مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية، في " التعبير الاصطلاحي التركيبي دراسة تطبيقية في معجم " أساس البلاغة " للزمخشري" ، العدد 42، 2002

– صادر/ حبيب. لغتنا في خدمة الطب والعلم، اللسان العربي، ج5، مكتبة التعريب، الرباط، المغرب.

– الطعمة / صالح جواد المصطلحات العلمية في المعجم العربي الثنائي اللغة ، ندوة (صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية) ، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، المغرب ، 1981.

– الظاهر / محمد واصل . مصطلحات الرياضيات الحديثة ، اللسان العربي ، ج5، مكتبة التعريب ، الرباط ، المغرب

– عبد الرحمن / طه . آلية المقابلة ودورها في الاصطلاح وضعاً واستثماراً ، ندوة(الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط، 1996 .

– عبد الرحمن / عفيف . (من قضايا المعجميّة العربيّة المعاصرة) . (في المعجمية العربية المعاصرة)، دار الغرب الإسلامي، تونس ، 1988.

– عزام/ محمد. مصطلحات نقدية من التراث الأدبي العربي، وزارة الثقافة، دمشق، 195.

– عيسى / رزوق . (المنحوت العامي واللفظ الدخيل في لغة بغداد) ، مجلة لغة العرب ، دار الحرية، مطبعة الجمهورية، بغداد ، ج12، 1912.

– القاسم، فائزة تر: طجو / محمد أحمد . الترجمة المتخصصة فرنسي –عربي (عمل المترجم) في مجلة (التعريب)، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد العشرون، كانون الأول، دمشق، 2000.

– القاسمي / علي . ماهية ألفاظ الحضارة : هل هي كلمات عادية أم مصطلحات تقنية ؟ ، في ندوة (الألفاظ العلمية الحضارية والتراثية) ، كلية الآداب في جامعة سيدي محمد بن عبد الله و مكتب تنسيق التعريب، فاس ، 2000.

– و المصطلحية (علم المصطلح) النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مجلة اللسان العربي، المجلد 18، ج 1 الرباط، 1980.

– القحطاني / سعد. قضايا في المصطلح العربي، مجلة الفيصل ،العدد 309، الرياض،السعودية، 2002.

– الكتاني/ عز الدين. " بعض الوسائل المستعملة في توليد المصطلحات"، ندوة (الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية)،جامعة سيدي محمد ابن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط، ،1996

– الكتبي/ زهير. (توحيد المصطلحات العلمية) اللسان العربي، ج4، مكتبة التعريب، الرباط.

– الكعبي / المنجي . العربية ومشكل الوضع الاصطلاحي ، ندوة (الدراسة المصطلحية العلوم الإسلامية) ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1996 .

– كنوان / الحسين . الدراسة المصطلحية مفهومها ومنهجها، ندوة (الدراسة المصطلحية العلوم الإسلامية)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1996.

- مجمع اللغة العربية . مجلة المجمع ، 1 /202 – 203 سنة 1934
- و البحوث والمحاضرات ، الدورة 34، مطبعة الكيلاني، 1967– 1968.
- الهاشمي، التهامي الراجي. اللسان العربي،كيفية تعريب " السوابق" و" واللواحق" في اللغة العربية، العدد الواحد والعشرون، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1982–1983
محيي الدين، عبد الرزاق. اللسان العربي، في" مقالة ليس في العربية الآن ما يسد حاجة الباحث"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ج5.
هليل / محمد حلمي.اللسان العربي، في" المصطلح الصوتي بيت التعريب والترجمة"، العدد الواحد والعشرون، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1982–1983
- الواسطي / سلمان داود . التفاعل بين الإنسان والآلة في الترجمة الحاسوبية ، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد العشرون، كانون الأول ، دمشق ، 2000.
- يسري / عبد الرحمن . المصطلح الاقتصادي بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي في العصر الحديث ، في ندوة الدراسة المصطلحية العلوم الإسلامية ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1996 .
- يوعلا / علي . المصطلح الاقتصادي بين المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية، ندوة (الدراسة المصطلحية العلوم الإسلامية)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط، 1996 .
- يونس / حبيب . اللسان العربي ، ج5، مكتبة تنسيق التعريب ، الرباط ، المغرب.
- اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب، العدد21، 1983

المراجع الأجنبية:

-Bading, Gerhard. Alan K.Melby-Accessibility Of Multingual TerminologicalResources-current (problems and prospects for the fuchure. USA 2001. www.tei-c.org/P4X/TE.html أو

www.tei-c.org/Vault/GL/P3/TE.htm

-Bading, Gerhard. 13 Terminlogical Databases, TermNet News ,no 40, 1993,copiesare also available from TEI consortium, Murch. 2002.pp323-340.
www.tei-c.org/P4X/TE.html أو www.tei-c.org/Vault/GL/P3/TE.htm

-Benjamins, john. Publishing Company. Article Symmetry. 2002. www.benjamins.com

-Benjamins,John. Recent Advances in computational Terminology, 16December 2003. www.benjamins.com

-Byrum . John D . ISO 639-1 and ISO 639-2 . International Standards for Languages codes . ISO 15924: International Standards for name of scripts, Washington DC, USA, 1999. www.tc.gc.ca/CivilAviation/RegServ/terminology/menu.htm

- kerremans,Koen. Multi lingual Terminography, 16Jan, 2003.
www.mail-archive.com/mt-list@eamt.org/msg00536.html - 6k

- Meyer, Ingrid. Integrating Linguistic and conceptual analysis in awww- based tool for term inography – university of Ottawa 1997.

- OXFORD DICTINARY, second Edifion,New york, 2002

- Riggs, Fred W . Conceptual and Terminological problems, 1999. webdata.soc.hawaii.edu/FredR/6-oat7d.htm أو www2.hawaii.edu/~fredr/7-coc8a.htm

- Riggs, Fred W .IPSAl COCTA : PAST AND FUTURE, Committee on Conceptual and

Terminological Analysis (RC01)of The International political Science Association,1998 webdata.soc.hawaii.edu/FredR/6-oat7d.htm أوwww2.hawaii.edu/~fredr/7-coc8a.htm

- Riggs , Fred.w . INTELLECTUAL ODYSSEY. 1999
www2.hawaii.edu/~fredr/7-coc8a.htm

- Shivtel, Avihai. Proceedings of colloquim on Arabic , Lexicology and Lexicography,(DICTIONAR OR ALPHABETICAL DICTIONARY AMETHODOLOGICAL DILEMMA) EDITED BY : K. DE`VE`NYT . t. IVANYT
published with the help of the HUNGARIA , 1993

-Shrev, Gregory M. Language Resources Terminology and Translation Standards, Workshop on Networked Knowledge Organization Systems / Services(NKOS),2003.

-NEW WEBSTER'S DICTINARY , DELLHI, sixth Reorint, 1995.

- Skuce, Douglas. Integrating Linguistic and conceptual analysis in awww- based tool for term inography – university of Ottawa 1997.

- Sperberg,CM- McQueen and Lou Burnard, 13 Terminological Databases,2003.
www.uidaho.edu/eo/dist13.html

- Teeu ,Paul peran . To Wards New ways of Terminology Description , Terminology and Lg Planning .

- Temmerman,Rita. And dr. UusKnops . CALL forPAPERS,BELGIUM, 2000.

- Tummer, Jose. TERMINOLOGY WHITH ONTOLOGY FOR NLP, 6MARCH 2003.

- Tummer, Jose. The Ontology SHIFT IN TERMINOGRAPHY

-Davidson, Laura. Integrating Linguistic and conceptual analysis in awww- based tool for term inography – university of Ottawa 1997.

-Shrey, Gregory M. Language Resources Terminology and Translation Standards, Workshop on Networked Knowledge Organization Systems / Services(NKOS),2003.

-Shrey,Gregory M. *Language Resources Terminolgy and Translation Standards,*Director Institute for Applied Liguistics Kent State University ECDL2003.

-Streit Oliver and Leonard votmer-Document classifction for corpus-based legal terminololgy

- SYDDAN SK University Triacom. Two- letter language codes , ISO 639, 2004.

-University of Gent and cator college, Department of Applied linguistics, MULTTLINGUAL GLOSSARY OF TECHNICAL AND POULAR MEDICALTERMS, Gent, Belguim 1995.

المؤتمرات والندوات الدولية :

- 9 th European symposium on LSP , Wed 17, feb 1993.
-5th TermNet Symposium(TAMA- 2001) linux.termnet.org
-International Conference on Terminology, Lisbon,2002
- Computationl Linguistic, Kyoto, Japan, 2003.
- Computational Linguist. Switzerland , 29 Tue Jul 2003

فهرس